أطروحة دكتوراه





تجارب (٩)



مؤسسات المجتمع المدني الغربية

(رُسل القيم)

قراءة في الأدوار المحلية والدولية

د. ريهام أحمد خفاجي

nama-center.com

لماذا هذا الكتاب؟

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة الحديثة من خلال قيامها بأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية بارزة.

تركز هذه الدراسة الأكاديمية، التي تصدر عن مركز نماء، على البحث في مرجعية مؤسسات المجتمع المدني الغربية، بغية تطوير تساؤلات حول رسالة هذه المؤسسات وأهدافها وأدوارها المحلية والدولية. وذلك من خلال توصيف القيم المرجعية لهذه الأدوار، بما يمكن من الوقوف على ملاحظات ونتائج، قد تتسق أو تتعارض، مع التصورات المتواترة عن هذه المؤسسات؛ مثل الخيرية والحياد. ومن ثم، تحلل الدراسة أدوار هذه المؤسسات في إطار أطروحات الأصول الاجتماعية التي تركز على محورية الإطار الحضاري في تشكيل القيم المرجعية.

وإجمالاً، تسعى الباحثة للإجابة على سؤال مركزي هو: هل تتسق القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وأداءها في الداخل والخارج؟ وما تفسير هذا الاتساق أو عدمه؟ وبالتالي، تختبر ثلاث فروض أساسية.

أولها: أن مؤسسات المجتمع المدني الغربية تمارس أدوارًا اجتماعية وقيمية في مجتمعاتها المحلية لضمان الاستقرار الاجتماعي، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنيوية للتغيير الاجتماعي فيها.

وثانيها: أنه في مقابل السعي للاستقرار المحلي، تضطلع هذه المؤسسات الغربية بأدوار اجتماعية وقيمية لإحداث تغيير اجتماعي بنيوي خارج المجتمعات الغربية، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنيوية لتحسين الأوضاع القائمة في المجتمعات المضيفة.

وثالثها: تقدم مؤسسات المجتمع المدني الغربية مبادرات للتغيير الاجتماعي في المجتمعات المضيفة، تستند إلى النموذج الاقتصادي والاجتماعي الغربي بغض النظر عن مدى ملاءمتها للبيئات المحلية.



تجــارب (٩)

المؤلــف:

د. ريهــام أحمــد خفــاجي

- دكتوراه العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.
- ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
- ماجستير الدراسات الإسلامية، تخصص العلوم السياسية، جامعة قرطبة، فيرجينيا، الولايات المتحدة، ٢٠٠٠.
- بكالوريوس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦
- أستاذة مساعدة بمعهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد، الإمارات.

من إسهاماتها البحثية:

- دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤).
- أوقاف النساء: نماذج لمشاركة المرأة في النهضة الحضارية، دراسة للحالة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين.
- لها عشرات المقالات والأوراق البحثية والمشاركات الأكاديمية والترجمات، بالإضافة إلى عدد من البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة.

الثمن: ١٠ دولار
أو ما يعادلها



ISBN 978-614-431-735-8
9786144317358

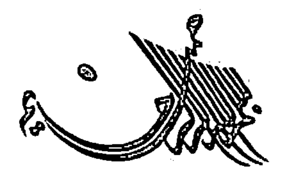


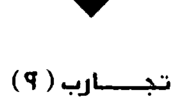
مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

info@nama-center.com

مؤسسات المجتمع المدني الغربية

(رُسل القيم)





تجـــــارب (٩)

أطـروحة دكتوراه

مؤسسات المجتمع المدني الغربية
(رُسل القيم)
قراءة في الأدوار المحلية والدولية

د. ريهام أحمد خفاجي



مؤسسات المجتمع المدني الغربية (رُسل القيم)
(قراءة في الأدوار المحلية والدولية)
د. ريهام أحمد خفاجي / كاتبة من مصر

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء».

بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
خفاجي/ ريهام
مؤسسات المجتمع المدني الغربية (رُسل القيم)، قراءة في الأدوار المحلية والدولية، ريهام خفاجي
٣٦٨ ص ، (تجارب، ٩)
بيبليوغرافيا ٢٨٢ – ٣٠٧
٢٤×١٧سم
١. المجتمع المدني. ٢. القيم. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-735-8

المحتويات

مُقَدِّمَة

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة من خلال قيامها بأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية بارزة. فتمول مثل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من الأبحاث العلمية وتقدم منحًا للدارسين وتسهم في توفير عديد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ودعمها عن طريق جهود ومساهمات الأفراد والشركات التطوعية. ولا تكتفي هذه المؤسسات التطوعية بمساهماتها داخل دولها ومجتمعاتها؛ وإنما تتعداها إلىٰ المشاركة في تطوير التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في عديد من الدول النامية. ومع تصاعد موجات العولمة، راحت مؤسسات المجتمع المدني الغربية تؤدي أدوارًا هامة وفعَّالة في تنمية العلاقات الدولية، ودعم التواصل الحضاري. فتمكنت من لفت الانتباه عالميًا إلىٰ عدد من القضايا العالمية المشتركة لم تكن مطروحة للنقاش بجدية من قبل، مثل قضايا البيئة، بفضل التكنولوجيا الحديثة القادرة علىٰ تخطي العقبات في نقل المعلومات وتشكيل الرأي العام العالمي حول القضايا المحلية والدولية علىٰ حدٍ سواء.

إلا أنَّ تزايد انخراط مؤسسات المجتمع المدني الغربية في عديد من القضايا المحلية والدولية، وتشعب هذه القضايا في مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية، يثيران عدة إشكاليات هامة. تركز الإشكالية الأولىٰ علىٰ البحث في أبعاد الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، باعتبارها حالة تطبيقية لدراسة مؤسسات غير حكومية كفاعل محلي ودولي، مخترقةً الحدود السياسية والثقافية والاجتماعية، ومحملة بقيم ومقاصد مختلفة. وتبرز الإشكالية الثانية في رسالة هذه المؤسسات وأهدافها التي تسعىٰ لتحقيقها في داخل مجتمعاتها وخارجها، ومدىٰ علاقتها بتوجهات حكومات دولها، وفرص توظيفها لخدمة مصالح أطراف بعينها. وتثير الإشكالية الثالثة تساؤلات حول وجود تباين بين رسالة مؤسسات

المجتمع المدني الغربية في أدوارها المحلية مقارنة بأدوارها الدولية أو عدم وجوده. فالمفترض أنَّ السعي لتحقيق الرفاهة واحترام الكرامة الإنسانية هو غاية هذه المؤسسات في أدوارها المحلية والدولية، وإن تباينت الآليات تكيفًا مع نمط النشاط.

وقد كانت هذه الإشكاليات المتنوعة دافعًا أساسيًا لانخراطي في دراسة القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، بما يسهم في التراكم النظري حول الأهمية المتزايدة للفاعل الدولي غير الحكومي علىٰ الصعيدين المحلي والدولي. ويشير بحث هذه الأدوار إلىٰ التشابك بين الحركة المحلية والفعل الدولي. وبالإضافة إلىٰ ذلك، ترتكز أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية علىٰ منظومة متكاملة من القيم والمقاصد والأهداف والآليات التي تسعىٰ إلىٰ نشرها وتطبيقها علىٰ الصعيدين الداخلي والخارجي. وبناءً علىٰ ذلك؛ فإنَّ المقارنة بين القيم المرجعية للدور المحلي ونظيرتها في التفاعل الدولي تسمح ببيان مقاصد هذه الأدوار المتعددة. كما أنَّ البحث في القيم المرجعية، باعتبارها قمة هذه المنظومة، يمهد لفهم المكونات الأخرىٰ. وفي هذا الصدد، كان الهدف هو تحديد القيم المرجعية للأدوار المحلية ونظيرتها للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، والوقوف علىٰ أوجه التباين والتشابه بين المجموعتين.

وقد اخترت ثلاث حالات من مؤسسات المجتمع المدني الغربية لبحث قيمها المرجعية، سواء لأدوارها المحلية في مجتمعاتها أو تفاعلاتها الدولية. وتشمل الحالات المختارة: مؤسسة آرجي السويدية، ومؤسسة روبرت بوش الألمانية، ومؤسسة فورد الأمريكية. وتمثل الحالات المختارة نماذج ثلاثة لعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بدولها، وهي النموذج الديمقراطي الاجتماعي، والنموذج الإدماجي، والنموذج الليبرالي علىٰ التوالي. ويقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني في النموذج الديمقراطي الاجتماعي علىٰ التفاوض مع الدولة، أو الضغط عليها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية لمواطنيها، بينما تنخرط في ترتيبات مشتركة للوفاء بهذه الاحتياجات في ظل النموذج الإدماجي. ويعبر النموذج الليبرالي عن أقصىٰ درجات الحرية المتاحة لحركة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، في ظل دولة غير متدخلة.

وبناء علىٰ ذلك؛يمكن تصنيف الدراسة في إطار ثلاث دوائر فكرية متقاطعة ومتكاملة. تنتمي الدائرة الأولىٰ إلىٰ البحوث الواقعة ضمن علم الاستغراب Occidentalism، والذي نشأ في مواجهة علم الاستشراق Orientalism. ويهدف الاستغراب، بحسب قول الدكتور حسن حنفي، أحد منظري علم الاستغراب في العالم العربي، إلىٰ «فك العقدة التاريخية المزدوجة بين الأنا والآخر، والجدل بين مركب النقص عند الأنا ومركب العظمة عند الآخر . . . من خلال تحويل الآخر من ذات دارس إلىٰ موضوع مدروس»[1]. وتبدو أهمية علم الاستغراب في محاولة القضاء علىٰ المركزية الأوروبية، والتي قدمت تجاربها علىٰ مدار قرون باعتبارها التجربة العالمية، ذات القابلية للتطبيق في كافة أرجاء المعمورة كافة بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويؤكد د. حسن حنفي أنَّ «التراث الغربي، وكما هو معروف عادة، ليس تراثًا إنسانيًا عامًا يحتوي علىٰ نموذج التجربة البشرية، وليس فقط وريث خبراتها الطويلة تراكمت فيه المعارف انتقالًا من الشرق إلىٰ الغرب؛ بل هو فكر بيئي محض نشأ في ظروف معينة هو تاريخ الغرب وهو نفسه صدىٰ لهذه الظروف»[2].

ووفقًا لما يراه الدكتور عبد الوهاب المسيري، فإنَّ كل واقعة أو حركة لها بعد ثقافي، وتعبر عن نموذج ورؤية معرفية؛ فالنموذج يقوم العقل باستخلاصه من سمات المجتمع، ثم إعادة تركيبه وترتيبه ليشكل ما يعتبر علاقات مجتمعية جوهرية، وتكمن خلف هذا النموذج رؤية تحدد معاييره الداخلية وجذوره الكامنة وغاياته النهائية[3]. وفعليًا، فإنَّ بلورة الغرب لمناهج العلوم الاجتماعية جعلها ترتكز علىٰ نموذجه المعرفي؛ وبالتالي تستبعد عدة عناصر وسمات انطلاقًا من رؤية حضارية ذات خصوصية زمنية ومكانية. وأسهم ذلك في تصور عالمية النموذج الغربي، وإلقاء اللوم

---

(١) حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٠) ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) عبد الوهاب المسيري، «فقه التحيز»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦) ص ١٦-١٧.

عند فشله علىٰ سوء التطبيق وليس بنيوية الاختلال. فالإشكالية عند تطبيق الاقتصاد الرأسمالي في الدول النامية، علىٰ سبيل المثال، ليست في مدىٰ قدرته علىٰ تحقيق مصالح الفئات والشرائح المتنوعة في هذه المجتمعات، أو غياب المنافسة العادلة عالميًا، ناهيك عن اضمحلال مقوماتها؛ وإنما يفسر تدهور النظم «شبه الرأسمالية» نتيجة للفساد الإداري أو السياسي بها.

وبناءً علىٰ ذلك؛ يعتبر المسيري أنَّ إشكالية المشروعات الحضارية التي ظهرت في العالم العربي والإسلامي منذ نهاية القرن التاسع عشر -رغم تنوعها واختلافها وتصارعها- كونها جعلت الغرب نقطة مرجعية نهائية ومطلقة. فهناك نقطة واحدة تحاول كل المجتمعات الوصول إليها، وثمة طريقة واحدة لإدارة المجتمعات، ولتحديد تطلعات البشر وأحلامهم وسلوكهم، أي إنَّه توجد رؤية واحدة عالمية للإنسان والكون[1]. وهو الأمر الذي لابدَّ من إعادة النظر فيه؛ بدايةً بالتأكيد علىٰ نسبية الفكر الغربي، وإبراز خصوصيته، وارتباط مفاهيمه بسياقاتها الحضارية الأصلية، بما يعني محدودية حقولها الدلالية ونسبيتها[2]. فالدولة القومية في العالم الإسلامي المستلهمة من التطور التاريخي الأوروبي، ناهيك عن كونها ليست «دولة» أو «حديثة» بالمعايير الغربية، لا زالت تنتقل من إخفاق إلىٰ إخفاق في تعبيرها عن واقعها الحضاري وتلبية تطلعاته.

وفي هذا الإطار، لم تكن الحكومات الغربية هي الأكثر تعبيرًا عن التجليات الثقافية للفكر الغربي؛ فمازال التراث الاستعماري وتداعياته ماثلًا في أذهان مواطني المجتمعات العربية. وفي المقابل، كانت المؤسسات المدنية الغربية علىٰ تنوعها بمثابة رسل القيم للمجتمعات النامية بصورة عامة، فلا خصومات معلنة أو تصورات مسبقة، فضلًا عن الأدوار التنموية والإنسانية لهذه المؤسسات في المجتمعات المضيفة. وبناءً علىٰ ذلك؛ فلا شك أنَّ دور مثل هذه المؤسسات الغربية كفاعل دولي

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

(٢) عبد الوهاب المسيري، «هاتان تفاحتان حمراوان: دراسة في التحيز وعلاقة الدال بالمدلول»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨-١٧١.

تزداد أهميته، وبالتالي فإنَّ تمحيص منظومتها القيمية، سواء القيم المرجعية لأدوارها أو القيم التي تنقلها، بات ضرورة حضارية[1]. وتتبادر إلىٰ الأذهان تساؤلات حول مدىٰ مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الغربية في استمرار المركزية الأوروبية، من خلال عولمة المنظومة القيمية الغربية. وفي هذا الصدد، تسعىٰ الدراسة إلىٰ الإسهام في هذه الجهود التنظيرية، ولفت الانتباه إلىٰ قيم الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في مجتمعات العالم النامي، ومنها المجتمعات العربية.

وتدخل الدائرة الثانية في إطار الجمع بين دراسة السياسات المقارنة بشقها المدني غير الحكومي، والبحث في العلاقات الدولية. وتندرج الدراسة في إطار هذا الجيل من الدراسات الذي يجمع بين فرعي السياسات المقارنة والعلاقات الدولية في علم السياسة. فتركز علىٰ إحدىٰ مكونات النظام السياسي الداخلي، وهي مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية، وأدوارها المحلية، كما تبحث في التفاعلات الدولية لهذه المؤسسات. وتؤكد هذه النوعية من الدراسات علىٰ وهمية الفصل بين المحلي والدولي، ليس فقط نتيجة العولمة، ولكن أيضًا في ظل انفتاح معظم المجتمعات النامية، بل واختراقها في كثير من الأحيان، من جهات حكومية وغير حكومية ذات طابع «دولي».

وتعني الدائرة الثالثة بدراسات العولمة الثقافية، حيث يدور جدل حول كيفية تشكل القيم العالمية ونشرها، فيما يعرف بعولمة القيم، وبخاصة قضية عولمة الأفكار والقيم الغربية. وفي هذا الإطار، فإنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية تتحرك في أدوارها المحلية والدولية مدفوعة ومتأثرة بعدد من القيم، والتي بدورها تنتقل وتترسخ في المجتمعات المستضيفة لأنشطتها. وتسعىٰ الدراسة إلىٰ تحليل القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وتقصي أبعاد مساهمتها في

---

(١) قدمت الباحثة محاولة سابقة لدراسة الأدوار التعليمية لمؤسسة فورد، كنموذج لمؤسسات المجتمع المدني الأمريكية ذات النشاط التعليمي: ريهام أحمد خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤) سلسلة رسائل جامعية (الكويت: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، رقم ٩، ٢٠٠٩).

جهود عولمة منظومة القيم الغربية، ومدىٰ اتساق هذه القيم في الأدوار المحلية مقارنة بنظيرتها الدولية، بغرض تفنيد مزاعم عالمية هذه المنظومة.

وبصورة أدق، تركز الدراسة علىٰ البحث في مرجعية مؤسسات المجتمع المدني الغربية، بغية تطوير تساؤلات حول رسالة هذه المؤسسات وأهدافها وأدوارها المحلية والدولية. وذلك من خلال توصيف القيم المرجعية لهذه الأدوار، بما يمكن من الوقوف علىٰ ملاحظات ونتائج، قد تتسق أو تتعارض، مع التصورات المتواترة عن هذه المؤسسات؛ مثل الخيرية والحياد. ومن ثمَّ، تحلل أدوار هذه المؤسسات في إطار أطروحات الأصول الاجتماعية التي تركز علىٰ محورية الإطار الحضاري في تشكيل القيم المرجعية، باعتبارها مؤثرة في عملية تحديد أهداف أية مؤسسة، وتعريف مصالحها، وتطوير آلياتها التنفيذية.

وإجمالًا، تسعىٰ الدراسة للإجابة علىٰ سؤال مركزي هو: هل تتسق القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية مع أدائها في الداخل والخارج؟ وما تفسير هذا الاتساق أو عدمه؟ وبالتالي، تختبر ثلاثة فروض أساسية؛ أولها: أنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية تمارس أدوارًا اجتماعية وقيمية في مجتمعاتها المحلية لضمان الاستقرار الاجتماعي، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنيوية للتغيير الاجتماعي فيها. وثانيها: أنَّه في مقابل السعي للاستقرار المحلي، تضطلع هذه المؤسسات الغربية بأدوار اجتماعية وقيمية لإحداث تغيير اجتماعي بنيوي خارج المجتمعات الغربية، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنيوية لتحسين الأوضاع القائمة في المجتمعات المضيفة. وأخيرًا: تقدم مؤسسات المجتمع المدني الغربية مبادرات للتغيير الاجتماعي في المجتمعات المضيفة، تستند إلىٰ النموذج الاقتصادي والاجتماعي الغربي بغض النظر عن مدىٰ ملاءمتها للبيئات المحلية.

قراءة في الأدبيات السابقة

تستفيد الدراسة من عدة مجموعات من الكتابات الأكاديمية؛ فتلتقي مع دراسات علم الاجتماع المتعلقة بدراسة القيم، وتبحث في الدراسات التطبيقية لقياس القيم ورصد التغيير فيها. كما تعني بدراسات المجتمع المدني المهتمة بأصوله ونشأته

وتطوره وأدواره المحلية والدولية. ويمكن تقسيم هذه الكتابات إلىٰ ثلاث مجموعات أساسية: دراسات القيم وقياسها، ودراسات المجتمع المدني، ودراسات قيم المجتمع المدني. وفيما يلي قراءة في أبرز إسهامات هذه الدراسات المتعددة، وعلاقتها بالدراسة.

المجموعة الأولى: الدراسات المتعلقة بالقيم

تطورت الدراسات المهتمة بالقيم في اتجاهين متداخلين هما: الدراسات النظرية للقيم ومصادرها ومحدداتها، والدراسات التطبيقية لقياس القيم وتغييراتها.

١- الدراسات النظرية للقيم:

تصب مقالة «القيم: إحياء مفهوم ساكن»[١] لستيفن هيتلن وجان آلين بيليافين في اتجاه إعادة الاعتبار لدراسة القيم، حيث رصد الباحثان تراجعًا ملحوظًا خلال العقود السابقة في اهتمام باحثي علم الاجتماع بالدراسة النظرية للقيم. واللافت للانتباه أنَّ ما أحيا هذه الاتجاه النظري في السنوات الأخيرة، لم يكن إلا التطور في الدراسات التطبيقية لقياس القيم. ولذلك حاول هيتلن وبيليافين الجمع بين الاقترابين النظري والتطبيقي لإيجاد الصلة بين القيم والثقافة، والبناء الاجتماعي، والسلوك الفردي. بهدف الإجابة علىٰ ثلاثة تساؤلات أساسية: حول ماهية القيم؟ وما مصادرها؟ وما دورها؟ وأثبت الباحثان في مقالهما وجود علاقة بين القيم الفردية والبناء الاجتماعي، فيما اعتبراه نقطة انطلاق واعدة في النقاشات النظرية حول الروابط الكلية - الجزئية التي تربط الشخصية بالبناء الاجتماعي. وبالتالي، بات من الممكن الربط بين مستويات التحليل الثلاثة، الفردية والاجتماعية والثقافية. فالقيم الفردية تبلور الأسلوب المناسب للفعل الاجتماعي، وتزوده بالدافع، فضلًا عن قيامها بتعريف الذات الفاعلة.

واستنادًا إلىٰ ذلك؛ اكتسبت عملية تشكل القيم وتطورها أهمية ملحوظة، باعتبارها ذات تأثير يتعدىٰ الفرد إلىٰ جماعته. وقد أكد هيتلن وبيليافين أنَّ القيم تتكون بفعل عدة

---

(١) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin، 2004، Values: Reviving a Dormant Concept، *Annual Review of Sociology*، Vol.30، pp.359-393.

متغيرات، كالوظيفة الاجتماعية للنوع، والمستوىٰ الاجتماعي، والأصول القومية، والبعد السكاني[١]. وتكمن أهمية الدراسة في تقديمها مساهمة نظرية حول عمق الأصول الاجتماعية للقيم الفردية، والتي ترتبط بدورها بالدور المجتمعي؛ مما يربط فلسفة الفعل الفردي بقضية المعنىٰ في إطار اجتماعي يتخطىٰ الذات الفردية إلىٰ الجماعة. وفي هذا الصدد، اقترح الباحثان إجراء مزيد من الدراسات حول العلاقة بين متغيرات البناء الاجتماعي والقيم الفردية، وآلية انتقال القيم عبر الأجيال، وماهية القيم الثابتة مع الفرد عبر حياته، والصلة القيمية بين الأفراد وانتماءاتهم الاجتماعية.

إلا أنَّ دراسة تشكل القيم وعلاقتها بمتغيرات البناء الاجتماعي لم يتوافر لها الاهتمام الأكاديمي الذي حظيت به عملية تغير القيم. ويمكن إرجاع ذلك إلىٰ تعدد الدراسات التطبيقية حول تغير القيم، بما قدم مادة علمية وفيرة قابلة للتحليل والتفسير. وفي هذا الإطار، رصد رونالد إنجليهرت وبول إبراهمسون في كتابهما «**تغير القيم في المنظور العالمي**»، الصادر في منتصف التسعينيات، التغير التدريجي للقيم علىٰ مستوىٰ العالم. واستندا إلىٰ نتائج المسح العالمي للقيم (١٩٩٠-١٩٩١) الذي أجري في ٤٠ دولة، مثلت حوالي ٧٠٪ من سكان العالم. بما في ذلك دول متباينة في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ كالصين والهند والمكسيك ونيجيريا وكوريا الجنوبية ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. وخلص إنجليهرت وإبراهمسون إلىٰ وجود تحول عالمي من القيم المادية، كالاهتمام بالوضع الاقتصادي والأمن الشخصي، باتجاه قيم ما بعد حداثية، مثل الحرية والتعبير عن الذات وجودة الحياة[٢].

وقد طور رونالد إنجليهرت، بالتعاون مع كريستيان ويلزيل، في كتابهما «**التحديث والتغيير الثقافي والديمقراطية: تتابع التطور الإنساني**» تفسيرًا اجتماعيًا لهذه التغيرات الطارئة علىٰ قيم الأفراد ومعتقداتهم، بما يؤثر لاحقًا في سلوكياتهم السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية. واستند الباحثان إلىٰ بيانات تطبيقية جمعت فيما

---

(١) *Ibid.*، pp.359-393.

(٢) Paul Abraham and Ronald Inglehart، 1995 ،*Value Change in Global Perspective*، Michigan: University of Michigan.

بين عامي (١٩٨١-٢٠٠١) من معظم أنحاء العالم. واستنتجا أنَّ التحديث هو حركة نحو التطور الإنساني؛ تتسم بتحفيز التنمية الاقتصادية لحدوث تغييرات ثقافية باتجاه الاستقلال الفردي، والمساواة بين الأدوار الاجتماعية للذكر والأنثىٰ، وتطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد. فالتطور الإنساني، كما يراه إنجليهرت وويلزيل، يعتمد علىٰ ثلاثة مؤشرات؛ وهي: التحديث الاجتماعي الاقتصادي، ثم التحول القيمي باتجاه المزيد من قيم التعبير عن الذات، بما يمهد الطريق للديمقراطية(١).

وفي تقديري أنَّه يمكن توجيه انتقادين رئيسين لنظرية التطور الإنساني؛ يركز **الانتقاد الأول** علىٰ هيمنة المتغير الاقتصادي علىٰ محددات التغير الاجتماعي والقيمي. فالتغير عملية تفاعلية متشابكة الأطراف، يصعب تصورها تمضي بمتغير منفرد في اتجاه واحد. كما أنَّ إهمال الإطار الحضاري لعملية التغير الاجتماعي والقيمي يخل بالتنظير لنتائج هذا التغير. ويهتم **الانتقاد الثاني** باستخدام الباحثين للنموذج الليبرالي الديمقراطي كنموذج مثالي للتطور الإنساني، بحيث يقاس عليه، سلبًا أو إيجابًا، توجهات التغير الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثَمَّ القيمي، في المجتمعات الأخرىٰ. بما يوحي بقدر من التحيز لصالح هذا النموذج علىٰ حساب النماذج البشرية في الحضارات الأخرىٰ، وهو الأمر الذي سيظل دومًا الإشكالية الأبرز عند تقويم مؤشرات التحول القيمي في العالم. كما يطرح تساؤلات حول أسباب تغير القيم في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية، خاصة باتجاه القيم ما بعد الحداثية غير المادية، طالما وصلت بالفعل إلىٰ قمة التطور الإنساني.

وبصورة أكثر تجريدًا وشمولية، يحاول **شالوم شوراتز** رسم ملامح نظرية القيم العالمية. فيعتبر شوارتز في دراسته «**أولويات القيم والسلوك: تطبيق نظرية نظام القيم المتكاملة**» أنَّ مشاكل دراسة القيم تكمن في غياب تصور واضح حول ترتيب أهمية القيم، وعدم القدرة علىٰ تحديد القيم المحفزة للسلوك، والإخفاق في رؤية نظام القيم بصورة متكاملة بما يسمح بتفاعلها مع المتغيرات الأخرىٰ والمفاضلة بين القيم

---

(١) Ronald Inglehart and Christian Welzel، 2005 ،*Modernizatioñ Cultural Change and Democracy¤ The Human Development Sequence*، New York، Cambridge: Cambridge University Press.

المتعارضة. وبالتالي، فلا بدَّ من بناء نظرية عن القيم المتكاملة، مما يسمح ببناء نظرية شاملة عن علاقات القيم بالسلوك والانطباعات، وليس مجرد التفسيرات المؤقتة[١].

إنَّ شوارتز يدرك القيم في إطار منظومة متكاملة، وليست مجرد وحدات مفككة متغيرة، تمهيدًا لوضع عملية التغير القيمي في إطار تفاعلات أشمل وأعمق من مجرد المتغير الاقتصادي، الذي ركز عليه إنجلهيرت وويلزيل في نظريتهما عن التطور الإنساني. وقد فتحت هذه الرؤية أمام شوارتز آفاق تصنيف المنظومات القيمية المتنوعة في العالم، كما سنعرض في الفصل الأول، وإن ظلت لديه المفاضلة بين هذه المنظومات علىٰ أساس جملة من القيم المركزية في المنظومة الأوروبية الأنجلوسكسونية.

إلا أنَّ شالوم شوارتز وبيلسكي ولفجانج في مقالتهما «**نحو نظرية القيم عالمية المحتوىٰ والبنية: توسعات وتطبيقات عبر الثقافات**»، اختزلا الدراسة التطبيقية لنظرية القيم العالمية في اختبار بيانات عدة دول تنتمي إلىٰ الحضارة الغربية؛ وهي أستراليا وفنلندا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٢]. بالإضافة إلىٰ هونج كونج، وقد وجدا بالفعل في نتائجها قدرًا من الاختلاف مقارنة بالدول الأخرىٰ، برغم كونها قريبة ثقافيًا من الحضارة الغربية. وخلصا إلىٰ تطابق أنواع القيم الدافعة؛ وهي: الإنجاز والمتعة والنضج والبعد الاجتماعي والانسجام مع الآخرين والأمن والتوجيه الذاتي. كما رجحا أنَّ حركية الدوافع الكامنة خلف أولويات القيم متطابقة عبر المجتمعات المدروسة، باستثناء هونج كونج، فالمصالح التي تخدمها القيم، وأنماط أهدافها متشابهة في كافة العينات[٣].

---

(١) Shalom Schwartz، 1996 ،Value Priorities and Behavior: Applying a Theory of Integrated Value System, (In) Clive Seligman, James M. Olson, and Mark P. Zanna, 1996, *The Psychology of Values*, The Ontario Symposium, Vol.8, New Jersey: Lawrence Erlbaum Association, pp.1-24.

(٢) انظر الدول المنضوية في إطار الحضارة الغربية ضمن خريطة هنتنجتون للحضارات الكبرىٰ في العالم:
Samuel Huntington, 1996, *The Clash of Civilizations* New York: Simon & Schuster, p.26.

(٣) Shalom H.Schwartz; Bilsky Wolfgang, 1990, Toward a Theory of The Universal Content and Structure of Values: Extensions and Cross-Cultural Replications, *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 58, No.5, May 1990, pp.878-891.

وقد شابت دراسة شوارتز وبيلسكي مشكلة منهجية، يطلق عليها «إشكالية جالتون»، وتعني الوصول إلىٰ نتائج حول تشابه السمات بين مجموعة من الحالات المقارنة، بينما تستمد هذه السمات بالفعل من أصل واحد، بحيث لا تعتبر حالات الدراسة فعليًّا مستقلة ومتباينة[1]. فالحالات المختارة متشابهة الثقافة، وفعليًّا تنتمي لمنظومة قيمية واحدة. وبالتالي، تفتقر دراسة شوارتز وبيلسكي حول نظرية القيم عالمية المحتوىٰ والبنية إلىٰ اختبار تطبيقي منضبط منهجيًّا، بما يشكك في أطروحاتها.

وبالإضافة إلىٰ التنظير، شغلت العلاقة الواقعية بين العولمة وتغير القيم بعض الأكاديميين الأوروبيين، الذين أصدروا كتابًا حمل عنوان «العولمة وتغير القيم والأجيال: منظور عبر الدول والأجيال». ويدخل مجموعة المؤلفين حركية التحول الجيلي، كمتغير ذي صلة بتغير القيم في اتجاه تطور اجتماعي تدريجي، مركزين علىٰ أثره في صعود قيم واضمحلال أخرىٰ. فهناك هواجس من زوال قيم تقليدية، كالقيم الدينية، وضعف قيم الأسرة، مقابل بروز بعض القيم الناشئة مع الأجيال الجديدة، كالتعبير عن الذات.

وتقدم فصول الجزء الأول من الكتاب مجموعة من البحوث التطبيقية المقارنة حول العلاقة بين العولمة وتغير القيم وتحول الأجيال، في مجالات: القيم الدينية، وقيم العمل، والقيم السياسية، والتسامح في إطار العولمة، وقيم التطوع. واهتم الجزء الثاني من الكتاب بمقارنة المؤلفين نتائج مشروعهم البحثي في إطار أطروحات دراسة القيم، كما طورها علماء العلوم الاجتماعية، مع نظريات دراسة القيم الفردية في علم النفس[2]. ويعد الكتاب محاولة جادة لتقصي تأثير متغيري الزمان -ممثلًا في التحول الجيلي، والمكان، وتحديدًا العولمة- في تغير القيم في ضوء علاقات متشابكة ومركبة. كما بحثت فصول الكتاب الصلة بين المستوىٰ الفردي والإطار الاجتماعي،

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول «إشكالية جالتون»، انظر:

W. Lawrence Neumañ 2006, *Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches*, Boston: Pearson Education, p.440.

(٢) Peter Ester, Michael Braun and Peter Mohler (eds.,) 2006، Globalization, *Value Change, and Generations: A Cross-National and Intergenerational Perspective*, Boston, MA, USA: Brill Academic Publishers.

تطبيقًا على جملة من القيم، سواء المعرضة للاضمحلال أو القابلة للازدهار.

٢- الدراسات التطبيقية لقياس القيم:

تعد سلسلة مسوح القيم الأوروبية هي الأبرز في مجال قياس القيم وتغيرها. وبدأت السلسلة منذ عام ١٩٨١ في إجراء مسح واسع النطاق لرصد تغير القيم الإنسانية. وتوفر معلومات عن أفكار مواطني الدول محل الدراسة ومعتقداتهم وانطباعاتهم وقيمهم. وتتقصى السلسلة تصورات الأوروبيين عن الحياة والأسرة والعمل والدين والسياسة والمجتمع. ويتكرر المسح كل ٩ سنوات، حيث صدرت منه أربعة أجزاء، في أعوام (١٩٨١، و١٩٩٠، و١٩٩٩، و٢٠٠٨). وشمل الجزء الأخير مسحًا لسبع وأربعين دولة أوروبية، وعقدت لقاءات مع حوالي ٧٠ ألف شخص[١]. وخلصت النتائج إلى وجود تحولات عميقة في الثقافة الحديثة، وإن لم تكن بالسرعة نفسها في كافة الدول، كمتغير تابع للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والعوامل التاريخية الخاصة بكل دولة. وهذا التفسير يعد تبنيًا لأطروحات رونالد إنجليهرت وكريستيان ويلزيل، السابق الإشارة إليها، عن التطور الإنساني[٢].

وقد لفتت سلسلة دراسات القيم الأوروبية اهتمام عدة دول في أمريكا الشمالية، والشرق الأوسط، وأستراليا، والشرق الأقصى، والقارة الأفريقية؛ مما شجع على تأسيس مجموعات في هذه الدول لإجراء دراسات مسحية مشابهة، وتبادل المعلومات المقارنة. وكونت هذه المجموعات شبكة عالمية من علماء العلوم الاجتماعية المهتمين بدراسة تغير القيم، وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، فيما يعرف بالشبكة العالمية لمسوح القيم. وتعمل بالتعاون مع المجموعة الأوروبية، حيث تجرى مسوحها في ٩٧ دولة، بما يحوي ٩٠٪ من سكان العالم[٣].

وفي إطار الدراسات التطبيقية، ترصد دراسة مارثا فان دير بلي «ظهور ثقافة عالمية

---

(١) http://www.worldvaluessurvey.org/

(٢) Loek Halman ... [et al.], 2008, *Changing Values and Beliefs in 85 Countries: Trends from the Values Surveys from 1981 to 2004*, European Values Studies, Vol. II, Leiden, Boston: Brill; http://www.europeanvaluesstudy.eu/

(٣) http://www.worldvaluessurvey.org/

متعددة: منظور جزئي لقرية عالمية» تغير القيم في المجتمعات. وتنطلق الدراسة من افتراض أنَّ الدول سوف تضطر لتعديل تقاليدها باتجاه صيغة عالمية للثقافة. وتثير الباحثة تساؤلات متعلقة بمفهوم الثقافة العالمية؛ حول إمكانية أن تكون الثقافة متفردة في ظل عالم متعدد، وأن تكون الثقافة بالضرورة في هذه الحالة متعددة. وقد درست دير بلي أطروحاتها بالتطبيق علىٰ إحدىٰ قرىٰ جمهورية إيرلندا، باعتبارها نموذجًا للاقتصاد العالمي. والقرية هي مقر أكبر مصانع شركة إنتل للإلكترونيات خارج الولايات المتحدة، كما أسس بها أحد أكبر مصانع أحبار الطباعة في العالم. ورصدت الباحثة الأثر الثقافي للاقتصاد العالمي في هذا المجتمع المحلي. وخلصت إلىٰ أنَّ مظاهر الثقافة العالمية متعددة؛ إلا أنَّ قواعدها المنظمة الفاعلة علىٰ المستويات الجزئية المحلية متفردة في كل مجتمع. فبينما تشير الثقافة العالمية إلىٰ مزيد من التشارك، فإنَّ التنوع المحلي المضاد لها يحدث من خلال إحياء الأبعاد القومية، ولو في إطار رمزي(١).

وتتميز دراسة مارثا دير بلي بتعاملها مع المجتمع كوحدة تحليلية متكاملة لقياس تغير القيم، مما ربط بين مستويات التحليل الثلاثة، الفردية والاجتماعية والثقافية. كما تقدم مساحة من التحليل للتزايد التدريجي للنزعات القومية في الدول الأوروبية التي اتسمت، ولو ظاهريًا، بتجاوز هذه النزعات وفقًا لرؤية حداثية. وكان التصور السائد أنَّ النزعات القومية تكاد تحتكرها المجتمعات النامية باعتبارها بقايا للروابط التقليدية التي لم تطلها جهود الحداثة بعد.

المجموعة الثانية: الدراسات المتصلة بالمجتمع المدني

احتلت دراسات المجتمع المدني مكانة هامة لدىٰ باحثي العلوم الاجتماعية منذ أوائل الثمانينيات، مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة لصالح استعادة القوىٰ الاجتماعية لتواجدها المؤثر في مجتمعاتها. ولذلك صدر الكثير من الأدبيات النظرية

---

(١) Martha C.E. Van Der Bly, 2007, The Rise of One Heterogeneous World Culture: A Micro-Perspective of a Global Village, *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. 48, No. 2-3, 234-256.

حول نشأة المجتمع المدني وتطوره، والدراسات التطبيقية لصيغه المتعددة في المجتمعات المختلفة. ويصعب حصر هذه الدراسات؛ إلا أننا سوف نعرض لبعدين يمسان الدراسة، وهما: التأصيل النظري لأدوار مؤسسات المجتمع المدني، والتطبيقات المحلية والدولية لهذه الأدوار.

١- دراسات قدمت تأصيلًا نظريًا لأدوار مؤسسات المجتمع المدني:

قدمت دراسة ليستر سولمون وسولوسكي وهلموت آنهير «الأصول الاجتماعية للمجتمع المدني: رؤية عامة» قراءة نظرية في التفسيرات المختلفة لنشأة المجتمع المدني وتطور أدواره المجتمعية. واعتبر الباحثون أنَّ أبرزها: نظرية التنافر، والاعتماد المتبادل، والأصول الاجتماعية. فالشائع أنَّ قطاع المجتمع المدني قد ظهر في إطار عدم قدرة الدولة علىٰ الوفاء بكافة الاحتياجات المجتمعية في مجالات التنمية والرفاهة؛ وبالتالي تطور هذا القطاع للوفاء بجانب من هذه الالتزامات، بصورة مساعدة، كما ترىٰ نظرية الاعتماد المتبادل، أو بصيغة بديلة لدور الدولة، كما تفترض نظرية التنافر. بما يمكن اعتباره تحليلًا وظيفيًا لدور المجتمع المدني في مجتمعه. وتطرح نظرية الأصول الاجتماعية تفسيرًا بنيويًا/عضويًا حول العلاقة الوطيدة لنشأة المجتمع المدني بإطاره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأوسع.

وقد اختبر الباحثون النظريات الثلاث من خلال مقارنة بيانات ٢٢ دولة، في إطار مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح؛ للوقوف علىٰ النظرية ذات المقدرة التفسيرية الأعلىٰ. وخلصوا إلىٰ أنَّ كلًا منها قادرة علىٰ تحليل تعقيدات الخبرات المختلفة للمجتمع المدني استنادًا إلىٰ بعدٍ واحد فقط. إلا أنَّ البيانات أثبتت إمكانية الانتقال من مجرد توصيف البعد الوظيفي إلىٰ تفسير أسباب هذا التطور، واتجاهاته المختلفة في إطار نظرية الأصول الاجتماعية[١]. ويمكن قراءة هذه النظرية باعتبارها الأكثر قدرة علىٰ رصد تطور مؤسسات المجتمع المدني في إطار

---

(١) Lester M.Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheie، 2000, *Social Origins of Civil Society: An Overview*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project، No.38, Baltimore: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies.

سياقاتها المجتمعية، بما يسمح بتحليل أصولها، واستكشاف مرجعياتها، وتحديد قيمها. ولذلك سوف توظف، كما سيأتي في الفصل الثاني، لاستنباط أثر الأصول الاجتماعية والحضارية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في تكوينها وسماتها وفاعليها وأدوارها المتوقعة.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها جزءًا من مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح الذي بدأه مركز جامعة جونز هوبكنز لدراسات المجتمع المدني منذ تسعينيات القرن الماضي. ويهدف المشروع لدراسة المجتمع المدني بصورة تطبيقية، ومحاولة تعريفه، وتصنيفه، ورصد توجهاته بصورة مقارنة بين عديد من دول العالم. كما تشمل مشروعات المركز توثيق بيانات مؤسسات المجتمع المدني في أرجاء العالم، وتطوير مقاييس لكفاءة أدائها، وتحسين إداراتها[١].

٢- دراسات عالجت الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية:

تركز الدراسات التطبيقية علىٰ بحث نماذج من الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وتحليل التحديات التي تواجهها، كما تحاول الوقوف علىٰ أسباب نجاحها أو فشلها.

أ- دراسات حول الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني:

تنوعت الدراسات حول الأدوار المحلية للقطاع المدني، خاصة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية. فبحث جون هولست في كتابه «**الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني وتعليم البالغين الراديكاليين**» دور مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في تعليم الشباب الأمريكيين واستيعاب وتقويم توجهاتهم الثورية[٢]. كما حللت مارجريت ساتن وروبرت أرنوف، في كتاب «مجتمع مدني

(١) http://www.ccss.jhu.edu/

(٢) John Holst, 2002, *Social Movement, Civil Society, and Radical Adult Education*, Westport, Conn.: London: Bergin & Garvey.

أم دولة الظل؟ علاقات الدولة والمنظمات غير الحكومية في التعليم»[1]، وعرضت لعدد من دراسات الحالة تبيِّن العلاقة المتشابكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات المحلية في مجال التعليم، وخاصة قضايا الأميَّة ولغة التدريس. وشملت الدول محل الدراسة: بيرو وغينيا الجديدة ومالي والصين والهند وكينيا وفلسطين.

ب- دراسات تناولت الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني:

درست عديد من البحوث الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وركزت علىٰ الأدوار الخيرية والتنموية والجهود الإغاثية لهذه المؤسسات. فعلىٰ سبيل المثال: رصد إدوارد بيرمان في كتابه «**أيديولوجية القطاع الخيري: أثر مؤسسات كارنيجي وفورد وروكفلر في السياسة الخارجية الأمريكية**» دور المؤسسات الخيرية الأمريكية في تشكيل الحركة العلمية في العالم النامي، وتحديدًا في أفريقيا[2]. كما تعرض جان آرت شولتي وآلبريتش شانبيل، بالتعاون مع مؤلفين آخرين، في كتاب «**المجتمع المدني والتمويل العالمي**» لانخراط مؤسسات المجتمع المدني في قضايا التمويل الدولي، حيث تتبع القضايا المفتاحية في هذا الانخراط المدني، مثل عدالة التوزيع. وبحث في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بقضايا التمويل الدولي وآفاق تطويرها والتحديات التي تواجهها[3].

وجمع كتاب سارة هندرسون «**بناء الديمقراطية في روسيا المعاصرة: دعم غربي للمنظمات الشعبية**» بين المجالين المحلي والدولي. فتساءلت حول قدرة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، في إطار أدوارها الدولية، علىٰ دعم المؤسسات المدنية الروسية، وخاصة المعنية بقضايا المرأة، مما يمكن الأخيرة من لعب دور مؤثر في

---

(١) Margaret Sutton and Robert Arnove (eds.), 2004, *Civil Society or Shadow State? State/NGO Relations in Education*, Education Policy in Practice: Critical Culture Studies, U.S.A, Information Age Publishing Inc.

(٢) Edward Berman, 1983, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy*, Albany: State University of New York Press.

(٣) Jan Art Scholte with Albrecht Schnabel (eds.), 2002, *Civil Society and Global Finance*, London; New York: Routledge, Warwick Studies in Gobalization.

عملية التحول الديمقراطي في روسيا المعاصرة. وتقصت هندرسون التحول في ثقافة المجتمع المدني الروسي المدعوم من المؤسسات الغربية، باتجاه ممارسة أدوار سياسية وتنموية. وتشير سارة إلىٰ معضلة هذه المؤسسات المحلية حيث أخفقت، برغم المعونات الغربية الهائلة، في الحفاظ علىٰ اتصالها مع قواعدها الجماهيرية. بمعنىٰ أنها حصلت علىٰ القدرة المادية، بينما فقدت الزخم المعنوي(١).

وبالإضافة إلىٰ ذلك، فقد رصد مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح، السابق الإشارة إليه، الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني في عديد من دول العالم، في إطار دراسات منشورة عن كل دولة علىٰ حدة(٢).

ويلاحظ أنَّ جلَّ هذه الأدبيات لم يطرح تأصيلًا اجتماعيًا متكاملًا لهذه الأدوار في إطار رسالة مؤسسات المجتمع المدني محل الدراسة؛ بل غلب عليها الطابع الوصفي أو التحليلي في إطار أنشطة الدور. وباستثناء بعض الدراسات حول أيديولوجية مؤسسات المجتمع المدني الغربية ورسالتها، مثل كتاب إدوارد بيرمان، فإنَّ منظومة القيم المرجعية المتكاملة لهذه المؤسسات لم تؤخذ في الاعتبار. كما أنَّه لم ترصد دراسات مقارنة بين الأدوار المحلية ونظيرتها الدولية.

المجموعة الثالثة: أدبيات مرتبطة بدراسة قيم مؤسسات المجتمع المدني

برزت في العقد الأخير عديد من الأدبيات حول دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في تشكيل منظومة القيم العالمية، ومحتواها. وفي المقابل، لم تحظ قيم مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجال المحلي أو الدولي، غير العالمي، بالقدر الكافي من الاهتمام في هذا الجانب.

فعلىٰ سبيل المثال: أثار ديفيد شاندلر في كتابه «اشتقاق قواعد السلوك من الفضاء

---

(١) Sarah Henderson، 2003, *Building Democracy in Contemporary Russia: Western Support for Grassroots Organizations*, New York: Cornell University Press.

(٢) http://www.ccss.jhu.edu/

العالمي: حدود الاقترابات الاتصالية في التنظير للمجتمع المدني» إشكالية دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في تشكيل منظومة القيم العالمية. فالعولمة لم تقلل فقط من قوة الدول في الفضاء العالمي، لكنها أضعفت أيضًا بعضًا من القواعد الثقافية والنفسية لسيادة هذه الدول لصالح أفراد وجهات تؤصل لقيم عابرة للحدود. وضرب شاندلر مثالًا بدعاة حقوق الإنسان وحماية البيئة الذين يتخطون المصالح المرتبطة بالحدود وسيادة الدول. واعتبر أنَّ هذا الفضاء تحتله حاليًا المنظمات غير الحكومية التي تتفاعل مستقلة عن الدول. ورصد أنَّ سلوكيات هذه المنظمات وانخراطها اليومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، يُعد أكثر تسييسًا من الكثير من الممارسات السياسية الدولية[١]. إلا أنَّ شاندلر لم يرسم ملامح المنظومة القيمية المحتملة، بقدر ما اهتم بدراسة محدداتها الخارجية والقوىٰ المشكلة لها، ووسائلها الاتصالية.

وتأتي دراسة ماريا أومليتشيفا **«قيم وأخلاقيات فاعلي المجتمع المدني العالمي: رؤىٰ من مسح وتحليل مضمون»** لتبحث المحتوىٰ القيمي والأخلاقي لمعايير سلوك فاعلي المجتمع المدني العالمي. فقامت بمسح شامل علىٰ شبكة الإنترنت لمنظمات المجتمع المدني العالمي النشطة في عدة قارات، وصممت استبيانًا لبحث آراء موظفي هذه المنظمات حول سمات منظماتهم ومعايير السلوك فيها. كما أجرت تحليلًا لمضمون مطبوعات هذه المنظمات، بهدف استكشاف آراء ناشطيها حول القضايا العالمية والمشاركة في الفعاليات. وحاولت الدراسة الإجابة علىٰ تساؤل أساسي، هو: هل تتشارك منظمات المجتمع المدني العالمي في معايير السلوك وأخلاقياته ومبادئه؟

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تشابه بين الأساليب التي تعرف بها منظمات المجتمع المدني العالمي أهدافها وقيمها، ومعاييرها الأخلاقية، ومسؤوليتها، برغم اختلاف صيغها وأصولها. بما يعد خطوة هامة باتجاه خلق وعي عام حول المجتمع

---

(١) David Chandler, 2007, Deriving Norms from Global Space: The Limits of Communicative Approaches to Global Civil Society Theorizing, Forum: Theorizing Global Civil Society, *Globalizations*, June 2007, Vol.4, No.2, pp. 283-298.

المدني العالمي، ويؤهل منظماته الفاعلة للوصول إلىٰ حد أدنىٰ من الاتفاق حول قيم ملزمة ومعايير واضحة للممارسات الجيدة. إلا أنَّ الملاحظة الأقل مدعاة للتفاؤل، وفقًا للباحثة، كانت اتفاق العينة المدروسة علىٰ الرؤية الليبرالية للمحتوىٰ القيمي لقواعد سلوك منظمات المجتمع المدني العالمي. فقيم حقوق الإنسان والتضامن والتنوع والاتفاق والشفافية والمساءلة ارتبطت بصورة تقليدية بالديمقراطية الليبرالية. كما اعتبر سلوك منظمات المجتمع المدني العالمي سلوكًا محملًا بالبرنامج الليبرالي. وأقرت الباحثة بتجاهل هذه القراءة للصيغ المدنية الأخرىٰ وتفاعلاتها في النظام التجمعي العالمي. بما يشتت الانتباه عن الأهمية المتزايدة لاختبار مدىٰ جاذبية الجماعات المتعددة المضادة لليبرالية التي تنشط في المجال العالمي وقوة تأثيرها(١).

وفعليًا، يثير تجاهل المؤسسات المدنية الفاعلة علىٰ المستوىٰ المحلي والدولي، غير العالمي، لصالح نظيرتها العالمية إشكالية حول إغفال بحث المنظومات القيمية المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني العالمي قبل تقصي مساهمتها في بناء ثقافة عالمية. وبناءً علىٰ ذلك؛ فالأولىٰ هو دراسة المنظومات القيمية المرجعية للمؤسسات المدنية في بيئاتها المحلية قبل الخروج باتجاه المجتمع العالمي.

ويتضح مما سبق، أنَّ دراسات القيم قد اهتمت بالبعد التطبيقي في قياس القيم علىٰ حساب دراسة مصادر تشكيلها ومرجعياتها. كما انطلقت أدبيات دراسات المجتمع المدني من قناعة مفادها: تبني هذه المؤسسات للقيم ذاتها في أدوارها محليًا ودوليًا، ثم رصدت التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تغيير المنظومات القيمية المحلية أو العالمية. وفي هذا الصدد، تسعىٰ الدراسة إلىٰ تقصي القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، واستكشاف وحدة القيم المرجعية في كلٍ منها، باعتبارها ركيزة أساسية في منظومة عمل هذه المؤسسات. ويتم ذلك من خلال البحث في مدىٰ التباين -إن وجد- بين القيم

---

(١) Mariya Y. Omelicheva, 2006, Values and Ethics of Global Civil Society Actors: Insights from a Survey and Content Analyses, *Journal of Civil Society*، Vol. 2, No. 3, 233-247, December 2006.

المرجعية للأدوار المحلية لعدد من مؤسسات المجتمع المدني الغربية وبين القيم المرجعية للأدوار الدولية للمؤسسات ذاتها.

تعريف المفاهيم

ترتكز الدراسة على ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي: مؤسسات المجتمع المدني، والقيم المرجعية، والدور. وفيما يلي مناقشة نظرية لتعريف هذه المفاهيم والمقصود بها:

١- مؤسسات المجتمع المدني:

واجه تعريف المجتمع المدني صعوبات؛ نظرًا لتباين سماته، وتنوع مؤسساته، وسيولة أهدافه وغاياته. وانقسمت تعريفاته في الفكر الغربي إلى اتجاهين؛ ينظر أولهما إلى المجتمع المدني كقطاع ذي بنية مؤسسية ووظائف عملية محددة سلفًا، وفقًا للنموذج الغربي في الأغلب الأعم. بينما يعتبره ثانيهما مجالًا عامًا وسيطًا بين السلطة السياسية وهياكل الإنتاج الاقتصادية[١]. وفعليًا، يغفل الاتجاه الأول الأصول الحضارية للمجتمع المدني، كنموذج للمؤسسات المجتمعية، مستبعدًا نسبية تجربتها الزمنية والمكانية والاجتماعية. وكان الانتقاد الأبرز لهذا الاتجاه هو مركزية النموذج الغربي المعاصر عند معايرة بنى مؤسسات المجتمع المدني ووظائفه. ولذلك يتجاهل جملة من المؤسسات والكيانات التي لا تستوفي المعايير الغربية، وإن اضطلعت بالوظائف ذاتها وفقًا لتقاليد مجتمعاتها. كما يهمل التنوع التاريخي للبنى المؤسسية حتى في إطار النموذج الغربي[٢].

وفي المقابل، طور مفكرو الاتجاه الثاني، وأبرزهم يورغن هابرماس، مفهوم «**المجال العام**» بوصفه المساحة الوسيطة التي ابتكرها الناس لبلورة أفكارهم

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «مؤسسات المجتمع المدني في تركيا: نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حضاريتين»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٥، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٨، ص ٢-٣.

(٢) Susannah Morris, 2000, *Defining The Non-Profit Sector: Some Lessons From History*, Civil Society Working Paper, No.3, London: Centre for Civil Society, London School of Economics, February 2000, pp.6-14.

وتداولها، بمنأىٰ عن صلاتهم العضوية الخاصة، أو ارتباطهم بمؤسسات الدولة أو كيانات السوق. فالمجتمع المدني يستند إلىٰ عمق فكري وروابط اجتماعية، بما يتخذ صيغًا مؤسسية متباينة تتسق مع سياقاتها وتستجيب لاحتياجات مجتمعاتها[١]. ويعني ذلك، وفقًا للدكتور إبراهيم غانم، أنَّ المجال العام له بنيتان؛ الأولىٰ: معنوية تشتمل علىٰ مجموعة من القيم. والثانية: مادية تتكون من مجموعة من المؤسسات والأطر المكانية التي تمارس فيها هذه القيم[٢]. وبالتالي، فالصيغ المؤسسية ما هي إلا تجليات متباينة، قد تنطلق من منظومة قيمية واحدة لتتخذ أشكالًا عدة مع الحفاظ علىٰ مرجعيتها ومقاصدها. وتؤكد التجربة الأمريكية أنَّ الروابط الفكرية والاجتماعية قد تسبق التنظيم القانوني، طالما استقرت منظومتها القيمية[٣].

وبصورة عامة، اعتبر المجتمع المدني في التطور التاريخي الغربي هو المجال المنظم اجتماعيًا، والمدار ماليًا وبشريًا بالجهود الذاتية، بمعزل عن مؤسسات الدولة وهياكل السوق، بحيث تكتفي الأولىٰ بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي لحركته[٤].

وقد اقترن التوسع المتزايد في مؤسسات المجتمع المدني بصعوبة متنامية في تقديم تعريف مانع جامع لهذه المؤسسات. فبخلاف التمايز في رسالاتها، تعددت الوظائف، وتباينت الأنشطة والبنىٰ التنظيمية والأطر القانونية والسياقات المجتمعية. ورصد سولمون وآنهير أبرز تعريفات مؤسسات المجتمع المدني. فهناك التعريف القانوني المستند إلىٰ المشروعية القانونية، والتعريف الاقتصادي المعني بتحديد مصادر دخل هذه المؤسسات، والتعريف الوظيفي ارتكازًا علىٰ طبيعة أنشطتها. كما

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، علي حاكم صالح وحسن ناظم (مترجمان)، فالح عبد الجبار (مراجع)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨) ص ٤١١-٤١٧.

(٢) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص ٤٣.

(٣) Christopher A. Bryant, 1993, Social Self-Organization, Civility, and Sociology: A Comment on Kumar s Civil Society, *The British Journal of Sociology*, Vol.44, No.3, September 1993, pp.397-401.

(٤) جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٢-٤١٣.

يوجد التعريف البنيوي/ الإجرائي الجامع للأبعاد المؤسسية القانونية، ودرجة الاستقلال عن الحكومة، والالتزام بعدم الربحية، ومدىٰ الحكم الذاتي والتطوعية. ورجح سولمون وآنهير التعريف البنيوي/ الإجرائي بناءً علىٰ عدة اختبارات منهجية ونظرية[١]، بينما انتقدته سوزانا موريس لضعف قدرته الاستيعابية لأدوار وبنىٰ تنظيمية تاريخية سابقة لمؤسسات مجتمع مدني غربية[٢]. كما يمكن التشكيك في قدرته علىٰ استيعاب بنىٰ المجتمع المدني وكياناته التقليدية في المجتمعات غير الغربية، نظرًا لصعوبة تطبيق معاييره المؤسسية والقانونية عليها.

وترتكز التعريفات المتعددة لمؤسسات المجتمع المدني علىٰ ثلاثة أركان أساسية؛ هي: الفعل الإرادي الحر، حيث عضوية الفرد ليست تلقائية بل إرادية؛ والتنظيم، فالمؤسسات تعمل بطريقة منهجية وتخضع لمعايير منطقية؛ والبعد الأخلاقي والسلوكي الذي ينطوي علىٰ قبول الاختلاف والتنوع، مع التقيد بقيم الاحترام والتسامح وإدارة العلاقات بسلمية[٣]. بما يجعل مؤسسات المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، أو منافع جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف. وتضم المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة والنوادي الاجتماعية وغيرها[٤].

---

(١) Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, 1992, *In Search of the Nonprofit Sector I: The Question of Definition*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.2. Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, pp.8-16

(٢) Susannah Morris, *op.cit.*

(٣) أماني قنديل، «دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات»، (في) مجموعة مؤلفين، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣) ص ٥٤.

(٤) مجموعة مؤلفين، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

وانطلاقًا من رؤيته لدور مؤسسات المجتمع المدني في إطار مفهوم المجال العام، يضيف تعريف هابر ماس أبعادًا بنيوية ووظيفية أكثر تعقيدًا علىٰ هذه المؤسسات. فيرىٰ ماس أنَّ مؤسسات المجتمع المدني هي الحلقات غير الحكومية وغير الاقتصادية والروابط الطوعية التي تنبثق عفويًا فتتجاوب مع طريقة الجهر بالمشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة، وتتلقىٰ ردود الأفعال لتنقلها بصورة علنية إلىٰ الميدان العام[١]. وتعتبر الباحثة أنَّ هذا التعريف هو الأقرب لأهداف الدراسة، حيث يستند إلىٰ الأبعاد الفكرية والاجتماعية والقيمية في رؤية نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومآل أدوارها، ويؤكد علىٰ وسطية دورها بين المجالين العام والخاص، بغض النظر عن اختلافاتها التنظيمية. بما يبلور العلاقة الوثيقة بين السياق الاجتماعي ومنظومته القيمية من ناحية، وبين رسالة هذه المؤسسات وأدوارها المتعددة من ناحية أخرىٰ.

٢- القيم المرجعية:

تتباين درجات الاهتمام أو الاستبعاد لمفهوم القيم في البحث الأكاديمي الغربي، وتزداد الأمور صعوبةً وتعقيدًا مع اقتران صفة «المرجعية» بالقيم لما تحمله من تحديد وظيفي. ويلاحظ أنَّ دراسة القيم وتعريفها في الفكر الغربي تتم في إطار رؤية فلسفية متكاملة. ترتكز هذه الرؤية علىٰ مادية الوجود، ومركزية دور الإنسان في الوصول إلىٰ القيم بالوسائل العلمية التجريبية، في ظل استبعاد للأبعاد الإلهية والغيبية. وبناءً علىٰ ذلك؛ فإنَّ أسلوب اشتقاق القيم، وتمييز ما هو ثابت فيها عما هو متغير، ومناهج دراستها وتفعيلها تعتمد علىٰ الخبرة الإنسانية وقدراتها علىٰ الملاحظة والاستنتاج والاستنباط، وهي قدرات محدودة بطبيعتها[٢]. وبالتالي، فإنَّ التجارب البشرية هي

---

(١) جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الابتعاد المتزايد عن القيم المستلهمة من المؤسسات التقليدية، مقابل الاهتمام المتنامي بالقيم المستندة إلىٰ التفضيلات والاختيارات الشخصية، وتأثير الفردية في النظام القيمي الأوروبي، انظر:

Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, 2006, Values and the Social Sciences: A Global World of Global Values, (In) Peter Ester, Michael Braun and Peter Mohler (eds.,) *op.cit.*, p.7; Loek Halman ... [et al.], op.cit.

المكون الرئيس للقيم الإنسانية والنظريات والمناهج[1]. فكان من المنطقي افتراض تباين القيم وتعدد المنظومات القيمية استنادًا إلىٰ اختلاف الخبرات[2]. إلا أنَّ الرؤية الغربية، قياسًا علىٰ خبرتها التاريخية، ركزت علىٰ تطور التجربة الإنسانية في خط مستقيم تجاه ما اعتبرته ركائز التنمية البشرية؛ كالعلمانية والديمقراطية والفردية[3].

وساعدت ثورة الاتصالات والعولمة، في ظل التفوق الاقتصادي والعسكري والاتصالي الغربي، علىٰ شيوع هذه الركائز من حيث هي معايير مرجعية للحكم علىٰ التحول القيمي في الدول المختلفة[4]. وبالتالي، فإنَّ ما يطلق عليه القيم العالمية خرجت من رحم التجربة الغربية، بدلًا من اشتقاقها من التجربة الإنسانية المشتركة، وغابت عنها القيم التأسيسية المستمدة من العقائد الإلهية أو المعتقدات الروحية. ونحيت التجارب غير الغربية لتشكل الجانب المتغير في القيم حاملًا من التقليدية المذمومة -وفقًا للرؤية الغربية- ما يزيد علىٰ الإيجابية[5].

تعريفات القيم

قدم دارسو القيم في الفكر الغربي تعريفات متعددة للمفهوم. ويرجع التعريف الأبرز إلىٰ عالم الاجتماع الأمريكي كلايد كلوكهون، حيث يعرف القيم بأنها: تصور ضمني أو ظاهري يميز فردًا أو جماعة، ويحدد تفضيلاته، ويؤثر في اختيارات أفعاله ووسائله[6]. ويتميز هذا التعريف بتعامله مع الفعل وعوائده، كما يغطي الفرد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الرؤية الغربية، انظر: عبدالوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (القاهرة: دار الشروق، المجلد الأول، ط١، ٢٠٠٢) ص ٦٦- ٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرية، انظر:
Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit.*, pp.15-47.

(٤) لمزيد من الأمثلة لهذا الاتجاه، انظر:
Paul Abraham and Ronald Inglehart, *op.cit.*, pp.1-9; Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*

(٥) عبدالوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (القاهرة: دار الشروق، المجلد الأول، ط١، ٢٠٠٢) ص ٨٦، ص ٩٦-٩٧.

(٦) Clyde Kluckhohn, 1951, Values and Value Orientations in the Theory of Action, (In) T Parsons, EA Shils, (ed.,), 1951, *Toward a General Theory of Action*, New York: Harper, pp.388-433, p. 395, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.359.

والجماعة؛ فالقيم تزود الفرد والجماعة والمجتمع بالتوجهات المتشابهة والثابتة في المواقف المختلفة، بما يسمح بقدرٍ عالٍ من التماسك الاجتماعي[١].

وفي مقابل هذا التركيز علىٰ الفعل، قدم روكيتش تعريفًا للقيم باعتبارها: معتقدات مستدامة تحدد القبول الفردي أو الاجتماعي لفعل ما أو عدم قبوله[٢]. ويأتي التركيز هنا علىٰ إعطاء معنىٰ للفعل. كما يعرف ستيفن هيتلن وجان آلين بيليافين القيم بأنها تشير إلىٰ «الاهتمامات والمتعة والتفضيلات والواجبات والالتزامات الأخلاقية والرغبات والأهداف والاحتياجات والكره والانجذاب والكثير غيرها من الاختيارات»[٣]. واستنادًا إلىٰ التعريفات المتداولة؛ لخص شوارتز وبيلسكي ست خصائص لتعريف القيم فهي مفاهيم أو معتقدات، تتعلق بالأحوال المرغوبة والسلوكيات، وتتسامىٰ علىٰ المواقف الظرفية، وتشكل معايير لتوجيه اختيارات السلوك وتقويم الأحداث، ويتم ترتيبها طبقًا للأهمية النسبية، وتتسق الأفعال مع أولويات القيم[٤].

وترد علىٰ هذه التعريفات ملاحظتان أساسيتان:

- الملاحظة الأولىٰ: تنشغل تعريفات القيم بالغاية والهدف ومؤشرات القياس، في مقابل إهمال تقصي مرجعيات التأسيس ومصادر التأصيل ومحددات التكوين. وكأنَّ اكتساب القيم حالة فطرية، تنسحب علىٰ كافة البشر دونما تمايز يذكر، في مقابل قبول التباين في عملية التشغيل والتفعيل. ويرتبط بذلك، قلة الدراسات في مجال إضفاء القيم ونقلها[٥].

- الملاحظة الثانية: تعرف القيم باعتبارها موضوعًا للدراسة، وليست نموذجًا

---

(١) Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, p.7.

(٢) M. Rokeach, 1973, The Nature of Human Values, New York: Free Press, p.5, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.362.

(٣) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.359.

(٤) Shalom H. Schwartz, 2009, Basic Human Values, The Cross-National Comparison Seminar on the Quality and Comparability of Measures for Constructs in Comparative Research: Methods and Applications, Bolzano)Bozen(, Italy, June 10-13, 2009, p.2.

(٥) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.362.

إرشاديًا أو مدخلًا منهاجيًا له. وبالتالي، فهي تدرس في إطار علاقتها ببعض الظواهر دون غيرها، ومن خلال عدة مؤشرات عما سواها، ولا تبحث في كونها روحًا تسري في كافة الظواهر لتحدد مرجعية الفكر وإطار الفعل.

وقد أبرزت التعريفات السابقة إشكالية نسبية القيم في الرؤية الفلسفية الغربية، حيث افتقرت إلىٰ مرجعية واضحة، بخلاف التجارب الإنسانية، لاستقاء منظومتها القيمية. وبالتالي، خلطت نظريًا بين القيم المجردة المستندة إلىٰ مرجعية مطلقة من حيث هي معيار يقاس عليه الفعل، وبين الاختيار السلوكي البشري محل القياس. فإنَّ الانطلاق من الخبرات الإنسانية لتحديد المنظومة القيمية يشوبه أمران أساسيان؛ **الأول**: هو صعوبة تحديد مرجعية القيم؛ فالقيم تشتق من الخبرة البشرية التي تقاس بدورها علىٰ القيم. وبعبارة أخرىٰ، لا تمتلك المنظومة القيمية الغربية نقطة انطلاق ثابتة يمكن الرجوع لها أو الاحتكام إليها. **والثاني**: هو إمكانية توافق المجتمع علىٰ قبول قيم فاسدة الجوهر قياسًا علىٰ تسامحه مع سلوكيات ذات صلة بها. فمثلًا، قبلت المجتمعات الغربية، تدريجيًا، وجود الشواذ وعلنية ممارساتهم، وصنف ذلك في إطار قيمة الحرية. بينما يفترض أن تشتق الأخيرة من مرجعية ثابتة مطلقة، بحيث ترفض كل ما خالفها من سلوكيات، وليس أن تقرَّ ما هو قائم.

كما أدىٰ هذا الخلل النظري إلىٰ إشكالية منهجية. فالتجارب الإنسانية، من حيث هي مصدر مفترض لاشتقاق القيم، حصرت في الخبرة الغربية، حيث توافق الفكر الغربي علىٰ مرجعية تجربته في تشكيل القيم العالمية مقارنة بالتجارب الإنسانية الأخرىٰ. بما أخل منهجيًا، فضلًا عن نظريًا، بمرجعية المنظومة القيمية العالمية المقترحة، وفرص تعميمها.

وبناءً علىٰ المناقشة السابقة؛ تنطلق الدراسة من تعريف القيم المرجعية بأنها: **مجموعة من الموجهات المعيارية الكبرىٰ التي تعبر عن إطار فلسفي لتفسير الوجود الإنساني، وتعكس أبعاده ومكوناته المختلفة والمتشابكة، ويكون لها سلطة عليا في التوجيه الأخلاقي، والمفاضلة بين اختيارات السلوك، وتقييم الأحداث**[1]. ويلاحظ

---

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

أنَّ هذه الموجهات المعيارية الكبرىٰ تستمد في الرؤية الغربية من التجربة البشرية، من حيث هي معتقدات عن الأحوال المرغوبة[١].

وفعليًا، فإنَّ القيم متصاعدة الأهمية والتراتبية علىٰ صعيد التصور الفلسفي والتوظيف العملي. كما أنها متعددة الجزئيات، فأي قيمة تعبر عن تصور يبرز بنية متكاملة من الفرعيات القيمية والوظيفية[٢]. ويتميز هذا التعريف بأنَّه يربط القيم بمرجعيتها التأسيسية ومحدداتها الحضارية، ويعبر عن البعد التشغيلي في دافعيتها للحركة، ويبرز دورها في تحديد المقاصد وتعريف المصلحة والأهداف. كما يمكن تطويره إلىٰ مؤشرات لقياس القيم المرجعية من خلال دراسة السلوكيات والممارسات.

٣- مفهوم الدور:

يشير مفهوم الدور إلىٰ عدة دوائر متداخلة، ترسم ملامح علاقة صاحب الدور بمحيطه وبذاته. فهناك دائرة مجموعة القواعد المجتمعية المنظمة للفعل وأداء الدور، وتتشابك معها دائرة التوقعات المرغوبة من شاغل الدور في إطار قواعد المجتمع وتوقعات شركاء الدور وشخصية القائم بالدور، وأخيرًا يبرز سلوك صاحب الدور وأفعاله[٣]. ولا شك أنَّ العلاقة بين هذه الدوائر تتم في إطار تفاعلي مستمر. فتصور الفرد عن كيفية مشاركته في المجتمع يفهم استنادًا إلىٰ هويته الاجتماعية، كما تتسق طرق تعديل سلوكه مع تلك الهوية[٤]. وتمكن هذه المشاركة الفرد من تعديل القواعد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الرؤية الغربية، انظر: عبدالوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦- ٦٧.

(٢) حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، نص محاضرات ألقيت علىٰ طلبة قسم البكالوريوس والماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦-١٩٧٧)، ص ٦-٨؛

SH. Schwartz, W. Bilsky, 1987, Toward a Psychological Structure of Human Values, *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol.53, pp.550-562, p.551, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.362.

(٣) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٢٩، ١٩٩٦) ص ١٧.

(٤) Michael N. Barnett, 1993, Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab State System, *International Studies Quarterly*, No.37, p.274.

المجتمعية المنظمة لدوره أو تغيير ما هو مرغوب منه. ويختلف الدور عن الوظيفة التي تشير إلىٰ مهمة محددة يضطلع بها عضو ما في المجتمع، كجزء من الأنشطة اللازمة للحفاظ علىٰ البناء الاجتماعي برمته(١). فالوظيفة تعد جانبًا من سلوكيات فاعليها في إطار ممارستهم لأدوارهم المجتمعية، وتسبقها بالضرورة رؤية هؤلاء الفاعلين وتصوراتهم عن أدوارهم وتفاعلهم مع بيئاتهم.

وبناءً علىٰ ذلك؛ فإنَّ مفهوم الدور يتعامل مع ثلاثة مستويات تحليلية: قواعد المجتمع (بيئة الدور)، والتوقعات المرغوبة من الفرد (إطار الدور)، والسلوك الفعلي (ممارسة الدور ووظائفه). وتستند بيئة الدور إلىٰ مجموعة من التصورات الفلسفية، أي مجموعة الأفكار التي يصوغها المجتمع حول أشكال الحياة وأنظمة القيم وأشكال الانتظام الاجتماعي. بمعنىٰ رؤية العالم التي تتحول إلىٰ اقتناعات، ومن ثَمَّ تبلور إطار الدور وتوقعات المجتمع من صاحبه، بما يظهر في سلوكياته(٢). يضاف إلىٰ ذلك القائمون بالدور، وهم في هذه الدراسة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، حيث يبلورون آليات الفعل وتوجهات النشاط في إطار بيئة الدور وتوقعاته، مما يترجم إجمالًا في ممارسة الدور.

وفي هذا الصدد، تبحث الدراسة القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وأصولها الاجتماعية، وترصد القواعد العامة المنظمة لأدوارها، وتوقعات هذه الأدوار، وأنشطتها العملية في مجتمعاتها المحلية. إلا أنها تحيد القواعد المنظمة للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في المجتمعات غير الغربية؛ نظرًا لصعوبة تقصي هذه القواعد في العديد من المجتمعات المضيفة لأنشطة المؤسسات الغربية محل الدراسة. وتفترض الدراسة أنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الوظيفة، انظر:

A. R. Radcliffe-Brown, 1935, On The Concept of Function in Social Science, *American Anthropologist*, Vol.37, No.3, pp.394-402.

(٢) فهمية شرف الدين، «دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية،» (في) مجموعة مؤلفين، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣-١٩٤.

المدروسة تحترم القواعد المنظمة لأدوارها الدولية في المجتمعات المختلفة محل أنشطتها، معتبرة أنَّ مجرد السماح لهذه المؤسسات بالاستمرار في ممارسة أنشطتها في الدول والمجتمعات المختلفة يعني استيفاءها للحد الأدنىٰ المقبول من الالتزام بقواعد المجتمع واحترام توقعاته. ولذلك؛ فإنَّ دراسة القيم المرجعية للأدوار الدولية سوف تركز علىٰ تقصي توقعات مؤسسات المجتمع المدني الغربية عن هذه الأدوار، في ضوء تحليل منشوراتها الدورية وأنشطتها العملية في المجتمعات المضيفة.

التعريف بمصادر الدراسة

استخدمت مصادر متنوعة للحصول علىٰ المعلومات والبيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتنقسم هذه المصادر إلىٰ:

أولًا: بيانات ومعلومات حول مؤسسات المجتمع المدني الغربية، عينة الدراسة، من حيث نشأتها وهيكلها الإداري والتنظيمي وتطور أهدافها وأدوارها المحلية والدولية وآليات عملها. وتشمل هذه الوثائق بالأساس التقارير السنوية والفصلية التي تنشرها المؤسسات عن مجمل أنشطتها السنوية وحساباتها الختامية، والمحاضر المنشورة للندوات والمؤتمرات التي تشارك فيها هذه المؤسسات سواء منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات محلية أو دولية أخرىٰ، متناولة أدوارها المحلية والدولية. فضلًا عن متابعة أحدث إصدارات هذه المؤسسات، وعديد من الأخبار المهمة عن أنشطتها الجارية، والاطلاع علىٰ صفحاتها الإلكترونية.

وتتميز التقارير السنوية باحتوائها علىٰ قوائم تفصيلية عن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الغربية في داخل مجتمعاتها وخارجها، والآليات المستخدمة في تنفيذها، وكذلك تبريرات مختصرة حول أسباب اضطلاعها بأدوار محددة في مناطق بعينها. وتعطي هذه التقارير إمكانية عالية للمقارنة بين الأدوار المحلية والدولية للمؤسسات المدروسة، وتقصي القيم والدوافع الكامنة وراء اختياراتها العملية والجغرافية، والوقوف علىٰ مدىٰ التفاعل والاختلاف بين أهداف وآليات نوعي النشاط، المحلي والدولي.

ثانيًا: دراسات وبحوث نظرية تؤصل للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني

الغربية، كما تهتم بتقصي الأبعاد المختلفة للأدوار المحلية لهذه المؤسسات. وتساهم هذه البحوث في ارتكاز الدراسة علىٰ إطار نظري حول القيم المرجعية للحركة المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، من جانب، وأدوارها الدولية من جانب آخر.

وقد وظفت هذه المصادر لبحث القيم المرجعية لعدة مؤسسات مدنية غربية في إطار مقارن علىٰ مستويين؛ يعني **أولهما** بالمقارنة بين القيم المرجعية للأدوار المحلية وبين نظيرتها المتعلقة بالأدوار الدولية لكل مؤسسة علىٰ حدة. ويركز **ثانيهما** علىٰ المقارنة بين القيم المرجعية للمؤسسات محل الدراسة فيما بين بعضها البعض. واستخدمت التحليل الكمّي والكيفي لرسم صورة متكاملة حول الإطار الحضاري المشكل لقيم المؤسسات المدنية المدروسة، ومن ثمَّ أدوارها المحلية والدولية.

وتنقسم الدراسة إلىٰ خمسة فصول. يناقش **الفصل الأول** رؤية نظرية ومجتمعية للقيم المرجعية، وتحديدًا الإطار الحضاري والزمان والمكان، وما يؤدي من تراتبية للقيم المرجعية للمجتمعات المختلفة، راصدًا دور هذه القيم في فترات الاستقرار أو التغيير الاجتماعي. ويركز **الفصل الثاني** علىٰ الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية من خلال تقصي محدداتها، وأصولها الاجتماعية وإطارها الحضاري الذي صاغ تكوينها، وحدد سماتها، وأثر في تطورها، قبل أن يفصل في أهدافها الرسالية ووظائفها التطبيقية. وتبحث **الفصول الثلاثة الأخيرة** القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية للمؤسسات الثلاث المختارة، وهي: مؤسسة آر جي السويدية، ومؤسسة روبرت بوش الألمانية، ومؤسسة فورد الأمريكية. وتجمل **الخاتمة** نتائج الدراسة، وتطرح أجندة بحثية مستقبلية.

الفصل الأول

القيم المرجعية: رؤية نظرية ومجتمعية

يدرس الفصل الأول القيم المرجعية من خلال مبحثين عن المحددات النظرية والدور المجتمعي. فيضطلع الجزء الأول بمناقشة محددات القيم المرجعية، وتمييزها عن الأخلاق والمعتقدات وما شابه. ويركز الجزء الثاني علىٰ الدور المجتمعي للقيم المرجعية، وأثرها في تعريف مصالح الفاعلين وتشكيلها وترجمتها إلىٰ حركة مقصودة.

القيم المرجعية: المحددات والمتشابهات

واجهت دراسة القيم صعوبات معرفية ونظرية ومنهجية، تعلق بعضها بطبيعة المفهوم، كما ارتبط البعض الآخر بالنماذج الإرشادية المهيمنة علىٰ الحركة البحثية. وعرقلت تلك الصعوبات دراسة الثوابت التكوينية للقيم، فضلًا عن استكمال بناء الأبعاد المتغيرة في مفهومها. إلا أنَّ انحسار البناء المعرفي والنظري لمفهوم القيم لا يعني تحييد مكوناته في علاقتها بالواقع، بقدر ما يعبر عن صعوبات دراستها وبحثها، وبالتالي ضرورة إحسان التشغيل ومهارة التفعيل في فضاءات الواقع المعاصر. وبناءً علىٰ ذلك؛ تدرس القيم من حيث هي نموذج إرشادي مبني علىٰ رؤىٰ فلسفية؛ يولد نظريات ومناهج أكاديمية، ويبلور مفاهيم ومشروعات بحثية. ويتأتىٰ ذلك بدراسة محددات القيم في النموذج الغربي موضع اهتمام الدراسة، وربطها بشبكة تحوي مفاهيم أخرىٰ ذات صلة.

أولًا: توجهات دراسة القيم

في إطار الفكر الغربي، ظهرت ثلاثة توجهات رئيسة لدراسة القيم استنادًا إلىٰ معيارين؛ **الأول**: هو الأساس الاجتماعي للقيم، **والثاني**: هو وحدة القيم في إطار منظومة كلية[١]:

١- سيولة القيم:

ويتبع هذا الاتجاه أفكار المدرسة ما بعد الحداثية، ويفترض أصحابه سيولة القيم وغياب الأساس الاجتماعي لها؛ وبالتالي عدم انتظامها في إطار منظومات فرعية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, pp.10-16.

أو منظومة كلية، مما يجعلها لا تقدم رؤية كلية متماسكة وواضحة للعالم. كما يرون أنَّ القيم مركبة ومتغيرة باستمرار، إلا أنها متشابكة ومتعددة الأبعاد. ولا ترتبط القيم لديهم بالمكان أو الزمان أو التقاليد أو البنىٰ الاجتماعية، وبالتالي؛ فالفرد هو صانع القيم ومبتدع الثقافة، ولا توجد أنماط قيمية أو ثقافية. ولا يسمح هذا التوجه بتفسير السلوكيات الفردية أو الجماعية، أو التنبؤ بها، استنادًا إلىٰ المنظومات القيمية. كما يعوق هذا التصور إمكانية قياس القيم كميًا.

٢- خصوصية القيم:

يقبل هذا التوجه وجود أساس اجتماعي للقيم، مركزًا علىٰ أحد تجلياتها، سواء القيم الدينية أو القيم الأسرية أو قيم العمل. فالقيم لدىٰ أصحابها تنتظم في إطار منظومات فرعية، وليس داخل بناء قيمي متكامل. ويعيب هذا التوجه تجزئة المنظومة القيمية الكلية، والاكتفاء بالتعامل مع المنظومات الفرعية، إلا أنَّ ذلك يسهل قياسها كميًا.

٣- شمول القيم:

ينطلق أصحاب هذا التوجه من وجود أساس اجتماعي للقيم، وهو أساس عالمي مشترك يمكنه تخطي الحواجز المكانية والتغلب علىٰ الاختلافات الاجتماعية. ويهتمون بدراسة القيم في إطار منظومة متكاملة، ويحاولون التوصل لأشمل تفسير للانطباعات والمعتقدات ونماذج الحياة لدىٰ أكبر عدد من الأفراد والمنظمات في المجتمعات المختلفة. ويهدف منظرو هذا التوجه لإثبات وجود منظومة قيمية عالمية واحدة مشتركة علىٰ نطاق واسع، ولديها المقدرة علىٰ تشكيل هويات الأفراد وانطباعاتهم والجوانب الثقافية الأخرىٰ لديهم. ومن أبرز منظري هذا التوجه: جيرت هوفستيد وشالوم شوارتز ورونالد إنجيلهرت[(١)].

ويعد هذا التوجه أكثر التوجهات وضوحًا في افتراضاته حول تماسك المنظومات

---

(١) لمزيد من الأمثلة، انظر:

Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit.*; Paul Abraham and Ronald Inglehart, *op.cit.*; Shalom Schwartz, 1996, op.cit., pp.1-24.

القيمية وتكاملها، واهتمامه بتطوير المقدرة التفسيرية للقيم، فضلًا عن رسالية أطروحته حول المنظومة القيمية العالمية. وبالتالي، فستنطلق الدراسة منه من حيث هو مصدر للرؤية الغربية عن القيم المرجعية. وتوجه إلىٰ هذه الرؤية بعض الانتقادات؛ نظرًا لافتراضها الأساس الاجتماعي للقيم بما يناقض تصورها حول وحدة القيم العالمية، أخذًا في الاعتبار الاختلافات الاجتماعية بين الحضارات المختلفة. فباستثناء الكليات الإنسانية العامة، يصعب قبول وحدة منظومة القيم العالمية. وبالتالي، يتصور أنَّ أطروحات هذا الاتجاه إنما تعد أحد تجليات المركزية الغربية التي تقدم منظومتها القيمية كإطار جدير بالاتباع عالميًا.

ثانيًا: محددات القيم

ترتكز القيم المرجعية علىٰ عدة محددات هامة، تسهم في صوغها. وتشير بعض الاجتهادات النظرية إلىٰ العناصر الطبيعية مثل العرق والنوع علىٰ أنها محددات لتشكيل القيم، كما تتعامل مع الإطار الاجتماعي المكون للقيم باعتباره نابعًا من التعليم والسمات العائلية والمركز الاجتماعي والمحددات السكانية. ويطرح أيضًا دور البعد الاقتصادي والتحديث في تغيير القيم. إلا أنَّ الميراث الثقافي الحضاري بات يعد محددًا مهمًا في بلورة تفاعلات العناصر الطبيعية أو الأطر الاجتماعية أو الأبعاد الاقتصادية لتشكيل منظومة القيم المرجعية الاجتماعية. فالقيم تعبر عن إطار فلسفي لتفسير الوجود الإنساني، وتعكس أبعاده ومكوناته المختلفة والمتشابكة. وبالتالي، فإنَّ جانبًا رئيسًا من محددات القيم يرتبط بأبعاد هذا الوجود الإنساني، وتحديدًا الزمان والمكان والإطار الحضاري[١]. وفيما يلي تفصيل لذلك:

١- البعد الزماني:

يؤثر الظرف التاريخي في تطبيق القيم علىٰ الواقع وفي أبعادها المتغيرة، في حين لا يؤثر في العناصر التكوينية الثابتة للقيم. وقد قلصت الحضارة الغربية منذ الفكر

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.378.

التنويري مساحات الثابت في أطروحاتها وركائزها الفلسفية[1]، وبالتالي زاد أثر البعد الزمني في معادلة القيم الحضارية الغربية، وارتفعت الأصوات المنادية بتاريخية الثوابت القيمية والمعرفية، واستبيحت كافة الخيارات في سبيل مواكبة العصر ومتغيرات الزمان[2].

وتعد نظرية «**الإحلال الجيلي**» **لمانهايم** من أبرز ما كتب عن أثر البعد الزمني في القيم، والتي افترض فيها أنَّ أبناء الجيل الواحد يتشابهون في الخصائص، كما توفر الظروف الاجتماعية المعاصرة لهم زخمًا لتشكيل جيل متمايز في خصائصه وقيمه[3]. وقد طور رونالد **إنجيلهرت** هذه النظرية في كتابه «**الثورة الصامتة**» حول التحول القيمي لدىٰ الأجيال الصغيرة في المجتمعات الغربية من القيم المادية، مثل احترام القانون والنظام ومكافحة الغلاء، باتجاه القيم غير المادية الكامنة في رؤية ما بعد الحداثة، مثل التنمية الذاتية والديمقراطية والتسامح[4].

إلا أنَّ الإشكالية تبرز مع ظهور اختلافات في إطار الجيل الواحد حول رؤية العالم والتوجهات القيمية، بما يصعب تفسيره من خلال البعد الزمني منفردًا[5]. وبرغم أنَّ أندريس فان دين بروك أثبت، استنادًا إلىٰ إحصائيات مسح القيم الأوروبية، حدوث تحول قيمي لدىٰ مجموعات من الشباب الأوروبي صغير السن الذي اختبر الأمن الاقتصادي والرفاهة نحو القيم غير المادية؛ إلا أنَّه، وفقًا لبروك، فقد فندت الإحصاءات ذاتها إمكانية تبلور هذه المجموعات لتشكل جيلًا متكاملًا ذا توجهات قيمية متشابهة. فالجيل الواحد يتعرض أفراده لتوليفات متعددة من الظروف الاجتماعية

---

(١) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤-٢٠٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الاقتراب ما بعد الحداثي، انظر:

Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, p.10-11.

(٣) *Ibid.*, pp.20-22.

(٤) Ronald Inglehart, 1977, *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics*, Princeton: Princeton University Press; Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit.*, pp.94-114.

(٥) Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, pp.13-14.

والاقتصادية المختلفة، بما يؤدي إلىٰ تباين اتجاهات التغيير القيمي لديهم ومداها[1].

وقد فصل بول إبرامسون ورونالد إنجيلهرت في كتابهما «التغير القيمي من منظور عالمي» أنَّ نظرية الأخير تصف بالأساس الدور المحوري للمتغير الزمني في انتشار القيم ما بعد الحداثية. في حين لا تفسر بالضرورة أسباب ازدهار هذا التوجه القيمي، والذي قد يعزىٰ إلىٰ عوامل أخرىٰ، كالمستوىٰ التعليمي أو الأمن الاقتصادي. وخلص الكاتبان إلىٰ وجود علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي وارتفاع مستوىٰ التعليم من جانب، والاتجاه نحو القيم ما بعد الحداثية غير المادية من جانب آخر، والتي تنتقل بدورها عبر الإحلال الجيلي[2].

ويلاحظ أنَّ علاقة عنصر الزمن بالقيم المرجعية قد تراوحت في الفكر الغربي ما بين الاستقلال التام ليصبح متغير الزمن معيارًا لصلاحية الثوابت المعرفية في ظل الفكر ما بعد الحداثي، أو التبعية الكاملة ليعد ناقلًافحسب للتغير القيمي. ويعبر ذلك عن نسبية المنظومة القيمية الغربية إجمالًا التي لا تنفك تبدل أولوية محددات القيم بها. كما يشير إلىٰ صعوبة الاستناد إلىٰ متغير الزمن منفردًا في تحليل عناصر هذه المنظومة؛ وبالتالي تبدو أهمية الاعتماد أيضًا علىٰ متغيرات أخرىٰ، كالبعدين المكاني والحضاري.

٢- البعد المكاني:

يتحدد تأثير عنصر المكان، كما هو الحال بالنسبة إلىٰ البعد الزماني، وفقًا لمساحات الثابت والمتغير في الأسس الفلسفية للقيم. فالمكان كمحدد للقيم يؤثر بالأساس في منظومات القيم الفرعية. وكلما تزايدت المنظومات الفرعية، ازداد أثر البعد المكاني. وفي الآونة الأخيرة، استطاعت ثورة الاتصالات والعولمة التقليل إلىٰ حدٍ كبير من أهمية العنصر المكاني في تشكيل القيم. فالعديد من التفاعلات عبر

(١) Andries van den Broek, 1996, Cohort Replacement and Generation Formation in Western Politics, (In) Loek Halman and Neil Nevitte, 1996, *Political Value Change in Western Democracies: Integration, Values, Identification, and Participation*, Tilburg, The Netherlands: Tilburg University Press, pp.237-260.

(٢) Paul R. Abramson and Ronald Inglehart, 1995, *op.cit.*, pp.139-146.

الدول تتم بين مؤسسات تعمل في أطر محلية ودولية، وتعد مؤسسات المجتمع المدني والقوىٰ الاقتصادية الشريك الأبرز فيها. وتخلق هذه التفاعلات منظومات القيم لدىٰ الأفراد والمجتمعات المختلفة أو تعيد تشكيلها بغض النظر عن المكان[(١)]. ولا شك أنَّ هيمنة المؤسسات الغربية علىٰ وسائل الإعلام المرئي والمسموع، فضلًا عن سهولة نفاذها إلىٰ شبكات الاتصالات، قد مكنها من التأثير بفعالية في بناء المنظومات القيمية العالمية الناشئة؛ بل واتجهت لتسويقها، باعتبارها ذات جوهر عالمي[(٢)].

إلا أنَّ هناك محاولات واعدة لتأسيس تيار إنساني المحتوي وعالمي المضمون، يضم عديدًا من المنظمات المدنية والحركات الاجتماعية المعارضة للمبادئ الاقتصادية الرأسمالية وتبعاتها السياسية والاجتماعية. وتعقد هذه الحركات لقاءات منتظمة، وتطرح بدائل متنوعة لمواجهة تبعات الرأسمالية العالمية وسياسات الليبرالية الجديدة[(٣)]. وتتميز هذه الحركات بجمعها بين البعدين التنظيري والتطبيقي، وحركتها علىٰ الصعيدين المحلي والدولي. فتحاول الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والقوة، وتنشغل بقضايا الحريات والعدالة الاجتماعية، انطلاقًا من التفاوض لحل مختلف الصراعات. كما تنخرط في أنشطة محلية لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعولمة الرأسمالية، فضلًا عن تشكيل تحالفات عالمية لا طبقية وعابرة للأيديولوجية[(٤)].

---

(١) Andrew Hurrell, 2007, *On Global Order: Power, Values, and The Constitution of International Society*, Oxford: Oxford University Press, pp.95-120.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول عملية بناء المنظومة القيمية للمجتمع المدني العالمي، والتحفظات عليها، انظر:
Abdullah An-Na im, 2002 Religion and Global Civil Society: Inherent Incompatibility or Synergy and Interdependence, In Marlies Glasius, Mary Kaldor and Helmut Anheier and eds.; *Global Civil Society 2002*, London & Los Anglos: SAGE Publications Ltd, pp.55-73.

(٣) Alejandro Bendana, 2006, *NGOs and Social Movements: A North£South Divide?*, Geneva: The United Nations Research Institute for Social Development, Civil Society and Social Movement Program, Paper No.22, June 2006, pp.13-14.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم البيومي غانم، «الحركات الاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة..بين =

وفي هذا السياق، يتزايد الشد والجذب بين الهويات المحلية والهوية العالمية لينتج نماذج متعددة من التشكيلات والانتماءات القيمية التي تتخطىٰ حدود المكان وتأثيراته[1]. فالعولمة لم تؤثر فقط في الجوانب الاقتصادية؛ بل أيضًا تصوغ نماذج معرفية جديدة للتنمية المجتمعية، بما يدمج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية في إطار جامع. يحدد بدوره معايير التحول الديمقراطي في المجتمعات المختلفة وآليات استقرارها والحفاظ عليها[2]. والشاهد أنَّ العولمة قد قلصت بوضوح من تأثير البعد المكاني في تشكيل القيم المرجعية. فتداخل القضايا المحلية والدولية، وتدافع الفاعلين فيها، وعالمية الحلول جعلت من الصعوبة التنظير أو ربط الحركة المتعلقة بالقيم المرجعية حصريًا علىٰ أساس مكاني. وبالتالي، فإنَّ بعدي الزمان والمكان يتعذر الاعتماد علىٰ أي منهما منفردًا لقراءة القيم المرجعية للأفراد أو المؤسسات المجتمعية المتنوعة.

٣- الإطار الحضاري:

يعد المحدد الأبرز في تشكيل القيم؛ نظرًا لكونه يعبر عن رؤية متكاملة للعالم عن العلاقة مع الذات والآخر والكون تستنبط منها المستويات المختلفة للقيم. كما أنَّه البوتقة التي تتفاعل فيها معطيات الزمان والمكان من حيث هما متغيران مع الثوابت الدينية والأسس الفلسفية للحضارة، لتنتج مصفوفات قيمية ثابتة الجوهر ومتعددة الأولويات. ويتفق شالوم شوارتز وروبرت بنتام علىٰ عمق تأثير الأبعاد الثقافية في تشكيل القيم وقواعد السلوك لدىٰ المجتمعات المختلفة لفترات زمنية طويلة[3]. وهو

= إشكاليات التنظير وتحديات العولمة والتغيير»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأربعون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ١٠٩، ص ١١٠-١١٨.

(١) George Ritzer,, 2003, Rethinking Globalization: Glocalization/Grobalization and Somthing/Nothing, *Sociological Theory*, Vol. 21, No. 3, September 2003, pp.193-209.

(٢) V?idas Pruskus, 2008, Globalization and National Identity: The Aspects of Political Ethics, *Limes*, Vol.1, No.2, p.202.

(٣) Shalom. H Schwartz, 2008, *Cultural Value Orientations: Nature and Implications of National Differences. Moscow*: State University Higher School of Economics Press, pp.16-17.

الأمر ذاته الذي أقره رونالد إنجيلهرت وكريستيان ويلزيل في مراجعتهما لنظريتهما عن العلاقة بين التحديث والتغيير القيمي[1]. وكان ماكس فيبر قد سبقهم جميعًا في الربط بين الأخلاق البروتستانتية وأصول القيم الرأسمالية، حيث يعتبر سونج هيو كيم أنَّ تحليل الأخلاق البروتستانتية هو مدخل فهم أطروحات فيبر حول الفردية والحرية والتجمعات الطوعية في المجتمع المدني[2].

وقد واجه منظرو تيار شمول القيم إشكالية تحديد آليات تشكل القيم وصلتها بالأطر الحضارية والثقافية في مجتمعاتها، خاصة في ظل غياب الأسس الفلسفية المطلقة لبناء منظومة قيمية متكاملة. وبالتالي، استعاضوا عن التنقيب في الأصول الحضارية برصد القيم الظاهرة وتجلياتها السلوكية لتحليل علاقة القيم مع الثقافة. وتجلىٰ ذلك بالأساس في نظريتي توجهات القيم الثقافية لشالوم شوارتز، والتغيير القيمي لرونالد إنجيلهرت وكريستيان ويلزيل.

فيشير شوارتز إلىٰ أنَّ مزيج المعاني والمعتقدات والممارسات والرموز وقواعد السلوك والقيم الشائعة بين الناس يعبر عن مفردات الثقافة الكامنة. وتهتم القيم تحديدًا بالمعايير المركزية في الثقافة المجتمعية، كما تعطي لمفرداتها الظاهرة درجة التماسك. ومن جانبها تؤثر الثقافة في القيم من خلال الضغوط والتوقعات التي يتعرض لها الأفراد. فالأسلوب الذي تنتظم فيه المؤسسات الاجتماعية والسياسات والممارسات اليومية، ضمنيًا أو ظاهريًا، يمرر توقعات تعبر عن القيم المركزية في الثقافة. وتدار عملية التغيير القيمي في المجتمعات كاستجابات وردود أفعال علىٰ مشكلاتها المعاصرة. وفي هذا الصدد، ينتقد شوارتز قلة الدراسات حول أسباب توليد مجتمعات بعينها تفضيلات محددة[3]. وفعليًا، تعني افتراضات شوارتز حول

---

(١) RonaldInglehart and Christian Welzel, 2010, Changing Mass Priorities: The Link between Modernization and Democracy, '*Perspectives on Politics*, Vol.8, No.2, June 2010, p.552

(٢) لمزيد من التفاصيل حول رؤية ما كس فيبر لعلاقة المجتمع المدني بالأخلاق البروتستانتية، انظر:
Sung Ho Kim, 2004, *Max Weber s Politics of Civil Society*, London: Cambridge University Press, pp.27-56.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Shalom. H Schwartz, 2008, *op.cit.*, pp.4-5.

العلاقة بين القيم والثقافة وجود حالة من التأثير المتبادل بين الطرفين، تفتقر إلىٰ ثوابت قيمية مرجعية، وتستند بالأساس إلىٰ تغيرات الواقع والظروف.

وبناءً علىٰ ذلك؛ بلور شوارتز نظريته حول أنماط توجهات القيم الثقافية من خلال استكشاف حلول لثلاث مشاكل جوهرية؛ **أولها**: هي تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة وحدودها، **وثانيها**: هي ضمان تصرف الأفراد بصورة مسؤولة تحمي النسيج الاجتماعي، **وثالثها**: هي تنظيم تعامل الأفراد مع الموارد الطبيعية والبشرية. ونظم شوارتز تصوراته لحلول هذه المشكلات في صورة أنماط متقابلة تندرج في إطارها قيم متباينة ذات صلة بثقافات مجتمعاتها. فتراوحت تعريفات الفرد لعلاقته مع جماعته، وهي المشكلة الأولىٰ، بين الاستقلال أو الانضواء. ويتمتع الفرد المستقل باستقلالية فكرية معنية بقيم الحرية والإبداع، واستقلالية عاطفية متعلقة بمتعة الحياة، في حين يعد الأفراد المنضوون في إطار مجموعاتهم كيانات جماعية، ويكتسبون معنىٰ حياتهم من خلال العلاقات الاجتماعية والمشاركة في أسلوب الحياة والأهداف المشتركة لجماعاتهم. وتركز ثقافة الانضواء علىٰ قيم استمرار الوضع الحالي، واحترام التقاليد، والأمن والطاعة، والحكمة.

ويتباين اقتراب حل المشكلة الثانية لضمان تصرف الأفراد بمسؤولية علىٰ متصل ما بين ثقافة المساواة والتراتبية. فالمساواة تعني كون البشر متساوين، ويتشاركون المصالح الأساسية من حيث هم بشر، ويتوقع منهم الحركة لصالح بعضهم البعض بناءً علىٰ اختيارهم. وفي المقابل، ترتكز التراتبية علىٰ بناء متدرج لتوزيع الأدوار في المجتمع علىٰ أسس غير متساوية للقوة والموارد لضمان سلوك منتج ومسؤول. وتمثلت الاستجابة الثقافية لإشكالية تنظيم تعامل الأفراد مع الموارد الطبيعية والبشرية في نمطي الانسجام أو السيادة. فالانسجام يرتبط بالاندماج مع العالمين الاجتماعي والطبيعي، ومحاولة تقديرهما وقبولهما أكثر من السعي لتغييرهما، في حين تشجع السيادة علىٰ الثقة بالذات في القدرة علىٰ السيطرة وتوجيه البيئتين الاجتماعية والطبيعية ومحاولة تغييرهما للوصول الىٰ أهداف الفرد والجماعة[١].

ووفقًا لشوارتز، تتداخل توجهات القيمية الثقافية استنادًا إلىٰ التطابق فيما بينها،

---

(١) *Ibid*, pp.7-10.

حيث تتشارك بعض التوجهات عدة أسس وتولد توقعات متشابهة. فالاستقلال الفكرىٰ والمساواة يرتكزان علىٰ افتراض المسؤولية الفردية عن الأفعال الخاصة، مثل الوضع في دول أوروبا الغربية. وترتبط التراتبية في توزيع الأدوار المجتمعية بقبول الأفراد للانضواء في إطار جماعاتهم، كما الحال في جنوب شرق آسيا[١].

واستنادًا إلىٰ بيانات ٧٧ دولة من أنحاء العالم، صنف شوارتز ثمانية توجهات ثقافية؛ وهي: ثقافة أوروبا الغربية، والدول الناطقة بالإنجليزية، وأمريكا اللاتينية، وشرق وسط أوروبا والبلطيق، وأوروبا الشرقية الأرثوذكسية، وجنوب آسيا، والكونفوشية، وأفريقيا والشرق الأوسط. وتجاورت دول هذه الثقافات جغرافيًا، باستثناء سبع حالات تباينت توجهاتها القيمية عن محيطها الإقليمي؛ وهي: تركيا، وقبرص اليونانية، ويهود إسرائيل، والإقليم الفرنسي في كندا، وألمانيا الشرقية، وبوليفيا وبيرو في أمريكا اللاتينية، واليابان[٢].

وبرغم شمول نظرية شوارتز جغرافيًا؛ إلا أنها افتقرت للعمق المعرفي، مما أوقعها في فخ التوصيف والتصنيف، بدلًا من التحليل والتفسير. فمشكلات شوارتز التي سعىٰ لتقسيم أنماط توجهات القيم الثقافية ارتباطًا بحلولها، اقتصرت علىٰ التجليات الإجرائية لعلاقات الأفراد مع بيئاتهم الاجتماعية والطبيعية. ولم تمتد أطروحاته فعليًا للتنقيب عن الرؤىٰ الفلسفية المتكاملة الكامنة وراء هذه العلاقات. وتتفاقم هذه الإشكالية عند تصنيفه للمجتمعات التي تحتل القيم الروحية أو الدين فيها مكانة متميزة، مثل أوروبا الشرقية الأرثوذكسية، وأفريقيا والشرق الأوسط، والمجتمعات المعتنقة للديانة الكنفوشية، بما يؤثر مباشرة في قراءته لتوجهات قيمها الثقافية. فشوارتز لم يفسر تأثير التاريخ المشترك والدين واللغة في القيم، بقدر ما وصف التباين القيمي بين الأقاليم الجغرافية المختلفة.

ويضاف إلىٰ ذلك، أنَّ معايير شوارتز قد شابها قدر من التحيز لصالح النموذج الغربي، بما اتضح في انطباق التوجهات الثقافية المقترنة بقيم إيجابية المضمون، مثل

---

(١) *Ibid*, pp.9-10.

(٢) *Ibid*, pp.19-21.

الاستقلال والمساواة، علىٰ ثقافة أوروبا الغربية والدول الناطقة بالإنجليزية[١]. ولذلك، جاءت ثقافة أوروبا الغربية، وفقًا لمعايير شوارتز، الأعلىٰ في المساواة والاستقلال الفكري والانسجام، والأقل في التراتبية والانضواء، بما عده مناسبًا للديمقراطية ودولة الرفاهة[٢]. وقد وافقت خريطة شوارتز لتوجهات القيم الثقافية، مثيلتها لإنجيلهرت حول الدول التي تعرضت للتحديث والتنمية الاقتصادية، واختبرت بالتالي تغييرًا قيميًا يؤهلها للتحول الديمقراطي[٣].

ترتكز نظرية رونالد إنجيلهرت وكريستيان ويلزيل علىٰ كون التنمية الاقتصادية والتحديث يؤديا إلىٰ تحولات اجتماعية، تقود بدورها إلىٰ تغيير قيمي، بما يمهد للتحول الديمقراطي وازدهاره[٤]. وواجهت النظرية العديد من الانتقادات ارتبطت بالأساس بإغفالها للأبعاد الثقافية والحضارية في التنظير لتأثير التحديث في المجتمعات. وقد أقر الكاتبان في مقالتهما «**تحول أولويات الجماهير: العلاقة بين التحديث والديمقراطية**»[٥] بأنَّ الميراث التاريخي والمؤسسي والثقافي للمجتمع يلعب دورًا هامًا في بلورة العلاقة بين التحديث والديمقراطية. فالأبعاد الثقافية الكامنة في قيم الجماهير تؤثر بعمق في تفضيلاتهم؛ وبالتالي فرص التحول الديمقراطي من عدمه حتىٰ في ظل حدوث التحديث. وإنْ مَهَّدَ الأخيرُ الطريقَ نحو الديمقراطية من خلال إحداث تغييرات ثقافية واجتماعية بزيادة عدد المتعلمين، وتنامي القدرة علىٰ التعبير عن الذات[٦].

وأشار إنجيلهرت وويلزيل، بخلاف شوارتز، بوضوح إلىٰ دور الدين في بلورة قيم

---

(١) انظر خريطة توجهات القيم الثقافية:

Ibid, p.68.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ibid, pp.19-21.

(٣) *Ibid*, p.19.

(٤) نوقشت النظرية في الجزء المتعلق بالدراسات السابقة بمقدمة الدراسة، وستناقش مجددًا في الفصل الأول من الباب الثاني، ولمزيد من التفاصيل، انظر:

Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit*.

(٥) *Ibid*, pp.551-567.

(٦) *Ibid*, p.552.

الجماهير. وأكدا أنَّ المؤشرات تثبت رؤية ماكس فيبر حول البصمة الأبدية للقيم الدينية في المجتمعات؛ حيث الدول الأوروبية البروتستانتية تتشابه قيم جماهيرها وتفضيلاتهم مقارنة بنظرائهم في دول أوروبا الأرثوذكسية أو الدول المتحدثة باللغة الإنجليزية. وهكذا، فإنَّ التباين بين قيم الجماهير في الدول المختلفة يعد واضحًا وجليًا؛ إلا أنَّ تحليله وفقًا للفروق بين الأطر الثقافية والحضارية يقلل من هذه الحدة[1].

وإجمالًا، فإنَّ منظري تيار شمول القيم، كإنجيلهرت وويلزيل وشوارتز، قد أقروا بوجود تأثير ملموس للأطر الحضارية والثقافية في تشكيل القيم في المجتمعات المختلفة. وصعب ذلك من محاولاتهم لإيجاد منظومة قيمية عالمية واحدة تشكل هويات الأفراد ومجتمعاتهم. وقد خطا إنجيلهرت وويلزيل خطوات هامة لتفسير التباين القيمي بين الأفراد استنادًا إلىٰ الأسس الدينية والفلسفية للمنظومات القيمية السائدة في مجتمعاتهم. في حين اكتفىٰ شوارتز بالإشارة إلىٰ هذا التباين، ووصفه، وتصنيفه. ويبدو الاستنتاج الأبرز في هذا الصدد هو إمكانية تعرض مجتمعات ما لظروف اقتصادية أو اجتماعية مشابهة؛ إلا أنَّ الأطر الثقافية والحضارية المحلية قد تفرز مخرجات مختلفة استنادًا إلىٰ مصفوفاتها القيمية المتباينة. وبعبارة أخرىٰ، إنَّ الأطر الحضارية تعد أحد المحددات الجوهرية في تشكيل القيم المرجعية في المجتمع، بما يؤثر بدوره في حركة الأخير واستجابته للظروف المحيطة به.

ثالثًا: مفهوم القيم والمفاهيم المتشابهة

يتداخل مفهوم القيم مع عدة مفاهيم قريبة في كثير من الكتابات الغربية، بما قد يؤدي إلىٰ الخلط بينها. وأهم تلك المفاهيم هي الانطباعات والأعراف والأخلاق، رغم ما يميز مفهوم القيم عنها علىٰ النحو التالي.

١- القيم والأخلاق:

يتداخل مفهوم القيم مع مفهوم الأخلاق؛ فالأخلاق تعبر عن «قواعد تنظيم أحكام

(١) *Ibid*, pp.553-554.

الصواب والخطأ والدفاع عنها والتوصية بها»[1]. وبالتالي، فإنَّ الأخلاق تركز علىٰ البعد السلوكي في التعامل مع الأمور الصحيحة أو الخطأ. وتتفق القيم مع الأخلاق في وجود جانب الدافعية، وتأثير المفهومين في حركة الفاعلين؛ إلا أنَّ القيم تعد أكثر اتساعًا واستيعابًا للأخلاق؛ فإنَّ الأحكام الأخلاقية التي تحدد صواب فعل ما أو خطأه ترتكز بالأساس علىٰ قيم الفاعلين، فرادىٰ وجماعات. بعبارة أخرىٰ، إنَّ القيم كتصورات متشابكة ومتشعبة ومفاهيم متعددة المستويات تشكل معايير الأخلاق في المجتمعات المختلفة. وبالتالي، تأتي الأخلاق متسقة مع القيم السائدة في المجتمع، لتترجم في صورة قواعد سلوكية متواترة أو انطباعات ظرفية. علىٰ سبيل المثال: تتجلىٰ قيمة الخير في سلوكيات العطاء الاجتماعي، حيث الأخير غير مقصود لذاته؛ وإنما تطبيقًا لمقاصد العمل الخيري ودوره الاجتماعي. كما يتكامل الخير مع قيم المساواة والحرية لصياغة أخلاقيات العمل الخيري وأولوياته وآلياته في منظومة سلوكية متكاملة ومتسقة.

٢- القيم والانطباعات:

تعرف الانطباعات بأنها «التقييم الإيجابي أو السلبي». وفي حين تركز القيم علىٰ المثالية وتبلور معايير للتقييم، تربط الانطباعات بين العناصر الاجتماعية المختلفة في إطار إنزال القيم المجردة علىٰ الواقع التطبيقي. ويعد بعض الباحثين التعبير عن القيم إحدىٰ وظائف الانطباعات، مؤكدين علىٰ أنَّ الانطباعات المستمدة من القيم هي الأكثر ربطًا بين مفهوم القيم وحالة الانطباع[2]. وبالتالي، فإنَّ القيم تتسم بالعمومية أكثر من الانطباعات، كما ترتقي القيم في سلم الاعتقادات الفردية والجماعية عن الانطباعات[3].

---

(١) انظر:

James Fieseř Definition of Ethicš *James Fieser, Definition of Ethics, The Internet Encyclopedia of Philosophy*, http://www.iep.utm.edu/ethics/.

(٢) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.360-361.

(٣) Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, p.8.

٣- القيم والأعراف:

تعني الأعراف «التوقعات المشتركة حول السلوك الملائم بين أفراد مجتمع ما، بحيث تحرك هؤلاء الأفراد نحو اتخاذ إجراءات أو القيام بأنشطة بصدد ظاهرة أو موقف معين»[١]. وتحدد الأعراف جملة من المعايير المقبولة طواعية، تبلورت عبر ممارسات اجتماعية ممتدة كمحدد للسلوك والحكم عليه لغالبية أفراد المجتمع، بحيث تبنىٰ عليها السلوكيات الفردية الملائمة. ونظريًا، تتشابه الأعراف مع القيم في كونهما ظواهر تستلزم حالة من الاتفاق المشترك بين المنخرطين فيها؛ إلا أنَّه علىٰ المستوىٰ التطبيقي ترتبط الأعراف بمواقف وأماكن محددة، في حين تتخطىٰ القيم الارتباطات الظرفية. كما أنَّ القيم قد تكون مكونًا فرديًا أو جماعيًا، بينما الأعراف تشير إلىٰ إحساس التماثل مع ما هو معروف وسائد وصواب لدىٰ أغلب أعضاء المجتمع، ويبدو فيها الطابع الإلزامي المقيد، وتجتذب القيم حالة المثالية الثقافية والفردية.

وفضلًا عن ذلك، تضفي القيم طابعًا اختياريًا ملهمًا علىٰ الأعراف؛ فسلوكيات الأفراد المستندة إلىٰ قيمهم لا تقترن بمشاعر الضغط، بل تحمل القيم الطابع التطوعي الإلحاحي[٢]. وبخلاف الأعراف السلوكية التي يمكن تعديلها قانونيًا، فإنَّ عملية التغيير القيمي تستغرق مدىٰ زمنيًا أطول[٣].

ويتضح إذن أنَّ مفهوم القيم هو الأشمل بين المفاهيم المتشابهة معه، أي الانطباعات والأخلاق والأعراف، وهو الرابط بينها. فللقيم دور في بلورة المعايير التي تحدد صواب الفعل أخلاقيًا أو خطأه، بما يخرج في صورة انطباعات في المواقف المختلفة، ويشكل عند التطبيق أعرافًا لحركة المجتمع.

---

(١) Martha Finnemore, 1996, *National Interests in International Society*, Ithaca: Cornell University Press, p.22-23.

(٢) Chris Mowles, 2008, Values in International Development Organizations: Negotiating Non-Negotiables, *Development in Practice*, Vol.18, No.1, February 2008, p.9.

(٣) Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, p.8.

الدور المجتمعي للقيم المرجعية
الاستقرار والتغيير

تتميز القيم بتعدد مستوياتها، وتنوع تجلياتها، وتباين أهميتها. فتوجد القيم في مستويات الوعي الإنساني، ويعبر عنها السلوك الفردي والجماعي، وتلهم الحركة المجتمعية. وبفضل ذلك؛ اضطلعت القيم بأدوار نظرية وعملية في أطرها الحضارية، حيث شكلت مرجعية نظرية للمصلحة ومنهجًا للحركة ورابطًا للتطوير الاجتماعي والسياسي. ويركز هذا الجزء علىٰ حركة القيم المرجعية في المجتمع من خلال بيان المحددات المؤثرة في حركتها في المجتمع، ورصد دورها في تعريف مصالح الفاعلين وتشكيلها وترجمتها إلىٰ حركة مقصودة سواء في فترات الاستقرار أو التغيير الاجتماعي.

أولًا: محددات الدور المجتمعي للقيم المرجعية

ترتبط قدرة القيم المرجعية علىٰ الاضطلاع بدور فعال في مجتمعاتها بعدة محددات، يمكن تقسيمها إلىٰ مجموعتين أساسيتين وهما: بنية القيم المرجعية والواقع المساند:

١- بنية القيم المرجعية:

تسري القيم المرجعية في مجمل البناء المعرفي والحضاري للمجتمع بفعل مركزيتها في منظومته القيمية. وبالتالي تعد أساسًا لتكوين منظومات قيمية فرعية، وتحديد المعايير القيمية للتعامل مع الرؤىٰ والمواقف المختلفة، وتطوير أطر للعلاقات بين القيم المتعددة. كما تتفرع عنها ممارسات يومية وحياتية، وتقام عليها مؤسسات ونظم؛ ولذا فإنَّ الكشف عنها يميط اللثام عن جوهر المجتمع، كما أنَّ تعديلها وتغييرها يؤثر تأثيرًا عميقًا في النظريات الحاكمة للمجتمع ومؤسساته ونظمه. إلا أنَّ

ذلك لابدَّ أن يسبقه فهم أسسها الفلسفية ومرتكزاتها الكلية ومستوياتها التحليلية، تنقيبًا عن عمقها المعرفي، وبحثًا وراء شبكتها المفاهيمية، وتحديدًا لثوابتها ومتغيراتها، وتأصيلًا لمؤسساتها المجتمعية ونظمها.

٢- الواقع المساند:

تعد القيم المرجعية أداة لتغيير الواقع أو تثبيته والمحافظة عليه، كما أنها تعبر عن تفاعل ثوابت الحضارة مع متغيرات المكان واللحظة التاريخية التي يعيشها المجتمع. وبالتالي، لا يمكن تصور شيوع وانتشار قيم مرجعية أصيلة لأية أمة وهي في حالة وهن حضاري، كما أنَّ هيمنة القيم المرجعية للأمم ترتبط بقوتها وقدرتها علىٰ حماية مفاهيمها ونشرها. ولذلك يعد دور المؤسسات المجتمعية ومحاولات تغيير المجتمع جهودًا مفتاحية لتهيئة البيئة المساندة لحركة القيم المرجعية بفعالية. فتحمل المؤسسات المجتمعية قيم مجتمعاتها تأصيلًا في رؤيتها للكون والتزامًا في رسالتها وأهدافها وبرامجها. كما أنَّ تغيير الواقع يكرس التحولات القيمية باتجاه التناسق مع الاتجاهات السائدة. فعلىٰ سبيل المثال: يؤكد رونالد إنجيلهرت وكريستيان ويلزيل وجود علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي؛ نظرًا لازدهار البيئة المساندة للقيم الديمقراطية. فزيادة أعداد المتعلمين، وتنامي الوعي الاجتماعي، والتوسع في حرية التعبير كلها عوامل تولد ضغوطًا باتجاه الانفتاح السياسي[(١)].

وفي هذا الصدد، يشير شالوم شوارتز إلىٰ عملية تشكل بنية القيم في المجتمع من خلال تداخل الثقافة وقيمها مع البنىٰ الاجتماعية؛ حيث الأولىٰ تكشف عن الترتيبات البنيوية في المجتمع، وتقدم الإرشاد والتبرير للقرارات المتخذة التي تصيغ المؤسسات الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، تغذي وظيفية المؤسسات المجتمعية الثقافة بصورة استرجاعية. فوفقًا لشوارتز، يعني نجاح مؤسسة ما توافق توجهات القيم الثقافية مع نظام تشغيلها، بما يدعمها ويقويها، في حين يعني فشل أية مؤسسة مجتمعية في أداء وظيفتها تواري التوجهات القيمية المساندة لها لصالح القيم الداعمة لنظم أو مؤسسات بديلة. فالنظام الرأسمالي، المتضمن لقيم السيادة والمساواة، يعني نجاحه ازدهار

(١) RonaldInglehart and Christian Welzel, 2010, *op.cit.*, p.552.

قيمه، مقابل انحسار قيم الانسجام والتراتبية. بينما يؤدي إخفاقه إلىٰ تحول الثقافة نحو قيم بديلة[١].

وفي تقديري أنَّ رؤية شوارتز تكتنفها درجة عالية من النسبية تكاد تطيح بأية ثوابت قيمية مرجعية في المجتمع. وبالتالي، قد يصعب تعميمها في الكثير من المجتمعات ذات المرجعيات الدينية أو الروحية التي تحوي ثوابت فكرية أو عقيدية متماسكة. فالوظيفية ليست المعيار الأهم لقوة القيم أو ضعفها، بل قد تبرر مركزية قيمة ما في المنظومة الكلية تغيير المؤسسات الاجتماعية أو تطويرها توافقًا مع هذه القيمة لذاتها. ويعبر ذلك عن اعتقاده بنسبية المنظومات القيمية، وغياب الثوابت فيها.

ثانيًا: الدور المجتمعي للقيم المرجعية

تؤثر القيم المرجعية في المجتمعات علىٰ عدة مستويات تتباين حسب معيار الثبات والتغيير في المجتمع. وبناءً علىٰ ذلك؛ يمكن رصد دور القيم المرجعية في المجتمع في فترات الاستقرار والتغيير الاجتماعي.

١- القيم المرجعية والاستقرار الاجتماعي:

تؤدي القيم المرجعية أدوارًا متعددة وهامة خلال فترات الاستقرار الاجتماعي. تتعلق أبرز هذه الأدوار بإيجاد التأصيل النظري لحركة أفراد المجتمع وجماعاته، وتوفير المرجعية لتعريف مصالحهم وبلورة رسالتهم، والمساعدة علىٰ رسم أهدافهم وتصميم برامجهم التنفيذية. وفيما يلي نقدم تفصيلًا لذلك:

أ- التأصيل النظري لحركة المجتمع:

تضطلع القيم بتشكيل إطارٍ فلسفيٍ لتفسير الوجود الإنساني تتشكل فيه المنظومات القيمية المختلفة ارتباطًا بتفاعلات المكان والزمان والإطار الحضاري لتعبر عن المضمون الفلسفي لمجتمعاتها. وتتصف هذه المنظومات القيمية بالاتساق والتماسك. فالقيم الفرعية متماسكة في إطار المنظومة الكلية، وتسلم بأية قيم أخرىٰ متسقة معها، كما ترفض أية قيم تتعارض مع جوهرها الفلسفي. ويرىٰ شوارتز

(١) Shalom. H Schwartz, 2008, *op.cit.*, pp.32-34.

أنَّ القيم المتسقة مع بعضها البعض تستند إلىٰ افتراضات متشابهة؛ وبالتالي تظهر علاقات طردية بين القيم المتقاربة، أو عكسية بين القيم المتعارضة. فالمساواة تفترض استقلالية، بينما الانضواء يرتبط بالتراتبية. ولذلك، تعتنق المجتمعات منظومات قيمية متجانسة، تجعل من اليسير بمكان التنبؤ بردود أفعالها تجاه المواقف الظرفية المختلفة[١].

ولا يتعارض التسليم أو الرفض مع تراتبية القيم، تبعًا لهذه المواقف الظرفية، واتساقًا مع ثوابت المضمون الفلسفي للمنظومة القيمية وأولوياتها. إلا أنَّ افتقار المنظومة القيمية لمضمون فلسفي أخلاقي ثابت، يجعل الحقائق المادية تكتسب معناها فقط من خلال الإدراك البشري والتفاعل الاجتماعي، بما لا يفترض بالضرورة أخلاقية الأعراف والقيم المنتجة. وكما تشير مارثا فينمور فقد سبق واتفقت القوىٰ الإمبريالية علىٰ الاستغلال، وتوافق القائمون بالإبادة الجماعية علىٰ القتل[٢].

وتخلق نسبية القيم إشكالية التفاعل بين معتقدات الأنا وأفكار الآخر. فطالما تغيب المرجعية المطلقة التي يحتكم إليها أصحاب القيم عند الاختلاف بين معتقداتهم؛ ينمو التحيز الفكري، ويزدهر الاستقطاب وسلوكيات الإقصاء. وهو ما طرحه العالم الأمريكي جورج هيربرت ميد في نظريته حول «القيم العقائدية». فيفترض ميد أنَّ الدول أو المؤسسات الاجتماعية حينما تعد نفسها كيانًا قيميًا متماسكًا، تشرع في الانتساب إلىٰ ما تعتبره «مجموعة مثالية»، وهي تحالف من عدة جهات تعتنق منظومة، أو عدة منظومات، قيمية متشابهة. ولا يثير هذا السلوك في تعريف الذات أو التشبيك مع الأقران المتشابهين أية قضية، إلا عندما يتحول إلىٰ آليات استقطاب وإقصاء. أي حينما تمارس الدول أو المؤسسات الاجتماعية الضغوط المعنوية علىٰ المختلفين معها أو غير المنطوين تحت راية منظومتها القيمية لاعتناق معتقداتها وتطبيقها، وإلا لحق بهم العار الاجتماعي. ويصف ميد هذه الممارسات بأنها سلوكيات غير أخلاقية[٣].

---

(١) *Ibid*, pp.9-10.

(٢) Martha Finnemore, *op.cit.*, p. 6;.

حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١.

(٣) G.H. Mead, 1914, The Psychological Bases of Internationalism, *Survey*, XXIII: 604-607,

وانطلاقًا من هذه الهواجس، دارت مناقشات حول الوجه الآخر من رسالية أدوار عديد من المؤسسات الاجتماعية الغربية. فظهرت عديد من الأدبيات تؤصل لما أطلق عليه «مؤسسات المجتمع المدني السيئة». ويطلق سيمون شامبر وجيفري كوبستاين هذا الوصف علىٰ مؤسسات المجتمع المدني التي تحض علىٰ الكراهية وتعمل علىٰ التفرقة بين مكونات المجتمع المختلفة[١]. وتتميز هذه المؤسسات بممارسة أفرادها المشاركة المدنية الخاصة، في حين يستبعدون المشاركة المدنية الديمقراطية. وتتسم المشاركة المدنية الخاصة باقتصار ممارسة الثقة والتضحية علىٰ أعضاء جماعة واحدة محددة، بينما تتسع مشاركة هذه الصفات الإيجابية في المشاركة المدنية الديمقراطية إلىٰ كافة الأفراد في المجتمع[٢].

ويقود فساد هذه المؤسسات إلىٰ فقدان القدرة علىٰ القيام بأعمال جماعية أهلية؛ بل والقدرة علىٰ تهذيب ممارسات الدولة، وتجفيف القدرات الإبداعية في الممارسة الديمقراطية؛ مما يؤدي إلىٰ الإضرار بالقيم المحورية في المجتمع الديمقراطي؛ وهي المشاركة الجماعية والانفتاح[٣]. ويرىٰ شامبر وكوبستاين أنَّ الجانب الأخطر في القضية ليس هو ظهور مؤسسات المجتمع المدني السيئة وفسادها؛ بل استمرار العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء تكوينها، مثل ضعف العدالة الاجتماعية؛ وبالتالي فإنَّه من المتوقع استمرار ظهور مثل هذه المؤسسات[٤].

إلا أنَّه يمكن انتقاد تعميمات شامبر وكوبستاين حول فساد مؤسسات المجتمع المدني الممارسة للمشاركة المدنية الخاصة، استنادًا إلىٰ معيار القبول والتعايش

---

quoted in Chris Mowles, *op.cit.*, p.10; G.H. Mead, 1923, Scientific Method and the Moral Sciences, *International Journal of Ethics*, XXXIII: pp.229-247, quoted in Chris Mowles, *op.cit.*, p.10.

(١) Simone Chambers and Jeffery Kopstein, 2001, Bad Civil Society, *Political Theory*, Vol.29, No.6, December 2001, pp.837-838.

(٢) *Ibid*, p.841.

(٣) Mark Warren, 2004, What Does Corruption Mean in A Democracy?, *American Journal of political Science*, Vol.48, No.21, April 2004, pp.338-340.

(٤) Simone Chambers and Jeffery Kopstein, *op.cit.*, pp.837-838.

الاجتماعي بين المؤسسات والجماعات غير المتطابقة فكريًا وتنظيميًا. فالمؤسسات التي لا تتعارض مشاركتها المدنية الخاصة لصالح جماعة محددة مع قدرتها علىٰ قبول الجماعات والمؤسسات المختلفة، بل والتعايش السلمي والتعاون البناء معها، لا يمكن أن تعد مؤسسات فاسدة.

وقد رصدت العديد من الأدبيات، مثل دراسة أليساندرو بيندانا حول «**المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية: انقسام الشمال والجنوب**»، ومقالة ماري كلدور عن «**المجتمع المدني والمساءلة**»، وكتاب ديفيد شاندلر المعنون بـ«**استخلاص قواعد السلوك من المجال الدولي: حدود الاقترابات الاتصالية للتنظير للمجتمع المدني العالمي**» منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تنامي مؤسسات المجتمع المدني المستندة إلىٰ أسس دينية أو قومية، كتعبير عن الخصوصية الثقافية أو التمايز الديني في مواجهة موجات العولمة. وتجمع هذه المؤسسات بين الاضطلاع بأنشطة رعوية موجهة لأعضائها، والانخراط في الأعمال الخيرية والتنموية والجهود الإغاثية في داخل مجتمعاتها وخارجها[١].

وبفضل أدوارها الإيجابية علىٰ الساحة الدولية؛ تبذل جهود نظرية وعملية لإدماجها في نطاق تعريفات مؤسسات المجتمع المدني[٢]. وتعبر هذه الجهود الإدماجية عن إعادة الاعتبار للقيم المرجعية المستندة إلىٰ الأبعاد الدينية في إطار عمل مؤسسات المجتمع المدني. فقد جرت العادة لعقود طويلة علىٰ التنظير لمؤسسات المجتمع المدني انطلاقًا من تاريخ تطور المؤسسات المدنية الغربية بعيدًا عن الكنيسة وفي إطار استبعاد القيم الدينية. بما استبعد تنظيريًا مؤسسات المجتمع المدني الغربية ذات الأسس الدينية، فضلًا عن إقصاء الجماعات والبنىٰ الاجتماعية المشابهة في العالم

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Alejandro Bendana, *op.cit.*; Mary Kaldor, 2003,Civil Society and Accountability, *Journal of Human Development*, Vol.4, No.1, pp.5-27; David Chandler, op.cit., pp. 283-298.

(٢) انظر دعوة ماري كلدور للاهتمام بالحركات القومية والدينية ومحاولة سماع صوتها في حركة المجتمع المدني الدولية:

Mary Kaldor, *op.cit.*, p.23.

الإسلامي والشرق الأقصىٰ. وذلك ما ينطبق عليه وصف «التنظير الفاسد» لمؤسسات المجتمع المدني.

ب- تعريف المصالح:

تشكل القيم الإطار المرجعي للحركة البشرية، حيث تنطلق الحركة من أهداف تستلهم في صياغتها القيم المرجعية للمجتمع. فالقيم تستند إلىٰ رؤية كلية للعالم، وتقدم نموذجًا إرشاديًا للحركة يضم مفاهيم ونظريات ومناهج، تتحول إلىٰ أهداف عملية وبرامج تطبيقية. وفضلًا عن ذلك، تشكل القيم نسقًا لتقويم الأفعال، وقياس صحتها وصلاحيتها علىٰ مقتضيات القيم المجتمعية(١). وتسيطر القيم المشتقة من الأبعاد الحضارية الدينية والقومية علىٰ عملية بلورة الأهداف في المجتمع أو المؤسسات؛ إلا أنَّ الأهداف قد تشهد تعديلات عند تحويلها إلىٰ برامج تفصيلية لتلائم الواقع العملي. وقد تفرز القيم المرجعية غير الأخلاقية حركة سياسية أو اجتماعية غير أخلاقية، كما أفرزت المنظومة المادية السياسات التوسعية الإمبرالية(٢).

وتؤثر القيم المرجعية تأثيرًا ضمنيًا وظاهرًا في تعريف مصالح الأفراد والمجتمعات. فالقيم المرجعية، بحكم محورية دورها في المنظومة الحضارية للمجتمع، تحدد معايير الصحة والصلاحية لمقاصد المجتمع وأهدافه. وتشير مارثا فينمور في كتابها «المصالح الوطنية في المجتمع الدولي» إلىٰ أنها درست مجموعة من الحالات التي تعرف مصالحها طبقًا لأعراف سلوكية مشتركة عالميًا، وليس اعتبارًا للتهديدات الخارجية أو المطالب الداخلية. ولذلك، يهتم علماء الاجتماع الدارسون للمنظمات بالتركيز علىٰ دور هذه القواعد في مأسسة القواعد السلوكية الثقافية التي تعرف الهوية والمصالح والواقع الاجتماعي للدول أو الأفراد المنخرطين في هذه المنظمة(٣).

---

(١) Shalom .H Schwartz, 2008, *op.cit.*, pp.2-3.

(٢) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١؛

Martha Finnemore, *op.cit.* p. 6.

(٣) *Ibid*, p.3.

وتؤكد فينمور أنَّ المصالح ليست قابعة في انتظار مكتشفيها؛ بل يتم تشكيلها من خلال التفاعل الاجتماعي. وأنَّ مصالح الدول تعرف في إطار الأعراف والمفاهيم الدولية حول الجيد والمناسب. ويؤثر هذا السياق القيمي في سلوك صناع القرار والعامة الذين يصوتون لصالحهم في الانتخابات[١]. فالتكوينات والبنىٰ الاجتماعية والقواعد السلوكية والمؤسسات الاجتماعية يمكنها تحديد أهداف الدول وتوجهاتها، وأنَّ قيمها والقواعد والأدوار التي تحددها هذه البنىٰ تتضح في السلوك[٢]. وترىٰ فينمور أنَّ قواعد السلوك هي التي تصوغ المصالح؛ وبالتالي لا يمكن حدوث تعارض بين الجانبين[٣]. وبناءً علىٰ ذلك؛ فلا يمكن النظر إلىٰ سلوكيات غير أخلاقية باعتبارها غير نابعة من قيم مجتمعاتها؛ فالأخيرة هي التي تصطلح علىٰ تعريف الأخلاقي وغير الأخلاقي.

وينطبق تصور فينمور بالأساس علىٰ المجتمعات التي لا تستند إلىٰ مرجعيات دينية سماوية، حيث تسيطر حالة النسبية علىٰ المعايير، وتتكيف الثوابت التكوينية للقيم باستمرار مع تحولات الواقع وتغيراته. ولذلك، لا توجد رؤية غربية ذات أسس فلسفية ثابتة؛ نظرًا لنسبية المرجعية الفلسفية، وبالتالي تتحول المعايير بتبدل الواقع. واستنادًا إلىٰ ذلك، يفرض الواقع نظامًا يرتكز علىٰ نظرية التغلب وتكاد لا تجدي المحاولات النظرية لتقويمه بغض النظر عن عدالته وأخلاقيته، طالما ليست هناك قيم مركزية في منظومته، أو مرجعية مطلقة لحركته.

وفي المقابل، توجد قيم تأسيسية في النموذج الإسلامي حاكمة لما عداها من مستويات قيمية أخرىٰ، وتنطلق من تصور عن الكون، يقاس عليه الواقع وليس العكس، بما يؤدي لمحاولات مستمرة لتقويم الواقع. وتعد وحدة القيم في النموذج الإسلامي جزءًا أصيلًا فيه؛ فالقيم تحض علىٰ التعامل مع الذات كما تتفاعل مع الآخر احترامًا وتقديرًا وتقويمًا، كما تتسق مع ذاتها في إطار منظومة كلية وعدة منظومات

---

(١) *Ibid*, p.2.

(٢) *Ibid*, p.28.

(٣) *Ibid*, p.27.

فرعية[1]. وبالتالي تتلاشىٰ قضايا كالتحيز والتنميط ووحدة المسار ونهاية التاريخ، مقابل شيوع التبادل الثقافي والحوار الحضاري. كما تظهر معايير واضحة يمكن من خلالها الحكم علىٰ صحة وصلاحية التجربة استنادًا إلىٰ ثوابت النموذج.

ج- رسم الأهداف وتصميم البرامج:

لا يقتصر دور القيم المرجعية علىٰ تعريف المصالح، بقدر ما تبرز أهميتها في علاقتها بأهداف المجتمع وحركته. فلا شك أنَّ القيم تقوم بدور بارز في تحديد أهداف المجتمع وغاياته، وآليات التنفيذ، ومعايير تقويم الهدف والتنفيذ والنتائج. ويربط شوارتز القيم والأفعال في أربعة مستويات أساسية هي: تفعيل القيم، ودافعية القيم للتفضيل بين الأفعال المختلفة، وتأثير القيم في الاهتمام والتصور وتفسير المواقف، والتخطيط للفعل[2]. ويشير هيتلن وبيليافين إلىٰ دور القيم في دفع الأفراد والجماعات للقيام بسلوكيات ما، بما في ذلك بعض السلوكيات التي قد تتنازع مع الأعراف السائدة. ويعتبرا أنَّ معياري المساءلة والتسليم بوجود منازعة بين القيم هما الأهم في صنع القرار وتراتبية القيم. فالمساءلة تضبط عملية اتخاذ القرار، في حين تؤدي إمكانية التنازع بين القيم إلىٰ بناء تراتبية واضحة للقيم، تختلف تبعًا للأيديولوجية والمعتقدات السياسية[3].

ويرىٰ هذان الباحثان أنَّ القيم لا تعد تصورات مجردة، بقدر ما هي مفاهيم محفزة، تعبر عن الاحتياجات الإنسانية المدفوعة تجاه فعل اجتماعي. فالقيم لا تحفز الفعل بصورة عاطفية، بل تتعمق في البنىٰ المعرفية لتزودها بالمعلومات المصحوبة بالمشاعر

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول القيم التأسيسية في النموذج القيمي الإسلامي، انظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦) ص ١٥٠-١٦٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Shalom. H. Schwartz, 2004, Mapping and Interpreting Cultural Differences Around the World, (In) H Vinken, J Soeters, P Ester ed., *Comparing Cultures, Dimensions of Culture in a Comparative Perspective*, Leiden, The Neth.: Brill, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.365.

(٣) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.365.

والدافعة للفعل[1]. وفضلًا عن تحفيز الفعل، تعمل القيم علىٰ تبرير الفعل اجتماعيًا وثقافيًا، سواء قبل حدوثه أو بعده[2]. وبالتالي يثار التساؤل حول مدىٰ تأثير القيم في الأفعال، والطرق التي تغير القيم من خلالها هذه الأنشطة لتبرير الأفعال[3].

وقد تجلت إشكالية العلاقة بين القيم المرجعية والفعل في محاولات تفسير المفارقة بين المرجعية القيمية للفرد وبين سلوكياته العملية. كما تزداد الأمور تعقيدًا عند بحث هذه الإشكالية لدىٰ المؤسسات الاجتماعية، والتي تتكون من تجمع من الأفراد متبايني الانتماءات والتوجهات، بل قد تتعدىٰ في داخلها الأطر الثقافية. ونظريًا، تطور اتجاهان أساسيان لتفسير العلاقة بين القيم المرجعية للمؤسسات الاجتماعية وممارساتها اليومية في إطار تحليل مدىٰ تماسك بنية قيم المؤسسات، وهما: اتجاه ما وراء الطبيعة، ونظرية النظام.

- **اتجاه ما وراء الطبيعة:** يفترض أنَّ المؤسسات كيان متكامل متناسق مستند إلىٰ مرجعية قيمية لا تتبدل وفقًا لتعقيدات الممارسات اليومية[4]. إلا أنَّ هذه المقولة محل انتقاد؛ فالعديد من المؤسسات الاجتماعية تتبنىٰ مرجعية قيمية فضفاضة، كالحديث عن دعم حقوق الإنسان والعدالة والمساواة. وتضمن هذه القيم المثالية المجردة عدم محاسبة المؤسسات علىٰ مدىٰ الارتباط بين قيمها المرجعية وأدوارها العملية. ويذهب بعضهم إلىٰ أنَّ هذه المؤسسات قلما تضع قيمها المرجعية موضع التطبيق في بنيتها التنظيمية أو سلوكها العملي، أو قلما تكون واضحة في ترتيب قيمها الجوهرية[5].

- **نظرية النظام:** استمدت من العلوم الهندسية والأحياء في الخمسينيات. وتفسر

---

(١) *Ibid*, p.380.

(٢) Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, p.7.

(٣) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, pp.380-381.

(٤) Chris Mowles, *op.cit.*, p.7.

(٥) M. Edwards and G. Sen, 2002, NGOs, Social Change and the Transformation of Human Relationships: A 21st century Civic Agenda, (In) M. Edwards and A. Fowler (eds.), 2002, *The Earthscan Reader on NGO Management*, London: Earthscan, p.47, quoted in Chris Mowles, *op.cit.*, pp. 5-16, p.7.

الفجوة بين القيم المرجعية والممارسات باعتبار أنَّ العمل التنفيذي في إطار فرق عمل داخل المؤسسات يفرض تعددية في أطر النظر والآراء. كما تتفاعل الانطباعات والقيم الشخصية للأفراد العاملين مع المرجعية القيمية للمؤسسات الاجتماعية ذاتها[١]. ويعطي هذا التفسير مسوغًا للمؤسسات الاجتماعية لتبني المرجعيات القيمية بصورة شكلية غير ملزمة لترجمتها في سلوكيات عملية، أو التغاضي عن اعتناق مرجعيات قيمية، طالما أنَّ أطر العمل التنفيذي وقيم الأفراد العاملين قادرة علىٰ تسيير الأدوار التنفيذية وتبريرها. وبالتالي، تفرغ نظرية النظام المؤسسات الاجتماعية من مضمونها القيمي لصالح البنية التنظيمية وحركتها.

وأتصور أنَّ الاتجاهين يعاب عليهما عدم التفرقة بين القيم المرجعية والقيم التنظيمية، وإغفال تراتيبة القيم. فمن جانب، تمثل القيم المرجعية جوهر النموذج الإرشادي لكيان المؤسسة، باعتبارها تحدد رسالة المؤسسة وأهدافها، كما تولد بنية تنظيمية ملائمة وآليات تنفيذية مناسبة. وتتكامل معها القيم النظامية التي تحقق الترابط بين القيم المرجعية والواقع المعاش، ويستعان بها في الممارسات اليومية. ويصعب وجود تعارض بين القيم النظامية والقيم المرجعية، وإلا انهارت المؤسسة ذاتها لتضارب رسالتها وأهدافها مع بنيتها وآلياتها.

ومن جانب آخر، تسترشد المؤسسات بجملة من القيم المرجعية المتسقة والمتماسكة مع بعضها، إلا أنَّ ذلك لا يعني غياب التراتيبة فيما بينها. وتتسم هذه التراتيبة بالمرونة والحراك في إطار الاتساق مع البناء العام لمنظومة القيم المرجعية. ولا تشكل إعادة ترتيب أولويات القيم المرجعية إشكالية بنيوية للمؤسسة، بقدر ما تشير إلىٰ استجابة لتفاعلات الرسالة والتنظيم، وبما لا يعد ذلك قراءة مستحدثة في رسالة المؤسسة وأهدافها وغاياتها.

٢- القيم المرجعية والتغيير الاجتماعي:

تمثل القيم حجر الزاوية لعملية التغيير الاجتماعي، باعتبارها الرابط بين عناصر التطور السياسي والاجتماعي. وتوفر القيم إطارًا مرجعيًا لتأصيل حركة تطوير

---

(١) Chris Mowles, *op.cit.*, p.8.

المجتمع أو تجميده، وهذا يتوقف علىٰ القيم السائدة. فقد تتخذ منحىٰ انتقاد الأوضاع القائمة وتمثل مدخلًا منهاجيًا للتغيير الاجتماعي، أو تجنح نحو تثبيت الأوضاع القائمة باتجاه الاستقرار الاجتماعي. ففي عملية التغيير تتفاعل جزئيات متعددة ومتغيرات مختلفة بهدف الاستقرار علىٰ وضع جديد. وتحرك هذه العملية أدوات التطور، بمعنىٰ معطيات الواقع ومستجداته التي تقود المجتمع بطريق مباشر أو غير مباشر، بتخطيط أو تلقائية إلىٰ الوضع الجديد.

وفي هذا الصدد، تشير نظرية رونالد إنجيلهرت حول التغيير القيمي، السابق الإشارة إليها، إلىٰ وجود منظومتين من القيم؛ وهما: القيم التقليدية والقيم ما بعد الحداثية، بحيث تتضمن منظومات فرعية دافعة لحركة الفرد في مجتمعه. وبرغم التحفظ علىٰ ربط التقدم الإنساني بالانتقال من الأولىٰ إلىٰ الثانية؛ إلا أنَّ النظرية تقدم رؤية متكاملة حول عملية التغيير القيمي. فهو مدفوع بعوامل مادية أو معنوية كالأمن الاقتصادي وارتفاع مستوىٰ التعليم، والتي تحدث بدورها تغييرات اجتماعية متراكمة، تقود إلىٰ الانتقال التدريجي من منظومة قيمية لأخرىٰ عبر الإحلال الجيلي. ويصاحب تغير المنظومة القيمية الكلية تحول المنظومات الفرعية؛ كالمتعلقة بالأسرة والعمل والنشاط السياسي[١].

إنَّ تغيير القيم المرجعية، وبالتبعية المنظومات القيمية الفرعية، يغير تصورات المجتمع وأولوياته، أفرادًا وجماعات، بما يعيد تشكيل علاقات القوة وممارساتها في بيئته المحلية والعالمية. ويتفق ذلك مع تصور مايكل بارنيت وريموند دوفال حول «القوة المنتجة» كإحدىٰ أبرز صيغ ممارسة القوة في العلاقات الدولية. وتعرف «القوة المنتجة» باعتبارها التحيز في المعاني والأهمية في تصورات الأفراد حول المتاح والمرغوب[٢]. فهي بناء العناصر الاجتماعية كافة من خلال توظيف قوىٰ اجتماعية

---

(١) Paul R. Abramson and Ronald Inglehart, 1995, *op.cit.*, pp.139-146.

(٢) يطرح بارنيت ودوفال أربع صيغ لممارسة القوة في العلاقات والتفاعلات، وهي: الأولىٰ ممارسة السيطرة المباشرة بالقوة الإجبارية، والثانية ممارسة السيطرة غير المباشرة من خلال العلاقات المنتشرة في القوة المؤسسية، والثالثة هي تأسيس قدرات الفرد في إطار علاقات بنائية فيما يعرف بالقوة البنيوية، والقوة الرابعة هي نتاج التحيز المنتشر اجتماعيًا في المعاني والأهمية فيما يعرف بالقوة المنتجة. لمزيد من التفاصيل، انظر: =

مختلفة عن طريق نظم المعرفة والممارسات المنطقية من منطلق اجتماعي عام وواسع. وتتميز بانطلاقها خارج الأطر البنيوية إلىٰ نظم المعنىٰ والأهمية، المؤسسة اجتماعيًا خارج نطاق الهياكل المؤسسية، وشبكات القوىٰ الاجتماعية التي تبلور إحداها الأخرىٰ.

وبناءً علىٰ ذلك؛ ترتبط القوة المنتجة بالخطاب والعملية الاجتماعية ونظم المعرفة التي من خلالها ينتج المعنىٰ ويثبت ويعيش ويعاش وينتقل. وبصورة عامة، فإنَّ أسس وحركة القوة المنتجة هي الجوانب الاجتماعية والعوارض التاريخية والفهم والمعاني والعادات والهويات الاجتماعية والقواعد السلوكية المتغيرة التي تجعل هناك شيئًا متاحًا ومحدودًا ويأتي منها الفعل(١).

وتقدم هذه التحيزات إجابات لتساؤلات الأفراد حول قدرتهم علىٰ التأثير في مصائرهم، وحول نطاق هذه القدرة في إطار علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين؛ بل قد تضفي مشروعية علىٰ استخدام القوة الإجبارية في إدارة العلاقات الاجتماعية. وتتراوح تجليات هذه التحيزات ما بين التأثير المباشر في سلوكيات الأفراد وبين إدراكهم لذواتهم. ولذلك، يستطيع الباحثون الذين يختبرون القوة المنتجة من خلال التفاعلات الاجتماعية رؤية التأثيرات في الهويات الاجتماعية، في حين يتمكن دارسو القوة في العلاقات البنائية من تتبع تأثيراتها في الفعل(٢). ويشير بارنيت ودوفال إلىٰ قدرة مؤسسات المجتمع المدني، المعروفة بتحديها لاستخدام القوة الإجبارية في الحكم العالمي، علىٰ توظيف الموارد القيمية، كالخطاب والأدوات الرمزية وتكتيكات التوبيخ واللوم؛ لتجبر الدول والشركات متعددة الجنسيات المستهدفة علىٰ تغيير سياساتها، والانسياق وراء القيم والقواعد السلوكية التي تطورها هذه المؤسسات غير الحكومية(٣).

Michael Barnett and Raymond Duvall, 2005, Power in International Politics, *International Organization*, Vol.59, No.1, Winter 2005, pp.46-47.

(١) *Ibid*, pp.55-56.

(٢) *Ibid*, p.43.

(٣) *Ibid*, p.60.

وبالإضافة إلىٰ دور القيم التطويري، تقوم العوامل المجتمعية بتغذية عكسية باتجاه تطوير القيم ومصادر اشتقاقها. ولذلك، تفترض عديد من الدراسات أنَّ ارتفاع مستويات التعليم أو تحسن المؤشرات الاقتصادية يؤدي إلىٰ انخفاض الاعتماد علىٰ المصادر التقليدية للقيم؛ ويقصد بها بالأساس المؤسسات الاجتماعية والدينية، مقابل تزايد الاهتمام بالتفضيلات والأهداف والقناعات الشخصية والتطور التقني[١]. وتأسيسًا علىٰ ذلك؛ صنفت هذه البحوث التحولات في أسس الإنتاج من المجتمع الزراعي إلىٰ المجتمع الصناعي، ثم من الأخير باتجاه مجتمع المعرفة، باعتبارها الأبرز في عوامل الاختلاف بين القيم والمعتقدات السائدة في الثقافات المختلفة[٢]. وتنطلق هذه الأطروحات من غياب المرجعيات الثابتة لاشتقاق المنظومات القيمية للمجتمعات المختلفة. وبالتالي، تتكيف القيم المرجعية للمجتمع مع تغير هياكل الإنتاج الاقتصادية أو النظم السياسية فيه. وبعبارة أخرىٰ، تركز علىٰ البعد المادي في الحركة الاجتماعية، ليس باعتباره تجليًا لمرجعية قيمية مطلقة، بل كمؤصل لمنظومة قيمية نسبية.

والخلاصة: هي أنَّ مفهوم القيم من المفاهيم الحضارية المفتاحية ذات القدرات الوصفية والتحليلية والتفسيرية والتقويمية. ورغم تعدد محددات تشكيل القيم كالبعد الزماني والبعد المكاني والإطار الحضاري؛ إلا أنَّ القراءة المتأنية لتفاعلات الزمان والمكان كشفت عن أولوية الإطار الحضاري في تكوين منظومة القيم المرجعية والمنظومات الفرعية. وتميزت القيم عما عداها من مفاهيم بالعمق الفلسفي، بما أهلها للمساهمة في بلورة معايير الأخلاق والسلوك التي تعبر عنها الانطباعات والأعراف في المواقف المختلفة. ويرتبط بذلك ضرورة إدراك الأفراد والجماعات لتحيزاتهم القيمية، واستقامة التعامل مع الذات والآخر من خلال تعريف المصالح،

---

(١) Loek Halman ...]et al.[, *op.cit.*, pp.5.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه التحولات والاختلافات الثقافية المفترض حدوثها بناءً علىٰ معياري التقليدية مقابل العقلانية العلمانية والرغبة في البقاء مقابل التعبير عن الذات، انظر:

Ibid pp.6-11.

والمضي في الحركة كتجسيد للهوية الحضارية، والتحاور والتفاعل بين الثقافات المختلفة والدوائر الحضارية المتباينة.

وتختلف أهمية القيم المرجعية وتأثيرها في الأفراد والجماعات ارتباطًا بحالة الثبات والتغيير في المجتمع. فالقيم في فترات الاستقرار الاجتماعي تشكل بناءً معرفيًا متكاملًا لتفسير الوجود الإنساني، وإطارًا مرجعيًا للحركة البشرية من خلال تعريف مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات وحركتهم، وتحديد معايير الصحة والصلاحية لمقاصد المجتمع وأهدافه. وتعمل القيم في فترات التغيير الاجتماعي علىٰ تأصيل حركة تطوير المجتمع، وتوفير مدخل منهاجي للتغيير الاجتماعي، وتحقيق التماسك بين عناصره. وقد تخلق الأدوار المختلفة للقيم المرجعية في فترات الاستقرار والتغيير الاجتماعي اتصالًا وتجانسًا بين مكونات الفعل الفردي والجماعي؛ فهي الإطار التفسيري ومرجعية الحركة وعنصر تماسك التطور السياسي والاجتماعي.

الفصل الثاني

أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية ..

المحددات والمجالات المحلية والدولية

شهد مفهوم المجتمع المدني في التسعينيات من القرن الماضي صحوة كبيرة بعد انهيار الدولة-الحزب في أوروبا الشرقية، واتساع نطاق الحركات الشعبية والتجمعات الجماهيرية. كما استطاعت مؤسسات المجتمع المدني الغربية في العقدين الأخيرين الانطلاق باتجاه الفضاء العالمي لممارسة أنشطة إنسانية وتنموية دولية، ومبشرة بالنموذج الثقافي والقيمي الغربي. وبالرغم من عراقة تجربة مؤسسات المجتمع المدني الغربية؛ إلا أنَّه كان من المنطقي أن تشهد هذه المؤسسات تغييرات في أدوارها المحلية نتيجة التحولات المستمرة في بيئتها ومدخلاتها والمخرجات المتوقعة منها. كما أنَّ الانفتاح الخارجي خلق أدوارًا عالمية متزايدة الأهمية ومتعددة المستويات لمؤسسات المجتمع المدني الغربية.

وبناءً علىٰ ذلك؛ يركز هذا الفصل علىٰ دراسة الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وتقصي محدداتها ومجالاتها. وينقسم إلىٰ ثلاثة أجزاء؛ يقدم أولها قراءة في محددات أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية من خلال بحث أصولها الاجتماعية وإطارها الحضاري. ويدرس الثاني أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية من حيث هي فاعل محلي في دولها، أما الجزء الثالث فيعني بتقصي أدوارها كناشط دولي في السياق العالمي.

أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية ..

المحددات والإطار الحضاري

تمارس مؤسسات المجتمع المدني الغربية أدوارها المحلية والدولية في إطار بيئة متشابكة، نواتها الفرد وإطارها المجتمع، حيث تتداخل أنشطة هذه المؤسسات مع توجهات الدولة وحركة السوق. وفي هذا السياق، تبلور المؤسسات رسالتها وأهدافها، وتؤصل لأنشطتها، وتنسج شبكة علاقاتها، وتضطلع بوظائفها. وعليه؛ يجدر البدء بتقصي محددات أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية، سواء المتعلقة بالمؤسسات أو المرتبطة ببيئاتها المحلية والدولية قبل تحليل هذه الأدوار. ولا شك أنَّ التنقيب في الأصول الاجتماعية والإطار الحضاري لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، هو تمهيد ضروري لرسم خريطة متكاملة حول موقع هذه المؤسسات في مجتمعاتها، وتصوراتها حول أدوارها المتوقعة، مما يمكن لاحقًا من تقصي قيمها المرجعية في ضوء رسالتها.

أولًا: محددات أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية

ترتبط أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية بعوامل بنيوية داخلها وسياقات اجتماعية خارجها، حيث يؤدي تفاعل هذه وتلك إلىٰ تشكيل أطر لحركة المؤسسات وأنشطتها. وبناءً علىٰ ذلك؛ فإنَّ أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية تتحدد وفقًا لثلاثة اعتبارات أساسية، هي: رسالة المؤسسة وأهدافها، وجهة تمويلها، والبيئة المحيطة بالمؤسسة وتغيرها.

١- رسالة المؤسسة وأهدافها:

تحدد الرسالة التي تسعىٰ لتحقيقها مؤسسة المجتمع المدني تصورها عن دورها في

مجتمعها. وتبلور المؤسسة علىٰ أساس ذلك أهدافها الاستراتيجية والمرحلية وبرامجها التفصيلية وآلياتها التنفيذية. وتستند رسالة المؤسسة إلىٰ عنصرين؛ **أولهما:** القيم المرجعية للقائمين عليها، **وثانيها:** تصوراتهم عن احتياجات المجتمعات محل النشاط. وبالتالي، تتباين أهداف مؤسسات المجتمع المدني الغربية وتتنوع برامجها[1]. وتتفق كافة الأهداف علىٰ خدمة المجتمع؛ إلا أنَّ المؤسسات قد تختلف في رؤيتها حول مفهوم الخدمة وحاجات المجتمع، فضلًا عن دورها فيه. ويقترن تنوع الرسالات والأهداف بتعدد البرامج والآليات، فهناك البرامج الرعوية والتنموية، وجهود التعبئة والتوعية. ولا تستهدف رسالة مؤسسات المجتمع المدني الغربية بالضرورة كافة فئات وأطياف مجتمعاتها والمجتمعات المضيفة لها؛ بل غالبًا ما تقتصر علىٰ مجموعات تعرف بخصائصها استنادًا لمعايير، كالعوز المادي أو العضوية الوظيفية أو الانتماءات القومية أو الدينية[2].

٢- جهة تمويل المؤسسة:

يعد تمويل مؤسسات المجتمع المدني الغربية أحد المتغيرات المفتاحية في صياغة رسالة هذه المؤسسات وبرامجها وآلياتها التنفيذية. فالجهات المانحة غالبًا ما تساهم في رسم الإطار العام لحركة المؤسسات المدنية المتلقية وأهدافها العملية؛ بل وقد تشارك في صنع القرارات التنفيذية. وتتباين الجهات المانحة، لكنها تنحصر في ثلاث فئات رئيسة: القوىٰ الاجتماعية والسياسية، والقطاع الخاص، والحكومات. وتتنوع القوىٰ الاجتماعية والسياسية المانحة؛ فهناك مؤسسات مجتمع مدني بمثابة أذرع اجتماعية لأحزاب سياسية، وأخرىٰ ذات صلة بجماعات عرقية أو دينية، بخلاف

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأهداف المختلفة من خلال التصنيفات المتعددة، انظر:
Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, 1992, *In Search of the Nonprofit Sector II: The Problem of Classification*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.3, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, pp.4-15.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال الاختلافات بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية والحركات القومية والدينية علىٰ مستوىٰ الرسالة والعضوية والآليات:
Mary Kaldor, *op.cit.*, p.12.

التجمعات المحلية. وتتميز هذه الفئة من المانحين بوضوح الرؤية، وانعكاسها علىٰ رسالة مؤسسات المجتمع المدني الممولة. إلا أنَّه قد يعيبها محدودية عضويتها، لاقتصارها علىٰ المنتسبين لجماعات اجتماعية، أو حاملي توجهات فكرية أو سياسية بعينها[١].

ويحتل القطاع الخاص مكانة بارزة في تمويل مؤسسات المجتمع المدني الغربية؛ فالعديد من المؤسسات المدنية الكبرىٰ تحمل أسماء مؤسسيها من رجال الأعمال أو شركاتهم، مثل فورد وكارنيجي وروكفلر في الولايات المتحدة الأمريكية، وروبرت بوش وكارل زايس وبيرتلزمان في ألمانيا، وويلكم في المملكة المتحدة، وشل الهولندية. فضلًا عن ذلك، ساهم انتشار مفهوم «**المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص**» في تزايد الشركات التجارية الداعمة لمؤسسات المجتمع المدني، أو علىٰ الأقل افتُتحت أقسام داخلية بها للانخراط في خدمة المجتمعات المحلية. وتنفتح مؤسسات المجتمع المدني المدعومة من القطاع الخاص علىٰ فئات المجتمع كافة فيما يتعلق بعضويتها ورسالتها.

إلا أنَّه قد تثار تساؤلات حول توظيف رجال الأعمال لأنشطتهم الاجتماعية لصالح مصالح متبادلة مع الحكومات المحلية، أو سعيًا وراء إعفاءات ضريبية غير مستحقة. كما قد يكون هذا التمويل للمؤسسات المدنية محاولة لتحسين السمعة لغض النظر عن ممارسات اجتماعية سلبية في قضايا البطالة والبيئة والاحتكار[٢]. ويبدو اتخاذ هذا الدعم صورة مؤسسية مرتكزة علىٰ وقفية، عادة ما تكون نسبة من أسهم الشركات الداعمة أو حصة في رأسمالها، أفضل السبل لتحقيق الاستقلال المالي والتنظيمي للمؤسسات المدنية المدعومة[٣].

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال طبيعة رسالة الحركات القومية والدينية وعضويتها:

Ibid, p.12.

(٢) علىٰ سبيل المثال: تغيب الرؤية الشاملة في حالة المسؤولية الاجتماعية لشركة مايكروسوفت الأمريكية، فضلًا عن عدم وضوح أهدافها أو رصد مردودها، مقابل النجاح في توظيفها إعلاميًا، انظر: ناهد عز الدين، «المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال..نماذج عالمية،» السياسة الدولية، العدد ١٧٤، المجلد ٤٣، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٨٢-٨٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٧-٨٨.

وأخيرًا، تعد الحكومات الغربية جهة مؤثرة في مجال تمويل مؤسسات المجتمع المدني المحلية. فحجم الإعفاءات والتسهيلات الضريبية التي تحصل عليها هذه المؤسسات، أو يتلقاها مانحوها، تشجع علىٰ تنامي دعم المؤسسات المدنية من عدمه. كما تقدم العديد من الحكومات الغربية، خاصة في الدول ذات النظم الإدماجية، دعمًا ماليًا مباشرًا للمؤسسات المدنية[١]. وبرغم درجة الانفتاح العالية للمؤسسات المدنية المدعومة حكوميًا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ إلا أنَّ استقلاليتها المالية والتنظيمية تجاه الدولة تكون موضع تساؤل. وبالتالي، فإنَّ قدرة هذه المؤسسات علىٰ تحدي تقاليد النظام العام، أو إحداث تغييرات بنيوية في المجتمع تكون محل شك.

٣- البيئة المحيطة بالمؤسسة وتغيرها:

تعد البيئة المحيطة بمؤسسات المجتمع المدني الغربية من بين المتغيرات المهمة في تحديد طبيعة أدوارها. ويقصد بالبيئة المحيطة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية علىٰ كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية علىٰ اختلاف نطاق عملها وطبيعة أنشطتها. فعلىٰ الصعيد النظري، يعتبر تصور المؤسسات عن احتياجات بيئاتها المحيطة ودورها في تلبيتها جزءًا هامًا من تكوين رسالتها. كما يعد تصورها عن الفرص المتاحة والآفاق المسموح بها في هذه البيئة متغيرًا أساسيًا في صياغة الأهداف والبرامج والآليات.

وترصد الأدبيات النظرية ثلاث نظريات تحلل علاقة مؤسسات المجتمع المدني الغربية بتوجهات الدولة وحركة السوق، وهي: نظرية التنافر، والاعتماد المتبادل، والأصول الاجتماعية. وتخرج كل منها باستنتاجات حول فرص نمو مؤسسات

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Association of German Foundations and the Berlin Institute, 2007, *2007 Report on Germany's Foundations*, Germany: the Federal Ministry of Family Affairs, Senior Citizens, Women and Youth, and the Hamburg-based K?rber Foundation.

المجتمع المدني الغربية في مجتمعاتها. وتقدم نظريتا التنافر والاعتماد المتبادل رؤىٰ وظيفية تحلل علاقة مؤسسات المجتمع المدني الغربية بالدولة والسوق في إطار توزيع الأدوار فيما بينها باتجاه تلبية احتياجات المجتمع. في حين تطرح نظرية الأصول الاجتماعية تصورًا عضويًا/بنيويًا يؤصل لتفاعلات مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة والسوق في ظل شبكة متكاملة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[١].

أ- نظرية التنافر: تنطلق من فشل الدولة والسوق معًا في تلبية احتياجات المجتمع من الخير العام؛ فالسوق خدماته مدفوعة الأجر، والدولة قد تعجز عن تلبية جميع خدمات النفع العام بسبب غياب الإجماع عليها أو نقص الكفاءة والفعالية. وتظهر مؤسسات المجتمع المدني الممولة ذاتيًا لتقديم الخدمات الاجتماعية التي أخفقت الدولة والسوق معًا في تأمينها. وبالتالي، فهناك علاقة طردية بين حجم مؤسسات المجتمع المدني في مجتمع ما ومعدل إخفاق الدولة والسوق معًا في تلبية حاجاته، مقابل علاقة عكسية بين حجم هذه المؤسسات وقدرة الحكومة علىٰ تأمين الخدمات الاجتماعية.

ب- نظرية الاعتماد المتبادل: تؤكد أنَّ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والسوق لا يفترض فيها بالأساس التنافسية؛ بل التعاون والاعتماد المتبادل، فمؤسسات المجتمع المدني تسبق الحكومة في كثير من المجالات العامة، وتمتلك القدرة علىٰ التعبئة العامة، بما يمكنها من توفير خبرة وتدريب مبكر، وفي المقابل قد تخفق في الحصول علىٰ الدعم المناسب لأنشطتها وهو ما توفره لها الحكومة. وتضيف بعض التحليلات أنَّ مؤسسات المجتمع المدني ليست فقط أفضل في توفير خدمات النفع العام، سواء بالتعاون أو العمل بديلًا عن الحكومة؛ بل إنها الأكفأ والأكثر فعالية في تقديم الخدمات والسلع وتوصيلها: نظرًا لغياب الدوافع الانتهازية لديها[٢].

ج- نظرية الأصول الاجتماعية: تعد العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع

---

(١) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, pp.7-8.

(٢) *Ibid*, pp.9-10.

المدني والسوق ذات أصول اجتماعية، وتعبر عن توازن القوىٰ بين الدولة والمجتمع والطبقات الاجتماعية المختلفة. فالمجتمع المدني ليس فقط مصدرًا لتقديم السلع والخدمات؛ بل عامل هام في التنسيق الاجتماعي والسياسي، استنادًا إلىٰ كونه يضرب بجذوره في البنىٰ الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد سولمون وسكولويسكي وآنهير أنَّ مشروع دراستهم المقارنة للقطاع غير الربحي، الذي أجرته جامعة جونز هوبكنز، خلص إلىٰ أنَّ تطور المجتمع المدني يتعدىٰ التصنيفات المعتادة إلىٰ دور مجموعة من المؤسسات، في تفضيل بنىٰ اجتماعية دون غيرها(١).

وفي إطار الاهتمام بالسياقات الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني، ظهر اتجاه رأس المال الاجتماعي، والذي يعرّفه روبرت بنتام، أبرز منظري هذا الاتجاه، بأنَّه سمات المؤسسات الاجتماعية مثل الثقة وقواعد السلوك وشبكات العلاقات التي تحسن كفاءة المجتمع من خلال تسهيل التنسيق بين أنشطته وحركته. ويعني بنتام بدور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية رأس المال الاجتماعي من حيث هو نتيجة مقصودة أو غير مقصودة لأنشطتها، حيث يرىٰ أنَّ تحسن كفاءة المجتمع يتحول بدوره إلىٰ نمو اقتصادي ويسهم في صحة المجتمعات الديمقراطية(٢). واستنادًا إلىٰ ذلك، فإنَّ اتجاه رأس المال الاجتماعي يعد إضافة إلىٰ نظرية الأصول الاجتماعية، في اتجاه تقصي النتائج الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني بعد دراسة أصولها.

ويتضح أنَّ النظريتين الوظيفيتين، التنافر والاعتماد المتبادل، قد ركزتا علىٰ علاقة مؤسسات المجتمع المدني الغربية مع قوىٰ الدولة والسوق بصورة منعزلة عن السياقات الاجتماعية المحيطة كافة. غير أنَّ الواقع شهد ظهور مؤسسات مجتمع مدني غربية كالجمعيات الكنسية سابقة علىٰ ظهور الدولة وتبلور هياكل الإنتاج. وبالتالي، فإنَّ نظرية الأصول الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وعلاقاتها مع الدولة والسوق تبدو أكثر ترجيحًا؛ نظرًا لالتفاتها للسياق الاجتماعي. ولما كانت دراستنا معنية برصد القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وتحليلها؛ فإنها سوف ترتكز علىٰ مقولات نظرية الأصول الاجتماعية في استنباط جذور هذه المؤسسات

---

(١) *Ibid*, pp.11-14.

(٢) Susannah Morris, *op.cit.*, pp.3-4.

وإطارها الحضاري، وبالتالي تحديد قيمها المرجعية في أدوارها المحلية والدولية.

ثانيًا: الإطار الحضاري لمؤسسات المجتمع المدني الغربية

انتشر مفهوم المجتمع المدني في أوروبا خلال القرن الثامن عشر مرادفًا للمجتمع السياسي، بوصفه تعبيرًا عن تقدم المدنية في المجتمع. كما ارتبط بمفهوم المواطنة، حيث غلب أن يقوم الرجال وليس النساء بتنظيم علاقاتهم وتسوية منازعاتهم من خلال قواعد مدنية(١). وقد قدَّم هيجل وماركس وجرامشي عدة اجتهادات نظرية هامة حول بنية المجتمع المدني الغربي ومؤسساته(٢). وأناقش هذه الاجتهادات، في ضوء نظرية الأصول الاجتماعية، بهدف استخلاص الإطار الحضاري لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، توخيًا لبيان رؤيتها ورسالتها وأدوارها المحلية والدولية. وأركز علىٰ الأصول الاجتماعية لتكوين المجتمع المدني الغربي، وسماته. لا سيما وأنَّ هذه الأصول هي نتاج تفاعل الإطار الحضاري مع معطيات الزمان والمكان.

١- أسس تكوين المجتمع المدني الغربي:

تعد مؤسسات المجتمع المدني الغربية أحد أضلاع المثلث الاجتماعي العام، فضلًا عن الدولة والسوق، حيث ارتبطت مؤسسات المجتمع المدني بأداء دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والسوق. كما مثلت حلقة الوصل بين المثلث العام والتجمعات الاجتماعية الخاصة كالأسرة. فقد قامت أسس نظرية العقد الاجتماعي لدىٰ هوبز، ثم استند المجتمع المدني لدىٰ هيجل وماركس من بعده علىٰ وجود المجال العام ممثلًا في الدولة والمجال الخاص الذي تعبر عنه الأسرة، وتحصلت مساهمات مؤسسات المجتمع المدني في خلق فواصل ووساطة بين العام والخاص، وبين السوق والدولة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Krishan Kumar, 1993, Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of a Historical Term, *The British Journal of Sociology*, Vol.44, No.3, September 1993, pp.375-376.

(٢) يلاحظ أنَّه برغم أنَّ هذه الاجتهادات اشتقت بالأساس من تطور التاريخ الغربي وتجربته؛ إلا أنها ارتبطت فعليًا بجلِّ الأدبيات المهتمة بمناقشة مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة.

ويؤكد وودز أنَّ ظهور المجتمع المدني في أوروبا الغربية كان نتاجًا لانفصال المصالح الخاصة عن العامة مع تجسيد هذا الانقسام بشكل مؤسسي، خاصة مع تزايد قدرة سكان الحضر علىٰ التعبير عن مصالحهم(١).

وقد واجهت هذه الرؤية، حول اعتبار العلاقة المتشابكة بين المجتمع المدني والدولة والسوق أساسًا لتكوين الأول، انتقادات متعددة. فتحفظ كريستوفر برينت علىٰ أنَّ وجود الدولة هو العامل الأهم في نشأة المجتمع المدني واستقراره، مؤكدًا أنَّ تميز النموذج الأمريكي جاء من أسبقية المجتمع المدني علىٰ الدولة. وبالتالي، فإنَّ المجتمع المدني لدىٰ برينت هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية فيما بين المواطنين، تنظم من خلال القانون أو من دونه. وهو لا يشترط وجود دولة ديمقراطية لنمو المجتمع المدني، مشيرًا إلىٰ مثال جبهة تضامن البولندية التي نشأت وقويت في ظل دولة غير ديمقراطية، واستطاعت إحداث تغيير سياسي ملموس في بلادها(٢).

ويبدو تحفظ برينت منطقيًا في ظل استشهاده بالنموذج الأمريكي الذي قامت فيه الدولة علىٰ أكتاف المجتمع المدني وليس العكس. فقد تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني في النظام الاجتماعي الأمريكي متوازيًا مع تبلور نموذج ديمقراطي أمريكي، تتسع فيه مساحة الحرية والمشاركة السياسية والاجتماعية، وتدعم فيه ثقافة التعددية والتنوع، بصورة أعلىٰ من مثيلتها في أوروبا(٣). ويتقلص فيه دور الدولة المركزية لصالح توزيع عناصر القوة رأسيًا وأفقيًا بين الجماعات المختلفة في المجتمع، بصورة غلبت فيها المبادرات الخاصة علىٰ تقاليد البيروقراطية المهيمنة في أوروبا(٤).

---

(١) Dwayne Woods، ١٩٩٢ ، Civil Society in Europe and Africa: Dwayne Woods, 1992, Civil Society in Europe and Africa: Limiting State Power Through a Public Sphere, *African Studies Review*, Vol.35, No.2, September 1992, pp.77-81.

(٢) Christopher A. Bryant, *op.cit.*, pp.397-401.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة، ومقارنتها بالواقع الأوروبي، انظر:
ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل (القاهرة: الشركة الدولية للطباعة، ط٤، ٢٠٠٤) الجزء الثاني، ص٤٨٧-٥٠١.

(٤) Kenneth Prewitt, 1999, Foundation As Mirrors of Public Culture, *The American Behavioral Scientists*، Vol.42, No.6, March 1999, p.979.

كما عارض جرامشي فكرة الارتباط الوثيق بين هيكل الإنتاج والمجتمع المدني، مؤكدًا علىٰ أنَّ الدولة تجسد التكامل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. وفي مقابل مفهوم سيطرة السوق لدىٰ ماركس علىٰ المجتمع المدني، طرح جرامشي مفهوم الهيمنة، الذي بموجبه تمارس طبقة حاكمة في المجتمع السياسي الهيمنة علىٰ كافة مكونات المجتمع من خلال المؤسسات الخاصة، التي يقصد بها مؤسسات المجتمع المدني[١]. وتسيطر طبقة رجال الأعمال أو فئة المفكرين علىٰ حركة قوىٰ المجتمع المدني، وتسيرها تجاه أهدافها وتبعًا لتعريفها للمصالح العامة والخاصة[٢]. وبرغم محاولة جرامشي قراءة الدور الاجتماعي للمجتمع المدني وفقًا لمفاهيم مستحدثة؛ إلا أنَّ رؤيته صبت في استخلاص آليات جديدة لإدارة علاقة المجتمع المدني بالدولة والسوق وأولويات هذه العلاقة.

ويمكن القول إنَّ بنية المجتمع الغربي التي أوهنت التجمعات الاجتماعية التقليدية كالأسرة، وأقصت المؤسسات المدنية الدينية، وفقًا للرؤية العلمانية، لم تستبق لحركتها الاجتماعية غير الدولة والسوق وفيما بينهما المجتمع المدني. وبالتالي، فإنَّ الاختلافات في نشأة المجتمع المدني الغربي وبيئته وتطوره ليست سوىٰ تجليات متعددة لتفاعلات مؤسساته مع كيانات الدولة وهياكل السوق. لذلك، ظهر في الولايات المتحدة نموذج يقوم علىٰ مجتمع مدني قوي في ظل دولة غير متدخلة، في حين شهدت دول أوروبا الغربية تنويعات متباينة لمعادلة الدولة والسوق والمجتمع المدني. وبصورة عامة، طالما ظلت بنية المجتمعات الغربية محتفظة بالفاعلين ذواتهم؛ فستظل أضلاع المثلث الاجتماعي (المجتمع المدني والدولة والسوق) يحتاج كل منها إلىٰ الآخر. فكما تشير كارولين بيرسل يحتاج المجتمع المدني إلىٰ الدولة في وضع القواعد والإجراءات المنظمة لحركة المجتمع وتنفيذها، والسوق يحتاج إلىٰ الدولة والمجتمع المدني لمعالجة آثار عدم المساواة التي تنشأ باستمرار من

---

(١) Krishan Kumar, *op.cit.*, pp.385-389.

(٢) يرىٰ بعض المفكرين أنَّ مفهوم جرامشي عن المجتمع المدني هو الأقرب إلىٰ التطبيقات المعاصرة في الدول النامية، انظر:

Dwayne Woods, *op.cit.*, pp.77-81.

حركته، كما تحتاج الدولة إلىٰ المجتمع المدني لسد العجز في بعض وظائفها[١].

٢- مكونات المجتمع المدني الغربي:

ارتبطت التصورات عن مؤسسات المجتمع المدني الغربية بالأسس الاقتصادية لقيامها؛ فقسم هيجل المجتمع المدني إلىٰ الزراعي والبيروقراطي والصناعي استنادًا إلىٰ طبيعة هياكل الإنتاج. ولم يدخل الطبقة العاملة في هذا التقسيم، وبالتالي فهي خارج المجتمع المدني لديه. وورث ماركس هذه الرؤية التي ترجع إلىٰ فترة تاريخية كانت الطبقة العمالية خلالها معارضة للدولة وقوىٰ المجتمع المدني علىٰ حدٍ سواء[٢]. وتحدث ماركس عن وجود ارتباط كبير بين مؤسسات المجتمع المدني والطبقة البرجوازية التي اجتهدت لتجد لحركتها مساحة من العمل العام بين الدولة والأسرة. وبالتالي، اقتصرت مؤسسات المجتمع المدني الغربية علىٰ المؤسسات والروابط الاقتصادية، وأصبحت الطبقة البرجوازية هي قلب المجتمع المدني لدىٰ ماركس[٣]. ويعتبر كريشان كامر أنَّ تأكيد ماركس علىٰ الطبيعة الاقتصادية للمجتمع المدني، قد أبعد الفكر الماركسي عن بعده الاجتماعي[٤].

وقد طور جرامشي رؤية لمكونات المجتمع المدني باتجاه الطبقة الحاكمة ذات الهيمنة الفكرية علىٰ المجتمع، وأكد أنَّ مصالحها الاقتصادية تقودها إلىٰ التعاون لتبرير استمرارها وتأمينه من خلال مؤسسات المجتمع المدني. واهتم جرامشي بتحليل البعد الأيديولوجي والثقافي الذي بموجبه تؤسس البورجوازية الحاكمة جملةً من قواعد السلوك والمؤسسات المتماسكة لاستمرار هيمنتها علىٰ الحكم استنادًا إلىٰ رضا الطبقات المحكومة الذي تخلقه وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ومنظمات

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Caroline Hodges Persell, 1994, Taking Society Seriously, *Sociological Forum*, Special Issue: Multiculturalism and Diversity, Vol.9, No.4, December 1994, p.642.

(٢) Mark Neocleous, 1995, From Civil Society to the Social, *The British Journal of Sociology*, Vol.46, No.3, September 1995, pp.395-399.

(٣) Krishan Kumar, *op.cit.*, pp.375-379; Mary Kaldor, *op.cit.*, p.7.

(٤) *Ibid, pp.385-389.*

المجتمع المدني[1]. والواقع أنَّه برغم التفات جرامشي للبعد المعرفي والثقافي في تكوين المجتمع المدني؛ إلا أنَّه يظل لصيقًا بإشكالية الهيمنة الاقتصادية ومعبرًا عن آليات معاصرة لبقائها.

ويلاحظ أنَّ نشأة المجتمع المدني عبرت عن التحولات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الأوروبية الناتجة عن اشتداد بنية الدولة وتطور هياكل الإنتاج واهتراء المؤسسات التقليدية والبنىٰ الجمعية الحاضنة للأفراد. ولا يعدو التركيز علىٰ الأساس الاقتصادي لمكونات المجتمع المدني كونه تعبيرًا عن أولوية المعيار الاقتصادي في السياق الأوروبي. ومن جانب آخر، تكشف دراسات أخرىٰ أنَّ الانقسام بين الطبقات علىٰ أساس العامل الاقتصادي لم يكن العامل الوحيد في تشكيل الواقع الأوروبي؛ فهناك الصراعات بين الدولة والكنيسة التي ساعدت علىٰ تبلور قوىٰ المجتمع المدني وإضفاء الشرعية علىٰ المشاركة الفردية في تسيير دفة المجتمع[2].

ومؤخرًا، ساهمت ثورة الاتصالات المعاصرة في نشأة المجتمع المدني العالمي وفق مشروع قيمي يتخطىٰ حدود الدولة، وإن ظلَّ يعبر عن توسط مؤسساته بين انتماءات الفرد العضوية ومنها مواطنته في الدولة القومية من ناحية، وهياكل المؤسسات الدولية العابرة للدول من ناحية أخرىٰ[3]. فمؤسسات المجتمع المدني المحلية مثلت وسيلة انطلاق الانتماءات الدينية والعرقية الفردية باتجاه التأثير الدولي. ويشير جورج رايتز إلىٰ أنَّه في خضم التداخل بين الهوية العالمية المقترحة من ناحية، والانتماءات العضوية والوطنية من ناحية أخرىٰ، يزداد الأفراد تمسكًا بالأخيرة مع تعديلها لزيادة قابليتها للانتشار عالميًا[4]. وتحمل هذه الإشارة تصورًا ضمنيًا حول الجهود المبذولة من حاملي الثقافات المختلفة، لتسويق قيمهم المحلية باعتبارها قابلة

---

(١) Mary Kaldor, *op.cit.*, p.8.

(٢) Dwayne Woods, *op.cit.*, pp.82-84.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول التنظير للمشروع القيمي لمؤسسات المجتمع المدني العالمي، انظر:
David Chandler, *op.cit.*, pp. 283-298.

(٤) George Ritzer, *op.cit.*, pp.193-209.

للعولمة. وتؤهل القدرات المالية والإمكانيات الاتصالية الدول الغربية للتقدم في هذا السجال علىٰ حساب ثقافات المجتمعات النامية.

٣- سمات المجتمع المدني الغربي:

تميزت مؤسسات المجتمع المدني في التجربة الأوروبية الغربية، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية، بالعلاقة الوثيقة مع التوجهات العلمانية والابتعاد عن الدين. فمن ناحية، كانت المؤسسات المدنية البديل عن الكنيسة في الوساطة بين المجتمع والدولة. كما ساد تصور عن تعارض المؤسسات التقليدية مع الحداثة وضرورة استبعاد الصبغة الدينية من المؤسسات المدنية المتطورة باتجاه التحديث. واستمرت هذه السمة لفترات طويلة مميزة لمؤسسات المجتمع المدني الغربية[١]. إلا أنَّه في العقدين الأخيرين اندمجت العديد من المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني، وقامت بأدوار إغاثية وتنموية علىٰ مستوىٰ عالٍ في كافة أرجاء العالم؛ مما أدىٰ إلىٰ تزايد أهميتها وظهور العديد من الأدبيات التي تؤصل لدورها في إطار مؤسسات المجتمع المدني الغربية، كما أعيد طرح مسألة العلاقة بين الدين ومؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة للنقاش النظري في ضوء هذه التطورات[٢].

والواقع أنَّ استبعاد المؤسسات الخيرية ذات الأسس الدينية خشية التحيز إنما يعبر في ذاته عن تحيز ضدها لصالح القيم العلمانية. فقد أقصيت قطاعات واسعة من مؤسسات المجتمع المدني في الثقافات الغربية وغير الغربية علىٰ حدٍ سواء، وهي مؤسسات ترتكز علىٰ درجات متفاوتة من القيم الدينية في مجتمعاتها. فعلىٰ سبيل المثال: استبعدت المؤسسات الخيرية التابعة للطوائف المسيحية المختلفة في النرويج من اعتبارها مؤسسات مجتمع مدني، وحرمت من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات القانونية المتاحة للمؤسسات المدنية العاملة داخل البلاد وخارجها. بل واضطر

---

(١) لمزيد من التفاصيل تطور علاقة مفهوم المجتمع المدني بالدين، انظر:

David Herbert, 2003, *Religion and Civil Society: Rethinking Public Religion in the Contemporary World*, Hampshire, England: Ashgate Publishing Limited, pp.61-92 .

(٢) *Ibid, pp.79-83.*

بعضها لتأسيس أذرع خيرية ذات صبغة مدنية غير دينية للحصول علىٰ الدعم الحكومي لأنشطتها؛ مما أدىٰ إلىٰ التباس قيمها وأدوارها ورسالتها[١]. ولا يقتصر ذلك علىٰ المؤسسات الخيرية؛ وإنما يتجاوزها إلىٰ ما تزخر به المجتمعات غير الغربية من قوىٰ وبنىٰ تقليدية ودينية، كالقبائل والطرق الصوفية. ولا شك أنَّ استبعاد هذه القوىٰ أو علىٰ أقل تقدير تجاهلها، ينطوي علىٰ خلل تنظيري في فهم بنية الحركة المدنية وآلياتها. مما يقود إلىٰ إخفاق محاولات التعامل معها أو التأثير فيها[٢].

والخلاصة، أنَّ الإطار الحضاري لمؤسسات المجتمع المدني الغربية عبَّر عن أصولها الاجتماعية وخبرتها التاريخية في مجتمعاتها. وتمثلت في ارتباط مؤسسات المجتمع المدني هناك من حيث النشأة والوظيفة بالتفاعل مع الدولة والسوق وبعدها عن الركائز الدينية والروابط التقليدية للعلاقات البينية الاجتماعية. وما يهمنا هو أنَّ نشأة مؤسسات المجتمع المدني الغربية وتطورها استند إلىٰ منظومة قيمية وخبرة حضارية بذاتها، ساهمت في بلورة قيم هذه المؤسسات ورسالتها ومجالات أدوارها وتوجهاتها. مما يقتضي مراعاة علاقة القيم المرجعية بالخبرة التاريخية عند تحليل رؤية المؤسسات المدنية وأنشطتها.

---

(١) Ingie Hovland, 2008, Who s Afraid of Religion? Tensions Between Mission and 'Development' in the Norwegian Mission Society, (In) Gerard Clarke and Michael Jennings, 2008, *Development, Civil Society and Faith-Based Organization: Bridging the Scared and the Secular*, Hampshire, UK: Palgrave Macmillan, pp.176-181.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تجربة الاتحاد الأوروبي في دعم مؤسسات المجتمع المدني التركية، مع تجاهل البنىٰ التقليدية، والنتائج الاجتماعية والسياسية لذلك، انظر:

Markus Ketola, 2010, Funding NGOs, Funding Conflict? Reflections of European Union Civil Society Funding in Turkey, A Presented Paper to Conference on Challenges and Opportunities Facing the Third Sector and Civil Society, 9th International Conference of the International Society for Third Sector Research, Kadir Has University, Istanbul, Turkey, 7-10 July 2010.

أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية على الصعيد المحلي

تكتسب الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية أهمية بالغة. فقد نشأت هذه المؤسسات بالأساس للاضطلاع بأدوار محلية في مجتمعاتها، وما يزال الكثير منها منخرطًا حصريًا في المجال المحلي. وفي هذا السياق، ظهرت العديد من الأطروحات النظرية لتأصيل هذه الأدوار المحلية وتفسيرها، كما تنوعت تطبيقاتها العملية. ويركز هذا الجزء علىٰ تحليل الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية. فيبحث جوانبها العضوية/البنيوية والوظيفية ويعرض لتطبيقاتها الرعوية والتنموية وإطارها القيمي، من خلال مناقشة إطارها الحضاري وعلاقتها بسياسات الليبرالية الجديدة في مجتمعاتها.

أولًا: التأصيل النظري للأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية

تعددت الاجتهادات النظرية حول تأصيل الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية. ويمكن دراسة هذه الأدوار في ظل توجهين رئيسين؛ **أولهما**: عضوي/ بنيوي يؤصل للأدوار المحلية استنادًا إلىٰ الأصول الاجتماعية للعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وكيانات الدولة وهياكل السوق، **أما الآخر** فهو توجه وظيفي يبحث الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني في سياق موقفها من تداعيات سياسات الليبرالية الجديدة في المجتمعات الغربية خلال العقدين الأخيرين.

١- التوجه العضوي/البنيوي:

فسرت نظرية الأصول الاجتماعية تطور مؤسسات المجتمع المدني الغربية وعلاقتها بالدولة استنادًا إلىٰ تحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها، وعدت هذه المؤسسات حلقة وصل بين شبكات النخب ذات السمعة والقوة والمال. ويرصد روبرت هيفنر وجود تباينات بين المدارس الفكرية المختلفة

حول دور المجتمع المدني الغربي. فيصر دعاة الديمقراطية الليبرالية علىٰ دوره كموازنٍ لقوة الدولة، في حين يؤكد منظرو الحزب الجمهوري الأمريكي علىٰ أهميته لتعليم المواطنين القيم والممارسات الديمقراطية. ويشير منظرو تحرير السوق إلىٰ دوره في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، بينما يعده اليسار الماركسي الجديد أسلوبًا لتعميق الديمقراطية[1]. وتصب هذه التنويعات في اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بمهمتين أساسيتين: الوساطة بين الدولة والسوق، وبناء المواطنة.

فقد كانت مؤسسات المجتمع المدني في بداياتها معنية بتمثيل المصالح الخاصة للأفراد لدىٰ الجهات العامة وقوىٰ السوق، وعملت علىٰ ربط المجالين العام والخاص من خلال المواطنة[2]. ويلاحظ أنَّ هذا الدور الوسيط قد عمق من ارتباط مؤسسات المجتمع المدني ببيروقراطية الدولة وهياكل الإنتاج؛ وبالتالي لم تعد الإشكالية تدور حول انفصال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة، بقدر ما باتت تدور حول العلاقة الوطيدة بينهما. وحلَّت مؤسسات المجتمع المدني تدريجيًا محلَّ الكنيسة وغيرها من المؤسسات العضوية التقليدية في الوساطة بين الدولة والسوق. وتولَّدت عدة وظائف رعوية وتنموية لهذه المؤسسات من شأنها تعزيز دور الدولة وتكملته في المجتمع، والتخفيف من وطأة آليات السوق. ويؤكد روبرت أرفون «أنَّ المؤسسات الخيرية، مثل روكفلر وكارنيجي وفورد، مارست تأثيرًا قمعيًا في مجتمع ديمقراطي؛ حيث شكلت تركيزًا غير منظم أو محاسب للثروة والقوة (. . .)، كما قامت بدور أجهزة التهدئة، لإرجاء ومنع أية تحولات ثورية وبنيوية في المجتمع، من خلال المحافظة علىٰ نظام سياسي- اقتصادي عالمي المنظور، يفيد مصالح النخبة الحاكمة عند المانحين والممنوحين»[3].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert W. Hefner, 1998, Civil Society: Cultural Possibility of a Modem Ideal, *Society* March/April 1998, p.17.

(٢) Krishan Kumar, op.cit., pp.375-379.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Arvone, 1980, Introduction, in Robert Arvone ed:, 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, Boston: G. K. Hall & Co., p.1.

فضلًا عن ذلك وعوضًا عن الانتماءات الأولية والقيم التقليدية، اهتمت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بخلق أواصر بين طبقات المجتمع وفئاته في إطار الدولة؛ مما أدىٰ إلىٰ ميلاد مفهوم المواطنة. ولذلك ارتبط مفهوم المجتمع المدني لدىٰ هيجل بالمواطنة؛ مما أعطاه بعدًا اجتماعيًا ومدنيًا[1]. في هذا السياق، اهتمت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بعمليات التنشئة السياسية والاجتماعية في اتجاه المواطنة داخل الدولة. وعملت علىٰ تجميع الأفراد في سياقات اجتماعية مختلفة العضوية وتبني آليات لتمكين المهمشين من الاندماج في الحياة العامة بهدف معالجة آثار الفروق الطبقية لضمان التلاحم الاجتماعي بين الفئات المختلفة[2].

وعلىٰ الصعيد التطبيقي، ميَّز سولمون وسكولويسكي وآنهير بين أربعة نماذج، وهي: الليبرالي والاشتراكي الديمقراطي والإدماجي والثابت. وتجسد هذه النماذج الصيغ المختلفة لنطاق حركة مؤسسات المجتمع المدني الغربية وقوة أدوارها المحلية أو ضعفها وفقًا لأصولها الاجتماعية. واستند هؤلاء الباحثون إلىٰ معدلات الإنفاق الحكومي علىٰ الرفاهة الاجتماعية ونطاق القطاع المدني المحلي، انطلاقًا من نتائج مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح[3].

أ- النموذج الليبرالي: يكون فيه إنفاق الدولة علىٰ الخدمات الاجتماعية محدودًا، ويصاحبه ظهور قطاع مدني غير ربحي قوي وكبير. وتفترض أطروحات نظرية الأصول الاجتماعية أنَّ هذه النظم تتزايد فيها أهمية الطبقة الوسطىٰ، في حين حجمت قوىٰ المعارضة سواء تمثلت في القوىٰ التقليدية أو الطبقة العاملة القوية. وتعد الولايات المتحدة وأستراليا أبرز تجليات النموذج الليبرالي. ويشير سولمون وسكولويسكي وآنهير إلىٰ أنَّ نظرية المجتمع المدني الحديثة تبلورت في ظل هذا النموذج[4]. وهو ما يعبر عن تحيز هذه النظرية لصالح النموذج الليبرالي في تشكيل مؤسسات المجتمع

---

(١) Krishan Kumar, *op.cit.*, pp.375-379.

(٢) علي ليلة، «مفهوم المجتمع المدني..علىٰ خلفية التراث الإنساني»، شؤون خليجية، العدد ٤٢، صيف ٢٠٠٥، ص ٢٤-٤٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.17.

(٤) *Ibid*، p.16.

المدني وتحديد أدوارها، في مقابل استبعاد نماذج أخرىٰ ظهرت في دول أوروبا الغربية، استطاعت تلبية احتياجات مجتمعاتها وفقًا لصيغ مختلفة للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة والسوق[1]. كما تنحي هذه النظرية قوىٰ المجتمع المدني في السياقات غير الغربية ذات الأصول الاجتماعية المختلفة عن نظيراتها الغربية، بما يكشف عن خلل تنظيري واضح، خاصة مع محاولات «عولمة» نظرية المجتمع المدني.

ب- **النموذج الديمقراطي الاجتماعي**: تستطيع فيه المعارضة من الطبقة العاملة ممارسة قوة سياسية فعالة والتحالف مع طبقات اجتماعية أخرىٰ لدفع الدولة إلىٰ تقديم الخدمات الاجتماعية. ويشير سولمون إلىٰ أنَّ دور القطاع المدني في هذه الدول ينحصر بالأساس في التعبير عن المصالح السياسية والاجتماعية، كما هو الحال في النمسا وفنلندا والسويد والدنمارك[2].

ج- **النموذج الإدماجي**: وقد اضطلعت فيه الدولة بأداء الخدمات الاجتماعية والخير العام بالتعاون مع قطاع المجتمع المدني القوي، حيث يعمل الأخير كإحدىٰ الآليات المساندة للدولة علىٰ تقديم الدعم للنخب الاجتماعية الهامة مع إجهاض المطالب الاجتماعية الثورية ذات العلاقة بالرفاهة الاجتماعية. ومن أبرز تجلياته ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا[3].

---

(١) علىٰ سبيل المثال: انتقدت سوزانا موريس تعريف سولمون وآنهير لمؤسسات المجتمع المدني لفشله في إدماج مؤسسات مدنية اضطلعت بأدوار رعوية ناجحة في فترات سابقة من التاريخ البريطاني، لمزيد من التفاصيل، انظر:

Susannah Morriš *op.cit.*

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد النموذج الديمقراطي الاجتماعي، انظر:

David Arter, 1999, *Scandinavian Politics Today*, Manchester: Manchester University Press, pp.145-165.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ملامح النموذج الإدماجي بالتطبيق علىٰ ألمانيا، انظر:

Helmut Anheier and Wolfgang Seibel, 1993, *Defining the Nonprofit Sector: Germany*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.6, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies; MAECENATA, 2007, *The Philanthropy Market in Germany: An Overview*, Munich, Germany.

د- النموذج الثابت: يشير إلىٰ قيام الدولة بالسيطرة علىٰ تقديم الخدمات الاجتماعية لصالح النخبة الحاكمة أو رجال الأعمال. وبرغم أنَّ تقديم الخدمات قد يكون غير فعال أو غير كفء؛ إلا أنَّ ذلك لا يؤدي إلىٰ قيام مجتمع مدني قوي في ظل سيطرة الدولة، كما في اليابان والبرازيل[١].

وبناءً علىٰ ذلك؛ يمكن القول إنَّ الأصول الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية شكلت أساسًا لرسالتها وأدوارها داخل مجتمعاتها، علىٰ نحو ما تجسد في الأهداف التفصيلية لهذه المؤسسات وبرامجها وآلياتها التنفيذية. وبرغم تشابه الأصول الاجتماعية للمؤسسات المدنية الغربية؛ إلا أنَّ اختلاف موقعها في معادلة تفاعلاتها مع الدولة والسوق أثرت في هامش الحركة المتاح لها في مجتمعاها المحلية.

٢- التوجه الوظيفي:

برزت في العقدين الأخيرين تداعيات ملموسة لفكر الليبرالية الجديدة ساهمت في انتعاش القطاع المدني الغربي وفقًا لرؤية وظيفية جديدة. فقد صاغت الليبرالية الجديدة رؤية متكاملة تستلهم فلسفة السوق وهواجسه ومعاييره في التنظير للأدوار المتوقعة للأفراد ومؤسسات المجتمع والدولة. وكما يشير ويندي براون في مقاله «**الكابوس الأمريكي: الليبرالية الجديدة والمحافظون الجدد والتخلي عن الديمقراطية**» فإنَّ:

«الإحاطة بالآثار السياسية والثقافية لليبرالية الجديدة تقتضي إدراكها ليس فقط باعتبارها مجموعة من سياسات الاقتصاد الحر التي تسعىٰ للتقليل من دور الدولة في الرفاهة وتخصيص الخدمات الاجتماعية في الشمال، والقيام بجهود لتحقيق السيادة الديمقراطية أو التوجيه الذاتي للاقتصاد في الجنوب، والحد من تفاوت الأجور في

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ملامح النموذج الثابت بالتطبيق علىٰ اليابان، انظر:

Takayoshi Amenomori, 1993, L.M. Salamon and H.K. Anheier (ed.), *Defining the Nonprofit Sector: Japan*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.15, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.

كل الأماكن . . . فالليبرالية الجديدة تنطوي أيضًا علىٰ تنظيم محدد ومتتابع للمجتمع والأفراد والدولة»[١].

فالليبرالية الجديدة، وفقًا لبراون، جديدة في رؤيتها للحرية والرشادة الاقتصادية وما ترتبه من قيم وسياسات اجتماعية باعتبارها توجهات مقصودة، وليست نتائج لحركة المجتمع الطبيعية. كما تتعامل مع المجالين السياسي والاقتصادي برؤية السوق؛ وبالتالي ينظر إلىٰ المواطن كفاعل رشيد في كل مجال من مجالات الحياة. وتنتج هذه الرشادة السياسية حكومات تتعامل بمعايير الإنتاج والربح، ويقودها رجال الأعمال بدلًا من رجال القانون، وتحل القيم الاقتصادية محل المبادئ القانونية، كما هو حادث في الديمقراطيات الليبرالية[٢].

إلا أنَّ الليبرالية الجديدة اصطدمت بالمطالب الاجتماعية لفئات المواطنين غير القادرين علىٰ الاندماج الفوري في المجتمع الاقتصادي. واستطاعت، في إطار رؤيتها، توظيف مؤسسات المجتمع المدني الغربية لتعمل عنصرًا وسيطًا بين حركة الدولة والسوق من جانب، وتوقعات الأفراد من جانب آخر، سواء باستخدام حوافز اقتصادية واجتماعية أو روابط قيمية.

وينطوي كل دور علىٰ أداء عدة وظائف تصب في إطار الدور الأساسي. فالوساطة الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والسوق من ناحية والمجتمع من ناحية أخرىٰ تعني بدرجةٍ ما إيجادَ منابر للحوار المشترك بين الأطراف المشاركة، وآلياتٍ للتفاوض والضغط فيما بينها، وصيغًا للتفاعل المتبادل في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي. كما أنَّ تعميق الروابط القيمية في إطار حدود الدولة تستلزم المساهمة في التنشئة السياسية والاجتماعية وفق قيم المجتمع، وتعميق الانتماء للسياق الاجتماعي، وتقليل فرص الصراع الاجتماعي، وخلق آليات لاندماج الفئات المهمشة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wendy Brown, 2006, American Nightmare: Neoliberalism, Neoconservatism, and De-Democratization, *Political Theory*, Vol.34, No.6, December 2006, pp. 693.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ibid, pp. 694.

وواقعيًا، يمكن الجمع بين التوجه العضوي/ البنيوي والتوجه الوظيفي في التأصيل للأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية. فلا شك أنَّ شبكة العلاقات الاجتماعية المحلية لهذه المؤسسات تؤثر في صيغ استجابتها لأدوارها المجتمعية، وحدود قدرتها علىٰ تلبية التوقعات وأداء الوظائف المنوطة بها. وفي تقديري أنَّ نظرية الأصول الاجتماعية يمكن توظيفها علىٰ مستوىٰ تحليلي أكثر عمقًا لاستنباط الإطار الحضاري لمؤسسات المجتمع المدني في الغرب، لتحديد قيمها المرجعية كمتغير وسيط يؤثر في أدوارها العملية المحلية والدولية ورسالتها ووظائفها، بوصفها متغيرًا تابعًا.

وبالتالي، فإنَّ التباين بين الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية يكمن في قيمها المرجعية، وليس في اختلاف نماذج علاقة هذه المؤسسات بدولها. وترمي الدراسة إلىٰ اختبار ذلك في إطار تلك النماذج المشار إليها. واستنادًا إلىٰ ذلك، سوف أختار إحدىٰ مؤسسات المجتمع المدني، كدراسة حالة، من ثلاث دول تمثل كل منها نموذجًا من النماذج الثلاثة الأولىٰ. واستثنيت من حالات الدراسة اختيار حالة ممثلة للنموذج الثابت؛ نظرًا لعدم شيوعه في الدول الغربية، وبالتالي خروجه عن نطاق الدراسة.

ثانيًا: تطبيقات الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية

يتضح من المناقشة النظرية السابقة أنَّ أهم دورين محليين لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، سواء وفق التوجه العضوي/ البنيوي أو التوجه الوظيفي، هما: الوساطة بين الدولة والسوق والمجتمع، وتعميق المواطنة في المجتمع. وفيما يلي مناقشة لأبعاد هذين الدورين والوظائف المرتبطة بهما.

١- الوساطة بين الدولة والسوق والمجتمع:

قامت مؤسسات المجتمع المدني الغربية في ظل رؤية الليبرالية الجديدة بدور وسيط بين الدولة والسوق والمجتمع؛ فقد حاولت تلبية جزء من الحاجات الاجتماعية للمواطنين تخفيفًا لأعباء السوق عن كاهلهم، مع ضمان إيصال أصواتهم للدولة. ويرتبط بذلك مجموعة من الوظائف الفرعية التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع

المدني بدرجات متفاوتة في أنشطتها المحلية، مع مراعاة علاقتها بكيانات الدولة وهياكل السوق.

أ- إيجاد منابر للحوار المشترك بين قوىٰ المجتمع والدولة: استطاعت مؤسسات المجتمع المدني الغربية تمثيل العديد من الفئات والطبقات الاجتماعية والأطياف السياسية في مجتمعاتها، وخاضت حوارات مع مؤسسات الدولة حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وأحيانًا السياسية. وعبرت مؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. وتبرز هذه الوظيفة في إطار النموذج الديمقراطي الاجتماعي الذي تمثل فيه التجمعات المهنية ونقابات العمال طرفًا أساسيًا في الحوار مع الدولة حول السياسات الاجتماعية(١).

ب- توفير آليات للتفاوض والضغط بين الدولة والمجتمع: لم تكتف مؤسسات المجتمع المدني بنقل مطالب أعضائها للدولة؛ بل وفرت آليات للضغط لتحقيق هذه المطالب كاملةً أو التفاوض حول أفضل التسويات. وفي هذا الصدد، تكونت تجمعات من مؤسسات المجتمع المدني المحلية ذات الاهتمامات المشتركة أو العضويات المتداخلة، كما انضمت بعض مؤسسات المجتمع المدني المحلية لتجمعات إقليمية أو دولية قريبة من رسالتها لتحقيق قوة تفاوضية أعلىٰ داخل دولها، أو التفاوض بصورة جماعية مع الدول التي تتبعها المؤسسات المنضوية تحت عباءة هذه التكتلات. وقد حققت هذه الوظيفة حيوية للحركة في المجتمع، حيث يجد الأفراد تمثيلًا ملائمًا وفقًا لآليات واضحة. فعلىٰ سبيل المثال: توجد لجان تابعة للبرلمان السويدي متخصصة في التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة فيما يتعلق بالقضايا العامة. وتبرز هذه الآلية في عدة دول أخرىٰ في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بدرجات مؤسسية متباينة(٢).

ج- تطوير صيغ تكاملية لتحقيق التنمية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي: شملت التفاعلات بين الدولة والسوق والمجتمع قدرًا من التكامل في أداء

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, pp.154-155.

(٢) David Arter, *op.cit.*, p.157.

الوظائف الرعوية والتنموية في مجتمعاتها. فطبقًا للنظريات الوظيفية، انسحبت الدول الغربية من أداء العديد من المهام الاجتماعية، بدرجات متفاوتة، واكتفت بالأدوار التنظيمية والدفاعية. واضطلعت هياكل الإنتاج السوقي والقوىٰ المدنية بالكثير من مهام الرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية والخدمات الاجتماعية والتعليمية. وحققت مؤسسات المجتمع المدني نجاحًا لافتًا لغياب البعد الربحي عنها. وذلك التصور هو الأقرب للنموذج الليبرالي الذي يظهر فيه مجتمع مدني قوي في ظل دولة غير متدخلة. وتشير إحصائيات مشروع الدراسة المقارنة للقطاع غير الربحي الذي أجرته جامعة جونز هوبكنز إلىٰ أنَّ ثلثي العاملين في مجال القطاع المدني المتضمن كعينة للمشروع من دول أوروبا الغربية يعملون في ثلاثة أفرع تقليدية للرفاهة الاجتماعية: التعليم حوالي ٣٠%، والصحة ٢٠% والخدمات الاجتماعية ١٨%. في حين تتصدر الصحة اهتمام القطاع المدني في الولايات المتحدة ويليها التعليم[١].

ويلاحظ أنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية قد توسعت في القيام بأدوار اجتماعية ذات طبيعة رعوية وتنموية، بهدف الإسهام في معالجة الآثار الجانبية السلبية للسياسات الرأسمالية، وتقديم مساعدات للمتضررين منها. واستهدفت تلك الأدوار التطوير النسبي والشكلي لأوضاع الأقليات والمتضررين من السياسات الرأسمالية، ودفعهم للتكيف مع ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ويكاد يصعب رصد مشروعات معتبرة تسعىٰ لتحقيق تغيير بنيوي في هذه الظروف، أو إحداث طفرة هائلة فيها؛ مما يبرهن علىٰ توظيف الدولة والسوق لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في استمرار النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم بمجتمعاتها[٢].

٢- تعميق المواطنة في المجتمع:

تعاونت مؤسسات المجتمع المدني بفعالية جنبًا إلىٰ جنب مع مؤسسات الدولة لتعميق الشعور بالمواطنة في إطار حدود الدولة، بهدف تحقيق الانسجام بين الأعراق

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.4.

(٢) Robert Arvone, *op.cit.*, p.1.

والأديان المختلفة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، اهتمت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بعمليات التنشئة السياسية والقيمية وتطوير آليات لدمج الفئات المختلفة وخاصة المهمشين. ويمكن إدراك أبرز وظائف المجتمع المدني في إطار هذا الدور[١]:

أ- تدعيم انتماء البشر للسياق الاجتماعي الذي ينتمون إليه من خلال التنشئة وفق القيم المحورية لهذا السياق: فقد اهتمت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بعملية التنشئة علىٰ أساس القيم الاجتماعية المتفق عليها في مجتمعاتها؛ ولذلك اعتنت بالأنشطة التعليمية والاجتماعية التي تجسد قيم مجتمعاتها[٢]. إلا أنَّ هذه الوظيفة ترد عليها محاذير متعلقة بمدىٰ احترام التنوع بين الأعراق والأديان المختلفة التي تضمها المجتمعات الغربية، وقدرة الأخيرة علىٰ استيعاب الاختلاف من دون اللجوء إلىٰ محو هوية الأقليات وتكسير روابطها العرقية أو الدينية.

ب- التنشئة السياسية: مثلت مؤسسات المجتمع المدني الغربية حواضن أولية لتدريب المواطنين علىٰ قيم الديمقراطية الليبرالية، وآليات ممارسة حقوقهم في المشاركة الاجتماعية وصنع القرار والضغط والمفاوضات، وغيرها من القيم والممارسات التي يفترض فيهم ممارستها في الحياة السياسية. وقد تطورت بعض المؤسسات في هذا الاتجاه لتأسيس منتديات ومراكز بحثية لمناقشة القضايا السياسية المحلية والدولية، من حيث كونها جزءًا من عملية التوعية السياسية لمواطنيها. فعلىٰ سبيل المثال: تعد مؤسسة بيرتلزمان أكبر مؤسسة ألمانية خاصة غير هادفة للربح، بمعدل إنفاق سنوي يبلغ حوالي ٧٧ مليون يورو؛ فقد تأسست عام ١٩٧٧ علىٰ يد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تصور وظائف مؤسسات المجتمع المدني في الديمقراطيات الغربية، انظر المناقشات النظرية في:

Ami Pedahzur, 2003, The Potential Role of Pro-Democratic Civil Society in Responding to Extreme Right-Wing Challenges: The Case of Brandenburg, *Contemporary Politics*, Vol.9, No.1, pp.64-69;Emre Toros, 2007, Understanding the Role of Civil Society As an Agent for Democratic Consolidation: The Turkish Case, *Turkish Studies*, Vol.8, No.3, September 2007, pp.396-401.

(٢) Ami Pedahzur, *op.cit.*, p.69.

رينهارد موهن بهدف دعم جهود الإصلاح وتعميق الديمقراطية خاصة في الأطر الحكومية والاجتماعية والاقتصادية. وتركز علىٰ البحث والنشر والنقاشات العامة[1]؛ إلا أنَّ المؤسسة تواجه انتقادات لانخراطها الشديد في مجال التنشئة السياسية خاصة داخل الجامعات، لا سيما وأنها تركز علىٰ التوجهات الليبرالية الجديدة.

وفي مراحل تاريخية مبكرة، واجهت عديد من مؤسسات المجتمع المدني الغربية اتهامات مشابهة حول ترويجها للرأسمالية الصناعية بوصفها الأيديولوجية الأكثر ملاءمة للاحتياجات الإنسانية عامة، والواقع الأمريكي خاصة[٢]. وبالتالي، يمكن استنتاج أنَّ عملية التنشئة السياسية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الغربية ليست محايدة. فلا تخلو في كثير من الأحيان من تبريرات لقيام النظام الاقتصادي والسياسي واستمراره، برغم ما فيه من ثغرات بنيوية. وفي هذا السياق، تبدو الوظيفتان التاليتان كمحاولات لاستقطاب الفئات المهمشة والمتضررة من النظام القائم وسياساته الليبرالية الجديدة، وحصر مطالبها في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التجميع في سياقات اجتماعية مختلفة العضوية لتقليل مساحات الصراع الاجتماعي: تسعىٰ مؤسسات المجتمع المدني الغربية بعد فك الانتماءات التقليدية المتمثلة في الدين والروابط الأسرية والعرقية إلىٰ تشكيل روابط بديلة من خلال المشاركة المجتمعية. وقد يعضد ذلك انتماء الفرد إلىٰ مجتمعه، في حين يضعف من فرصة انتمائه وولائه لسياق اجتماعي معين دون غيره؛ مما يحدث قدرًا من التجانس في المجتمع تتعدد فيه الولاءات وتتشابك. وتفيد هذه الوظيفة فيما يتعلق بالأقليات التي يمكن تشبيكها مع الأغلبية في ولاءات وانتماءات متعددة، مقابل إضعاف انتماءاتها الأولية. وتنشط الكثير من المؤسسات المدنية في هذا المجال. فمثلًا، يهدف صندوق أورانج الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بمبادرة من ولي عهد هولندا، أمير

---

(١) http://www.bertelsmann.com/

(٢) لمزيد من التفاصيل حول رؤية المؤسسات الخيرية الأمريكية للنظام الرأسمالي، انظر:
Irving Louis Horowitz and Ruth Horowitz, 1970, Tax-Exempt Foundations: Their Effects on National Policy, *Science*, Vol.168, No.3928, April 1970, pp.220-228.

مقاطعة أورانج، وزوجته إلىٰ تقديم منح للمؤسسات المعنية بتحقيق التماسك الاجتماعي بين الجماعات المختلفة في البلاد[1].

د- تبني آليات وتوفير الظروف لتمكين المهمشين من الاندماج: تحاول مؤسسات المجتمع المدني توفير الظروف المناسبة لتمكين الفئات المهمشة من الاندماج في المجتمع. ويشمل ذلك تقديم الخدمات التعليمية لتحقيق الحراك الاجتماعي، وتوفير فرص العمل لتحسين المستوىٰ الاقتصادي، وتعليم اللغات للمهاجرين وتنظيم أنشطة لهم لدعم اندماجهم في المجتمع. فمثلًا، تخصص مؤسسة هيرتي إحدىٰ كبريات المؤسسات المانحة الألمانية أحد برامجها للتعليم من أجل الديمقراطية؛ ويعني بإدماج المهاجرين من الأطفال، وتعليمهم اللغات والثقافة. وتشير المؤسسة إلىٰ أنَّ حرية التعبير تعد من أبرز إنجازات المجتمعات الديمقراطية، وبالتالي؛ لابدَّ من التركيز عليها في مراحل التعليم المختلفة. ولذلك، تهتم المؤسسة بتشجيع اندماج أطفال المهاجرين في ألمانيا، وتوفر عددًا من الأنشطة المساندة لذلك؛ كتعليم اللغات والتثقيف السياسي[2].

ثالثًا: هل هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في التغيير الجوهري سياسيًا واجتماعيًا؟

يظهر التحدي لدور مؤسسات المجتمع المدني الغربية في حالات التغير الاجتماعي والسياسي الجذري ومدىٰ مشاركتها فيه وتوجيهها له. فقد توطدت العلاقة بين المجتمع المدني وبين الدولة، حيث أصبح كل منهما شرطًا لضمان ديمقراطية الآخر. وفي أجواء انهيار النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية، تأكدت السلطة المزدوجة بين المجتمع المدني والدولة، حينما تبين فشل التجارب السابقة للتغيير الفوقي في هذه الدول، وضرورة الاستعانة بالطريق الثالث، أي المجتمع المدني، من خلال تأسيس جماعات ومؤسسات تحتية تكون ذات قوة وقادرة علىٰ التأثير في عمليات التغيير السياسي. إلا أنَّه ما تزال قدرات المجتمع المدني دون مستوىٰ قدرات

---

(١) http:// www.oranjefonds.nl/

(٢) http://www.ghst.de/index.php?c=1.

الدولة بدرجة غير يسيرة، حيث تؤكد بعض الدراسات محورية اعتماد المجتمع المدني علىٰ الدعم المالي من الدولة، سواء الإعفاءات الضريبية أو العقود والتسهيلات[١]. وفي المقابل، ينتقد كامر تصور حدوث مواجهة بين الدولة والمجتمع المدني، معتبرًا أنَّ وجود الديمقراطية في الدولة يسمح بتطوير قواعد وقوانين تحترم حقوق المواطنين وحرياتهم بما يمهد الطريق لتبلور مجتمع مدني قوي، لا يقف بالضرورة في مواجهة الدولة، بل للتكامل معها[٢].

وفي هذا الإطار، يرىٰ كوينتن وايكتروسز أنَّه عقب سقوط الاتحاد السوفيتي بدأ البحث عن صيغ لتقوية المشاركة السياسية للأفراد، واعتبر المجتمع المدني من أهم الحلول المقترحة في هذا الصدد. فقد مثلت مؤسسات المجتمع المدني وسيطًا مناسبًا بين الأفراد والدولة ووسيلة من وسائل التقوية الاجتماعية لحماية مصالح الأفراد من قمع الدولة. وبالتالي، نظر للتوسع في تأسيس مؤسسات المجتمع المدني كأحد أشكال تدعيم الديمقراطية والمشاركة السياسية[٣]. وفي المقابل، ثمة نماذج انتشرت فيها مؤسسات المجتمع المدني من خلال سماح السلطات السياسية بتكوينها وسيلةً لضبط التحركات الجماهيرية في فترات الأزمات السياسية أو الاقتصادية. فيرصد وايكتروسز الحالة الأردنية كتجسيد لصعوبة قيام المجتمع المدني المحلي بتحدي سلطة النظام وإحداث تغيير فعال في المجتمع؛ بسبب سيطرة الحكومة علىٰ القواعد التنظيمية والمبادرات في الحركة الجماعية[٤].

والواقع أنَّ رصد تجربة مؤسسات المجتمع المدني الغربية ودورها في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي يعيدنا إلىٰ نظرية الأصول الاجتماعية، وجذورها في

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Andrew Green, 2002, Comparative Development of Post-Communist Civil Societies, *Europe-Asia Studies*, Vol.54, No.3, May 2002, pp.455-471.

(٢) Krishan Kumar, *op.cit.*, pp.127-131.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Quintan Wiktorowicz, 2000, Civil Society as Social Control: State Power in Jordon, *Comparative Politics*, Vol.33, No.1, October 2000, p.43.

(٤) *Ibid*, pp.44-46.

الإطار الحضاري، والقيم المرجعية الناتجة عنه. فكما تؤثر المعطيات الاجتماعية والسياسية المحيطة بمؤسسات المجتمع المدني في تطورها، فإنها تلقي أيضًا بظلالها علىٰ الدور المتوقع لهذه المنظمات في التغير الاجتماعي والسياسي داخل مجتمعاتها. وتعد القيم المرجعية التي أفرزها الإطار الحضاري بمثابة حلقة الوصل بين التطور الاجتماعي والدور المتوقع. فالقيم المرجعية، كتفاعل للإطار الحضاري مع معطيات الزمان والمكان، تدير دفة الأدوار العملية، حيث تزودها بالدافعية، وتحدد معايير صحتها وصلاحيتها، وتضفي عليها الشرعية ومبررات الاستمرارية. والأهم أنها تبلور تصورًا متكاملًا عن طبيعة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في مراحل الاستقرار أو التغيير الاجتماعي، وحدود هذه المشاركة.

ففي النموذج الليبرالي، تنشط مؤسسات مجتمع مدني قوية في ظل دول غير متدخلة اجتماعيًا؛ ولذلك تتمتع بقدرة عالية علىٰ الانخراط في التغيير والتخطيط له. وتعد المؤسسات الأمريكية نموذجًا لمبادرات التغيير الاجتماعي، بدرجات متفاوتة؛ نظرًا لاتساع مساحة دورها المحلي. في حين يصعب علىٰ مؤسسات المجتمع المدني الغربية العاملة في ظل دول متدخلة، كما هو الحال في النموذج الإدماجي، المبادرة بالتغيير، وأقصىٰ ما قد تطمح إليه هو الاشتراك في التغيير الاجتماعي المخطط حكوميًا. ومن ثَمَّ تتضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني في ألمانيا، وبدرجة أقل في بريطانيا مع جهود الحكومات هناك في إطار منظومة اجتماعية منضبطة، قد تصل لعلاقات تنظيمية بين بعض الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية. أما في النموذج الديمقراطي الاجتماعي السائد في الدول الإسكندنافية، فإنَّ مؤسسات المجتمع المدني تنضوي، إلىٰ حدٍ كبير، في إطار حركة الدولة وتوجهاتها. وتكتفي بعقد التحالفات مع القوىٰ الاجتماعية المختلفة، وممارسة الضغوط علىٰ الدولة بهدف الحصول علىٰ المزيد من الخدمات الاجتماعية.

وتقود المناقشة النظرية السابقة إلىٰ بلورة فرض أساسي حول علاقة القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية بأدوارها المحلية، سعيًا لاختباره في الحالات محل البحث. فإجمالي الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية يصب في حالة الاستقرار الاجتماعي، حيث تعمل علىٰ دعم استمرارية النظام القائم ورتق

ثغراته. ويعبر ذلك عن رغبة هذه المؤسسات في الحفاظ علىٰ الاستقرار الداخلي في بلدانها، ومعالجة تداعيات سياسات الليبرالية الجديدة هناك.

ويلاحظ أنَّه برغم تنوع نماذج العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الغربية، لا تزال الأخيرة غير مبادرة في عمليات تغيير جوهري للنظام السياسي والاقتصادي القائم. وكما سبقت الإشارة، فقد وظفت هذه المؤسسات لتبرير استمرار بنية النظام، ومحاولة التخفيف من آثاره علىٰ الفئات المهمشة والمتضررة. ومما ساعد علىٰ ذلك امتلاك الدول الغربية آليات للتجديد السياسي المستمر، متمثلة في الانتخابات التشريعية والرئاسية ووجود جماعات الضغط. وبرغم أنَّ المخرجات قد تعكس تغييرات شكلية أحيانًا؛ إلا أنها تكفل قدرًا من الحيوية للعملية السياسية. وبعبارة أخرىٰ، كان لنشأة مؤسسات المجتمع المدني الغربية كمؤسسات وسيطة بين الدولة والسوق والمجتمع، تأثير ما في عجزها عن تحدي هذه المنظومة برمتها، كونها جزءًا لا يتجزأ من هذه المنظومة.

أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية على الصعيد الدولي

في أعقاب توطد دعائم الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، اتسعت دائرة اهتمام العديد منها بالمجال الدولي. فانخرط بعضها في أنشطة إغاثية ورعوية وتنموية في مختلف أرجاء العالم. وشهدت هذه الأنشطة فترات ازدهار وانحسار تأثرًا بالتحولات في رسالة هذه المؤسسات وتغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية في مجتمعاتها الأم والمجتمعات المضيفة لها. وبالفعل استطاعت مؤسسات المجتمع المدني الغربية إحداث نقلات نوعية ملموسة في الوظائف الرعوية والتنموية في المجال الدولي[1]. ويهدف هذا الجزء إلىٰ إلقاء الضوء علىٰ التطور التاريخي والسياق الفكري للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية ووظائفها التطبيقية، في ضوء مناقشة دورها كقوة ناعمة في مجال السياسة الدولية، وعلاقتها بسياسات الليبرالية الجديدة في الدول النامية.

أولًا: السياق التاريخي

اتسعت الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين مع تزايد أعداد الدول المتحررة من الاستعمار الغربي. وقبل ذلك، كانت مؤسسات المجتمع المدني النشطة في هذه المجتمعات غالبًا مؤسسات تبشيرية قريبة من السلطات الاستعمارية. وبعد الاستقلال اهتمت مؤسسات المجتمع المدني الغربية الأمريكية -نظرًا لقدراتها المالية والبشرية وغياب الإرث الاستعماري السلبي لدولتها- بالانخراط في تقديم المساعدات الإنسانية والمشاركة في عمليات التنمية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Helmut Anheier and Siobhan Daly, 2004, Philanthropic Foundations: A New Global Force? (In) Helmut Anheier and Marlies Glasius (eds.,) 2004, *Global Civil Society 2004/5*, London & Los Anglos: SAGE Publications Ltd, pp.158-176.

البشرية والاقتصادية في العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما أعطىٰ للولايات المتحدة موطئ قدم في الدول حديثة الاستقلال في محاولة للحد من تمدد النفوذ السوفيتي إليها. كما ضمِن هذا التواجدُ الحصولَ علىٰ الإمدادات اللازمة من المواد الخام، فضلًا عن فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات الأمريكية، وتأكيد هيمنتها عليها[1].

وفي هذا السياق، حظيت مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية، بمعاملة متميزة لدعم أدوارها الدولية، كالتنسيق بينها وبين هيئة المعونة الأمريكية، وصدور عدة قوانين تفضيلية لصالحها[2]. ولاحقًا، تبنىٰ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) مبدأ أولوية المساعدات الاقتصادية علىٰ التدخل العسكري المباشر، وهو ما جعله من أشد الداعمين لمؤسسات المجتمع المدني الأمريكية وأدوارها الدولية. إلا أنَّ الفترة الأخيرة من عهده شهدت عدة أزمات سياسية -مثل سقوط شاه إيران وقيام الجمهورية الإسلامية هناك- أدت إلىٰ عدم إعادة انتخابه، وتولي الرئيس رونالد ريجان الذي حشد الجهود الدولية لزيادة التسلح، وقلل من الدور الأمريكي في مجال العمل المدني الدولي.

واحتاج الأمر حوالي عقد ونصف، من بداية الثمانينيات وحتىٰ منتصف التسعينيات، حتىٰ تستعيد مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية، أهمية دورها الدولي، ثم لحقت بها مؤسسات المجتمع المدني الأوروبية[3]. فمع ثورة الاتصالات والتقدم التقني وتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية في شرق أوروبا وظهور

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول علاقة المؤسسات الخيرية الأمريكية بالسياسة الخارجية في العالم النامي، انظر:

Landrum Bolling with Craig Smith, 1982, *Pivate Foreign Aid: U.S. Philanthrophy for Relief and Development*, Boulder: Westview Press, pp.189-190; Edward Berman, 1980, The Foundations' Role in American Foreign Policy: The Case of Africa, Post 1945, (In) Robert Arvone (ed.), *op.cit.*, pp.203-204.

(٢) Irving Louis Horowitz and Ruth Horowitz, *op.cit.*, p.224.

(٣) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.20.

الليبرالية الجديدة التي تقلل من دور الدولة في المجالات الاجتماعية، استعادت مؤسسات المجتمع المدني الغربية أهميتها في المجال الدولي[١].

ثانيًا: السياق الفكري

تصنف مؤسسات المجتمع المدني الغربية كأبرز الصيغ المؤسسية لمصطلح «القوة الناعمة» في مجال السياسة الدولية، والتي وظفت خلال العقدين الأخيرين لتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة. وكان عالم السياسة الأمريكي البارز جوزيف ناي قد سك مصطلح «القوة الناعمة» في منتصف تسعينيات القرن العشرين. ويقصد به «القدرة علىٰ الحصول علىٰ ما تريد من خلال الجاذبية وليس الإكراه أو الدفع المالي»، في مقابل القوة الصلبة، وهي «القدرة علىٰ الإكراه الناتج من قدرات الدولة العسكرية والاقتصادية». وذلك في محاولة لاستكشاف صور مختلفة من مصادر القوة لدىٰ الولايات المتحدة خصوصًا والعالم الغربي بصورة عامة. وتعكس القوة الناعمة جاذبية ثقافة الدولة ومبادئها السياسية وسياساتها، مما يؤدي لإدراك سياساتها باعتبارها مشروعة[٢].

وتلفت الدكتورة هبة رؤوف الانتباه إلىٰ أنَّ فكرة ناي هذه وردت في كتابه عن «الاعتماد المتبادل» مع روبرت كوهين، والذي صدر في منتصف الثمانينيات، حيث ركز علىٰ ضرورة إيجاد صيغ للاعتماد المتبادل بين الدول، بما يسمح بالتأثير في سياسات هذه الدول علىٰ حسب درجات الاعتماد وأهميته. كما تشير أيضًا إلىٰ أنَّ كوهين قد اهتم لاحقًا بتطوير الاعتماد المتبادل في مجال التعاون الاقتصادي، في حين ركز ناي علىٰ مجالات الثقافة والتعليم والعمل المدني[٣]. ومن الجدير بالذكر

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wendy Brown, op.cit., pp. 694; Joseph S. Nye, 2004, Soft Power and American Foreign Policy, *Political Science Quarterly*, Vol.119, No.2, Summer 2004, p.266.

(٢) *Ibid*, p.256.

(٣) هبة رؤوف عزت، «القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر»، (في) محمد عبد العاطي (محرر)، ملف الجزيرة: ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر.. تبديد أرصدة القوة، مركز الجزيرة للدراسات - قسم البحوث والدراسات.

أنَّ جرامشي قد اهتم مبكرًا بتوظيف الطبقة الحاكمة لوسائل الإعلام والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني لهدف بلورة مجموعة من القواعد والمؤسسات التي تخلق حالة من الرضا لدىٰ المحكومين، بما يضمن استمرار هيمنة الحاكمين علىٰ المحكومين[١].

وتدخل مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار، حيث يشير جوزيف ناي إلىٰ أهمية التبادل عبر المجتمعات بما يسمح بتفاعل المنظمات غير الحكومية الأمريكية مع الدول الأخرىٰ[٢]. وبناءً علىٰ ذلك؛ جرىٰ توظيف أدوارها الدولية بصور مختلفة وبدرجات متفاوتة لدعم مصالح الغرب ونموذجه الثقافي والسياسي والاقتصادي في دول العالم النامي، وفي بعض الأحيان تدعيم دور دولها بشكل مباشر في الدول المضيفة. ومثال ذلك أنَّ المؤسسات المدنية العاملة في جنوب السودان ودارفور ساهمت في التعبئة العالمية لصالح انفصال الجنوب عن الشمال، وزيادة الضغط علىٰ الحكومة المركزية[٣].

وخلال العقدين الأخيرين مثلت مؤسسات المجتمع المدني الغربية إحدىٰ أدوات القوة الناعمة لنشر سياسات الليبرالية الجديدة وتلافي تداعياتها الاجتماعية السلبية. فيرصد آليجاندرو بيندانا أنَّ مؤسسات المجتمع المدني في الغرب قد أظهرت تقاربًا قويًا من مبادئ الليبرالية الجديدة ومحاولات التكيف الهيكلي، وخاصة التركيز الشديد علىٰ الاقتصاد الكلي بغض النظر عن التبعات الاجتماعية[٤].

وتكمن مشكلة الليبرالية الجديدة في ضعف البعد الاجتماعي في أطروحتها، مقابل الهيمنة الشديدة للطابع الاقتصادي علىٰ جذور القضايا السياسية والاجتماعية وتصورات حلها[٥]. وتتفاقم إشكالية هذه الأطروحة عند تطبيقها في دول العالم

---

(١) Edward Berman, 1983, *op.cit.*, p.13.

(٢) Joseph S. Nye, *op.cit.*, p.266.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hugo Slim, 2004, Dithering Over Darfur? A Preliminary Review of the International Response, *International Affairs*, Vol.80, No.5.

(٤) Alejandro Bendana, *op.cit.*, pp.13-14.

(٥) Wendy Brown, *op.cit.*, p.704.

النامي؛ نظرًا لضعف البنية الاقتصادية وريادة الدور الاجتماعي للدولة، فضلًا عن الاختلافات الثقافية. لذلك، برز الدور الدولي لمؤسسات المجتمع المدني الغربية بقوة بسبب قدرة المجتمعات المحلية الأوروبية علىٰ تخطي بعض مشاكل الليبرالية الجديدة نتيجة لتقدمها الاقتصادي والتقني، هذا في حين فرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سياسات التكيف الهيكلي المستندة إلىٰ مبادئ الليبرالية الجديدة علىٰ الدول النامية، دون وجود بنية تحتية لدىٰ مواطني هذه الدول قادرة علىٰ مواجهة تراجع الأدوار الاجتماعية لحكوماتهم؛ لهذا استطاعت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بفضل ما لديها من موارد بشرية ومالية أن تلج الكثير من الدول النامية للقيام بأدوار إغاثية وتنموية.

ثالثًا: تطبيقات الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية

اضطلعت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بدورين أساسيين علىٰ الصعيد الدولي؛ هما: الدور الاجتماعي والاقتصادي، والدور القيمي والثقافي. وارتبطت بهذين الدورين عدة وظائف رعوية وتنموية وثقافية في المجتمعات النامية، نرصدها فيما يلي:

١- الدور الاجتماعي والاقتصادي:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني الغربية العديد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من المجتمعات النامية، كما تشارك في جهود تحقيق التنمية المستدامة بها. وقد تصاعدت أهمية هذا الدور في ظل تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في معظم الدول النامية؛ مما أدىٰ إلىٰ تراجع الوظائف الاجتماعية لمؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار، تقوم مؤسسات المجتمع المدني الغربية بمجموعتين أساسيتين من الوظائف:

أ- الوظائف الرعوية:

تشارك مؤسسات المجتمع المدني الغربية في أنشطة رعوية اجتماعية، حيث توفر برامج لتقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية والتعليمية في الكثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتتنوع الأهداف الرعوية للمؤسسات الغربية، حيث تتخصص

بعضها في دعم مجالات بعينها مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. ومن أمثلتها مؤسسة «ويلكم Wellcome » البريطانية التي تعد الوقفية الأكبر في أوروبا، والثانية في العالم، وتقدر أصولها بحوالي ١٣ مليار جنيه إسترليني، بعائد سنوي حوالي ٦٠٠ مليون جنيه. وتهدف لدعم البحث في المجالات الصحية. وقد استحدثت المؤسسة عدة مراكز تابعة لها تهدف إلىٰ تقديم الخدمات بصورة مباشرة للأفراد من أهمها: مركز الأبحاث الجينية، والمعهد البريطاني لأبحاث السرطان، والمكتبة. وبرغم أنها اقتصرت علىٰ دعم البحث في المجالات الطبية؛ إلا أنها أحدثت علامات فارقة في مجالها[١]. وتركز بعض المؤسسات المدنية الغربية في مباشرة وظائفها الرعوية علىٰ مجتمعات أو دول نامية بعينها. فعلىٰ سبيل المثال: تدير مؤسسة عائلة جوشينك الهولندية برامج في الهند وروسيا والبرازيل وتشيلي لرعاية الأطفال اليتامىٰ من مرضىٰ الإيدز، وتزويدهم بالمأوىٰ والغذاء والرعاية العائلية، وتوفير الرفاهة الاجتماعية خاصة للفتيات[٢].

وفضلًا عن ذلك، تدعم مؤسسات المجتمع المدني الغربية حملات الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات المسلحة في الدول النامية. كما يدخل في ذلك تقديم المساعدات الطبية والغذائية والمأوىٰ للاجئين والجرحىٰ بصورة عاجلة وفورية. ويلاحظ أنَّ هذه المؤسسات استطاعت تحقيق نقلات نوعية هامة في مجالات الإغاثة الإنسانية مستغلة مواردها البشرية والمالية الهائلة، وحرية الحركة الدولية التي تسمح بها حكوماتها الوطنية. فمثلًا، تعد مؤسسة التضامن الإنساني السويسرية إحدىٰ أبرز المؤسسات العالمية التي تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والطوارئ. وتمول ٣٠٠ مشروع إغاثي، بالتعاون مع حوالي ٣٠ منظمة إغاثة معتمدة في ٤٦ دولة، بمبالغ تصل إلىٰ حوالي ٢٤٥ مليون فرنك سويسري[٣].

---

(١) http://www.wellcome.ac.uk/

(٢) http://www.afjochnickfoundation.nl

(٣) http://www.swiss-solidarity.org

ب- الوظائف التنموية:

تدعم مؤسسات المجتمع المدني الغربية جهود التنمية المستدامة. وقد تأخر هذا الدعم نسبيًا مقارنةً بالمساعدات الرعوية؛ إلا أنَّه اكتسب زخمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، إيمانًا من القائمين علىٰ تلك المؤسسات بأهمية تحقيق تنمية تقلل من الاعتماد علىٰ خدمات الرعاية. وتمكنت المؤسسات المدنية من تحقيق خطوات هامة في مجال دعم المشروعات الصغيرة والتدريب المهني والخدمات التعليمية الهادفة لدعم التنمية المستدامة في العديد من دول العالم النامي[١]. ومن النماذج البارزة في هذا الصدد: مؤسسة شل التي أسست في عام ٢٠٠٠ بمبادرة من شركة شل للبترول. وتسعىٰ المؤسسة لتطوير حلول لقضايا الفقر والبيئة والطاقة في العالم. وهي لا تقدم منحًا مباشرة؛ بل تعتمد أسلوب المشروعات التجارية، حيث تحصل المبادرات ذات الكفاءة علىٰ دعم إداري ومالي من المؤسسة[٢].

ويواجه الدور الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني في الغربي انتقادات عديدة منها أنَّ الهدف الأساسي من هذا الدور هو تسكين الأوضاع الاقتصادية المعتلة في الدول النامية، بما يقلل فرص حدوث احتجاجات تطالب بتعديلات جوهرية في بنية الاقتصاد العالمي المختلة لصالح الدول الصناعية الغربية. كما أنَّ اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بالتخطيط المنفرد لكثير من المشروعات التنموية التي تدعمها، والاكتفاء بالشراكات التنفيذية مع الجهات المحلية يؤدي إلىٰ تنمية غير ملائمة، سواء لموارد المجتمعات المحلية أو احتياجاتها الفعلية. ففي بعض الأحيان، تكون المشروعات التنموية دخيلة في محتواها علىٰ بنية الإنتاج المحلي ولا تستغل إمكانات البيئة بشكل فعال، مثل الاستخدام الكثيف للميكنة في مجتمعات عالية الكثافة السكانية أو زراعة محاصيل موجهة للتصدير في بيئات عاجزة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور مؤسسات المجتمع المدني وتحولها من الوظائف الرعوية إلىٰ التنموية، انظر:

Laura Macdonald, 1997, *Supporting Civil Society: The Political Role of Non-Governmental Organizations in Central America*, London: Macmillan Press LTD, pp.7-12.

(٢) http://www.shellfoundation.org

عن الوفاء باحتياجاتها الغذائية[1].

٢- الدور القيمي والثقافي:

أسهمت مؤسسات المجتمع المدني الغربية مبكرًا في نشر القيم الليبرالية وتقديم مبررات ملاءمتها للمجتمعات كافة، استنادًا إلىٰ قواعد وتعميمات مطلقة، مثل نظرية الاختلافات الفردية[2]. والواقع أنَّ بعض القيم الإنسانية يصعب الاختلاف عليها كحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية؛ إلا أنَّ التباين يأتي عند ربط هذه القيم بالمضامين الحضارية المختلفة وبالتالي الحديث عن ضوابط لتطبيق هذه القيم. وفي هذا الصدد، تقدم مؤسسات المجتمع المدني الغربية نموذجًا متكاملًا لتطبيق القيم الإنسانية بما يحمله النموذج من الختم الحضاري الغربي. وقد وظفت الأدوار الرعوية والتنموية، بقصد أو بغير قصد، لتجسيد هذا النموذج القيمي المتكامل. فالتصورات حول الأهداف المرجوة من الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية تصب في جوانب تقليل عمالة الأطفال والاهتمام بالصحة الإنجابية وتمكين المرأة. كما تهدف المساعدات التنموية إلىٰ تحقيق تنمية غير محلية الهدف والبنية.

---

(١) علىٰ سبيل المثال: رصدت لورا ماكدونالد في دراستها المقارنة أدوار منظمات المجتمع المدني الدولية في عدد من دول أمريكا الوسطىٰ، وخلصت إلىٰ أن هذه المنظمات مارست أدوارًا محدودة في إطار توسيع المشاركة المحلية وتغيير الأوضاع بصورة بنيوية، مقابل غلبة البعد الرعوي علىٰ برامجها في الدول محل الدراسة، انظر:

Laura Macdonald, *op.cit.*, pp.146-152.

وعرضت دراسة بينويت شالاند السياسات الإقصائية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية الداعمة للمجتمع المدني الفلسطيني. واستندت هذه السياسات إلىٰ اعتبارات سياسية ونفسية وأيديولوجية انتقائية، بما أثر سلبًا في تطور المجتمع المدني الفلسطيني، انظر:

Benoit Challand, 2009, *Palestinian Civil Society: Foreign Donors and The Power To Promote and Exclude*, New York: Routledge, pp.169-192.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Sheila Slaughter and Edward Silva, 1980, Looking Backwards: How Foundations Formulated Ideology in the Progressive Period, (in) Robert Arvone (ed.), op.cit., pp.64-65; Russell Marks, 1980, Ligitimiating Individual Capitalism: Philanthropy and Individual Differences, (in) Robert Arvone (ed.), *op.cit.*, pp.87-122.

بينما تغفل المضمون الاجتماعي والمكونات الثقافية النابعة من واقع المجتمعات المضيفة[1].

وبالإضافة إلىٰ ذلك، تتغاضىٰ مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الغربية عن مسؤولية حكوماتها في تفاقم معاناة سكان الدول النامية التي ترىٰ فيها الساحات المناسبة لوظائفها الرعوية والتنموية، من أجل الحد من الفقر. فعلىٰ سبيل المثال: أنشأ الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك مؤسسة لدعم الحوار بين الثقافات وبلورة احترام للبيئة. وركزت اهتمامها علىٰ مسائل توفير الدواء والمياه النقية ومحاربة التصحر وإتلاف الغابات، فضلًا عن دعم الثقافات واللغات المهددة بالانقراض، باعتبار أنَّ هذه المجالات هي الأكثر تأثيرًا في التنمية المستدامة. وتقوم المؤسسة بتبادل الأفكار والتقنيات والمساهمة في نشر شبكة معرفية وعملية حول قضايا التنمية[2].

وقد اهتمت أنشطة المؤسسة الفرنسية بمساعدة الدول النامية للتخلص من مسببات التصحر والحصول علىٰ مياه نظيفة. كما أنَّ برنامج المؤسسة للحفاظ علىٰ التنوع الثقافي وحماية اللغات المهددة بالانقراض تترأسه روزالين ميلين، وهي فرنسية درست في الولايات المتحدة. وبرغم كونها إحدىٰ المدافعات البارزات عن الثقافات المحلية في فرنسا؛ إلا أنها ما زالت بعيدة إلىٰ حدٍ كبير عن السياقات الحضارية للمجتمعات والثقافات غير الغربية.

وتوفر الخدمات التعليمية بيئة خصبة لنقل القيم والنموذج الغربي، فالمناهج والنظريات والموضوعات محل البحث غربية التوجه. كما أنَّ المقدمات والخبرات

(١) يحاول كريس هان وإليزابيث دان، بالإضافة إلىٰ مجموعة من المؤلفين، عرض نماذج لمشاركة المجتمع المدني المحلي بعدة دول متنوعة في تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية منطلقة من واقع مجتمعاتها وقيمها وأهدافها. واعتبر المحرران أنَّ هذه النماذج قادرة علىٰ تحقيق نجاح ملموس في مجال التضامن الاجتماعي وتحسين الأداء الاقتصادي في مجتمعاتها؛ وبالتالي فهي صالحة كصيغ بديلة لنموذج المجتمع المدني الغربي، لمزيد من التفاصيل، انظر:

Chris Hann and Elizabeth Dunn, 1996, *Civil Society: Challenging Western Models*, New York: Routledge.

(٢) http://www.fondationchirac.eu/en/

التاريخية المؤسسة لهذه النظريات أوروبية، فضلًا عن تقديم نظرية التنمية والتقدم من المنظور الغربي[1]. بل إنَّ مباني الكثير من الجامعات الأفريقية تكاد تتطابق مع نظيرتها البريطانية أو الفرنسية، بالرغم من اختلاف البيئة الطبيعية لكل منها، مما يجعلها مستنسخة من المجتمعات الأوروبية، وليست وليدة ثقافتها ومجتمعاتها المحلية.

وقد تمثل الإنجاز المتميز لمؤسسات المجتمع المدني الأمريكية بأدوارها الدولية في تشكيل عقول نخبة من مثقفي العديد من الدول النامية. إذ أسهمت هذه المؤسسات بشكل فعَّال في الجهود المبكرة لإنشاء الجامعات الكبرىٰ، وإرسال الطلاب النابهين في بعثات خارجية، وتطوير المناهج التعليمية، وتدريب الكوادر التدريسية هناك. وفي المراحل التالية، أصبح هؤلاء الطلاب والكوادر عصب النخب الثقافية والسياسية في بلادهم، حاملين في عقولهم القيم الأمريكية ومبشرين بها بين أبناء أوطانهم، باعتبارها الحلول السحرية للإشكاليات التنموية، وهي عقول صيغت بالأساس في أروقة الجامعات الأمريكية[2].

رابعًا: مؤسسات المجتمع المدني الغربية والمجتمع المدني العالمي..الدور الدولي والمشروع القيمي

ومع الاتجاه إلىٰ المزيد من عولمة القيم، تتزايد أهمية مؤسسات المجتمع المدني الغربية التي تعد مكونًا رئيسًا من مكونات المجتمع المدني العالمي. ففي مقالته **«المجتمع المدني العالمي والفوضىٰ والحوكمة: تقييم لنموذج معرفي ناشئ»**، يعرِّف سكوت تيرنر المجتمع المدني العالمي باعتباره عددًا من الجماعات تسعىٰ للتأثير في النظام العالمي القائم من خلال توجيه أجندته السياسية، استنادًا إلىٰ الإطار المرجعي

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Paul T. Zeleza, 2002, The Politics of Historical and Social Science Research in Africa, *Journal of Southern African Studies*, Vol.28, No.1, p.15

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الدور الثقافي لهذه المؤسسات، انظر:

Edward Berman, 1983, op.cit., pp.43-96; Edward Berman, 1980, *op.cit.*, pp.203-232

ذاته[١]. ويرصد تيرنر أنَّ هيمنة الدولة على الفعل في العلاقات الدولية قد تقلصت بدرجة ما لصالح المجتمع المدني العالمي كفاعل هام على الصعيد الدولي. ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين؛ أولهما: التوسع في حركات الاندماج الدولي، وثانيهما: انتشار المنظمات غير الحكومية؛ مما أتاح للمواطنين العمل خارج الحدود المتعارف عليها لسيادة الدولة[٢]. وتتمتع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بالفعل بموارد مالية وبشرية هائلة ساعدت على انخراطها في حركة المجتمع المدني العالمي، والمساهمة بفعالية في بلورة إطاره الفكري ومشروعه القيمي.

ولا شك أنَّ الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وما يستتبعها من وظائف رعوية وتنموية، تؤهلها للمشاركة في صياغة مفهوم المجتمع المدني العالمي وأهدافه الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويقتبس ديفيد شاندلر عن ماري كلدور أنَّ «مفهوم المجتمع المدني العالمي هو بدرجة أقل تعريف وصفي أو تحليلي وبدرجة أعلى مشروع سياسي»[٣]. فوجود النشاط الاقتصادي والاجتماعي غير الحكومي يعد في حد ذاته سياسة، حيث إنَّ هذه المنظمات تتدخل في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحياة اليومية[٤]. ويقودنا هذا التصور إلى استنتاج الطابع السياسي للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني في الغرب، سواء كان المقصود توظيفها كقوة ناعمة لصالح سياسات الليبرالية الجديدة، أو استلهامها لأصولها الاجتماعية وإطارها الحضاري. مما يطرح تساؤلات حول مدى حيادية دورها في مشروع المجتمع المدني العالمي الساعي للتأكيد على قيم كونية وهواجس عالمية في المجال الدولي، تتأسس من خلال الوسائل الاتصالية بين فاعليه[٥].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Scott Turner, 1998, Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm, *Journal of Peace Research*, Vol.35, No.1, January 1998, p.29.

(٢) *Ibid*, p.25 .

(٣) David *op.cit.*, p.284.

(٤) *Ibid*, p.287.

(٥) *Ibid*, pp.284-285.

إنَّ التحدي الحقيقي لمشروع المجتمع المدني العالمي يتحصل في آليات تأسيس القيم الكونية والمشاركين فيها، كي لا تقتصر علىٰ فئات أو جهات بعينها دون غيرها، وكي لا تهيمن القيم المستمدة من التجربة الغربية بوصفها عالمية[١]. ولا شك أنَّ اندماج مؤسسات المجتمع المدني من خارج السياق الغربي -كالمنظمات ذات الركائز الدينية وحركات الاحتجاج الجماهيرية- في فعاليات المجتمع المدني العالمي قد منح أنشطتها قدرًا من الحيوية، وخلق تحديًا نظريًا للنموذج المدني الغربي. كما تتميز مؤسسات المجتمع المدني غير الغربية بتحديها للنموذج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي المهيمن علىٰ النظام العالمي. علمًا بأنَّ هذا الدور لم تكن تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني الغربية[٢]. وترصد ماري كلدور تباين الرؤىٰ بين مؤسسات المجتمع المدني الغربية ونظيراتها غير الغربية حول أهداف حوار المجتمع المدني العالمي مع الحكومات والشركات والمنظمات العالمية. فالليبراليون الجدد يسعون إلىٰ تصدير النموذج الغربي وخاصة الأمريكي في الحكم. في حين تهدف قيادات الحركات الاجتماعية إلىٰ توسيع رقعة الديمقراطية في الشمال والجنوب ارتباطًا بفكرة العدالة العالمية[٣].

وبناءً علىٰ ماسبق؛ يمكننا استخلاص أنَّ جوهر الإطار الحضاري لتكوين هذه المؤسسات هو توسطها بين الدولة والسوق والمجتمع من خلال الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والروابط القيمية. وقد ارتبطت مؤسسات المجتمع المدني الغربية بالدولة والسوق في إطار منظومة متكاملة، يصعب عليها تحدي المنظومة برمتها، أو إحداث تعديلات جوهرية عليها. وبالتالي، اكتفت بتبرير أدوارها المحلية قيميًا، فضلًا عن تسكين آلام الفئات المهمشة والمتضررة من توجهات الدولة أو حركة السوق أو الاثنين معًا. ومع هيمنة الليبرالية الجديدة علىٰ النظام الاقتصادي العالمي وفرض سياساتها

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

AbdullahAn-Na im, *op.cit.*, p.71.

(٢) توجد الكثير من الحركات الاجتماعية والتجمعات المدنية العالمية الباحثة عن بدائل للرأسمالية الغربية المهيمنة عالميًا، وتنظم هذه الحركات مؤتمرات، وتقوم بحملات دعائية ضد الممارسات التجارية والاقتصادية والسياسية الغربية غير العادلة.

(٣) Mary Kaldor, *op.cit.*, p.11.

علىٰ العديد من الدول النامية، راحت مؤسسات المجتمع المدني الغربية تحمل الرسالة ذاتها باتجاه المجتمعات النامية في محاولة لتبرير تلك السياسات وتلافي تبعاتها الاجتماعية. والشاهد أنَّ الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية هي بالأساس انعكاس لإطارها الحضاري وخبرتها التاريخية والتي -من باب المفارقة- طرحت باعتبارها «عالمية».

الفصل الثالث

القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسة آر جي السويدية

تندرج مؤسسة الذكرىٰ المئوية الثالثة لتأسيس البنك المركزي، المعروفة اختصارًا بمؤسسة آر جي، السويدية في إطار النموذج الديمقراطي الاجتماعي من منظور علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع حكومات دولها. ويتسم هذا النموذج بعلاقة وثيقة بين طرفيه، وغلبة الأنشطة التعليمية والبحثية علىٰ أعمال المؤسسات المدنية؛ نظرًا لاضطلاع الدولة بتوفير جل الخدمات الاجتماعية لمواطنيها. ويعرض الفصل الحالي لتجليات هذا النموذج، تطبيقًا علىٰ مؤسسة آر جي، محللًا القيم المرجعية لأدوارها المحلية والدولية في إطار علاقتها بالإطار الحضاري للمؤسسة ومجتمعها، وتأثير ذلك في سعيها لإحداث تغيير اجتماعي عن طريق هذه الأدوار من عدمه.

النموذج الديمقراطي الاجتماعي في مملكة السويد

تجسد العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني السويدية وحكومتها النموذج الاشتراكي الديمقراطي، استنادًا إلىٰ معياري الإنفاق الحكومي علىٰ الخدمات الاجتماعية، وحجم القطاع المدني[1]. وقد اخترت مؤسسة الذكرىٰ المئوية الثالثة لتأسيس البنك المركزي، المعروفة اختصارًا بمؤسسة آر جي، كدراسة حالة معبرة عن هذا النموذج؛ حيث تتسم المؤسسة بعدة خصائص تمكنها من تمثيل هذا النموذج بكفاءة.

تاريخيًا، بدأ العمل الاجتماعي في السويد مقترنًا بالمؤسسات الكنسية الكاثوليكية ودورها الخيري؛ إلا أنَّه سرعان ما صودرت الأملاك الكنسية في أوائل القرن السادس عشر مع تنامي الحركة الإصلاحية في البلاد. وبالتالي، اضطلعت الدولة، منفردة إلىٰ حدٍ كبير، بمهمة تقديم الخدمات الاجتماعية، بخلاف الوضع في الكثير من الدول الأوروبية الأخرىٰ. ولم تستعد الكنيسة دورها الاجتماعي المستقل إلا مع بداية القرن الحادي والعشرين، بإعلان الاستقلال الرسمي بين الكنيسة السويدية والدولة في عام ٢٠٠٠[2].

(١) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, 2000, *op.cit.*, pp.19-20.

(٢) يذهب بعض الباحثين إلىٰ أنَّ المؤسسات الدينية والتعليمية الكنسية المصادرة في القرن السادس عشر قد مثلت بدايات جيدة لمؤسسات الدولة القومية، ولاحقًا نظام الرفاهة، في البلاد. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Filip Wijkstr?m, 2004, The Role of Civil Society: The Case of Sweden in International Comparison, A Presented Paper at The 1st International Korean Studies Workshop on: Civil Society & Consolidating Democracy in Comparative Perspective, Yonsei University, 21-22 May 2004, pp.7-8.

وعلىٰ مدار القرن العشرين، ظهرت مؤسسات المجتمع المدني بأطر متباينة وصياغات متعددة. واتسمت علاقتها بالدولة بالتقارب المؤسسي والاعتماد المتبادل المرتكز علىٰ الثقة. وذلك في إطار عقد اجتماعي تميز بدرجة عالية من تقسيم العمل؛ فقطاع الأعمال مسؤول عن التعاقدات التجارية الهادفة للربح، بينما تضطلع الدولة، من خلال الاستعانة بالقطاع العام المركزي والمحلي، بتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، فضلًا عن إدارة مؤسسات الشرطة والدفاع الوطني. وأوكلت ثلاث مهام رئيسة لمؤسسات المجتمع المدني؛ وهي: العمل كمنظم لأصوات الجمهور ووسيط لرعاية المصالح المتبادلة بين المواطنين والدولة، وتقديم الخدمات الترفيهية والرياضية للمواطنين، وإدارة التعليم الحر غير الحكومي[١].

وبذلك، تركزت جهود القطاع المدني السويدي علىٰ تأسيس الجماعات المدافعة عن الحقوق وليس تقديم الخدمات الاجتماعية. فبحلول الثمانينيات من القرن الماضي، تزايدت أعداد جماعات الحقوق السويدية، وهي تنقسم إلىٰ مجموعتين؛ تهتم أولاهما بالقضايا الدولية، مثل حقوق الإنسان والجماعات البيئية، وتنشط بالأساس خارج البلاد. وبرغم صغر حجمها، مقارنة بالمنظمات المدنية التي نشأت في الستينيات؛ إلا أنها تتميز بالالتزام العالي لأعضائها تجاه القضايا محل اهتمامهم. وتعني المجموعة الأخرىٰ بالقضايا المحلية وممارسة الأنشطة الداخلية[٢]. وفي المقابل، فإنَّ المؤسسات المدنية التي تقدم الخدمات الاجتماعية قد تراجعت تدريجيًا خلال القرن العشرين؛ إما بحكم اضطلاع دولة الرفاهة بمهامها، أو نتيجة لصدور قوانين تصعب عليها الحصول علىٰ الدعم الحكومي، وتقلل الموارد المتاحة لها. ويشير فيليب ويكستروم إلىٰ أنَّه برغم تناقص عدد مؤسسات المجتمع المدني المنخرطة في تقديم الخدمات الاجتماعية؛ إلا أنها لا تزال مستمرة لاستكشاف بدائل وابتكارات مستحدثة للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية[٣].

---

(١) *Ibid*, pp.10-11.

(٢) *Ibid*, pp.13-19.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Tommy Lundström and Filip Wijkström, 1995, *Defining the Nonprofit Sector: Sweden*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.16, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, p.3.

وبصورة عامة، تتنوع الصيغ المؤسسية المدنية؛ إلا أنَّ أبرزها[١].

- **الجمعيات**: وتنشأ من اجتماع مجموعة من الأفراد أو الكيانات القانونية للتعاون باتجاه هدف مشترك. وتتباين هذه الأهداف؛ فهناك الجمعيات الترفيهية، والجمعيات ذات الأهداف الاجتماعية أو الأيديولوجية، والجمعيات الاقتصادية أو التعاونية، وجمعيات رجال الأعمال، والجمعيات العمالية.

- **المؤسسات**: ترتكز علىٰ وجود وقفية مستقلة، تدار لتحقيق أهدافها. وباعتبارها غير هادفة للدعم الحكومي، فهي غير مطالبة بالتسجيل القانوني؛ مما أدىٰ إلىٰ غياب تقديرات دقيقة حول أعدادها. ويقدر إجمالي المبالغ الموقوفة لصالحها بحوالي ٥٠ مليار كرونة سويدية (الدولار الأمريكي= ٦ كرونات سويدية). وقد تدار هذه المؤسسات من قبل مجلس أمناء مستقل أو مؤسسة أخرىٰ مثل الهلال الأحمر أو الكنيسة السويدية.

ومؤخرًا، أدىٰ ذيوع وانتشار الأفكار الليبرالية الجديدة حول تقليل دور القطاع العام، والتي تجلت في تراجع تمثيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمانات المتعاقبة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، إلىٰ توقع ممارسة المجتمع المدني السويدي لأدوار أعمق وأشمل في المجتمع، سيما وأنَّ الأزمات المالية المحلية والعالمية المتعاقبة منذ التسعينيات، قد أضعفت من قدرة الدولة علىٰ تمويل كافة مؤسسات الرفاهة في البلاد[٢]. وبالتالي، قد يتحول النموذج الديمقراطي الاجتماعي السويدي إلىٰ الأخذ بأي من النماذج الأوروبية الأخرىٰ في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة. فالبديل هو اضطلاع قطاع الأعمال والمجتمع المدني بتوفير الخدمات الاجتماعية؛ إلا أنَّ انخفاض الدعم الحكومي للقطاع المدني قد ولد صعوبات للأخير، وجعل دوره المتوقع محل تساؤل. وعليه؛ فإنَّ العلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في السويد أصبحت محلَّ نظرٍ ومراجعة.

---

(١) *Ibid*, pp.10-11.

(٢) *Ibid*, pp.22-23.

الأدوار المحلية لمؤسسة آر جي السويدية
القيم المرجعية ودلالاتها

يُخصص هذا الجزء لاستقصاء القيم المرجعية للأدوار المحلية لمؤسسة آر جي السويدية وتحليل برامجها وأنشطتها. ويرتبط هذا الاستقصاء بإدراك نشأة المؤسسة وإدارتها المالية وبنيتها الإدارية وطبيعة برامجها، بما يساعد علىٰ رسم خريطة متكاملة لشبكة علاقاتها المتعددة وسياقها العام.

أولًا: مؤسسة الذكرى المئوية الثالثة لتأسيس البنك المركزي السويدي .. النشأة والتطور

نشأت المؤسسة بمنحة مالية مقدمة من البنك المركزي السويدي بمناسبة احتفاله في عام ١٩٦٢ بالذكرىٰ المئوية الثالثة لتأسيسه. وقدرت المنحة حينها بحوالي ٢٥٠ مليون كرونة[١]. وقد اضطلع البنك بتسيير الشؤون المالية والإدارية للمؤسسة منذ نشأتها إلىٰ أن استقلت بإدارة شؤونها المالية واستثمار أصولها في عام ١٩٨٨. وبلغت هذه الأصول آنذاك قرابة المليار ونصف المليار كرونة سويدية[٢].

وشهدت المؤسسة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي عدة تغييرات هامة أهلتها لإحداث نقلات نوعية ملموسة في برامجها المحلية والدولية. فبعد استقلالها

---

(١) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.17-18.

(٢) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.131-135.

المالي عن البنك المركزي، قدَّم لها الأخير في عام ١٩٩٣ منحة جديدة، بلغت المليار ونصف المليار كرونة سويدية، لصالح تمويل الدراسات الإنسانية والاجتماعية، فيما عرف بوقفية «الإنسانيات والبحوث الاجتماعية»[١]. كما استقطبت المؤسسة ثلاث وقفيات شخصية مقدمة من إيريك رونبيرج، أحد مديريها السابقين، وزوجته لصالح دعم البحوث الطبية المتخصصة في دراسات الشيخوخة وبحوث الطفولة المبكرة. وقد تسلمتها المؤسسة لإدارتها واستثمارها وتوزيع عوائدها حسب رغبات الواقفين[٢].

وبالإضافة إلىٰ ذلك، حققت استثمارات المؤسسة في عام ١٩٩٩ نجاحًا مذهلًا أنعش عوائدها المالية بصورة ملموسة، ومكّنها من رفع سقف المنح المقدمة وزيادة عددها لفترة لاحقة[٣]. وإداريًا، تولىٰ دان براندستورم، أستاذ العلوم السياسية وأحد المتخصصين البارزين في تطوير التعليم العالي، رئاسة المؤسسة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣-٢٠٠٦. واستطاع براندستورم، مدعومًا برأس مال متنامٍ واستثمارات ناجحة ورؤية علمية، تطوير برامج المؤسسة وأنشطتها في داخل السويد وخارجها بصورة ملموسة، كما سيأتي تفصيله لاحقًا[٤].

---

(١) حصل البنك المركزي السويدي علىٰ قيمة الوقفية من عوائد تفكيك الصناديق الاستثمارية لرواتب موظفي الدولة التي تحولت إلىٰ عدة وقفيات لدعم البحوث والدراسات الأكاديمية في مجالات متعددة، كان من نصيب مؤسسة آر جي وقفية دعم البحوث الاجتماعية والإنسانيات. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Sverker Gustavsson, 2004, A Thought-Provoking Evaluation Report on University Policies, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.60.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.24-25.

(٣) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2003, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.25; *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.187.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول مسيرة دان براندستروم ودوره المؤثر في إعادة هيكلة مؤسسة آر جي، انظر:

Jan - Olov Johansson, 2006, Is Dan There?, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.99-112.

وعلىٰ صعيد البنية المؤسسية، يدير المؤسسة مجلس مديرين يتكون من اثني عشر عضوًا، يعينهم البرلمان بالتشاور مع ممثلي الجماعات والأحزاب المختلفة والمجالس البحثية الوطنية. ويضم ستة أعضاء ممثلين للبرلمان، وأربعة أساتذة من المجالات الأكاديمية المختلفة، واثنين من المتخصصين في إدارة الثروات، ويُعين هؤلاء لمدة أربع سنوات. إلا أنَّ رئيس المجلس وهو المدير التنفيذي للمؤسسة يعين بصورة مستقلة عن البرلمان. ويضطلع مجلس المديرين بمهمتين رئيستين؛ **أولاهما:** إدارة استثمارات المؤسسة بهدف تعظيم قدرتها علىٰ تقديم المنح البحثية في برامجها المختلفة، في حين تنصرف **المهمة الأخرىٰ** إلىٰ إقرار القواعد العامة للمنح[١].

تقدم العديد من المنح في إطار البرامج البحثية للمؤسسة، ويقرها مجلس المديرين مرة واحدة سنويًا، بناءً علىٰ توصيات لجان التحكيم المتخصصة. إلا أنَّ منح المشروعات البحثية الفردية والمؤتمرات تقدم طلباتها علىٰ مدار العام، وتضطلع اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس المديرين بالبتِّ فيها. ويستعين المجلس بلجان علمية متخصصة لتحكيم الطلبات المقدمة للحصول علىٰ المنح، بحيث تحدد بعد مرحلة التصفية المشروعات البحثية المستحقة للتمويل. وتضم هذه اللجان عددًا من الأكاديميين المتخصصين وأعضاء البرلمان، فضلًا عن باحثين من خارج المؤسسة، سواءً من داخل البلاد أو من خارجها. وتعطىٰ الأولوية عادة للطلبات ذات الصلات الدولية. كما توجد لجان متخصصة أخرىٰ مهمتها متابعة نتائج المشروعات الممولة وصداها في المجتمع الأكاديمي[٢].

وتهدف المؤسسة لتشجيع ودعم البحوث المرتبطة بالسويد وبما لا يستبعد مجالًا بحثيًا من إمكانية تلقي المنح. إلا أنَّ المؤسسة اهتمت بدعم القضايا البحثية والأفرع العلمية التي تعاني من شح التمويل، مركزة علىٰ المشروعات الكبرىٰ وطويلة الأجل،

---

(١) http: //www.rj.se /english /

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تشكيل هذه اللجان وطبيعة عملها، انظر:

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.13-16; .http://www.rj.se/english/

وأولت عناية يعتد بها للمجالات البحثية المستحدثة التي تتطلب دعمًا عاجلًا، فضلًا عن سعيها للتشبيك بين الباحثين السويديين ونظرائهم في أنحاء العالم في إطار جهودها لتوسيع آفاق الدراسات السويدية. وتساند المؤسسة البحث الأكاديمي من خلال توفير المنح للباحثين الأفراد والمؤسسات الأكاديمية في داخل السويد وخارجها. وتبادر أيضًا بتنظيم أنشطة وإجراء دراسات هادفة لتشجيع العملية البحثية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وبخاصة الساعية لتقوية المكانة الأكاديمية للسويد عالميًا(١).

وانخرطت المؤسسة بالأساس في دعم دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانيات، في حين تلقت البحوث الطبية دعمًا من الوقفيات الفردية الملحقة بالمؤسسة. كما قدمت عدة منح لصالح الدراسات العلمية ذات الأبعاد الاجتماعية من وقفية البنك المركزي، فضلًا عن وقفية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وبشكل عام، عزفت المؤسسة عن تمويل بحوث العلوم الطبيعية والتقنية؛ إلا في إطار المشروعات البحثية المشتركة مع العلوم الاجتماعية والإنسانيات(٢).

وبناءً علىٰ ذلك؛ يمكن استخلاص عدة دلالات متعلقة بنشأة مؤسسة آر جي وتطورها:

أ- دلالات تنظيمية: ارتبطت مؤسسة آر جي لقرابة الثلاثة عقود بالبنك المركزي بأواصر إدارية ومالية وثيقة؛ مما جعلها أقرب إلىٰ المؤسسات البحثية التابعة للدولة. ولذلك، فإنَّ انفصالها المالي والإداري عن البنك في عام ١٩٨٨ هو البداية الحقيقية لنشاطها كإحدىٰ مؤسسات المجتمع المدني المستقلة(٣). وتأكدت انطلاقة المؤسسة

---

(١) http://www.rj.se/english/

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2002-2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

(٣) يلاحظ أنَّ المؤسسة ذاتها قد عبرت عن ذلك ضمنيًا من خلال تركيزها في تقويمها الأول لأنشطتها علىٰ الفترة ما بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠١، مقابل الإشارة باختصار لما سبقه فيما بين عامي ١٩٦٢-١٩٨٩، لمزيد من التفاصيل حول فلسفة هذا التقويم الصادر باللغة السويدية في عام ٢٠٠٤ والملاحظات عليه، انظر: =

في عام ١٩٩٣ بعد تلقيها منحة ثانية من البنك في صورة وقفية «الإنسانيات والبحوث الاجتماعية»؛ مما ضاعف رأسمالها الذي نجحت في استثماره ليدر دخلًا ثابتًا مكّنها من توزيع قرابة الثلاثمائة مليون كرونة سويدية سنويًا (الدولار الأمريكي = ٦ كرونات سويدية).

ويلاحظ أنَّ استقلال المؤسسة عن البنك المركزي جاء متزامنًا مع توجهات عالمية نحو تقليل دور الدولة، لا سيما في الدول الإسكندنافية ذات النظم الديمقراطية الاجتماعية، في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجهها، والتي تلقي بظلال من الشك حول قدرتها علىٰ توفير جل الخدمات الاجتماعية للمواطنين. بل إنَّ الحكومة السويدية اضطرت لتفكيك الصناديق الاستثمارية لرواتب موظفي الدولة وتحويلها إلىٰ وقفيات لدعم البحوث الأكاديمية، وعهدت بإداراتها إلىٰ مؤسسات المجتمع المدني المستقلة[1].

وبرغم الانفصال، ظلت العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والبنك المركزي وثيقة، وهو ما تجلىٰ في اختيار الأخير مجددًا للمؤسسة لتلقي منحته الثانية، كما استمر نفوذ البرلمان في اختيار أعضاء مجلس المديرين. وقد أعرب سفيركير جوستافسون عن الترحيب باقتراح محرري تقرير تقويم المؤسسة الصادر في عام ٢٠٠٤ بخفض أعضاء

= *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.16-17; Sverker Gustavsson, op.cit., pp.57-67; Anders Mellbourn, 2004, Great In Both Large and Small - The Foundation Evaluated, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.69-79; Sverker Sorlin, 2005, Do We Need Research-Based Research Financing?, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2005, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.69-75; Emma Stenstrom, 2005, Forty Years of Applications For Research Grants, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2005, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.85-91.

(١) Sverker Gustavsson, *op.cit.*, p.60.

مجلس المديرين إلىٰ ستة أعضاء بدلًا من اثني عشر عضوًا، مع عدم الاستعانة بأعضاء البرلمان[1]، غير أنَّ هذا الاقتراح لم يطبق بعد.

والشاهد أنَّ مؤسسة آر جي، كنموذج لمؤسسات المجتمع المدني السويدي، عاشت فترة طويلة في كنف الدولة، ولم تستقل عنها إلا لاعتبارات خارجة عن إرادتها المباشرة. إلا أنَّه في ظل تواصل التعاون الوثيق بين المؤسسة والبرلمان، يمكن اعتبار هذا الاستقلال بمثابة إعادة توزيع للأدوار بين الطرفين[2]. كما أنَّه مع تواصل التداخل بين العضويات، وعدم حدوث تحولات جذرية في بنية العلاقة التنظيمية بينهما، تظل استقلالية المؤسسة شكلية، وقدرتها علىٰ التغيير البنيوي موضع شك.

فعلىٰ سبيل المثال: يتساءل جوستافسون حول أهمية الاستعانة بأعضاء البرلمان المسؤولين عن السياسات المتخبطة في إدارة الجامعات وجدوىٰ عضويتهم في مجلس مديري مؤسسة آر جي الساعية لإصلاح السياسات التعليمية[3]. وبعبارة أخرىٰ، ما جدوىٰ انخراط أعضاء البرلمان في تطوير أوضاع التعليم والبحث العلمي من خلال مؤسسة آر جي، في حين أنهم واضعو السياسات التعليمية والبحثية محل النقد؟

ويتخطىٰ الأمر فعليًا جهود إصلاح التعليم أو البحث، حيث تربط مشاركة أعضاء البرلمان مؤسسة آر جي بأواصر وطيدة مع النظام السياسي. إنَّ استمرار ارتباط المؤسسات الحكومية مع القوىٰ المجتمعية المختلفة، سواء النقابات العمالية أو مؤسسات المجتمع المدني، بعلاقات وثيقة ليعد ضمانة أساسية لاستقرار الديمقراطية التوافقية السويدية برمتها. ومواصلة التشاور بين هذه الأطراف حول القواعد المجتمعية والأسس السياسية تؤمّن النظام من أية محاولات للخروج علىٰ ركائزه. فالقوىٰ المؤثرة في المجتمع ترتضي الأوضاع القائمة، حتىٰ وإن لم تحصل

---

(١) *Ibid*, pp.60-62.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة العقد الاجتماعي المتصور بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في السويد، انظر:

Filip Wijkstr?m, *op.cit.*, pp.10-11.

(٣) Sverker Gustavsson, *op.cit.*, p.66.

دومًا علىٰ المكاسب، طالما تتوافق علىٰ ترتيبات المنافع والمضار، بحيث لا يوجد خاسر دائم أو فائز أبدي.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ جوهر هذا التوافق هو ضمان المصلحة لأطرافه، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق علىٰ علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع حكوماتها في الديمقراطيات الإدماجية أو الليبرالية ذات النظم الرأسمالية، كما سيتضح في الفصلين التاليين. ويجعل ذلك صلة مؤسسة آر جي بالبرلمان شبيهة في هذا الصدد بعلاقة مؤسستي روبرت بوش الألمانية وفورد الأمريكية بالرأسمالية؛ المصدر والمآل.

ب- دلالات بحثية: اهتمت المؤسسة بدعم المجالات البحثية والأفرع العلمية ذات التمويل الشحيح من أجل تنميتها وتطويرها، وأولت اهتمامًا متميزًا بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانيات، خاصة بعد تلقيها وقفية مخصصة لذلك. وفي هذا الإطار، تم التركيز علىٰ المشروعات ذات الامتدادات الدولية في محاولة جادة، وفقًا لأدبياتها، لنشر الدراسات السويدية في العالم، وزيادة التبادل البحثي والأكاديمي بين الباحثين السويديين ونظرائهم في دول العالم الأخرىٰ[١].

ولعل في ذلك ما يدل علىٰ وجود قصور ملموس في انفتاح البحث الاجتماعي الأكاديمي السويدي علىٰ الشبكات البحثية العالمية؛ مما دفع المؤسسة إلىٰ مراعاة هذا الأمر عند اختيار المشروعات الممولة في إطار برامجها المتعددة. وفي هذا السياق، فإنَّ توسع الاتحاد الأوروبي، الذي يضم السويد في عضويته، قد أضاف تحديات أمام ضرورة التواصل مع الشركاء الجدد. كما تشير أدبيات المؤسسة إلىٰ تأثيرات العولمة علىٰ الجوانب الاقتصادية والتقنية والقيمية والاجتماعية في السويد ومحيطها الإقليمي والدولي؛ مما حفزها لتمويل برامج بحثية تتقصي هذه التأثيرات علىٰ حاضر البلاد ومستقبلها[٢].

---

(١) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2008, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.10.

(٢) علىٰ سبيل المثال، انظر التقرير الختامي لأنشطة لجنة الثقافة والأمن والتنمية المستدامة:

Anders Mellbourn, 2006, Culture, Security, and Sustainable Development: Summary from a Sector Committee (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.85-97.

وفضلًا عن حاجة السويد للانفتاح علىٰ العالم، تصب جهود مؤسسة آر جي في التأصيل الأكاديمي للمشترك الأوروبي؛ فالاتحاد المتوسع شرقًا ما زال يعاني من تحديات التنوع والاختلاف بين أعضائه المؤسسين. ويسعىٰ جاهدًا لرسم ملامح خريطة لقارة مترابطة ثقافيًا، تمهيدًا لإزالة الحدود الفعلية. وفي هذا الصدد، حاولت البحوث الأكاديمية للمؤسسة توفير عمق نظري للجوانب التاريخية والثقافية المشتركة بين دول الاتحاد، كما اهتمت باستشراف المستقبل في ضوء ذلك.

إنَّ دور المؤسسة الأبرز في هذا المجال كان السعي لإيجاد «المشترك» الأوروبي، وهي مهمة جوهرية، سواء للسويد أو الاتحاد الأوروبي، كما سنفصل لاحقًا. وبخلاف الاهتمام الأوروبي والإسكندنافي، يلاحظ أنَّ حركة المؤسسة كانت محدودة النطاق، واقتصرت في الغالب علىٰ التبادل الأكاديمي مع الولايات المتحدة، أو أنشطة الأمم المتحدة. ويطرح ذلك تساؤلات حول ماهية «العالم» الذي تسعىٰ المؤسسة للتواصل والتشبيك معه، فيما وراء قارتها الأم، فضلًا عن غاياتها من هذا التواصل، طالما كان اهتمامها منصبًا علىٰ محيطها الإقليمي.

ثانيًا: برامج الأدوار المحلية

تقدم مؤسسة آر جي دعمها للمشروعات البحثية والأكاديمية من خلال ستة برامج أساسية[1]:

١- برنامج البنية التحتية: يشير إلىٰ تمويل نشاط بحثي قابل لتوظيفه لاحقًا لدعم بحوث مستقبلية، ويركز علىٰ التوثيق الإلكتروني للأرشيفات والمكتبات، وكذلك إجراء الإحصائيات والمسوح الدولية. ويبلغ نصيب هذا البرنامج حوالي ١٠% من إجمالي المنح المقدمة سنويًا.

٢- البرامج البحثية: وهي أنشطة بحثية واسعة النطاق، تضم فرقًا من الباحثين برئاسة أحد الأساتذة البارزين في تخصصاتهم العلمية، وتمتد لفترة زمنية طويلة نسبيًا،

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.13-23.

وتحوي مجموعة من المشروعات البحثية الفرعية. وتغطي المنح المقدمة للبرامج البحثية حوالي ٤٥% من إجمالي المنح المقدمة سنويًا.

٣- **برنامج البحوث والمؤتمرات:** يتضمن أنشطة بحثية محدودة، يقوم بها عادة باحث واحد علىٰ مدار زمني قصير. وتقدم المؤسسة في هذا الصدد تمويلًا يمكن الباحثين من اختبار الأفكار الجديدة. كما يشمل أيضًا دعم المؤسسة للمؤتمرات والندوات، وتشكيل الشبكات البحثية المكونة من باحثين داخل السويد وخارجها، والمنح البحثية والتدريبية للباحثين، خاصة في مرحلة ما بعد الدكتوراه. ويحصل هذا البرنامج علىٰ قرابة ٤٥% من إجمالي المنح المقدمة سنويًا.

٤- **المدارس العليا:** افتتحت المؤسسة عدة مدارس للدراسات العليا المتخصصة، استنادًا إلىٰ منحة ضخمة تقدم لمرة واحدة لصالح إحدىٰ الجامعات السويدية، بهدف دعم التدريس والبحث في المجالات المختارة، وسد النقص في الخبرات المتخصصة فيها. وخلال الفترة ما بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠١)، مولت المؤسسة أربع مدارس عليا؛ وهي: المدرسة العليا لدراسة الرياضيات وأساليب تدريسها، والمدرسة العليا لدراسة اللغات المعاصرة، والمدرسة السويدية للدراسات المتقدمة حول إقليم آسيا-الباسيفيك، إضافة إلىٰ مدرسة المتحف الشمالي العليا لموظفي المتاحف[١].

إلا أنَّ البرلمان السويدي أصدر قانونًا في عام ٢٠٠٠ ينص علىٰ كفالة الدولة لبرامج الدكتوراه، مما حدا بالمؤسسة إلىٰ التوقف عن دعم هذه المدارس بداية من عام ٢٠٠٨، علىٰ أن يستبدل بها تمويل منح دراسية لباحثين حاصلين علىٰ درجة الدكتوراه حديثًا[٢]. فيما يمكن اعتباره صورة من صور توزيع الأدوار بين الدولة والمؤسسة؛ فالأولىٰ تمول برامج الدراسات العليا في الجامعات، بالنظر لاضطلاعها بتوفير الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، في حين تواصل الثانية المسيرة البحثية في صيغ مرنة داعمة لجهود الدولة أيضًا.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أنشطة هذه المدارس وأهدافها، انظر: ملحق رقم (١): البرامج المحلية والدولية لمؤسسة آر جي.

(٢) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2008, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.32-33.

٥- **اللجان الفرعية المتخصصة**: أنشأت المؤسسة عدة لجان فرعية متخصصة لتحديد الاحتياجات البحثية وتشجيع البحث وتبادل المعلومات في أفرع تخصصها. وتشمل أنشطتها أيضًا إعداد مشروعات بحثية تجرىٰ خلال مدد زمنية تتراوح بين خمس إلىٰ ست سنوات. وتركز علىٰ المجالات التي ترىٰ أنها لا تجد الاهتمام الكافي من البحث والتطوير، حيث تقوم بتطوير أفكار لمشروعات بحثية وقواعد معلومات ومؤتمرات دولية، يحصل بعضها لاحقًا علىٰ منح من المؤسسة للبدء والاستمرار.

وشملت اللجان المُنْشَأَةُ منذ عام ١٩٩٨ عشر لجان؛ هي: لجنة البحث في الفنون والتصميم، ولجنة أبحاث الضرائب، ولجنة البحث في المعرفة والمجتمع، ولجنة البحث في الثقافة والأمن والتنمية الاجتماعية المستدامة، ولجنة البحث في المجتمع المدني، ولجنة البحث في الاقتصاد العام والإدارة والقيادة، ولجنة البحث في فترة ما قبل الحداثة، ولجنة الأهداف والنتائج في السياسة العامة، ولجنة التقدم التقني والتغير المؤسسي في بداية القرن الحادي والعشرين، ولجنة الدراسات عبر الثقافات والأقاليم والدول.

٦- **التعاون مع البرلمان السويدي**: خصصت المؤسسة تمويلًا سنويًا ثابتًا لدعم الأنشطة البحثية المشتركة مع البرلمان الوطني. وتنوعت صيغ هذا التعاون المشترك فيما بين تنظيم الندوات، وعقد المؤتمرات، وإعداد الدراسات، ونشر البحوث والكتب، مركزة بالأساس علىٰ الأهمية السياسية والتاريخية للبرلمان.

ثالثًا: القيم المرجعية للأدوار المحلية..السياق والمضمون والدلالات

مثلت السويد نموذجًا معبرًا لحالة الديمقراطية التوافقية، والرفاهة الاجتماعية، والثقافة المتجانسة، والحياد الدولي[١]، وأهلها ذلك للتمتع بقدرٍ عالٍ من الاستقرار

---

(١) ترتكز الديمقراطية التوافقية السويدية علىٰ سبع سمات: أحزاب ديمقراطية اجتماعية مهيمنة تعمل بالقرب من تحالفات النقابات العمالية، ونظام وسطي ذي تعددية حزبية متعاونة لإنتاج السياسة العامة، واقتراب توافقي أكثر منه تعارضيًا في صنع السياسة، واستشارة مكثفة ودورية مع الجماعات الضاغطة وجماعات المصالح المتخصصة في قضايا السياسة العامة، ونظام مركزي في المساومات الجماعية تقوده الحكومة، ودور فعال للدولة في تنظيم السوق والمجالات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، والعلاقات الشخصية بين النخبة السياسية للوصول نحو حلول عملية. بصورة عامة يمكن اعتبار النموذج نتاجًا للسياسات التساومية والتوافق الاجتماعي والتخطيط الاجتماعي الشامل. =

السياسي. إلا أنَّ العقدين الأخيرين قد حملا تطورات بنيوية علىٰ الصعيدين المحلي والدولي؛ فما عاد الحياد الدولي ممكنًا في ظل العولمة. وبات الحفاظ علىٰ الثقافة المتجانسة تحديًا في مواجهة توافد المهاجرين علىٰ البلاد، وثورة الاتصالات العالمية. واستعصت جهود الدولة لتحقيق الرفاهة الاجتماعية في ظل التعثر الاقتصادي، واعتماد مبادئ الليبرالية الجديدة كمعايير للانضمام للاتحاد الأوروبي. وهدد ذلك إجمالًا ركائز الديمقراطية التوافقية، ومن ثَمَّ استقرار النظام برمته.

واستنادًا إلىٰ العلاقة الوثيقة بين الدولة ومؤسسة آر جي، انطلقت الأخيرة في تصميم برامجها من قيم مرجعية تسمح للنظام بتحقيق درجة من الموازنة بين متطلبات الداخل وتحديات الخارج، والأهم تمكنه من تعميق ثقة مواطنيه بالنموذج الديمقراطي للبلاد، وبخاصة بعد الانتزاع التدريجي لطابعه الاجتماعي. ولذلك ارتبطت البرامج المتعلقة بقيمة الانفتاح علىٰ العالم بتحديات العولمة، واستجابت برامج دعم قيمتي المشاركة الاجتماعية والعلم لتقليص الرفاهة الاجتماعية في الداخل، وقدرت المنح المعنية بقيمة الحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية ضغوط التعددية الثقافية المتنامية في المجتمع السويدي، وأخيرًا عكست برامج دعم قيمة الثقة في الديمقراطية النيابية هواجس المؤسسة، ومن خلفها الدولة، تجاه أزمة النموذج ككل. وفيما يلي تفصيل ذلك.

١- الانفتاح علىٰ العالم:

تشير قيمة الانفتاح علىٰ العالم إلىٰ جهود التبادل الأكاديمي والتعاون البحثي بين الباحثين السويديين ونظرائهم في دول العالم المختلفة، بما يصب في نشر الدراسات السويدية عالميًا. ويتجه هذا الانفتاح نحو عدة دوائر إقليمية ودولية متباينة الأهمية علىٰ صعيد الاهتمام السويدي؛ وهي: الشمال الإسكندنافي، والاتحاد الأوروبي، والبيئة العالمية[1]. وقد اعتبرت المؤسسة، وفقًا لأدبياتها، تعميق التواصل البحثي

= لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Arter, *op.cit.*, pp.146-149.

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدوائر الإقليمية والدولية علىٰ حدة، انظر: المبحث الثاني المتعلق ببرامج الأدوار الدولية.

والأكاديمي مع العالم الخارجي من أبرز مساعيها، وأعطت الأولوية في تقديم المنح للمشروعات ذات الصلات الخارجية. ومن ثمَّ، شكلت هذه القيمة مرجعية لمعظم برامج المؤسسة، فضلًا عن كونها معيارًا للمفاضلة بين طلبات المشروعات الساعية للتمويل. ويمكن قراءة قيمة الانفتاح علىٰ العالم في ضوء سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي، ومضمون برامجها، ودلالات أنشطتها.

تاريخيًا، تميزت السويد بالتجانس العرقي والثقافي واللغوي، ولطالما اعتبرت دولة الثقافة الواحدة. وساهم ذلك في انتشار ثقافة سياسية متجانسة، تتخطىٰ الهويات الدينية أو اللغوية. الأمر الذي أهلها، وفقًا لآرنولد ليجفارت، لتؤسس ديمقراطية توافقية[1]. وكان توافد معظم المهاجرين من فنلندا، الأقرب ثقافيًا إلىٰ السويد، بالإضافة إلىٰ نزوح أعداد قليلة من لاجئي دول البلطيق بعد الحرب العالمية الثانية، أحد العوامل المساعدة لاستمرار هذا التجانس. إلا أنَّه منذ بداية سبعينيات القرن المنصرم، تزايدت أعداد اللاجئين القادمين من الشرق الأوسط وبولندا وتشيلي بدرجة ملحوظة؛ مما دفع السلطات الحكومية إلىٰ فرض قيود علىٰ قبولهم[2]. وتعددت أعراقهم وثقافاتهم ولغاتهم المتداولة بدرجة باتت تهدد هوية المجتمع السويدي، وركائز ديمقراطيته التوافقية.

وعلىٰ الصعيد السياسي، ارتكزت التحركات الخارجية السويدية علىٰ سياسة الحياد؛ مما أبعدها عن الانخراط في الحربين العالميتين، ومكّنها من لعب دور دولي تخطىٰ مساحتها وقدراتها الاقتصادية. ولذلك عارضت حكوماتها المتعاقبة لسنوات مبدأ الانضمام إلىٰ الاتحاد الأوروبي، باعتباره مساسًا بهذه السياسة المحايدة. إلا أنَّ نهاية الحرب الباردة وسقوط النظم الشيوعية وتفاقم الأزمة الاقتصادية المحلية، غيرت رؤية الحزب الديمقراطي الاشتراكي تجاه الوحدة الأوروبية التي سرعان ما روّج لها

(١) *Ibid*, p,149.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Charles Westin, 2000, Sweden: Uncontested National Independence(In) Louk Hagendoorn, Gyorgy Csepeli, Henk Dekker and Russell Farnen (ed.,) *European Nations and Nationalism: Theoretical and Historical Perspectives*, Burlington: Ashgate Publishing Ltd, pp.172-173.

كخطوة ضرورية لتحسين الأوضاع الاقتصادية. وبالفعل، صوّت الشعب السويدي بأغلبية ضئيلة (٥٢%) لصالح الانضمام للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٤[١]، وإن رفض العملة الأوروبية الموحدة بأغلبية ٥٦% في استفتاء لاحق في عام ٢٠٠٣[٢]. ويعبِّر هذا التراجع في تأييد الاندماج الأوروبي عن تنامي هواجس المواطنين حول قدرة نموذجهم في الرفاهة الاجتماعية وديمقراطيتهم التوافقية علىٰ الثبات في مواجهة سياسات الليبرالية الجديدة وتبعاتها السياسية الوافدة.

وتنسحب هذه المخاوف أيضًا علىٰ إشكالية قبول تيارات العولمة من عدمه، ودرجة الانخراط في أنشطتها. فيرىٰ المعارضون أنَّ النموذج السويدي قائم علىٰ قدرة الدولة علىٰ السيطرة علىٰ الاقتصاد الوطني؛ وبالتالي تخلق العولمة تحديًا كبيرًا له، قد يشكك في قدرته علىٰ حماية نموذجه. وفي المقابل، يعتقد الاشتراكيون الديمقراطيون أنَّ العولمة لا يمكن تجنبها، وبرغم تأثيراتها السلبية نسبيًا علىٰ تقاليد الرفاهة الاجتماعية؛ إلا أنها قد تحوي أبعادًا إيجابية. فعلىٰ سبيل المثال: يمكن أن تؤدي العولمة إلىٰ جذب استثمارات أجنبية تساعد علىٰ تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد[٣].

وبناءً علىٰ ذلك؛ جاءت عناية مؤسسة آر جي بجهود الانفتاح علىٰ العالم كاستجابة لتحديات محلية ودولية، ومحاولة للتجاوب مع توجهات هذا الانفتاح، واستكشاف مثالبه ومناقبه. فقد صممت المؤسسة معظم برامجها بهدف الانخراط في أنشطة بحثية معنية بالانفتاح علىٰ العالم والتي شملت برامج البنية التحتية، ومنح البحوث والمؤتمرات، والمدارس العليا، واللجان الفرعية المتخصصة. وتنوعت هذه البرامج ما بين ضخامة التمويل، وشمولية المشروعات، وإعداد الكوادر البشرية، وتدشين المبادرات البحثية والتخطيط المستقبلي. ويلاحظ اهتمام المؤسسة بالبحث في الأبعاد الثقافية والفكرية، وانعكاساتها علىٰ السياسات أو الوقائع.

---

(١) *Ibid*, pp.175.

(٢) Ashley Lavelle, 2008, *The Death of Social Democracy: Political Consequences in the 21st Century*, Hampshire, England: Ashgate Publishing Limited, pp.157-168.

(٣) *Ibid*, pp.150-151.

إلا أنَّ هذه البرامج المدفوعة بقيمة الانفتاح علىٰ العالم قد عبرت عن رؤية المؤسسة لماهية العالم المرغوب في التواصل معه، وأهداف ذلك. فجلُّ البرامج المحلية الساعية لتأصيل العلاقة مع الآخر الخارجي قد استهدفت بالأساس الجوار الإسكندنافي أو المحيط الأوروبي، وفيما عدا ذلك كان التواصل غير مباشر، ويحمل رؤية استعلائية. فقد كانت أوروبا فعليًا هي هدف الانفتاح، وسعت المؤسسة لإيجاد روابط مشتركة بين الثقافة السويدية وبقية الثقافات الأوروبية، في حين ركزت خارج أوروبا علىٰ التبشير بنموذج قيمي بذاته، حيث هو مسار التقدم الإنساني المفترض.

فالإسهام الأبرز لبرامج المؤسسة البحثية في مجال الانفتاح علىٰ العالم هو تأسيس معهد السويد للثقافة المعني بمأسسة السياسات الثقافية في داخل السويد وخارجها، والذي اضطلع بالإشراف علىٰ التقرير السنوي للمعهد الأوروبي لبحوث السياسات الثقافية حول توجهات السياسات الثقافية في أوروبا. كما ظلت اللغات الأوروبية هي محور المنح المقدمة في إطار مدرسة اللغات المعاصرة، في الفترة ما بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠٥). وفضلًا عن ذلك، ارتبطت البرامج البحثية التي دعمتها المؤسسة بالقيم الإنسانية في التقاليد الأوروبية، والديمقراطية المتعدية للدولة القومية والفاعلين عبر الحدود الدولية والحوكمة العالمية، وتكون الدول والمجتمعات والأقاليم وتشكل الهوية في شمال أوروبا منذ عام ١٨٠٠[١].

في حين لم تول آر جي اهتمامًا مماثلًا بتطوير علاقات مع دول أو مناطق أخرىٰ من العالم، باستثناء المدرسة السويدية للدراسات المتقدمة في إقليم آسيا-الباسيفيك (٢٠٠٠-٢٠٠٨) التي خصصت مجموعة من المنح الدراسية للمتخصصين في الدراسات الآسيوية، ونظمت برنامجًا لتبادل الزيارات بين الخبراء السويديين ونظرائهم في الدول الآسيوية، وعقدت عدة مؤتمرات دولية سنوية.

وفيما عدا ذلك، فبالرغم من كون تأسيس لجنة البحث في الثقافة والأمن والتنمية

(١) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2007, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.13-15; *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.13.

الاجتماعية المستدامة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) قد بدأ مرحلة متميزة من اهتمام المؤسسة بالانفتاح علىٰ العالم؛ إلا أنَّ الرؤية الكامنة وراء هذه التواصل تعد موضع نقد. لقد عكس تركيز اللجنة علىٰ قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأثيرات العولمة وتحدياتها -استنادًا إلىٰ أطروحات مسح القيم العالمية[١]، أحد المشروعات الأهم لبرنامج البنية التحتية في المؤسسة- تصورها عن دورها العالمي في تطوير المجتمعات التقليدية نحو الحداثة الأوروبية. ويرتبط ذلك بتأسيس لجنة البحث في مرحلة ما قبل الحداثة، والتي قدرت ضمنيًا كون التحديث الأوروبي لحظة فارقة، وهو الأمر الذي قد يقبل في إطار تاريخ القارة الأم، في حين يصعب استيعابه بالنظر إلىٰ تعدد المسارات التاريخية للحضارات الأخرىٰ. وقد يكون ذلك الخلل التنظيري هو ما حدا بالمؤسسة لإنشاء لجنة فرعية متخصصة بالبحث في ثقافات الدول المختلفة في عام ٢٠١١.

إنَّ الأنشطة البحثية المعنية المدفوعة بقيمة الانفتاح علىٰ العالم اهتمت بالتواصل مع أوروبا والمنطقة الإسكندنافية، بينما غلب عليها الأسلوب الحذر في التفاعل مع الثقافات غير الإسكندنافية أو الأوروبية في ظل رؤية استعلائية. وفعليًا، حملت هذه البرامج هواجس المجتمع السويدي المتعلقة بفرص نجاحه في الاندماج الإقليمي والعالمي، بالتزامن مع حفاظه علىٰ هويته الإسكندنافية ونموذجه الاقتصادي وديمقراطيته التوافقية. كما اتسقت مع قيمه التي تميل نحو الثقافة الواحدة، أو علىٰ الأقل التشابه الثقافي بين الوحدات محل التواصل، مصحوبة بدرجة عالية من المركزية الأوروبية في إدراك العالم خارج القارة الأم، ومدىٰ الرغبة في الانفتاح عليه، مما قد يكون نتاجًا للعزلة الجغرافية، أو التجانس الثقافي الملحوظ للبلاد.

٢- المشاركة المجتمعية:

مثلت قيمة المشاركة المجتمعية مرجعية محورية لبرامج مؤسسة آر جي، فيما قد يبدو مفارقة في إطار نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية الذي يقع علىٰ عاتق الدولة فيه معظم المسؤوليات الاجتماعية. إلا أنَّ تقصي تطورات المجتمع السويدي وتحولاته

---

(١) سيرد ذكر هذه الأطروحات تفصيليًا في المبحث الثاني من خلال قيمة الحداثة.

علىٰ مدار العقدين الأخيرين يفسر تزايد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، وانخراط مؤسسات المجتمع المدني في جهود معالجتها. وفي هذا السياق، يمكن فهم دافعية أنشطة مؤسسة آر جي، وتحليل دلالتها الاجتماعية والسياسية.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قدمت السويد، وفقًا لديفيد آرتر، نموذجًا ناجحًا؛ نظرًا لقدرتها علىٰ تلافي مشاكل الفاشية والرأسمالية. فاهتمت بزيادة الإنتاج، بهدف توجيهه نحو تلبية الاحتياجات المحلية، وليس سعيًا وراء الربح. كما اضطلعت الدولة بدور اقتصادي فعال لمنع الاحتكار من خلال تنافسها مع القطاع الخاص من دون السعي للربح. وكان وجود حركة نقابية عمالية قوية عاملًا هامًّا في استمرار الديمقراطية الاجتماعية[1]. وساعد النمو الاقتصادي المتسارع في هذه الفترة علىٰ تدعيم دولة الرفاهة التي ارتكزت علىٰ خمسة أركان رئيسة؛ وهي: ارتباط الحقوق الاجتماعية بالمواطنة، وكون القطاع العام هو المقدم الرئيس للخدمات الأساسية، وتطبيق الدولة لتدابير وسياسات اجتماعية شاملة، واحتكار القطاع العام لمجال السياسة الاجتماعية مع تمويل الخدمات من الضرائب، وتحقيق المساواة كهدف ضمني للسياسات الاجتماعية والاقتصادية[2].

إلا أنَّه منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، شهدت السويد تحديات داخلية وتحولات خارجية أثرت سلبًا في نموذج الرفاهة الاجتماعية. فداخليًا، شهدت التركيبة الاجتماعية تغييرات باتجاه انخفاض أعداد المنخرطين في الزراعة والحرف اليدوية وتزايد أعداد الطبقة الوسطىٰ؛ مما استدعىٰ إعادة النظر في بنية تمثيل جماعات المصالح. كما هدد تنامي الاعتماد علىٰ العمالة الماهرة والتقنيات المتطورة نفوذ النقابات العمالية؛ وبالتالي تأثيرها في سياسات التضامن الاجتماعي[3]. وحملت التسعينيات كسادًا مؤلمًا للاقتصاد السويدي، تزامن مع اختلال التوازن بين القطاعين العام والخاص لصالح الأول، وارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة، فضلًا عن بروز التحديات السكانية الناجمة عن انخفاض معدلات المواليد وزيادة توقعات العمر

---

(١) David Arter, *op.cit.*, pp.145-146.

(٢) *Ibid*, pp.177-181; Ashley Lavelle, *op.cit.*, p.143.

(٣) David Arter, *op.cit.*, pp.165-166.

وتغير البنية العمرية[١]. وبالإضافة إلىٰ ذلك، ضعف الطابع المؤسسي لآليات تسوية النزاعات واتخاذ القرارات المعتادة بين الحكومة وجماعات المصالح، لصالح طابع أقل رسمية وأكثر تعددية من خلال الضغط وصياغة الرأي العام[٢].

وعلىٰ الصعيد الخارجي، يؤرخ آشلي لافيل انتهاء سيطرة الحكومة السويدية علىٰ سوق الأسهم في عام ١٩٨٥ كبداية لولوج سياسات الليبرالية الجديدة إلىٰ نموذج الرفاهة. إلا أنَّ اشتراط الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٠ علىٰ الدول الراغبة في الانضمام إليه تطبيق سياسات ضريبية منفتحة، مثَّل شرارة انطلاق الليبرالية الجديدة في السويد. وقد تأكد ذلك في عام ١٩٩٤ بعد عودة الحزب الديمقراطي الاشتراكي للحكم، عقب ثلاث سنوات من الابتعاد عنه، حيث اتخذت حكومته عدة إجراءات رامية لإدماج مبادئ الليبرالية الجديدة في السياسة العامة، سعيًا وراء استيفاء شروط الاتحاد الأوروبي[٣]. وبالإضافة إلىٰ هذه السياسات الحكومية المقصودة، أدت تيارات العولمة إلىٰ تهديد نموذج الرفاهة السويدي. فالأخير يرتكز علىٰ قدرة الدولة علىٰ السيطرة علىٰ الاقتصاد الوطني، بينما تتلاشىٰ هذه القدرة في ظل السيولة الاقتصادية الناجمة عن عولمة حركة رأس المال والعمالة[٤].

وبناءً علىٰ ذلك؛ اضطرت الحكومة السويدية للاقتطاع من برامج الرفاهة، بالتزامن مع زيادة فرص عدم التوافق بين قطاعات الدولة علىٰ السياسات المتعلقة بالدخول؛ نظرًا للأزمات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وهو الأمر الذي أثار تساؤلات حول فرص استمرارية النموذج السويدي في ظل هذه التحديات الداخلية والتحولات الخارجية، فضلًا عن الحفاظ علىٰ شرعيته بعد إحلال سياسات الحوافز والإنتاج

---

(١) *Ibid*, pp.194-195.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Henry Back and Vicki Johansson, 2010, Sweden (In) Michael J. Goldsmith and Edward C. Page (ed.,) 2010, *Changing Government Relations in Europe: From Localism to Intergovernmentalism*, New York: Routledge and ECPR Studies in European Political Science, p.208.

(٣) Ashley Lavelle, *op.cit.*, pp.145-147.

(٤) *Ibid*, pp.150-151.

الهادف للربح محل سياسات الرفاهة المرتبطة بالاحتياج[١].

وفي هذا السياق، انخرطت مؤسسة آر جي في دعم الدراسات المعنية بدعم المشاركة المجتمعية، بما قد يسهم في التخفيف عن كاهل الحكومة المركزية، ويساعد علىٰ تلافي الآثار السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة علىٰ النموذج الديمقراطي التوافقي السويدي برمته. وكانت المشاركة المجتمعية مرجعية لاثنين من برامج المؤسسة وهما: منح البحوث والمؤتمرات، واللجان الفرعية المتخصصة. فالعديد من المنح الدراسية التي قدمها برنامج البحوث والمؤتمرات ارتبطت بالقضايا الاجتماعية الراهنة. وبرغم محدودية مبالغ هذه المنح واقتصارها علىٰ الباحثين الحاصلين علىٰ درجة الدكتوراه؛ إلا أنها تميزت بقدرتها علىٰ الاستجابة السريعة للاحتياجات الاجتماعية والمبادرات البحثية. كما احتلت المشاركة المجتمعية جانبًا هامًا من اهتمامات اللجان الفرعية المتخصصة؛ حيث ركزت ست لجان، من بين عشر لجان أنشئت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتىٰ الآن، علىٰ تطوير دراسات معنية بالأبعاد الاجتماعية. وأخرجت هذه اللجان عدة مشروعات بحثية تلقت تمويلًا من برنامج منح المشروعات والمؤتمرات بالمؤسسة.

وقد سعت هذه الجهود إجمالًا إلىٰ توفير التأصيل النظري لإشكاليتين هامتين؛ **أولاهما**: الانسحاب التدريجي للدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية، والتي هي إحدىٰ ركائز نموذج الرفاهة الاجتماعية. وانحصرت المحاولات في هذا الصدد علىٰ تطوير البحث في الضرائب، وزيادة الأعباء علىٰ الحكومات المحلية. وبدايةً، انخرطت لجنة بحوث الضرائب في جهود تطوير النظام الضريبي السويدي، ومقارنته مع النظم المماثلة في دول العالم. وتعد الضرائب المرتفعة للغاية، مقارنة بالمعدلات العالمية، ركيزة دولة الرفاهة[٢]. إلا أنَّ تآكل نظام التضامن الاجتماعي، وتزايد الاقتطاع من برامج الرفاهة، ناهيك عن رغبة الحكومة في جذب الاستثمارات

(١) David Arter, *op.cit.*, pp.190-192.

(٢) لا يحصل المواطن السويدي العامل بعد اقتطاع الضرائب المستحقة عليه إلا علىٰ ٤٠% فقط من دخله، انظر:

Charles Westin, *op.cit.*, pp.175.

الأجنبية، قد استدعت إيجاد معادلة ضريبية تحفظ للدولة عوائدها من الضرائب بالتزامن مع تحلل نسبي من التزاماتها بالبرامج الاجتماعية، بينما توفر بيئة استثمارية محفزة.

كما دشنت المؤسسة لجنة البحث في الاقتصاد العام والقيادة خلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠٤-٢٠١٠)، بهدف دعم الأنشطة البحثية الرامية لتوعية المواطنين والمنظمات والأحزاب بقضايا الإدارة المحلية، وتقويم الآثار طويلة المدىٰ للسياسات الاقتصادية الجديدة. وقد أكدت بيانات المؤسسة أنَّ اهتمامها بالتمويل العام يعزىٰ إلىٰ ارتكاز نظام الرفاهة علىٰ النمو الاقتصادي، والقدرة علىٰ تمويل برامجه من خلال الضرائب. وبالنظر إلىٰ تحولات التركيبة العرقية والثقافية والسكانية في البلاد، وتأثيرها في عوائد الضرائب ومعدلات الحاجة للخدمات الاجتماعية؛ بات التمويل العام أحد المجالات البحثية الهامة[١].

وقد تزامن ذلك مع الاتجاه نحو تقوية دور الحكومات المحلية في مجال توفير الخدمات العامة[٢]. وتجلىٰ أبرز إسهامات اللجنة السابقة في دراساتها حول الإصلاح الضريبي، وتغير بنية تقسيم العمل بين الدولة والمجالس المحلية والبلديات، والتحديات الاجتماعية التي تواجه الدول الأوروبية. وفي عام ٢٠٠٩، قررت المؤسسة تشكيل لجنة الأهداف والنتائج في السياسة العامة المعنية بتقويم الأبعاد الإدارية والتنفيذية في السياسة العامة لتضيف المزيد من الدراسات حول الآثار والنتائج المترتبة علىٰ تقليص سياسات الرفاهة الاجتماعية في البلاد.

وثانيهما: كانت تحفيز المواطنين علىٰ الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات والمهام في توفير الخدمات الاجتماعية، سواء من خلال استدعاء الأدوار التاريخية، أو استشراف نظيرتها المستقبلية. ولذلك مثَّلت لجنة البحث في المجتمع المدني (٢٠٠٣-٢٠١٠) إضافة نوعية نحو دعم دور المجتمع المدني السويدي الذي بررت المؤسسة اهتمامها به لإسهامه الفعال في بلورة التغيير الاجتماعي وضمانه منذ بداية جماعات المصالح السياسية والاجتماعية والحركات الجماعية في القرن التاسع

(١) http://www.rj.se/english/

(٢) Henry Back and Vicki Johansson, *op.cit.*, pp.198-200.

عشر[1]. وركزت اللجنة علىٰ تطوير أسس نظرية متميزة، تفتح آفاقًا بحثية جديدة في دراسات المجتمع المدني، وبخاصة إيجاد اقترابات لتأصيل دور المجتمع المدني في السويد خصوصًا والدول الإسكندنافية عمومًا. كما شجعت عدة مشروعات بحثية ناقشت تحولات المجتمع المدني داخل السويد وخارجها، وتأثير العولمة في أدواره المتوقعة.

ويتسق هذا الاهتمام مع حاجة الحكومة لمساندة القوىٰ الاجتماعية في محاولات التغلب علىٰ الصعوبات الاقتصادية المتزايدة. كما يمكن تفسيره في ضوء دور المجتمع المدني في إطار سياسات الليبرالية الجديدة، باعتباره قادرًا علىٰ توظيف الحوافز الاقتصادية والاجتماعية أو الروابط القيمية للوساطة بين حركة الدولة والسوق من جانب وتوقعات الأفراد من جانب آخر[2]. ويكشف التتابع الزمني لتأسيس هذه اللجان عن الاهتمام المتزايد لدىٰ المؤسسة بالقضايا الاجتماعية، واستجابتها السريعة لجهود المعالجة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ المؤسسات الثلاث محل الدراسة في السويد وألمانيا والولايات المتحدة قد اشتركت برامجها في قيمة المشاركة المجتمعية، بالرغم من اختلاف نماذج علاقتها بدولها، وسياقاتها الاجتماعية، وتطورها الاقتصادي. ويكشف ذلك عن توجه عام في هذه الدول لتبني مبادئ الليبرالية الجديدة القائمة علىٰ تنحي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية، واضطلاع الأفراد بها. وتحتل مؤسسات المجتمع المدني دورًا بارزًا في بلورة جهود الأفراد في هذا الصدد، قياسًا علىٰ دورها التاريخي في المجتمعات الغربية، كوسيط بين بنىٰ الدولة وهياكل السوق. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل دول النموذج الديمقراطي الاجتماعي، بالنظر إلىٰ ضخامة الخدمات التي اعتادت الدول توفيرها لمواطنيها. وهو الأمر الذي تكفلت مؤسسة آر جي بالتأصيل النظري له، تمهيدًا لانتشاره في المجال التطبيقي.

---

(١) http://www.rj.se/english/

(٢) لمزيد من التفاصيل حول سياسات الليبرالية الجديدة، انظر:

Wendy Brown, *op.cit.*, pp. 694

٣- العِلم:

أعلنت المؤسسة منذ بدايتها عن عمق اهتمامها بالدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات؛ إلا أنها تصدت لدعم البحث العلمي لاعتبارين أساسيين: **أولهما**: وجود دراسات علمية تطبيقية ذات صلة بالعلوم الاجتماعية، مثل الدراسات الطبية والنفسية، بما اعتبر تداخلًا بين المجالين، واستحق دعم المؤسسة. **وثانيهما**: هو تخصيص الوقفيات التي أسندت إدارتها للمؤسسة عوائد أرباحها لصالح البحوث الطبية المتعلقة بدراسات الشيخوخة والطفولة المبكرة. ويمكن فهم قيمة العلم في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، وعلاقتها بمضمون برامج المؤسسة، ودلالات أنشطتها.

يشير ديفيد آرتر إلىٰ أنَّ نموذج الرفاهة في الدول الإسكندنافية، ومن بينها السويد، يتضمن أربعة عقود اجتماعية رئيسة؛ **أولها**: العقد الإدماجي المعني بالاتفاق التاريخي بين الدولة وجماعات المصالح الأساسية في المجتمع علىٰ تسوية النزاعات البينية والتوصل لأفضل المخرجات من النظام السياسي. **وثانيها**: عقد الدور الاجتماعي للنوع الهادف لأن تستبدل بأدوار المرأة وظائف مدفوعة، مثل دور رعاية الأطفال، ومحاولة زيادة نسبة النساء في القوىٰ العاملة. **وثالثها**: هو عقد الأجيال من خلال توفير رعاية مناسبة لكبار السن. أما **رابعها**: فكان عقد المهمشين لضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في المجتمع[١].

وقد انطوت هذه العقود علىٰ مسؤولية أساسية للدولة في رعاية الفئات الاجتماعية المتعددة، فضلًا عن حالة تعاضد ضمنية بين الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ لضمان أفضل أداء للنظام العام. إلا أنَّ تدهور الأوضاع الاقتصادية منذ بداية التسعينيات، أثقل كاهل الحكومات المتعاقبة، وجعلها تنوء بحمل مسؤولياتها الاجتماعية، وخاصة تحديات زيادة نفقات رعاية كبار السن[٢]. وباتت مشاركة القوىٰ والجماعات الاجتماعية الأخرىٰ للدولة في تحمل المسؤوليات الاجتماعية المتعددة ضرورةً ملحة.

---

(١) David Arter, *op.cit.*, pp.182-184.

(٢) Ashley Lavelle, *op.cit.*, pp.153-156.

وفي هذا السياق، اضطلعت مؤسسة آر جي بجملة من البرامج والأنشطة مدفوعة بدعم البحث العلمي ذي الانعكاسات الاجتماعية. فمولت ضمن برامجها البحثية دراسة رائدة في مجال بحوث القلب، وبرنامجًا عن التعلم والحفظ لدىٰ الأطفال والشباب لإيجاد أفضل استراتيجية للتعلم في المدارس والجامعات. وبالإضافة إلىٰ ذلك، افتتحت المؤسسة مدرسة عليا لدراسة الرياضيات وأساليب تدريسها في الفترة ما بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٨)، وبررت ذلك بتدني مستوىٰ تدريس الرياضيات في البلاد، برغم أهميتها للعلوم التطبيقية والتقنية. كما خصصت إحدىٰ اللجان الفرعية، وهي لجنة البحث في المعرفة والمجتمع (٢٠٠٠-٢٠٠٦) لمتابعة أوضاع البحث العلمي وتقويم بيئته المحلية، وعقد لقاءات لإعادة النظر في السياسات العلمية للدولة واستراتيجيات البحث العلمي[1]. وقد جمعت هذه البرامج بين عظم الدعم كما هو حال البرامج البحثية وبين الاستجابة السريعة كما في برنامج المنح والمؤتمرات.

ويتضح مما تقدم أنَّ مؤسسة آر جي في دعمها للبحث العلمي قد انطلقت من الإشكاليات الاجتماعية وأبعادها العلمية، وتمثلت الغاية النهائية في الاضطلاع بجانب من المسؤولية لمواجهة التحديات الاجتماعية. واستكمالًا لبرامجها المدفوعة بقيمة المشاركة المجتمعية، وظفت جهودًا لإعادة رسم العلاقة بين المجتمع والدولة، في استجابة للتحولات التي شهدها المجتمع السويدي في العقدين الأخيرين.

ويلاحظ أنَّ الدور ذاته المتعلق بالربط بين البحث العلمي والإشكاليات الاجتماعية يتجلىٰ بدرجة ملحوظة في برامج مؤسسة روبرت بوش. فالمؤسسة الألمانية، صممت جلّ برامجها لتوظيف العلم في معالجة القضايا الاجتماعية، مثل ضمان الرعاية الصحية لكبار السن، وتطوير التعليم، وتشجيع البحث العلمي. وهي الأدوار التي اعتادت الدولة، في ظل النموذجين الديمقراطي الاجتماعي السويدي والإدماجي الألماني، الاضطلاع بهما، وإن تفاوتت معدلات الإنفاق. ويثبت ذلك، تقارب استجابة المؤسستين للمتغيرات المحلية في بلديهما، والمتمثلة في تراجع دور الدولة

(١) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2002-2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

وتزايد تحمل المواطنين للمسؤوليات الاجتماعية، بالرغم من تباين العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني في النموذجين.

٤- الحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية:

انطوت عدة برامج لمؤسسة آر جي علىٰ مرجعية قيمة الحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية السويدية. واستهدفت العديد من أنشطة المؤسسة محاولات تجميع التراث المحلي وتوثيقه وصيانته، كما سعت للتأكيد علىٰ الهوية الوطنية وأهميتها للمجتمع السويدي. والواقع أنَّ إشكالية التراث والهوية تضرب بجذورها في تاريخ البلاد، كما تتصل بالتحديات المستقبلية التي تواجهها في ظل جهود الاندماج الأوروبي وتيارات العولمة. وتظهر إحصائيات مسح القيم العالمية مفارقة مفادها أنَّ نسبة السويديين الذين يفتخرون جدًّا بجنسيتهم لا تزيد عن ٤١% في عام ٢٠٠٤. وبرغم كونها تمثل زيادة بحوالي ١١% عن نسبتهم في عام ١٩٨١؛ إلا أنها لا تزال نسبة متدنية مقارنة بمواطني دول أخرىٰ يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية أقل كثيرًا من نظرائهم في السويد. فعلىٰ سبيل المثال: يفتخر حوالي ٩٢% من الإيرانيين والفنزويليين، و٨٩% من المغاربة، و٨٢% من المصريين جدًّا بجنسيتهم، طبقًا لإحصائيات عام ٢٠٠٤[(١)].

تاريخيًا، تقلصت مساحة المملكة السويدية تدريجيًا بعد فقدانها أقاليمها الألمانية والبلطيق في القرن الثامن عشر، وبلغ الأمر ذروته مع اقتطاع روسيا في عام ١٨٠٩ للجزء الشرقي من السويد، وهو حاليًا فنلندا[(٢)]. وبرغم انضواء النرويج تحت التاج السويدي في عام ١٨١٤؛ إلا أنَّ هذا الاتحاد لم يستمر طويلًا، وانفك سلميًا في عام ١٩٠٥[(٣)]. ويعتبر تشارلز ويستن أنَّه بسبب المساحة الشاسعة عرفت السويد

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*, p.251.

(٢) Charles Westin, *op.cit.*, pp.165-167.

(٣) كان الاقتطاع الروسي لفنلندا الأشد تأثيرًا في التاريخ السويدي مقارنة بفك الاتحاد مع النرويج؛ نظرًا للتقارب الثقافي الشديد بين السويد وفنلندا، لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nile Erik Villstrand, 2003, The Finnish and Swedish Languages as Mouth, Brain, and

الانتماءات المحلية والإقليمية أكثر من الهوية الوطنية. فهناك العديد من اللهجات الإقليمية المستخدمة إلىٰ جانب اللهجة العامية المستخدمة للغة السويدية، ويرجع الفضل في انتشار الأخيرة إلىٰ وسائل الإعلام الوطنية(١).

ومن اللافت للانتباه أنَّ هذه الانتماءات الجغرافية المحلية، تعايشت بصورة إيجابية وبناءة في ضوء التجانس العرقي والديني في المجتمع السويدي، وأفرزت ثقافة سياسية توافقية. إلا أنها أثرت سلبًا في فرص تشكيل هوية وطنية متماسكة. فعلىٰ سبيل المثال: استمرت المقاطعات السويدية في إدارة العملية التعليمية باستقلالية عن الحكومة الأم حتىٰ عام ١٨٤٧ حينما فرض التعليم الابتدائي الإلزامي في المدارس، والذي اعتبره ويستن خطوة أسهمت في دعم الهوية الوطنية(٢).

ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين، احتلت إشكالية الهوية الوطنية مساحة متزايدة الأهمية من النقاشات الهامة؛ نظرًا لضغوط الانضمام للاتحاد الأوروبي وتحديات العولمة. ويؤكد تشارلز ويستن أنَّ جانبًا من تحفظ المجتمع السويدي علىٰ الانضمام للاتحاد الأوروبي يتعلق بمسألة الهوية الوطنية. فالمعارضون للانضمام اعتبروا أنَّه تهديد للسيادة الوطنية، وللمفارقة اتفق معهم مؤيدو الانضمام. إلا أنَّ المؤيدين قدروا أنَّ استمرار السويد خارج الاتحاد سيهدد سيادتها في نهاية المطاف(٣). بعبارة أخرىٰ، فإنَّ الانضمام السريع للاتحاد الأوروبي قد يقلل تحديات السيادة الوطنية، ويحد من خسائرها فيما يتعلق بالهوية الوطنية.

ويشير آشلي لافيل إلىٰ أنَّ صغر حجم الدول الإسكندنافية، ومن بينها السويد، قد

Heart, In *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2003, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.57-64; Francis Sejersted, 2004, Norwegian Versus Swedish Identity, In *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.109-114.

(١) Charles Westin, *op.cit.*, pp.167-168.

(٢) *Ibid*, pp.167-168.

(٣) *Ibid*, pp.180.

جعلها عرضة للأيديولوجيات الخارجية، كما أنها بالفعل مهيأة لذلك في ظل تحولات نظامها السياسي. ويعتبر لافيل أنَّ أزمة السويد ذات صلة بسقوط الشيوعية في شرق أوروبا، وانتشار سياسات السوق والفكر الليبرالي علىٰ حساب النموذج الاشتراكي؛ مما قادها في النهاية لدخول الاتحاد الأوروبي[١]. وفي خضم هذه التحديات، تبدو الهوية الوطنية الحلقة الأضعف التي تغاضىٰ عنها الناخبون السويديون عند استفتائهم علىٰ الانضمام للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٣، بينما رفضوا المساس بنموذج الرفاهة الاجتماعية مستبعدين الاشتراك في العملة الأوروبية الموحدة في استفتاء عام ٢٠٠٣.

وفي هذا السياق، أولت مؤسسة آر جي اهتمامًا بجهود الحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية، ليكون إحدىٰ أولويات برامج مشروعات البنية التحتية، ومنح البحوث والمؤتمرات، والمدارس العليا، واللجان الفرعية المتخصصة. وفعليًا، مثلت هذه الجهود ركيزة برنامج البنية التحتية، حيث خصصت العديد من منح البرنامج لصالح توثيق الفنون والآداب والعمارة والتراث الفكري السويدي. ونظرًا لكون هدف البرنامج هو إعداد قواعد بيانات وأرشيفات تمهيدًا لاستخدامها في دراسات مستقبلية؛ فإنَّه بحد ذاته يعد نواة لدراسات متعددة ذات اهتمام بالتراث التاريخي السويدي، بما يؤكد علىٰ محورية التراث والهوية الوطنية في أولوياته. كما قدمت المؤسسة عدة منح دراسية لصالح تدريب الباحثين المتخصصين في الدراسات التاريخية وعمليات التوثيق، وتأهيلهم لتطوير هذا الحقل البحثي والتعامل مع التراث من خلال المدرسة العليا لدراسات المتاحف[٢].

ويعتبر تأسيس لجنة دراسات ما قبل الحداثة (٢٠٠٦- الآن) إضافة نوعية في هذا الصدد. فقد بررت المؤسسة إنشاء اللجنة بندرة الباحثين المهتمين بموضوعات التاريخ واللغات الإسكندنافية؛ نظرًا لافتقار المتخصصين إلىٰ المعرفة المناسبة باللغات

---

(١) Ashley Lavelle, *op.cit.*, pp.152.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2002-2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

التقليدية. وفي المقابل، هناك حاجة متزايدة لمراجعة الواقع في إطار رؤية تاريخية طويلة المدىٰ، وضرورة لدعم الدراسات التاريخية حول التاريخ الإسكندنافي في فترة ما قبل الحداثة، ووضعه في إطار أوروبي مقارن[١]. وبالرغم من تزايد اهتمام اللجنة بالدراسات المتعلقة بالتاريخ العالمي، وعزمها عقد سلسلة من المؤتمرات حول القضايا المتعلقة به لاحقًا[٢]؛ إلا أنَّ انطلاقها بالأساس من مرحلة الحداثة في رؤية التاريخ، عبَّر عن تحيز للمسار التاريخي الأوروبي، وهو الأمر الذي اقترن أيضًا ببرامجها ذات الصلة بالانفتاح علىٰ العالم، ورؤيتها لما وراء القارة الأم، كما سبقت الإشارة.

إنَّ تعدد برامج المؤسسة المتعلقة بالحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية يعد مؤشرًا علىٰ إلحاح إشكالية الهوية في المجتمع السويدي، وإدراك المؤسسة لأهميتها. فالانفتاح علىٰ العالم، سواء الأوروبي أو ما وراءه، تتسارع خطاه الحتمية، واقتضت مواجهة تحديات الذوبان في تيارات العولمة التحصن بالهوية الوطنية. ليس فقط حفاظًا علىٰ التراث التاريخي؛ بل أيضًا صيانةً لنموذج الرفاهة الاجتماعية والديمقراطية التوافقية الذي يستند إلىٰ الثقافة المتجانسة.

٥- الثقة في الديمقراطية النيابية:

يدلل اعتماد مرجعية قيمة الثقة في الديمقراطية النيابية لأحد البرامج المحلية لمؤسسة آر جي علىٰ اكتسابها أهمية ملحوظة. فقد أبرز وجود هذه القيمة متانة العلاقة بين المؤسسة والبرلمان الوطني، وبلور اهتمام الأولىٰ باستمرارية النظام السياسي القائم بصورة عامة. كما أكد شكلية الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة وهشاشة مضمونه؛ فانفصال المؤسسة عن البنك المركزي لم يعنِ بالضرورة رغبتها، ناهيك عن قدرتها، علىٰ ممارسة دور رائد باتجاه تغيير بنيوي في المجتمع؛ وإنما يمكن قراءته باعتباره إعادة توزيع للمسؤوليات والأدوار الاجتماعية في إطار النموذج ذاته.

---

(١) http://www.rj.se/english/

(٢) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.23.

فعلىٰ الصعيد النظري، يرصد نيل نيفيت وميبس كينجي في دراستهما المعنونة بـ«**توجهات السلطة والدعم السياسي: تحليل عبر الدول للرضا عن الحكومة والديمقراطية**» أنَّ مواطني الدول الغربية لا يعتبرون ديمقراطيات بلادهم في أزمة، بقدر ما يعتقد أغلبيتهم أنَّ أداءها غير مرضٍ. ويؤكد الباحثان أنَّ الثقة في المؤسسات السياسية وكفاءة إدارتها لمقاليد الحكم تعد مؤشرًا هامًا علىٰ التنبؤ بالرضا عن النظام الديمقراطي بصورة عامة(١). ويمكن تصور أهمية هذا المؤشر في ضوء معدل ثقة في الحكومة السويدية بلغ قرابة ٤٢%، وفيما يتعلق بالبرلمان وصل إلىٰ ٥١% طبقًا لإحصائيات عام ٢٠٠٤. وهي معدلات عالية بالمقارنة مع الدول الصناعية الكبرىٰ الأخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال: تساوىٰ معدل الثقة تجاه كل من الحكومة والكونجرس الأمريكيين، بنسبة ٣٨%(٢). وانعكس ارتفاع الثقة في البرلمان والحكومة في السويد علىٰ تنامي ثقة مواطنيها في النظام الديمقراطي، حيث بلغت ٩٧% في عام ٢٠٠٤. بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تناقصًا طفيفًا في معدلات ثقة مواطنيها بالنظام الديمقراطي لتبلغ ٨٩% في العام ذاته(٣).

ووفقًا لنيل نيفيت في مقالته «**تغير القيم وإعادة توجيه علاقات المواطن - الدولة**» فإنَّ عناصر النظام السياسي خمسة؛ هي: المجتمع السياسي المتعلق بهوية المواطنين وولاءاتهم، ومبادئ النظام المعنية بقيم الديمقراطية، وأداء النظام المتصل بمعدل الرضا عن فعالية الديمقراطية، والمؤسسات السياسية كالبرلمان، وأخيرًا القيادات السياسية وممثلو البرلمان(٤). وإزاء الإحساس المتزايد لدىٰ المواطنين السويديين

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Neil Nevitte and Mebs Kanji, 2003, Authority Orientation and Political Support: A Cross-National Analysis of Satisfaction With Government and Democracy, (In) Ronald Inglehart, 2003, *Human Values and Social Change: Findings From The Values Surveys*, Leiden, Boston, Brill, pp.157-182.

(٢) Loek Halman ...]et al.[, *op.cit.*, p.179.

(٣) *Ibid*, p.183, p.197.

(٤) Neil Nevitte, 2000, Value Change and Reorientation in Citizen-State Relations, *Canadian Public Policy - Analyse De Politiques*, Vol.XXXVI, Supplument/Numero Special 2,pp.81-84

بافتقار بلادهم لقيادات قوية[1]، فإنَّ استمرار معدلات الثقة المرتفعة في البرلمان، والتي تؤثر بدورها إيجابًا في الثقة في النظام الديمقراطي برمته، بات ضرورة ملحة.

يضاف إلىٰ ذلك التحول المتزايد في العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع فيما يتعلق بمسؤوليات الرفاهة الاجتماعية؛ مما ينذر بمرحلة انتقالية مفصلية في تاريخ النموذج الديمقراطي الاجتماعي. إنَّ المفارقة في هذا الصدد كانت الرغبة في الحفاظ علىٰ ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، بالرغم من التحول في أدوار مؤسسات الدولة والمجتمع علىٰ حدٍ سواء، وتغير العلاقة بين الطرفين. وهي المهمة التي اضطلعت مؤسسة آر جي بها من خلال برنامج «التعاون مع البرلمان السويدي».

لقد جمعت الأنشطة البحثية والاحتفالية هذا البرنامج بين التأريخ للفترات السابقة، استنادًا إلىٰ السجلات البرلمانية، وبين دراسة الواقع السياسي المعاصر. فأبرزت بحوث المؤسسة الدور الإيجابي للبرلمان علىٰ مدار التاريخ السويدي، وبخاصة في اللحظات الفارقة، مثل مداولات فك الاتحاد مع النرويج في عام ١٩٠٥، ومساندة الحقوق السياسية للرجال والنساء علىٰ حدٍ سواء، وتحول تحالفات السلطة في عام ١٩٧٦، وإصدار الدستور الحالي. وفي إطار دراسة الواقع السياسي المعاصر، تم البحث في دور البرلمان وقياداته، وتحديدًا رئيس البرلمان والمتحدث باسمه، في صنع الدستور وإدارة الحياة السياسية في البلاد. كما تطرقت البحوث إلىٰ مقارنة هذا الدور مع الأدوار المناظرة في دول الشمال الأوروبي ذات الأصول الحضارية المشابهة. واهتمت برصد واقع البرلمان كأحد أركان الديمقراطية النيابية، في إطار مقارن مع برلمانات الدول الإسكندنافية.

إلا أنَّ هذه الدراسات لم تتطرق إلىٰ مستقبل البرلمان، وإمكانية إجراء تغييرات علىٰ دوره أو بنيته أو آليات عمله. وهو الأمر الذي كان يصعب واقعيًا، بالنظر إلىٰ العلاقة الوثيقة بين البرلمان ومؤسسة آر جي. فبدا الوضع وكأنَّ الغاية هي إضفاء الشرعية علىٰ النظام الحالي، وغض الطرف عن تحولات الظروف الداخلية والخارجية التي قد تحتم تعديله، علىٰ أقل تقدير، ناهيك عن إعادة هيكلته لمواكبتها. ويلاحظ أنَّ هذا الدور قد قامت به المؤسسات المدنية الثلاث محل البحث، سواء تجاه مؤسسات

(١) Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*, p.196.

الديمقراطية التوافقية في السويد، أو نظيرتها ذات الصلة بالديمقراطية الليبرالية وهياكل السوق الرأسمالية في ألمانيا والولايات المتحدة. فأهملت مراجعة أسس هذه النظم، بالرغم من التحول البنيوي الحاصل في العلاقة بين مؤسسات الدولة والسوق والمجتمع فيها. ومارست هذه المؤسسات دورًا في التأصيل النظري لهذا التحول وتبريره، فضلًا عن التخفيف من تداعيات هذا التحول علىٰ الفئات الأضعف في المجتمع، كالمهاجرين أو الفقراء.

ويتضح مما سبق، أنَّ برامج الأدوار المحلية لمؤسسة آر جي السويدية قد تبلورت كاستجابة لاحتياجات داخلية وتحديات دولية واجهتها السويد. فاتخذ الانفتاح علىٰ العالم توجهًا أوروبيًا بالأساس، مع استكشاف حذر لما وراء القارة الأم. واقترنت به محاولات الحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية، انطلاقًا من ضرورة صيانة ثقافة المجتمع وركائز ديمقراطيته التوافقية. ولاحقت الأنشطة الهادفة لدعم المشاركة المجتمعية الإشكاليات الداخلية المتعلقة بالضرائب والإدارة المحلية وتغيرات البنية السكانية. كما استند دعم البحث العلمي إلىٰ خلفية اجتماعية لأهدافه البحثية. وعمدت أنشطة الثقة في الديمقراطية النيابية إلىٰ استمرار التوافق حول مؤسسات الديمقراطية وآلياتها في البلاد. وفعليًا، لم تهدف برامج المؤسسة وأنشطتها إلىٰ إحداث تغييرات بنيوية في نموذج الرفاهة أو الديمقراطية التوافقية، بقدر ما تصدت لمواكبة تحولات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد، ومحاولة استثمارها إيجابيًا، مقابل العمل علىٰ تلافي تداعياتها السلبية. ويعضد التتابع الزمني لهذه الأنشطة علاقتها الوثيقة بتحولات البيئة الداخلية والخارجية للسويد.

وبناءً علىٰ ذلك؛ يمكن استنتاج أنَّ القيم المرجعية للأنشطة المحلية لمؤسسة آر جي السويدية قد تطابقت مع القيم السائدة في مجتمعها، كما ازداد مع الزمن عدد هذه الأنشطة، بما يدل علىٰ اتجاه المؤسسة نحو ضمان الاستقرار الاجتماعي محليًا، حتىٰ وإن طرحت مبادرات جزئية وغير بنيوية للتغيير الاجتماعي فيها.

ويتسق توجه المؤسسة مع مضمون الديمقراطية التوافقية السويدية، باعتبارها ديمقراطية ليبرالية تتسم بدرجة منخفضة من المعارضة للإطار العام من القواعد والقوانين المصممة لحل النزاعات السياسية في البلاد. أي بعبارة أخرىٰ، تغيب

المعارضة الجذرية المتحدية للقواعد الأساسية للديمقراطية الليبرالية في نموذج الديمقراطية التوافقية[1]. إنَّ جوهر هذه الديمقراطية هو ارتباط المؤسسات والنخب المنتمية لها في شبكة من المصالح المشتركة في إطار توزيع للمغانم والمغارم في المجتمع، بحيث تدرك الأطراف كافة أهمية استمرار النظام الديمقراطي ككل. ولذلك تسعىٰ لضمان استقراره، بغض النظر عن اختلالاته البنيوية، مكتفية بإجراء تعديلات إجرائية، أو تلافي الآثار السلبية لبعض سياساته. وبناءً علىٰ ذلك؛ فليس من الوارد علىٰ أي من أطراف الديمقراطية التوافقية القيام بمعارضة جذرية للنظام، طالما استمرت الترتيبات الاقتصادية والسياسية مستقرة، ولم تبد في الأفق خسارة فادحة لطرف ما.

---

(١) David Arter, *op.cit.*, p.151.

الأدوار الدولية لمؤسسة آر جي السويدية
القيم المرجعية ودلالاتها

تختلف بنية الأدوار الدولية للمؤسسة مقارنة بنظيرتها المحلية؛ فالأخيرة، كما سبقت الإشارة، مقسمة إلىٰ عدة برامج أساسية، تندرج في إطار كل منها مجموعة من الأنشطة المتعددة مترابطة الأهداف، بينما تشكل الأدوار الدولية وحدة واحدة يطلق عليها «التعاون الدولي»، بحيث يعد كل نشاط في إطارها بمثابة برنامج مستقل. وتتنوع هذه البرامج ضمن أربع فئات رئيسة؛ وهي: دعم الشبكات البحثية والمؤتمرات الأكاديمية، وتمويل المؤسسات البحثية، ومساندة الأنشطة الثقافية والكراسي البحثية، وتقديم المنح الدراسية والجوائز.

أولًا: القيم المرجعية للأدوار الدولية .. السياق والمضمون والدلالات

لطالما كفت الدولة في السويد مجتمعها مشقة التأصيل للعلاقة مع المجتمعات الخارجية، وتبعات ذلك، سلبًا أو إيجابًا. فسياسة الحياد الدولي التي اتبعتها الحكومة لعقود، ولاحقًا اضطلاع الأخيرة بالجزء الأبرز في مهام الإغاثة الإنسانية والإسهام في التنمية المستدامة في العالم النامي، قد استبعدا مؤسسات المجتمع المدني السويدية من التخطيط لأدوار دولية. إلا أنَّ المستجدات الإقليمية في المحيط الأوروبي، والتحولات العالمية، دفعا الدولة والمؤسسات المدنية علىٰ حدٍ سواء لمراجعة أدوارهما الدولية، ومقاصدها، وآلياتها. فلم يعد بالإمكان الاكتفاء بدور مؤسسات الدولة في إطار الاتحاد الأوروبي، وأصبح الانفتاح علىٰ العالم وراء الحدود الأوروبية واقعًا معاشًا بفضل العولمة، في حين تهددت الهوية الإسكندنافية بسبب هذا التواصل الإقليمي والعالمي غير المنضبط. يضاف إلىٰ ذلك، رغبة الدولة في التقليل من أدوارها، بينما تتنامىٰ فعالية المؤسسات المدنية.

وتكمن أهمية مؤسسة آر جي في هذا الصدد لاضطلاعها بالتأصيل النظري للعلاقة بين السويد والدوائر الإقليمية والعالمية التي تنشط فيها، والتوقعات المرجوة منها. فدوائر الحركة ليست متساوية في الأولوية، ولا تخضع للرؤية ذاتها، وبالمثل لا يرجىٰ من التفاعل معها غايات متشابهة. وقد مولت المؤسسة في برامجها الدولية جملة من الدراسات الأكاديمية المعنية برسم حدود التواصل السويدي، وبخاصة علىٰ الصعيد الثقافي، مع دوائر الجوار الإسكندنافي، والمحيط الأوروبي، والفضاء العالمي.

١- الاندماج الأوروبي:

كرست مؤسسة آر جي جزءًا كبيرًا من برامجها الدولية لتعميق الاندماج الأوروبي، وفضلًا عن كثافة هذه البرامج، فإنَّ اهتماماتها وقضاياها قد حملت عدة دلالات حول منطلقات المؤسسة وغاياتها المنشودة. ويمكن قراءة هذه الدلالات في ضوء التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السويدي والمحيط الأوروبي علىٰ حدٍ سواء، فضلًا عن مضمون البرامج ذاتها وأهدافها.

لطالما استفادت السويد من سياستها الخارجية المحايدة التي مكنتها من التعاون مع كافة الأطراف الدولية بصورة منفتحة، وأتاحت لنظامها الاقتصادي والسياسي الاستمرار كنموذج وسيط بين الشيوعية والرأسمالية. كما أنَّ تجانسها الثقافي والعرقي والديني جعلها بمنأىٰ عن التأثر بعوامل الانقسام المتعددة في الكثير من المجتمعات الأوروبية المجاورة. ولذلك عارضت حكوماتها المتعاقبة لسنوات الانضمام إلىٰ الاتحاد الأوروبي، باعتباره خروجًا عن سياسة الحياد. كما قد يحمل في طياته تهديدًا للهوية الوطنية، بل وركائز النموذج الاقتصادي والسياسي السويدي ككل[١].

إلا أنَّ سقوط الشيوعية وهيمنة مبادئ الليبرالية الجديدة علىٰ السياسات الاقتصادية العالمية، أوجد تهديدًا فعليًا لنموذج الرفاهة السويدي الذي تعرض بالفعل لعدة هزات

---

(١) Charles Westin, *op.cit.*, pp.175.

ويلاحظ أنَّ هذا الانطباع ما زال يعوق أيضًا انضمام الجارة النرويجية للاتحاد الأوروبي، بعدما رفض الناخبون النرويجيون الموافقة علىٰ الانضمام للاتحاد في استفتاءين يفصل بينهما عقدان من الزمان؛ في عامي ١٩٧٢ و١٩٩٤.

اقتصادية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. كما أنَّ تجانس المجتمع شابه زيادة أعداد المهاجرين من أقاليم ودول متعددة الثقافات والأعراق. ولذلك ولت السويد وجهتها نحو الاتحاد الأوروبي، وانضمت إليه فعليًا في عام ١٩٩٥.

وتكشف الأغلبية الضئيلة التي وافقت علىٰ الانضمام إلىٰ الاتحاد في استفتاء عام ١٩٩٤ عن هشاشة قبول المبدأ في المجتمع، الأمر الذي عبَّر عنه رفض المواطنين للعملة الأوروبية الموحدة في استفتاء عام ٢٠٠٣[١]. كما يتجلىٰ ذلك في انخفاض معدل ثقة السويديين في الاتحاد الأوروبي إلىٰ نحو ٢٩%، طبقًا لإحصائيات عام ٢٠٠٤، بعد أن بلغ في عام ١٩٨١ حوالي ٥٨%. ويعد معدل الانخفاض السويدي هو الأعلىٰ مطلقًا، باستثناء الإقليم الشرقي من ألمانيا (ألمانيا الشرقية سابقًا) وإستونيا، بين كافة الدول الأوروبية، سواء المنضمة للاتحاد أو غير المنضمة[٢].

وعلىٰ الصعيد الأوروبي، يكشف كلاوف أوفه عن صعوبات جمة يواجهها الاتحاد الأوروبي في خطواته لتحقيق الوحدة بين أعضائه. فبالنظر لتضاؤل الثقة والتضامن الاجتماعي بين الشعوب الأوروبية، يكاد يتعذر قيام الحلم الأوروبي. ويؤكد أوفه أنَّ الحالة التعاقدية بين دول الاتحاد، والتي من خلالها توافقوا علىٰ بناء المؤسسات المشتركة، ليست كافية لتطوير قدر مناسب من الثقة والتضامن بين شعوب هذه الدول يؤهلها للاتحاد الفعلي[٣]. ويعني ذلك، وفقًا لأوفه، ضرورة السعي الحثيث لتطوير هوية مشتركة بين هذه الشعوب في إطار قارة اعتادت تعريف هويتها في مقابل الآخر،

---

(١) أوجدت إشكالية الانضمام للاتحاد الأوروبي انقسامًا إقليميًا ظهر في استفتاء ١٩٩٤؛ فالمدن الكبرىٰ والمناطق الجنوبية المتاخمة للدنمارك، المنضمة بالفعل للاتحاد منذ عام ١٩٧٤، فضلت الاتحاد، بينما عارضته أغلبية المناطق الأخرىٰ من البلاد المجاورة للنرويج الرافضة للانضمام لعضوية الاتحاد.
Ibid, pp.175.

(٢) بصورة عامة، تعد معدلات انخفاض الثقة في الاتحاد الأوروبي مرتفعة بين مواطني الدول الإسكندنافية، مقارنة بنظرائهم في الدول الأوروبية الأخرىٰ، انظر:
Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*, p.189.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Claus Offe, 2000, *A European Regime Under the Strain of European Integration*, Political Science Series, No.68, Vienna: Austria: Institute for Advanced Studies, pp.4-5.

وليس استنادًا إلىٰ مقومات ثقافية جماعية، فضلًا عن تعدد الهويات الإقليمية الفرعية بها[١].

وتكشف أطروحات أوفه عن حالة التمزق التي تعانيها الدول الأوروبية بين قناعة نخبها السياسية بأهمية الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتأثيره الإيجابي المتوقع في الاقتصاديات المحلية[٢]، في مقابل غياب الأسس الثقافية والتاريخية الكافية لنقل هذه القناعة إلىٰ مواطنيها، وتفعيلها لديهم. ويؤكد ذلك محورية دور الأصول الحضارية في تشكيل المجتمعات، وضمان تلاحمها وتماسكها. وبناءً علىٰ ذلك؛ بات من الضروري بذل الجهود لدعم التواصل بين المواطنين الأوروبيين وبعضهم بعضًا، واستعادة، أو بناء، المشترك الثقافي بين المجتمعات الأوروبية، كتمهيد أساسي نحو الوحدة الفعلية.

وقد اضطلعت مؤسسة آر جي بجملة من البرامج والأنشطة الرائدة في هذا المجال، مما يصب في زيادة التعاون المشترك بين مواطني المجتمعات الأوروبية. وركزت علىٰ ثلاثة محاور أساسية؛ **أولها**: التنقيب عن المشترك الثقافي بين الدول الأوروبية، **وثانيها**: تنسيق التعاون البحثي بين الجهات الأكاديمية الأوروبية، فيما انصرف **المحور الثالث** إلىٰ دراسة التحديات التي تواجه المجتمعات الأوروبية جراء تأثيرات العولمة.

شاركت المؤسسة في عدة أنشطة معنية بالثقافة الأوروبية، من حيث نشأتها وتطورها وتحولاتها المعاصرة. وحرصت علىٰ تنظيم حلقات نقاشية دورية، في إطار المؤتمر السنوي لمركز المؤسسات الخيرية الأوروبية، حول دور المؤسسات المدنية في دعم الثقافة، وأبعاد توسع الاتحاد الأوروبي، وتأثيرها في الدراسات الثقافية السياسية. وأسهمت المؤسسة في إنشاء المرصد الأوروبي للتعاون الثقافي الذي أطلق

---

(١) *Ibid, pp.16-17.*

(٢) دعم المحافظون والليبراليون السويديون الانضمام للاتحاد الأوروبي. وبرغم تحفظ الاشتراكيين الديمقراطيين؛ إلا أنَّ وطأة الأزمات الاقتصادية دفعتهم للقبول الذي دفعوا ثمنه غاليًا في تدهور شعبياتهم وانخفاض عضوية الحزب، انظر:

Charles Westin, op.cit., pp.175; Ashley Lavelle, *op.cit.*, pp.156-164.

عليه اسم «المعمل الثقافي الأوروبي: تشارك الثقافة عبر أوروبا». ويهدف لتوثيق التطورات في مجال السياسات الثقافية علىٰ المستويين الوطني والأوروبي وتحليلها علميًا، بما يعد تمهيدًا ضروريًا لخلق رؤىٰ مشتركة حول التفاعل بين الثقافة والتنمية في أوروبا الكبرىٰ[(١)].

وعلىٰ الصعيد الأكاديمي، دعمت المؤسسة مأسسة لجنة لتطوير سياسة بحثية أوروبية جديدة. وساندت إنشاء مجلس بحثي أوروبي، برعاية الاتحاد الأوروبي، لدعم المشروعات البحثية الكبرىٰ، ورسم سياسة بحثية رائدة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات، خاصة في ظل تنامي عضوية الاتحاد الأوروبي وهشاشة البنىٰ البحثية في الدول المنضمة حديثًا[(٢)]. وقد أكد رئيس المؤسسة السابق، دان براندستروم، في عام ٢٠٠٦ خلال المؤتمر السنوي لمركز المؤسسات الخيرية الأوروبية، علىٰ التزام المؤسسة بتقوية انخراط المواطنين في المشروع الأوروبي من خلال الاستثمار في البحث الأكاديمي، وخلق منتديات لمشاركة المواطنين، وتشجيع توحيد القوانين التشريعية والضريبية ذات العلاقة بالعمل الخيري[(٣)].

وتفعيلًاللمشترك في الإطار الحضاري بين الدول الأوروبية؛ اتجهت المؤسسة نحو بحث التحديات التي قد تواجه هذه المجتمعات بصورة عامة كنتيجة للعولمة. فمولت المؤسسة في عام ٢٠١٠ برنامجًا بحثيًا عن «أوروبا والتحديات العالمية» يركز علىٰ البعد العالمي للعمل الأكاديمي، ويشجع الباحثين الأوروبيين علىٰ التعاون مع نظرائهم في دول العالم المختلفة. كما استحدثت، بالتعاون مع مؤسسة فولكسفاجن الألمانية ومؤسسة شركة سان بولو الإيطالية، برنامجًا لتقديم المنح الدراسية للباحثين في مجال السياسات الخارجية والأمنية الأوروبية، حمل اسم وزيرة الخارجية السويدية السابقة آنا ليندا.

---

(١) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2008, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.30.

(٢) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.40.

(٣) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.69.

وتكشف برامج المؤسسة المتصلة بالاندماج الأوروبي عن عدة مفارقات. فقد حملت المؤسسة عبء التنقيب عن مساحات المشترك الحضاري والثقافي بين المجتمع السويدي من ناحية والمجتمعات الأوروبية الأخرىٰ من ناحية أخرىٰ. وتبدو هذه المحاولات كمفارقة في ظل التجانس الثقافي للمجتمع السويدي، مما تعذر معه أحيانًا اندماج المهاجرين من الثقافات غير الأوروبية. ويعني ذلك وجود تصورات ضمنية حول عمق الصلات الحضارية بين الدول الأوروبية، وإن حوت ثقافات متنوعة، أو علىٰ الأقل تنامي فرصة بلورة ثقافة مشتركة، استنادًا إلىٰ الأصول الحضارية المتشابهة. وهو الأمر الذي لا يتوافر في حالة المهاجرين من الدول غير الأوروبية.

ويبرز هذه التوجه مفارقة أخرىٰ في ظل نشاط المؤسسة للحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية للبلاد، فضلًا عن تأكيدها علىٰ الانتماء الإسكندنافي، فيما نفصله لاحقًا في هذا الجزء. إنَّ المجتمع السويدي، كما تجسده توجهات مؤسسة آر جي، يبدو في حالة من التمزق بين الرغبة في التمايز الوطني، وبدرجة أقل الإسكندنافي، وبين ضرورة التوجه نحو أوروبا سياسيًا واقتصاديًا، والأهم ثقافيًا. ولذلك تمارس المؤسسة أنشطتها مدفوعة بمحاولات لمواءمة هذه الغايات التي قد تبدو متعارضة في بعض الأحيان؛ إلا أنها تعبِّر عن اتجاهات مجتمعها وأهدافه.

٢- الحداثة:

ساندت مؤسسة آر جي عدة برامج وأنشطة دولية استهدفت إحداث تغيير في القيم الفردية علىٰ مستوىٰ العالم باتجاه قيم الحداثة. وسعت في هذا الصدد إلىٰ انتقاء جملة من القيم الفردية، واعتبار اعتناقها وممارستها معيارًا للتطور الإنساني بصورة عامة، بغض النظر عن مدىٰ ملاءمتها للأطر الحضارية المتعددة في العالم. ويعد دعم المؤسسة السخي لمسح القيم العالمية هو النشاط المركزي لجهودها المتواصلة في هذا المجال، ويستدعي التحليل تفصيل نشأة مسح القيم العالمية، وتطوره، وفلسفته لقراءة دلالاته في إطار أهداف المؤسسة.

صمم المسح لتوفير قياس شامل للقيم الفردية في كافة المجالات ذات الاهتمام البشري؛ كالدين والسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية. ويعتمد علىٰ إجراء استبانة علىٰ عينة من مواطني ما يزيد علىٰ ٩٧ دولة، بحيث تكشف إجاباتهم علىٰ الأسئلة عن

قيمهم المتعلقة بحياتهم الاجتماعية ووظائفهم وأسرهم وممارساتهم الدينية وهوياتهم الوطنية[١]. وبدأ إجراء المسح في أوروبا؛ إلا أنَّه سرعان ما لفت انتباه عدة دول في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط وأستراليا والشرق الأقصىٰ والقارة الأفريقية، مما شجع علىٰ تأسيس مجموعات في هذه الدول لإجراء دراسات مسحية مشابهة، وتبادل المعلومات المقارنة[٢].

ويستند القائمون علىٰ هذا المسح في تحليل نتائجه إلىٰ معيارين؛ **أحدهما**: قيم التقليدية في مواجهة العلمانية والرشادة، بينما يتحصل **المعيار الآخر** في قيم الرغبة في البقاء مقابل التعبير عن الذات. فوفقًا للمعيار الأول، هناك مجتمعات تقليدية، غالبًا زراعية، يحتل الدين فيها مكانة متميزة، وتسود قيم الأسرة، وتتراجع فيها معدلات الطلاق والانتحار والإجهاض. وفي المقابل، توجد مجتمعات، معظمها صناعية، ذات قيم علمانية، وتمارس اختيارات مغايرة تمامًا لنظيرتها التقليدية. ويطرح المعيار الثاني رؤية حول تحول القيم الفردية من البعد المادي والاهتمام بالأمن الاقتصادي والشخصي، كما هو الحال في المجتمعات الصناعية، باتجاه زيادة التركيز علىٰ قيم التسامح والمشاركة السياسية وحماية البيئة والثقة بالنفس، والتي تؤشر علىٰ مرحلة ما بعد المادية[٣].

وقد قدمت مؤسسة آر جي دعمًا متواصلًا لمسح القيم العالمية منذ بدايته في منتصف التسعينيات. فمولت أنشطته في السويد، وأسست مقرًا دائمًا له في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة جوتنبرج السويدية. وأسهمت في إنشاء منتدىٰ خاص بالباحثين المشاركين في المسح من الدول المختلفة لعقد مؤتمراتهم ولقاءاتهم. وأثمر المسح باعتباره قاعدة بيانات واسعة النطاق عدة كتب هامة في مجال دراسات القيم علىٰ مستوىٰ العالم[٤]. ويمكن تفسير استمرار دعم المؤسسة للمسح كإقرار ضمني

---

(١) http://www.worldvaluessurvey.org/

(٢) *Ibid.*

(٣) Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*, pp.1-12.

(٤) علىٰ سبيل المثال، انظر:

Wil Arts and Loek Halman, 2004, *European Values at The Turn of The Millennium*, Leiden and Boston, Brill.

بقبول أطروحاته ومعاييره. وقد كلل هذا القبول بتمويل المؤسسة للتعاون البحثي بين القائمين علىٰ المسح من ناحية والعديد من الجهات الدولية من ناحية أخرىٰ، سعيًا وراء اعتماده كمرجعية لجهود التنمية العالمية.

وبصورة عامة، ترتكز فلسفة المسح علىٰ أطروحات رونالد إنجيلهرت وكريستيان ويلزيل حول محورية دور الحداثة في التطور الإنساني؛ فالرفاهة الاقتصادية تؤدي إلىٰ تحول قيمي نحو العلمانية والرشادة، ولاحقًا باتجاه قيم التعبير عن الذات التي تمهد بدورها لظهور الديمقراطية وازدهارها وضمانها[١]. وتقوم هذه الفلسفة علىٰ درجة عالية من المركزية الغربية، والتي ترصد التطور المنشود للمجتمعات المتنوعة في العالم انطلاقًا من مراحل التطور الأوروبية، في حين يغيب عنها إمكانية تنوع المسارات الحضارية، وتفتقر إلىٰ قبول الآخر الثقافي.

وتعرضت أطروحات إنجيلهرت وويلزيل إلىٰ عدة انتقادات، رد عليها الكاتبان في مقالتهما «**تحول أولويات الجماهير: العلاقة بين الحداثة والديمقراطية**»[٢]؛ إلا أنَّ ردود الكاتبين كرست واقعيًا المركزية الغربية في رؤيتهما. فقد أشارا إلىٰ أنَّ الحداثة بالفعل لا تسير في اتجاه واحد؛ بل هي عملية قابلة للنكوص بسبب الأزمات الاقتصادية، فيما يعني قبولهما بإمكانية عودتها للخلف سلبيًا، وليس انطلاقها إيجابيًا في مسارات حضارية متنوعة. كما قبل الباحثان تأثير العوامل الاجتماعية - الثقافية، وتحديدًا القيم الدينية، في جهود التحديث، ودلّلا علىٰ ذلك بتشابه قيم أصحاب الأديان الواحدة في كافة مناحي الحياة. وهو الأمر الذي يصب في تفضيل أديان وحضارات، باعتبارها قابلة للتطور والحداثة، في حين تستبعد حضارات وأديان أخرىٰ لعدم أهليتها لذلك[٣].

واستشهد إنجيلهرت وويلزيل بالنموذج الآسيوي الصناعي ردًّا علىٰ انتقادهما لمركزية النموذج الغربي في أطروحاتهما؛ إلا أنَّ النموذج الأول يسير فعليًا في طريق التطور الغربي. وقد انطبقت معايير نموذج الدول الحديثة ذات القيم العلمانية الرشيدة

---

(١) Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit.*.

(٢) Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2010, *op.cit.*, pp.551-567.

(٣) *Ibid*, pp.552-553.

بشكل شبه تام علىٰ مجموعة الدول الصناعية الغربية البروتستانتية، سواء الناطقة باللغة الإنجليزية أو غير الناطقة بها[1]. وبعبارة أخرىٰ، فإنَّ القيم السائدة في الدول الغربية تكاد تكون هي المعيار الذي يفترض الاحتكام إليه عند تقويم المنظومات القيمية للدول ذات الثقافات المختلفة، وهو ما يعني تحيزًا لصالح الحضارة الغربية علىٰ حساب الحضارات الأخرىٰ.

ويكشف دعم مؤسسة آر جي لمسح القيم العالمي عن عمق اهتمامها بالأبعاد الثقافية والقيمية، وتأثيرها في صياغة الواقع المعاش. إلا أنَّه يعكس تحيزها للنموذج الغربي، والذي عمدت في برامجها الدولية تكريسه في إطار الاتحاد الأوروبي، والتبشير به فيما وراء القارة الأم. ويفسر هذا التحيز تخصيص المؤسسة قرابة نصف برامجها الدولية لصالح الاندماج الأوروبي، في حين يثير تساؤلات حول مدىٰ صدق رغبة المؤسسة في الانفتاح علىٰ العالم، في ظل هذه المركزية الأوروبية، وعلىٰ أية أسس، وفقًا لأية معايير، وفي ظل أيما رسالة حضارية.

٣- الانفتاح علىٰ العالم:

استكملت مؤسسة آر جي مساعي برامجها المحلية للانفتاح علىٰ العالم بالانخراط في عدة برامج دولية مدفوعة بالغاية ذاتها. ويقصد بالعالم في هذا الصدد الدول والثقافات والأقاليم غير الأوروبية؛ نظرًا لبحث علاقة السويد بكل من دول الشمال والاتحاد الأوروبي كقيم مرجعية منفصلة. وتختلف جهود الانفتاح علىٰ العالم عن البرامج المدفوعة بقيمة الحداثة السابق الإشارة إليها. فالانفتاح يحمل قدرًا من التواصل المباشر علىٰ صعيد التعاون البحثي أو الأنشطة الأكاديمية المتنوعة، بينما ركزت برامج قيمة الحداثة علىٰ دراسة القيم الفردية، وتصور المنظومة القيمية الحداثية، باعتبارها الأفضل للتطور الإنساني من خلال جهود نظرية مجردة.

تاريخيًا، لم تنفتح السويد علىٰ الأقاليم غير الأوروبية إلا في فترة متأخرة من القرن العشرين. وبخاصة بعد تزايد موجات الهجرة من خارج الإقليم الشمالي، وتنامي تأثير

---

(١) انظر الشكل الموضح لتقسيم الحضارات والأديان وفقًا لمعياري إنجيلهرت وويلزيل:
Ibid, p.554.

العولمة في الجوانب الاقتصادية والثقافية في البلاد[١]. وعليه؛ تضاءل الوجود الثقافي والبحثي السويدي على الصعيد الدولي، بينما تركز تأثيرها في مجال المساعدات التنموية والإغاثة الإنسانية. وبرغم تردد السويد في الانفتاح على دول العالم الأخرى؛ إلا أنَّ تأثيرات العولمة باتت واقعًا يصعب تجنبه. وأضحى الانفتاح الواعي ضمانًا لاستثمار التأثيرات الإيجابية للعولمة، وتلافي تداعياتها السلبية.

ولذلك انخرطت مؤسسة آر جي في أنشطة بحثية استهدفت مد جسور التعاون البحثي مع أطراف خارج القارة الأوروبية، ومناقشة تحديات العولمة في إطار دولي. فباتجاه الغرب، دعمت برنامجًا للمنح الدراسية في مجال الدراسات الحضرية، وذلك بالتعاون مع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، خلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٨)[٢]. وأنشأت كرسيًا بحثيًا في جامعة هارفارد الأمريكية أطلق عليه «كرسي آنا ليندا للقيادة العالمية والسياسة العامة»، إحياءً لذكرى وزيرة الخارجية السويدية السابقة. وبالإضافة إلى المدرسة السويدية للدراسات المتقدمة حول إقليم آسيا-الباسيفيك، كأحد البرامج المحلية، اتجهت المؤسسة شرقًا نحو الصين لتدعم التعاون البحثي طويل المدى بين المؤسسات الصينية ونظيرتها السويدية[٣]. وفي داخل القارة الأوروبية، مولت المؤسسة في عام ٢٠١٠ برنامجًا بحثيًا حول التحديات التي تواجه البحث الاجتماعي في أوروبا، وفرص انتشاره عالميًا. كما دعمت تقرير المفوضية الدولية للثقافة الذي حمل عنوان «اختلافنا المبدع»، وطرحت في إطاره خطة عمل حول السياسات الثقافية للتنمية[٤].

إنَّ طبيعة البرامج الدولية لمؤسسة آر جي المعنية بجهود الانفتاح على العالم

(١) Charles Westin, *op.cit.*, pp.172-173.

(٢) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.53.

(٣) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.33-34.

(٤) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, p.48.

وكثافتها تقود إلىٰ ثلاث نتائج أساسية؛ **أولها**: أنَّ كثافة البرامج المحلية المهتمة بالانفتاح علىٰ العالم، مقارنة بقلة نظيرتها الدولية تشير إلىٰ كون هذا التواصل مع العالم الخارجي لا يزال في طور استكشاف الأخير، ومحاولة دراسته داخليًا قبل حدوث انفتاح حقيقي واسع النطاق. **وثانيها**: أنَّ المؤسسة في رؤيتها للعالم لا زالت متمركزة حول القارة الأوروبية، مع قدر من التواصل مع امتدادها الحضاري في الولايات المتحدة. فالباحثون وإشكاليات دراساتهم ذات صلة بالقضايا الأوروبية، مثل انتشار البحث الاجتماعي الأوروبي عالميًا، وتدريب موظفي المنظمات التطوعية، وتوطيد العلاقات الصينية - الغربية.

وتذهب **النتيجة الثالثة** إلىٰ أنَّ برامج الانفتاح علىٰ العالم مثلت التكامل التطبيقي مع الجهود النظرية للبرامج المدفوعة بقيمة الحداثة. فالأطروحات النظرية المبشرة بقيم الحداثة، والسعي لتغيير المنظومات القيمية فيما اعتبر «مجتمعات تقليدية»، احتاجت إلىٰ برامج عمل تطبيقية، تمت من خلال التعاون الثقافي مع الهيئات الدولية المتعددة، والتي حاولت بدورها ترجمة هذه الأطروحات إلىٰ خطط ومعايير مفصلة. وإجمالًا، فإنَّ برامج المؤسسة المعنية بقيمة الانفتاح علىٰ العالم ما تزال مفرغة من مضمونها الحقيقي، حيث تدور فعليًا في إطار المركزية الأوروبية، سواء في رؤيتها للعالم غير الغربي، أو اهتماماتها بقضاياه، أو غاياتها من التواصل معه.

٤- الانتماء الإسكندنافي:

مولت المؤسسة عدة برامج بحثية وأنشطة احتفالية متصلة بالعلاقات البينية للدول الإسكندنافية وتاريخها المشترك والتحديات التي تواجهها، بهدف دعم الانتماء الإسكندنافي. واتخذت هذه البرامج صيغة التعاون المشترك بين الجهات الأكاديمية في بعض الدول الإسكندنافية، أو الانخراط في مشروعات ممولة من جهات حكومية وغير حكومية علىٰ حدٍ سواء. وكان التعاون الأبرز في هذا الصدد مع الجهات النرويجية والفنلندية، وبدرجة أقل دول البلطيق وأيسلندا، بينما لم تنخرط المؤسسة في دعم دراسات مشتركة مع الدنمارك.

واتسمت هذه البرامج بسعيها الدائم إلىٰ استلهام الجذور التاريخية للهوية الإسكندنافية، أحيانًا علىٰ حساب واقعها ومستقبلها، حيث البعد التاريخي محوري

في أهداف برامج دعم الانتماء الإسكندنافي. فقد دارت هذه البرامج حول الذكرىٰ المئوية لفك الاتحاد السويدي - النرويجي في عام ٢٠٠٥، وذكرىٰ الانفصال الفنلندي عن السويد في عام ١٨٠٥. وشجع البرنامجان السابقان المؤسسة علىٰ مواصلة اهتمامها بالشمال الأوروبي؛ فبدأت برنامجًا بحثيًا آخر في عام ٢٠٠٥ حمل عنوان «**دول الشمال الأوروبي**» لدراسة مراحل تطور الإقليم الشمالي منذ عام ١٨٠٠ وحتىٰ الآن في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية، فضلًا عن السعي لتطوير التعاون البحثي المتبادل في العلوم الاجتماعية والإنسانيات بين جامعات الدول الإسكندنافية ودول البلطيق.

وبالنظر إلىٰ كثافة البرامج الساعية لدعم الانتماء الإسكندنافي وطبيعة اهتماماتها البحثية، يمكن القول إنها ارتبطت بمحاولات الحفاظ علىٰ الهوية المشتركة للمنطقة في مواجهة تحديات الذوبان في الاتحاد الأوروبي والعولمة الثقافية. إلا أنها لم تخط خطوات جادة نحو إدارة حوار شامل حول مجمل التحديات العالمية التي تواجه النموذج الإسكندنافي في الرفاهة الاجتماعية والديمقراطية التوافقية، ناهيك عن البحث في آليات مواجهتها. إنَّ هذه البرامج اقتصرت علىٰ دعم البعد التاريخي في الهوية الشمالية، بينما تطلعت المؤسسة فعليًا في برامجها الأخرىٰ إلىٰ مستقبل العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانيات ارتباطًا بالاتحاد الأوروبي.

وقد عكست هذه البرامج رغبة المجتمع السويدي في التشبث بالانتماء الإسكندنافي، والذي اعتاد مواطنو دول هذا الإقليم الانتساب إليه في ظل التنوع الأوروبي. وتبرز هذه الجهود تضاربًا مع محاولات دعم الاندماج الأوروبي، وتزكية الثقافة الجمعية المشتركة بين دول الاتحاد علىٰ حساب الثقافات الفرعية. وفيما يبدو، فإنَّ المؤسسة ذاتها، كما هو الحال في المجتمع السويدي خاصةً والمجتمعات الأوروبية الأخرىٰ عامة، تقبل بأهمية الاندماج الأوروبي علىٰ الطريقة التعاقدية في الجوانب السياسية والاقتصادية، في حين ما تزال تتباطأ في قبول الهوية الأوروبية المشتركة.

وبصورة إجمالية، تتحرك السويد في إطار عدة دوائر إقليمية ودولية، تتفاوت أهميتها ودرجة الارتباط بها تبعًا لمدىٰ تأثيرها في الداخل، وعمق الروابط التاريخية

والثقافية بين أطرافها. ويمكن رصد ثلاث دوائر أساسية للحركة السويدية وتأثيرها؛ وهي: الإقليم الإسكندنافي، والاتحاد الأوروبي، ودول العالم غير الأوروبية. فدائرة الإقليم الإسكندنافي تعد الأقرب للمملكة السويدية، استنادًا إلىٰ التاريخ المشترك والتجانس الثقافي. وباتجاه القارة الأوروبية تتطلع السويد نحو دائرتها الإقليمية المؤثرة في المستقبل الاقتصادي والسياسي للبلاد. وأخيرًا، تمثل الدائرة العالمية فيما وراء القارة الأوروبية فضاء رحبًا لم تنخرط فيه السويد إلا علىٰ نطاق محدود.

وقد اضطلعت مؤسسة آر جي ببرامج وأنشطة دولية في إطار هذه الدوائر الثلاث تباينت أهدافها وغاياتها. فاهتمت بالتأكيد علىٰ الأصول التاريخية والثقافية المشتركة بين دول الشمال الأوروبي، وبدرجة أقل، بحثت التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة. وساندت علىٰ النطاق الأوروبي محاولات جادة لتنمية التعاون البحثي، وتطوير حلول وآليات للتصدي للتحديات المشتركة، ولم تغفل جهود تدعيم الروابط الثقافية بين دول الاتحاد الأوروبي. واهتمت برامجها في الدائرة العالمية بالأبعاد الثقافية والقيمية، وجمعت بين التنظير المجرد للمنظومات القيمية المرغوب فيها والانخراط في برامج للتغيير باتجاه منظومة قيم الحداثة. وفعليًا، يفرض التباين الثقافي والقيمي بين المجتمعات المضيفة لبرامج مؤسسة آر جي وبرامجها تقسيم هذه المجتمعات إلىٰ مجموعتين رئيستين؛ وهما: دول القارة الأوروبية، بما فيها الدول الإسكندنافية، وبقية دول العالم.

وفيما يتعلق بدول القارة الأوروبية، يلاحظ أنَّ القيم المرجعية للبرامج الدولية للمؤسسة قد وافقت قيم المجتمعات المضيفة، سواء المتصلة بالتاريخ المشترك أو التجانس الثقافي أو التصورات المطروحة عن تحديات الحاضر والمستقبل. إنَّ نشاط المؤسسة في الجوار الإسكندنافي والمحيط الأوروبي، وإن شابه تنازع الهويات والانتماءات؛ إلا أنَّه عمد إلىٰ تحقيق مواءمات وتوازنات لبلورة أسس ثقافية مشتركة في إطار الاتحاد الأوروبي. ولذلك غلب علىٰ برامج المؤسسة المعنية بالاندماج الأوروبي والانتماء الإسكندنافي التنسيق والتعاون، وليس التوجيه أو الإرشاد، واهتمت بالتخطيط لآليات عملية وتطبيقية باتجاه تعميق الاندماج بين دول القارة. وقد تزايدت هذه البرامج واتسع نطاقها علىٰ مدار السنوات الأخيرة، بما يعبر عن تنامي

رغبة المؤسسة في تطوير جهودها البحثية داخل القارة الأوروبية. بعبارة أخرىٰ، يعني تطابق القيم المرجعية لبرامج المؤسسة مع القيم السائدة في المجتمعات المضيفة وتزايد هذه الأنشطة مع الزمن اتجاه المؤسسة نحو ضمان الاستقرار الاجتماعي داخل أوروبا، محل النشاط.

وتختلف النتيجة في حال الدائرة العالمية؛ فأنشطة آر جي أقرت أطروحات نظرية حول محورية دور الحداثة في التطور الإنساني، وصلاحية منظومة قيمية بعينها لتطبيق الديمقراطية. واستنادًا إلىٰ معياري قيم التقليدية في مواجهة العلمانية والرشادة، وقيم البقاء مقابل التعبير عن الذات، انطبقت المنظومة المنشودة علىٰ الدول الغربية، سواء داخل أوروبا أو خارجها. وبالتالي، تصدت المؤسسة لدعم الجهود الرامية لنشر هذه الأطروحات وتطبيقها عالميًا باتجاه إحداث تغيير قيمي في الدول غير الغربية لصالح تبني القيم الحداثية المرغوبة. إنَّ حركة المؤسسة فيما وراء القارة الأوروبية، باستثناء الولايات المتحدة، قد انطوت علىٰ رؤية أحادية للتطور الإنساني، باتجاه النموذج الغربي الحداثي، مماكرس البرامج المعنية بالانفتاح علىٰ العالم للتبشير بهذه الرؤية، بدلًا من تحقيق تفاعل بنّاء ومتبادل بين السويد والدول غير الأوروبية.

ويعني ذلك أنَّ القيم المرجعية للبرامج الدولية لمؤسسة آر جي قد اختلفت عن القيم السائدة في المجتمعات المضيفة لأنشطتها وبرامجها؛ مما يدل علىٰ اتجاه المؤسسة نحو ضمان التغيير الاجتماعي دوليًا. ويلاحظ أنَّ هذه البرامج قد تزايدت مع الزمن، بما يوحي بتنامي رغبة المؤسسة في إحداث التغيير الاجتماعي علىٰ الصعيد الدولي.

وبرغم الاختلاف بين المؤشرات المتعلقة بالأدوار الدولية لمؤسسة آر جي داخل أوروبا عن خارجها؛ إلا أنَّ ذلك يثبت أطروحات الدراسة إجمالًا. فمؤسسة آر جي، كإحدىٰ مؤسسات المجتمع المدني الغربية، تمارس أدوارًا اجتماعية وقيمية لإحداث تغيير اجتماعي بنيوي خارج المجتمعات الغربية، حتىٰ وإن طرحت مبادرات جزئية وغير بنيوية لتحسين الأوضاع القائمة في المجتمعات المضيفة. ويتسق ذلك مع تباين القيم المرجعية لأدوارها في المجتمعات الغربية، وتحديدًا الأوروبية، عن نظيرتها المتعلقة بالأدوار في المجتمعات غير الغربية. ويعد هذا التباين في ذاته مؤشرًا إيجابيًا باتجاه إثبات صحة أطروحات الدراسة؛ حيث العامل الأبرز المتعلق بالأدوار الدولية

يرتبط بتشابه الأصول الحضارية بين مجتمع المؤسسة الفاعلة وبين المجتمعات المضيفة.

مما سبق، خلصت إلىٰ أنَّ مؤسسة آر جي السويدية قد ارتبطت بعلاقة وثيقة مع الدولة في ظل نظام ديمقراطي توافقي، يرتكز علىٰ التوازنات والمواءمات بين مغانم أطرافه ومغارمهم. ويستبعد ذلك، إلىٰ حدٍ كبير، إمكانية تحدي المؤسسة لهذا النظام، طالما ظلت طرفًا أصيلًا مستفيدًا من بقائه. ولذلك جاءت البرامج المحلية والدولية للمؤسسة كاستجابة لاحتياجات داخلية، ولمواجهة تحديات خارجية، بحيث تصب لدعم استمرار النظام، ومساندته في التغلب علىٰ هذه التحديات والاحتياجات.

فمحليًا، كرست المؤسسة برامجها لتأصيل جهود الانفتاح علىٰ العالم نتيجة لضغوط العولمة، وإن كشفت فعليًا عن محدودية رؤيتها لماهية العالم المقصود، واقتصاره بالأساس علىٰ الجوار الإسكندنافي والمحيط الأوروبي علىٰ الصعيدين الفكري والحركي. وارتباطًا بذلك، اهتمت بمحاولات الحفاظ علىٰ التراث والهوية الوطنية لموازنة هذا الانفتاح القاصر. كما سعت لدعم المشاركة المجتمعية وتجلياتها ذات الصلة بالبحث العلمي في مساندة ضرورية للدولة خلال مرحلة إعادة رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل النموذج الديمقراطي الاجتماعي. وصاحب ذلك اهتمامها بتعميق الثقة في البرلمان الوطني، كإحدىٰ ركائز الديمقراطية النيابية.

وقد عبرت برامج المؤسسة علىٰ الصعيد الدولي عن درجة ملحوظة من «التمزق» و«المركزية». تمزق المجتمع السويدي بين هويته الوطنية التي تكرسها برامج المؤسسة محليًا، وبين انتمائه الإسكندنافي النابع من الموروث التاريخي المشترك، وبين الهوية الأوروبية التي يفترض بلورتها ودعم أسسها الثقافية. وتجلت المركزية الأوروبية في مواجهة العالم وراء القارة الأم؛ مركزية النموذج الغربي الحداثي، وأحادية طريق التطور الإنساني.

وفي هذا السياق، اهتمت المؤسسة بإحياء انتمائها الإسكندنافي، وسعيها للتشبيك بين المواطنين الأوروبيين علىٰ أسس ثقافية مشتركة، انطلاقًا من تشابه الماضي ووحدة الحاضر والمستقبل. إلا أنها في المقابل، سعت في برامجها خارج أوروبا إلىٰ تطويع المنظومات القيمية الأخرىٰ باتجاه النموذج الغربي. إنَّ مؤسسة آر جي دارت في فلك النموذج الأوروبي، في حين تغافلت عما يمكن قراءته كمشترك إنساني، ناهيك عن قبول المسارات الحضارية المتنوعة، مما جسد تحيزًا قيميًا، وخللًا نظريًا وتطبيقيًا.

الفصل الرابع

القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسة روبرت بوش الألمانية

تصنف ألمانيا في إطار دول النموذج الإدماجي في علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع حكومات دولها. فوفقًا لهلموت آنهير وولفجانج سيبيل، تدخل مؤسسات المجتمع المدني في ظل هذا النموذج ضمن ترتيبات الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية، وفي المقابل تؤثر هذه المؤسسات في القرارات الحكومية من خلال تقديم الاستشارات(١). ويتناول هذا الفصل القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسة روبرت بوش، كدراسة حالة للنموذج الإدماجي الألماني، سعيًا وراء اختبار أطروحات الدراسة حول علاقة هذه القيم بالإطار الحضاري للمؤسسة ومجتمعها، وصلة ذلك بانخراطها في عملية التغيير الاجتماعي علىٰ الصعيدين المحلي والدولي من عدمه. وفي هذا الإطار، يناقش الجزء الأول القيم المرجعية للأدوار المحلية، في حين يعني الجزء الثاني بالقيم المرجعية للأدوار الدولية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Helmut K. Anheier and Wolfgang Seibel, *op.cit.*, pp.26-28.

يمكن تعريف الإدماجية باعتبارها «نظام تمثيل المصالح تنتظم وحداته في إطار عدد محدود من المنظومات الفردية والإجبارية وغير التنافسية والتراتبية، وضمن تقسيمات وظيفية مختلفة، سواء معترف بها أو مخولة قانونيًا (إن لم تكن قد أنشئت بعد) عن طريق الدولة، بما يضمن لها احتكار التمثيل في إطار فئتها في مقابل ممارسة درجة من الملاحظة علىٰ اختيار قياداتها وتحديد مطالبها والحصول علىٰ تأييدها».

لمزيد من التفاصيل، انظر:

Gerhard Lehmbruch, 2001, Germany, (In) Yamamoto Tadashi and Kim Gould Ashizawa, 2001, *Governance and Civil Society in a Global Age*, Tokyo: Japan Center for International Exchange, pp. 266.

النموذج الإدماجي في جمهورية ألمانيا الاتحادية

تعبر العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الألمانية وحكومتها عن النموذج الإدماجي، استنادًا إلىٰ معياري الإنفاق الحكومي علىٰ الخدمات الاجتماعية، وحجم القطاع المدني[1]. وقد اخترت مؤسسة روبرت بوش كدراسة حالة معبرة عن هذا النموذج؛ حيث تتمتع المؤسسة بعدة خصائص تمكنها من تمثيل هذا النموذج بكفاءة، من حيث سعة برامجها وتنوع أدوارها.

لقد تطور القطاع المدني في ألمانيا في إطار علاقة وثيقة مع الدولة ومؤسساتها. إذ انتفت، إلىٰ حدٍ كبير، حالة الصراع بين المؤسسات المدنية والحكومة المركزية، وحدث تكامل ملموس بين حركة القطاع غير الربحي ونظيره الحكومي. فتاريخيًا، تطورت مؤسسات المجتمع المدني في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر في مواجهة التجمعات البروتستانتية والكاثوليكية الموالية للحكم التسلطي. كما أدىٰ توسع الطبقة الوسطىٰ وبروز الحركة العمالية إلىٰ تنامي المطالبات بتكريس حرية التجمع، بما قاد إلىٰ تكوين جمعيات مدنية متعددة. ولم تدخل هذه الجمعيات في معادلة صفرية مع الدولة؛ بل اتسمت العلاقة بينهما بالتعاون الطوعي والتنسيق البناء. ويشير هلموت آنهير وولفجانج سيبيل إلىٰ أنَّ العلاقة الوثيقة بين الحكومة الألمانية ومنظمات الرفاهة الاجتماعية تتخطىٰ الدعم المالي؛ فالأخيرة تدخل في إطار ترتيبات الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية. كما تشارك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات الحكومية ذات الصلة بأنشطتها؛ إذ غالبًا ما تلجأ الحكومة إلىٰ استشارتها، وطلب مساعدتها في المراحل التجريبية[2].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, pp.19-20.

(٢) Helmut K. Anheier and Wolfgang Seibel, *op.cit.*, pp.26-28..

وفي هذا السياق، أقرت المحكمة الألمانية العليا في عام ١٩٦١ دستورية قانون المساعدة الاجتماعية الفيدرالي الذي نصَّ علىٰ تقديم الدعم العام لصالح مؤسسات الرفاهة المستقلة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية؛ مما أصل لحالة من الاعتماد المتبادل بين القوىٰ المدنية والحكومة الألمانية. بيد أنَّ ثمة صعوبة في تحديد نسبة مشاركة الدعم الحكومي في خدمات المؤسسات المدنية في القطاع الاجتماعي. ومنذ بداية ثمانينيات القرن المنصرم حدثت طفرة في أعداد المؤسسات الألمانية غير الهادفة للربح، خاصة في غرب البلاد، بسبب تزايد الثروة. وتعد هامبورج المدينة الأكثر احتضانًا للمؤسسات المدنية، كما توجد العديد منها في فرانكفورت، وتشهد المراكز الإدارية والمناطق المحيطة بالجامعات تزايدًا مطردًا في أعدادها. وتعني عديد من هذه المؤسسات بدعم البحث العلمي وجهود حماية البيئة والأنشطة الثقافية والخيرية، باعتبارها مجالات تنسحب منها الدولة إلىٰ حدٍ ما، بينما يديرها المجتمع المدني بكفاءة أعلىٰ[١].

وفيما يتعلق بالإطار القانوني، تعد ألمانيا من الدول التي تتبع نظام القانون المدني؛ حيث تفرق بين القانون الخاص والقانون العام. فينظم القانون الخاص الحقوق والمسؤوليات في إطار المعاملات البينية للأفراد والكيانات القانونية الخاصة، بينما يختص القانون العام بتنظيم العلاقات بين الدولة والوكالات العامة والشركات التابعة للقانون العام من جهة والأفراد من جهة أخرىٰ. وبالتالي، تعتبر أنشطة مؤسسات الدولة هادفة للنفع العام بالضرورة، بينما يوضع عبء إثبات فرص الاستفادة العامة علىٰ الجمعيات الخاضعة للقانون الخاص دون غيرها.

ومن ثمَّ، يمكن تصنيف مؤسسات المجتمع المدني علىٰ الوجه التالي[٢]:

أ- مؤسسات ذات عضوية: وتوجد حوالي ٦٠٠ ألف مؤسسة ذات عضوية مسجلة. وتشمل:

- جمعيات خاضعة للقانون الخاص، مثل: النوادي الرياضية.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Association of German Foundations and the Berlin Institute, *op.cit*.

(٢) MAECENATA, *op.cit*., pp.1-4.

- جمعيات خاضعة للقانون العام، مثل: جمعيات التسليف.

- كيانات خاضعة للقانون التجاري، مثل: المؤسسات التجارية والجمعيات التعاونية.

- شركات تابعة للقانون العام، مثل: غرف رجال الأعمال.

- المؤسسات الدينية.

ب- مؤسسات من دون عضوية: وعددها قرابة ٤٠٠ ألف مؤسسة. وتنقسم بدورها إلىٰ:

- المؤسسات الخيرية والاستئمانات؛ وبلغ مجموعها ١٢ ألف مؤسسة خيرية، و٨ آلاف استئمان.

- كيانات خاضعة للقانون العام، مثل: الجامعات ومحطات الراديو.

وقد مثلت الإعفاءات الضريبية حافزًا هامًا لانتشار مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث ارتفعت نسبة الإعفاءات الضريبية من ٥٪، وأحيانًا ١٠٪، لتصل إلىٰ حوالي ٢٠٪ في أكتوبر عام ٢٠٠٧. ويشترط القانون تصنيف المؤسسة بوصفها غير هادفة للربح للحصول علىٰ الإعفاءات الضريبة؛ اعتمادًا علىٰ أهدافها، والتزامها ببعض القواعد والإجراءات. فعلىٰ سبيل المثال: تكون هادفة للرفاهة العامة في المجالات الروحية والعلمية والقيمية؛ أو لها أنشطة خيرية لدعم الأفراد المحتاجين وغير القادرين علىٰ العناية بأنفسهم؛ أو ذات صلة بالأنشطة المتعلقة بالكنائس. ويتعامل النظام الألماني مع الجمعيات والمؤسسات غير الهادفة للربح كقطاع منفصل في الاقتصاد والإحصائيات العمالية ذات الصلة.

وإجمالًا، فإنَّ مؤسسات المجتمع المدني الألمانية تتمتع بعلاقات وثيقة مع الدولة؛ تتمثل في سهولة الإجراءات الإدارية المطلوبة لتأسيسها ومزاولة أنشطتها، ومحدودية الرقابة عليها، وسعة الإطار القانوني المنظم لصيغها المؤسسية، وتكريس الدعم الحكومي، وتنامي التكامل الوظيفي. وعلىٰ الصعيد العملي، تتسم مؤسسات المجتمع المدني الألمانية بالفعالية والكفاءة في ظل دولة قوية ذات سياسات اجتماعية بارزة.

الأدوار المحلية لمؤسسة روبرت بوش الألمانية
القيم المرجعية ودلالاتها

يركز هذا الجزء علىٰ تقصي القيم المرجعية للأدوار المحلية لمؤسسة روبرت بوش من خلال تحليل البرامج ذات الصلة بهذه الأدوار، وقراءة دلالاتها في إطار نموذجها الإدماجي. ويستدعي ذلك رصد نشأة المؤسسة وتطورها ودلالات ذلك، قبل الولوج إلىٰ تحليل برامج الأدوار المحلية وقيمها المرجعية.

أولًا: مؤسسة روبرت بوش الألمانية..النشأة والتطور والدلالات

يعد روبرت بوش (١٨٦١-١٩٤٢) أحد الرأسماليين البارزين في مجال الصناعة الألمانية؛ فقد أسهم، وفقًا لسيرته الذاتية، في إحداث نقلات نوعية متميزة في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية، وتوسعت أنشطته نحو العديد من الدول الأوروبية منذ أوائل القرن العشرين، كما اتخذ عدة خطوات هامة لتحسين أوضاع العمالة في شركاته، ومن أبرزها: الاهتمام بالتدريب الفني، وتقديم بعض الخدمات الاجتماعية، واعتماد نظام الثماني ساعات عمل لأول مرة في البلاد[(١)].

وبالإضافة إلىٰ إسهاماته الصناعية، أبدىٰ بوش اهتمامًا ملموسًا بالأعمال الخيرية والاجتماعية، وركز علىٰ ثلاثة مجالات رئيسة؛ وهي: دعم جهود التسوية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولىٰ، وتمويل الأنشطة التعليمية، وتوفير الرعاية الصحية. ومثلت هذه المجالات فيما بعد المنطلقات الرئيسة لنشاط المؤسسة التي حملت اسمه. وقد أولىٰ بوش عناية لجهود التسوية في أوروبا، وبخاصة محاولات

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Bosch: Entrepreneur, Citizen, and Philanthropist, http:££www.bosch-stiftung.de£content£language2£html£671.asp.

تحسين العلاقات الألمانية - الفرنسية.

وفي الإطار الأوسع، دعم بوش الحركات والتيارات المساندة لتوحيد أوروبا، ومد جسور التفاهم مع الدولة العثمانية من خلال تأسيس بيت الصداقة في إسطنبول في عام ١٩١٧. وفي العام التالي، تبرع لإنشاء جمعية لتعليم الكبار والتي أصبحت لاحقًا حركة تعليم الكبار. واختتم روبرت بوش إسهاماته بتأسيس وقفية تمثل معظم أسهم شركاته، وخصص عائدها لإنشاء مستشفىً يحمل اسمه في شتوتجارت[١].

ويلاحظ أنَّ جهود روبرت بوش الخيرية قد غلب عليها محليًا الجانب الرعوي، المتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والرعاية الصحية. وقد تركزت بالأساس في الدائرة المحيطة بمصانعه وأنشطته التجارية، في تشابه لافت للنظر مع أنشطة مؤسسة فورد في مراحلها الأولية، والتي سنفصلها في الفصل التالي. وتشير قراءة أنشطة روبرت بوش وهنري فورد إلىٰ جهود حثيثة لتحسين الظروف المعيشية لعمال مصانعهما وأسرهم لمحاصرة أية مطالبات متنامية لإعادة توزيع الدخول، أو مراعاة العدالة الاجتماعية بصورة جذرية في ظل النموذج الرأسمالي. وقد كان تصاعد هذه المطالبات من الخطورة بمكان بالنظر إلىٰ تزامنها مع الثورة البلشفية في روسيا القيصرية في عام ١٩١٧، والتي هيمنت عليها القوىٰ الشيوعية المعادية للرأسمالية.

وعلىٰ الصعيد الدولي، يصعب فصل جهود روبرت بوش الساعية لتوحيد أوروبا عن توسع أنشطته التجارية، وبخاصة في الدول المجاورة لألمانيا؛ مما يصب في فتح الأبواب الأوروبية أمام الصناعة الألمانية، الأكثر تقدمًا. كما يتعذر فصل هذه الجهود عن التوجهات السياسية التي سادت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولىٰ، حيث انطلقت الدعاوىٰ لتوحيد القارة الأوروبية بزعامة ألمانية. وقد كان من الطبيعي أن توظف المؤسسات الحكومية والمدنية لخدمة هذه الغاية[٢].

---

(١) *Ibid.*

(٢) أقرت شركة بوش التجارية بتعاونها مع النظام النازي في مجال الصناعات العسكرية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وهو ما اعتذرت عنه لاحقًا، باعتباره كان تعاونًا إجباريًا تحت ضغوط النظام، انظر: *Ibid.*

لقد ارتبطت أنشطة روبرت بوش الخيرية والاجتماعية فعليًا بمصالح النظام السياسي والاقتصادي في البلاد، والتي كانت شركة بوش أحد أركانه البارزة. وهو الأمر الذي أهل مؤسسة بوش لاحقًا للاندماج بسهولة في النموذج الإدماجي للعلاقة بين المؤسسات المدنية والحكومة الأم، وبخاصة لتواصل الصلة بين المؤسسة والشركة الرأسمالية، واستمرار مصلحة الأخيرة في استقرار النظام برمته.

في عام ١٩٦٤، قرر ورثة بوش توسيع وقفية مستشفىٰ روبرت بوش لتكون مؤسسة خيرية، وبحيث يصبح المستشفىٰ الذي افتتح رسميًا في عام ١٩٧٣ إحدىٰ المؤسسات الفرعية المشاركة فيها. وأطلق عليها بداية من عام ١٩٦٩ مؤسسة روبرت بوش، وحصلت علىٰ نصيب بلغ ٩٢% من أسهم مجموعة بوش التجارية، مع تنازلها عن حق التصويت؛ نظرًا لطبيعتها غير الهادفة للربح. وتدار المؤسسة بواسطة جهتين لصنع القرار واتخاذه، وهما: مجلس الأمناء، ومجلس الإدارة. ويقوم مجلس الأمناء، الذي يضم في عضويته تسعة من حملة الأسهم المنتمين للأسرة أو الشخصيات العامة، باتخاذ قرارات الأنشطة الخيرية وتوزيع مواردها. بينما يضطلع مجلس المديرين، والذي يتكون من عضوين، بالمهام التنفيذية، بحيث يختص كل عضو منهما ببرنامجين أو أكثر من برامج المؤسسة المحلية والدولية.

إنَّ هيمنة أسرة بوش من حاملي أسهم شركته علىٰ إدارة المؤسسة تثير تساؤلات حول غايات الأخيرة، ومدىٰ خيرية رسالتها. فالشركة التجارية ذات مصالح اقتصادية بيّنة في ظل نظام رأسمالي، يواجه انتقادات بنيوية متعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة، في حين يفترض اضطلاع المؤسسة برسالة خيرية لخدمة الرفاهة الإنسانية، مما يكاد يتعارض في جوهره مع مصالح الشركة. وهو الأمر الذي اختبرته أيضًا مؤسسة فورد؛ إلا أنها من منتصف سبعينيات القرن الماضي، استطاعت فك ارتباطها إداريًا وماليًا مع أسرة فورد وشركته التجارية تمامًا. وبالرغم من استثمارها لأصولها التجارية في مؤسسات رأسمالية أخرىٰ، مما يشكك أيضًا في رسالتها، لكنها لم تدخل جليًا في ترتيبات وحسابات شركة أو أسرة بعينها. وقد يعزىٰ ذلك التباين في توجهات فورد وروبرت بوش إلىٰ قبول علنية مثل هذه العلاقات والتقسيمات الوظيفية في ظل النموذج الإدماجي، في حين يغلب علىٰ النموذج الليبرالي الأمريكي الانفصال

بين وحداته، بالرغم من شكلية ذلك في ظل تكامل وظيفي فعلي بين المؤسسات المدنية والأدوار الحكومية، كما سيتضح في الفصل التالي.

وينص ميثاق المؤسسة الألمانية علىٰ رسالتها المعنية بالاهتمام بالرعاية الصحية، والتفاهم الدولي، والرفاهة العامة، والتعليم، والفنون والثقافة، والبحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والطبيعية. وتسعىٰ المؤسسة من خلال برامجها المحلية والدولية لتحقيق هذه الأهداف[1]. وفي هذا الصدد، شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تشكيل البنية المؤسسية والهيكل الإداري والتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة؛ فتبلورت الاهتمامات، وصممت البرامج، ووضعت أطر لتمويل المشروعات ذات الصلة بأهداف المؤسسة. كما اتجهت المؤسسة تدريجيًا لممارسة أدوار خارجية. فبالإضافة إلىٰ مشروعات دعم العلاقات الألمانية - الفرنسية التي بدأت مبكرًا في أواخر الستينيات، توسعت أنشطة المؤسسة لتشمل بولندا بداية من عام ١٩٧٤، ولاحقًا نحو الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٤.

وفتح سقوط حائط برلين ونهاية الشيوعية، وفقًا لبيانات المؤسسة، آفاقًا وفرصًا غير مسبوقة لامتداد العديد من البرامج المحلية إلىٰ دول وسط وشرق أوروبا أو تصميم برامج خاصة لها. وداخليًا، بدأت المؤسسة خلال التسعينيات في تصنيف أولويات اهتماماتها، وهي بالأساس تطوير المدارس وإصلاح التعليم، وتنمية العمل التطوعي، ورعاية الموهوبين، وبلورة صيغ جديدة من التفاعل الدولي، وتحسين التمريض والخدمات المقدمة لكبار السن. وفي إطار ذلك، شرعت في زيادة أعداد المشروعات المدعومة، وتحديد حجم التمويل وآلياته ومعاييره، وتطوير أدائها المهني. فظهرت تنويعة من وسائل التمويل، مثل منح الجوائز، ودعم برامج المنح الدراسية، وتقديم الاستشارات السياسية المستندة إلىٰ دراسات علمية[2].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Profile in Brief, 2011, Stuttgart: Robert Bosch Stiftung GmbH, pp.2-4.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

A Brief History of The Foundation, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp.

وشهدت بدايات الألفية الجديدة المزيد من التوسع الجغرافي والموضوعي والإداري للمؤسسة[1]. فلم تقتصر في برامجها علىٰ النشاط في وسط أوروبا وشرقها؛ بل طرقت أبوابًا جديدة من خلال برنامج العلاقات الألمانية - التركية في عام ٢٠٠٣. وتم في عام ٢٠٠٦ تدشين برنامجي العلاقات الألمانية- الصينية والعلاقات الألمانية - الهندية، فضلًا عن بدء انخراطها في برامج بدول جنوب شرق أوروبا. وموضوعيًا، راجعت المؤسسة مجددًا أولوياتها واهتماماتها؛ مما جعلها تركز علىٰ قضايا الأسرة والتغير السكاني منذ عام ٢٠٠٤، والتعليم في الطفولة المبكرة بداية من عام ٢٠٠٥، كما أولت عناية خاصة بإشكالية الهجرة والاندماج، وتطوير البحث العلمي. وعلىٰ الصعيد الإداري، زادت معدلات تشغيل المؤسسة ذاتيًا لمشروعات برامجها[2].

ويعمل بالمؤسسة حاليًا مائة موظف لإدارة حوالي ٨٠٠ مشروع في داخل ألمانيا وخارجها. ويبلغ معدل إنفاقها السنوي حوالي ٦٣ مليون يورو، ويمثل معدل الإنفاق المحلي غالبًا نسبة شبه ثابتة إلىٰ إجمالي النفقات مقارنة بمعدل الإنفاق الدولي. فعلىٰ سبيل المثال: في عام ٢٠٠٤، وصل الإنفاق المحلي إلىٰ حوالي ٤٤٪، مقارنة بقرابة ٤٩٪ في العام السابق. وكان الإنفاق الخارجي حوالي ٥٦٪، بينما بلغ ٥١٪ في عام ٢٠٠٣.

وبشكل عام، يخصص حوالي ٧٠٪ من التمويل لمشروعات ذات طابع دولي، سواء في إطار البرامج الدولية أو امتداد لبرامج محلية. وتتجه هذه المشروعات بالأساس نحو الولايات المتحدة وفرنسا ودول وسط أوروبا وشرقها[3]. وقد دأبت المؤسسة علىٰ إصدار تقارير دورية كل عامين منذ عام ١٩٧٨، ثم بدأت إصدار تقارير سنوية بدايةً من عام ٢٠٠١. وتوضح التقارير التغيرات في بنية البرامج ونتائج

(١) Dieter Berg and Ingrid Hamm, 2004, Introduction, (In) *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004*, 2004, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH, pp.9-13.

(٢) *A Brief History of The Foundation, op.cit.*

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, 2004, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH, pp.83-91.

المشروعات، بما يوفر شفافية للإدارة ويلخص جهد العام المنصرم(١).

وتنضوي عدة معاهد بحثية ومؤسسات فرعية متخصصة تحت إدارة مؤسسة روبرت بوش، وهي:

١- **مستشفىٰ روبرت بوش**: تمول المؤسسة استثمارات مستشفىٰ روبرت بوش وعمليات الصيانة والتحديث فيه، بما يفوق أية مستشفىٰ خاص آخر في البلاد. كما تدعم الجهود البحثية والأنشطة التدريسية به، بالتعاون مع معهد مارجريت فيشر - بوش للصيدلة العلاجية.

٢- **معهد مارجريت فيشر - بوش للصيدلة العلاجية**: يعد أكبر وحدة بحثية في مجاله، وخصص منذ نشأته في عام ١٩٦٨ لتطوير العلاجات الطبية، وتحسين كفاءة الأدوية، وتحديد أعراضها الجانبية، وتقليلها للحد الأدنىٰ.

٣- **معهد تاريخ الطب**: أسس في عام ١٩٨٠ كمعهد بحثي مستقل، ويعني بالتاريخ الاجتماعي للطب والتداوي. ويعد المعهد الوحيد المتخصص في هذا المجال غير التابع لإحدىٰ الجامعات، ويحظىٰ بمستوىٰ عالٍ من التجهيزات، ويرتبط في مهامه البحثية بمستشفىٰ روبرت بوش.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، توجد عدة مؤسسات فرعية متخصصة ملحقة إداريًا بمؤسسة روبرت بوش، وهي(٢):

١- **مؤسسة هانز - والز**: تستخدم مؤسسة روبرت بوش عوائد وقفية مؤسسة هانز - ويلز لدعم البحوث الطبية ودراسات التداوي الطبيعي. وفي عام ٢٠٠٣، قدم معهد تاريخ الطب جائزة سنوية حملت اسم هذه المؤسسة لصالح البحوث المتميزة في مجال تاريخ التداوي.

---

(١) تم التواصل مع مسؤولة برنامج العلاقات الدولية لأوروبا الغربية في مؤسسة روبرت بوش.

Correspondence with Natalie Ferber, Project Assistant of Program of International Relation Western Europe, America, Turkey, Japan and India, 15 November 2011.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Foundations within the Foundation, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp.

٢- مؤسسة أوت وإديث ماهليشليج: تدير مؤسسة روبرت بوش صندوق هذه المؤسسة منذ عام ٢٠٠٢، بحيث يستخدم تمويلها في اختبار دراسات وتنفيذ مشروعات لتحسين جودة الحياة للمسنين. واستثمرت حتىٰ عام ٢٠١٠ حوالي ٢ مليون يورو في ٣٩ مشروعًا ذات صلة بقضايا الشيخوخة، مثل تأسيس شراكات تعليمية بين الشباب وكبار السن، وتحديد مؤشرات لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم التطوع لدور رعاية كبار السن.

٣- مؤسسة دي في دي: أسست في عام ١٩٨٠ بتمويل من مجموعة روبرت بوش التجارية، وظلت تابعة لها حتىٰ عام ٢٠٠٤ حينما انتقلت إدارتها إلىٰ مؤسسة روبرت بوش. وتختص بتطوير العلاقات الألمانية - الفرنسية، وخاصة في مجالات الدراسات الثقافية والترجمة والمسرح والأدب. وتقدم جائزة سنوية لترجمة مشروعات العلوم الاجتماعية والإنسانيات منذ عام ١٩٨٦، وتمنح جائزة أخرىٰ منذ عام ١٩٩٧ لصالح ترجمة الأعمال الأدبية ما بين اللغتين الفرنسية والألمانية.

٤- مؤسسة روتشيس وبياتريس موميرت: وهي تقدم منحًا دراسية للقيادات التنفيذية الشابة من دول وسط وجنوب شرق أوروبا لدراسة الاقتصاد أو الهندسة في الجامعات الألمانية. كما يحصل هؤلاء الطلاب علىٰ تدريب متخصص في إحدىٰ الشركات الألمانية. وتعتبر المؤسسة، وفقًا لبياناتها، أنَّ تلك القيادات سوف تضطلع بمهام رئيسة في الإدارة العامة والجامعات وقطاع الأعمال عقب عودتها لبلادها، بما يصب في تنمية بلادها وتطويرها في إطار أوروبا الموحدة، فضلًا عن كونها عنصرًا هامًا في خلق استقرار دائم في أوروبا وبلورة علاقات وثيقة بين ألمانيا وجاراتها الشرقيات[١].

وتكشف القراءة المتأنية لبرامج مؤسسة روبرت بوش وتطورها علىٰ الصعيدين المحلي والدولي عن استيعابها العميق لتحولات البيئة داخل ألمانيا وخارجها، واستجابتها السريعة لهذه التحولات والتحديات. قضايا الإصلاح التعليمي، واندماج المهاجرين، والرعاية الصحية باتت تحتل أهمية متزايدة علىٰ قائمة مهام الدولة

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Rochus and Beatrice Mummert Foundation, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp.

والمجتمع في ألمانيا. وهي الإشكاليات ذاتها التي قدرت المؤسسة أولوياتها دون سواها لبرامجها المحلية. ويعد ذلك تجليًا لدورها المنوط بها في إطار النموذج الإدماجي، حيث تعد جزءًا من ترتيبات الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية محليًا.

وفيما يبدو، فقد امتدت هذه العلاقة التعاضدية بين الدولة والمؤسسة إلىٰ النطاق الدولي، حيث عبَّر توسع البرامج الدولية للأخيرة عن تناسق ملحوظ مع توجهات السياسة الخارجية الألمانية، والقضايا محل اهتمامها، فضلًا عن توازناتها الخارجية. فالامتداد نحو بولندا في عام ١٩٧٤ واكب التقارب الأمريكي - السوفيتي، والاهتمام بوسط وشرق أوروبا أعقب سقوط الشيوعية، وهو ما سمح لألمانيا بالتطلع لاستعادة نفوذها في محيطها الإقليمي. كما أنَّ الانفتاح علىٰ تركيا في عام ٢٠٠٣ اتصل بأزمة اندماج المهاجرين الأتراك في ألمانيا. يضاف إلىٰ ذلك أنَّ توسع برامج المؤسسة دوليًا قد اتجه بالأساس نحو المناطق ذات الصلة بالمصالح الألمانية المباشرة، بينما لم تتجه جهودها الإنسانية والتنموية نحو العديد من الدول النامية خارج مناطق الاهتمام الألماني.

ثانيًا: برامج الأدوار المحلية

تركز برامج الأدوار المحلية للمؤسسة علىٰ مواجهة التحديات الاجتماعية وتطوير حلول جديدة. وقد اعتبرت المؤسسة أنَّ أبرز الإشكاليات التي تواجه المجتمع الألماني، هي: نتائج التغير السكاني، وتطوير الرعاية الصحية، وإصلاح التعليم والبحث العلمي، واندماج المهاجرين الأجانب. وصممت برامجها المحلية علىٰ أساس موضوعي لتلائم هذه الاهتمامات. من هنا، تنقسم البرامج المحلية إلىٰ أربعة برامج أساسية، وهي: العلوم، والصحة والمساعدات الإنسانية، والتعليم والمجتمع، والمجتمع والثقافة.

١- برنامج العلوم:

كرست مؤسسة روبرت بوش العديد من المبادرات والبرامج الفرعية لتطوير قطاع البحث العلمي في البلاد. وقد ركزت علىٰ ثلاثة محاور رئيسة؛ وهي: تقوية البحث العلمي في ألمانيا وأوروبا، وبلورة الشغف بالعلوم في المدارس المحلية، وأخيرًا

إجراء دراسات في المؤسسات الفرعية المتخصصة التابعة للمؤسسة الأم؛ وهي: مستشفىٰ ومركزان للبحوث الطبية والدوائية.

٢- برنامج الصحة والمساعدات الإنسانية:

أدرك روبرت بوش الصحة كأولوية؛ فخصص لصالحها وقفيته ودعمه للمستشفىٰ الذي حمل اسمه. وتشكل حاليًا الرعاية الصحية محورًا هامًا للأدوار المحلية لمؤسسة روبرت بوش؛ نظرًا لتغير بنية السكان التي حملت معها زيادة ملحوظة في أعداد كبار السن، وما ارتبط بذلك من احتياجات صحية وطبية متنامية. وتدور أنشطة برنامج الصحة والمساعدات الإنسانية حول بعدين هما: آفاق الصحة في ألمانيا وأوروبا الشرقية المعني بتدريب الكفاءات الطبية، والحياة كمواطن كبير السن لإعادة تعريف أدوارهم المجتمعية بصورة بناءة وإيجابية، فضلًا عن استكشاف وسائل جديدة للعناية بهم، وتطوير حقل الدراسات الطبية المعني بأمراض الشيخوخة.

٣- التعليم والمجتمع:

أولت المؤسسة عناية بالغة لقضايا التعليم، وانخرطت بفعالية في جهود إصلاحه، وتفاعلت برؤية شاملة مع عناصره المتعددة، بما فيها الأسرة والمدرسة والمعلم والطالب. فنشطت في إطار ستة محاور وهي: الأسرة والتغير السكاني، والتعليم في الطفولة المبكرة، ومستقبل المدارس، وتشجيع الموهوبين، وبلورة الإبداع، والمدرسة والعمل. وتدور إجمالًا حول دعم الأسر الألمانية، ومساندة تطوير جودة التعليم في المراحل السنية المختلفة.

٤- المجتمع والثقافة:

عمدت المؤسسة إلىٰ تشجيع بلورة ثقافة مجتمعية مشتركة بين مختلف فئات المجتمع، علىٰ تنوع أصولها الثقافية واللغوية. واهتمت في برنامجها المعنون باسم «المجتمع والثقافة» بأربعة محاور رئيسة، وهي: الانخراط الاجتماعي، والهجرة والاندماج، والفنون والثقافة، والتربية المدنية. وذلك لمواجهة ما تخلقه التغيرات السكانية والاجتماعية والهجرة والاندماج من تحديات أمام استمرار المجتمع ومؤسساته.

وجدير بالذكر أنَّ مؤسسة روبرت بوش ليست مؤسسة تشغيلية فقط تنفذ أهدافها من خلال أنشطة برامجها؛ بل أيضًا تقوم بدعم مشروعات لجهات أخرىٰ في داخل ألمانيا وخارجها. ويشترط في هذه المشروعات الممولة ارتباطها بمحاور اهتمام المؤسسة، وتسكينها في إطار أدوات التمويل المتاحة في الوقت الراهن، فضلًا عن رسالية مضمونها الاجتماعي. وتقوم المؤسسة بتقويم المنافع المتوقعة من المشروعات المقترحة قبل البت في طلب الحصول علىٰ التمويل. وتشمل آليات التمويل المتاحة في برامج مؤسسة روبرت بوش: التمويل التنافسي، والمنح الدراسية، والجوائز، وبرامج الصحفيين، والمشروعات التجريبية.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، تمتلك المؤسسة عدة آليات لتفعيل برامجها؛ وهي: تشكيل اللجان المستقلة، وتقديم الاستشارات السياسية، وعقد الندوات والمؤتمرات. فقد تكلف المؤسسة أحيانًا فريقًا من الخبراء المتخصصين في قضية ما برسم صورة شاملة حول أبعاد هذه القضية، فضلًا عن طرح حلول وتوصيات لمعالجتها. علىٰ سبيل المثال: استحدثت المؤسسة لجنة «الأسرة والتغير السكاني» لتحليل أسباب تناقص معدلات المواليد في ألمانيا، كما شكلت لجنة أخرىٰ لاستشراف مستقبل دول البلقان.

كما تجري المؤسسة دراسات علمية بهدف تقديم استشارات سياسية، وفي هذا السياق ساهمت في الإعلان الأوروبي للعمل المدني والتطوعي الصادر في عام ١٩٩٨. وأخيرًا، تعقد المؤسسة، منفردة أو متعاونة مع أطراف أخرىٰ، العديد من الندوات والمؤتمرات حول القضايا المحلية أو الدولية المثارة، ويتخذ بعضها صورة دورية.

ثالثًا: القيم المرجعية للأدوار المحلية..السياق والمضمون والدلالات

ارتكزت المعجزة الألمانية علىٰ الكفاءة البشرية والتقدم العلمي؛ فالبلاد التي خرجت من الحرب العالمية الثانية محطمة اقتصاديًا، وفاقدة لقسمها الشرقي، لم تكن تمتلك غير العناصر البشرية ذات الرغبة الجارفة في النهوض بمجتمعها. وقد استغلت هذه العناصر لإحداث نهضة علمية واقتصادية إقليمية ودولية متميزة، بات من الضروري للمجتمع الحفاظ عليها، وضمان استمرارها. وفي إطار النموذج الإدماجي

للعلاقة بين الدولة والمجتمع، تعهدت مؤسسات المجتمع المدني برعاية هذه الموارد البشرية، لتطوير قدراتها وكفاءاتها، وزيادة مشاركتها في التنمية العلمية والاقتصادية للبلاد. في حين تضطلع الدولة من جانبها بتوفير الكثير من الخدمات الاجتماعية لمواطنيها، وإن لم تصل لمستوىٰ الرفاهة المتاح في دول النموذج الديمقراطي الاجتماعي كالسويد.

وقد تأثرت هذه المعادلة في العقد الأخير، بالنظر إلىٰ تحديات الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. فهناك تغير ملحوظ في البنية السكانية، من حيث تناقص معدلات المواليد، المصحوب بارتفاع توقعات العمر؛ مما أفرز مجتمعًا مسنًا. ويعني ذلك الافتقار إلىٰ الموارد البشرية المطلوبة لاستمرار نهضة المجتمع الألماني. كما تزايدت أعداد المهاجرين، بالرغم من تشديد القيود القانونية في هذا الصدد، ويعاني هؤلاء من صعوبات في الاندماج في المجتمع. يضاف إلىٰ ذلك الانسحاب التدريجي للدولة من تقديم نصيبها في الخدمات الاجتماعية، وهو الأمر الذي استدعىٰ إلقاء المزيد من المسؤوليات الاجتماعية علىٰ كاهل المواطنين.

كما استدعىٰ اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني بأدوار تنموية ورعوية وقيمية لمواجهة هذه التحديات في ظل إعادة توزيع الأعباء الاجتماعية علىٰ أطراف النموذج الإدماجي. وتمحورت هذه الأهداف بالأساس حول تنمية الموارد البشرية المتاحة، وتدعيم مشاركتهم المجتمعية في مجالات الحياة المختلفة. واحتاج ذلك في حالة المهاجرين الجدد إلىٰ بلورة آليات لزيادة إحساسهم بالانتماء للمجتمع الألماني. وفي هذا السياق، جاءت برامج مؤسسة روبرت بوش، كإحدىٰ المؤسسات المدنية البارزة، لتسهم في هذه المساعي والجهود علىٰ النحو الآتي.

١- المشاركة المجتمعية:

يقصد بالمشاركة المجتمعية تصرف الفرد بقدر من المسؤولية تجاه قضايا مجتمعه، وهواجسه العامة. إنَّ مؤسسات المجتمع المدني تعد في ذاتها تجليًا للمشاركة المجتمعية، ويضفي ذلك علىٰ جهودها في هذا الصدد مزيدًا من الأهمية. وهو الأمر الذي يفسر اشتراك جملة من برامج المؤسسات المدنية الثلاث محل البحث في الانطلاق من هذه القيمة، بالرغم من التباين بين نماذج علاقاتها بدولها.

إلا أنَّ النموذج الإدماجي الألماني يحمل قدرًا من التعقيد والتشابك في هذا المجال. فالنموذج الديمقراطي الاجتماعي السويدي ما تزال المشاركة المجتمعية فيه في مرحلة الصياغة التنظيرية، في حين تعد هذه القيمة ممارسة متأصلة في النموذج الليبرالي الأمريكي، في ظل بيئة قانونية واقتصادية مواتية، ترعاها دولة غير متدخلة. وفيما بين الحالتين، تتدرج قيمة المشاركة المجتمعية في ألمانيا ضمن بنية متكاملة من الترتيبات المتداخلة بين المجتمع والدولة، بحيث يضطلع الطرفان بمهام محددة، تضمن رفاهة المجتمع واستقراره. وبالتالي، يعد التصدي لمعالجة الإشكاليات الاجتماعية مهمةً مشتركة بين المجتمع والدولة، ويضيف انسحاب أي منهما في هذا السياق أعباءً علىٰ الطرف الآخر. والأهم أنَّ منطلقات هذه المعالجة وآلياتها، ناهيك عن إعادة النظر في هذه الترتيبات إجمالًا، تجري بالتوافق بين الطرفين.

تاريخيًا، ارتكزت السياسات الألمانية علىٰ محورية دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية، مع ممارسة جماعات المصالح تأثيرًا حاسمًا في صناعة السياسات العامة والتوجهات الاقتصادية وآليات تنفيذها[١]. ومن جانبها، وظفت الدولة هذه المبادئ لإدارة صراعاتها مع القوىٰ السياسية والاجتماعية. فبالرغم من تضييق بسمارك علىٰ النقابات العمالية؛ إلا أنَّ نزاعه مع الطبقة العاملة قد تقلص عقب إقرار الدولة عدة سياسات اجتماعية داعمة للرعاية الصحية في الفترة ما بين عامي (١٨٨٣-١٨٨٩). كما يعتبر آرمين ناصيحي أنَّ تبوأ الحزب النازي سدة الحكم بعد الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) كان نتاجًا لمخاوف الطبقة البرجوازية من تهديدات المستقبل وتقلبات الوضع الاقتصادي؛ مما دفعهم لقبول حكم توسموا فيه القدرة علىٰ مواجهة هذه التهديدات، بغض النظر عن عنصريته أو افتقاره للمبادئ الديمقراطية[٢].

وساعد الزخم الاقتصادي فيما بعد الحرب العالمية الثانية علىٰ استقرار الأوضاع

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مبادئ النموذج الإدماجي الألماني وآلياته، انظر:
Gerhard Lehmbruch, *op.cit.*, pp.249-254.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Armin Nassehi, 2000, Germany: The Ambiguous Nation, (In) Louk Hagendoorn, Gyorgy Csepeli, Henk Dekker and Russell Farnen (ed.,) *European Nationns and Nationnalism: Theoretical and Historical Perspectives*, Burlington: Ashgate Publishing Ltd, pp.224-225.

المالية، وإمكانية القيام بإصلاحات اجتماعية جمة في السبعينيات؛ إلا أنَّه منذ منتصف التسعينيات، نحىٰ الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني الحاكم، آنذاك، بدرجة ملموسة منحىٰ متزايدًا تجاه الليبرالية الجديدة، تماشيًا مع التوجهات الأمريكية، والتزامًا بمعايير الاتحاد الأوروبي.

فغابت مصطلحات الديمقراطية الاجتماعية عن الدعاية الانتخابية للحزب في انتخابات عامي (١٩٩٤، ١٩٩٨). وتوج الحزب هذا التوجه بتبنيه استراتيجية «**الوسط الجديد**» في انتخابات ١٩٩٨؛ والتي ارتكزت علىٰ تقديم المزيد من الدعم للحكومات المحلية في المقاطعات الألمانية، وبلورة علاقات قوية مع رجال الأعمال، وقبول القيود السياسية للعولمة. ووفقًا لآشلي لافيل، استخدم جيرهارد شرودر، المستشار الألماني السابق (١٩٩٨-٢٠٠٥)، أسلوب رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير والرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في التأكيد علىٰ كون هذه الإصلاحات لا تعني سياسات جديدة، بقدر ما هي تكييف للسياسات القائمة[١].

وهو الأمر الذي لم يحدث فعليًا؛ بل علىٰ العكس من ذلك، تمخضت استراتيجية «الوسط الجديد» عن سياسات للاقتطاع من برامج الرفاهة الاجتماعية، وتقليل معدلات الضرائب علىٰ الشركات الكبرىٰ، وإلغاء ضرائب الثروة، وخفض نسب زيادة المعاشات. كما طبقت الحكومة في عام ٢٠٠٢ برنامج «هآرتس» لإصلاح سوق العمل، والذي احتوىٰ علىٰ تقليل معونات البطالة وخفض مدتها الزمنية، وألزم العاطلين عن العمل بقبول أي وظيفة بغض النظر عن ملاءمتها لهم.

وازداد هذا التوجه الليبرالي الجديد في فترة الحكم التالية للحزب عقب انتخابات ٢٠٠٢، حيث ترجم في مزيد من الاقتطاعات في مجال الرفاهة الاجتماعية، تم تبريرها بكونها ترفع من القدرة الألمانية علىٰ جذب الاستثمارات الخارجية[٢]. كما حملت الحكومة الفيدرالية تدريجيًا الحكومات المحلية مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية ومنافع الرفاهة، بحيث تمول هذه الخدمات بالأساس من أموال الضرائب[٣].

---

(١) Ashley Lavelle, *op.cit.*, pp.112-113.

(٢) *Ibid*, pp.113-116.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: =

إنَّ هذا التراجع المتزايد لدور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية، في ظل تنامي التحديات الاقتصادية والسكانية، قد أدىٰ إلىٰ انخراط مؤسسة روبرت بوش، كإحدىٰ مؤسسات المجتمع المدني، في ثلاث مهام أساسية؛ أولاها: محاولة سد العجز الذي خلفه تراجع الدولة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية، وعلىٰ الأخص في التعليم والرعاية الصحية. فاهتم برنامج «الصحة والمساعدات الإنسانية» بطرح مبادرات إبداعية في مجال دعم الرعاية الصحية، وخاصة لكبار السن، كما ركز برنامجها المختص بالعلوم علىٰ تطوير شراكات بين المؤسسات التعليمية والمجتمعية المختلفة لدعم البحث العلمي.

وثانيها: الاضطلاع بدعم الجهود التنموية علىٰ صعيدي تنمية الموارد البشرية، ومساندة البحوث العلمية الأكاديمية، فيما سيناقش بالتفصيل في قيمتي التنمية البشرية، والعلم. وما يهمنا في هذا الصدد هو اهتمام المؤسسة بتفعيل الأدوار الاجتماعية للعديد من الفئات المهمشة، وتحديدًا المهاجرين وكبار السن والمرأة، وتنمية قدراتهم، وابتكار أدوار متنوعة لمشاركتهم المجتمعية البناءة.

وهو الأمر ذاته الذي ركزت عليه برامج مؤسسة فورد داخل الولايات المتحدة وخارجها. فبخلاف كون هذه الفئات هي الأقل توظيفًا لمهاراتها في خدمة مجتمعاتها، فإنها أيضًا تعد الأكثر قابلية للمطالبة بإجراء مراجعات جذرية لأسس الديمقراطيات الليبرالية الرأسمالية التي تعيش في كنفها؛ بالنظر إلىٰ معاناتها في ظل هذه الديمقراطيات. ولذلك بات إدماجها في بنية النظم الديمقراطية ضروريًا لمحاصرة مطالبها المتنامية، فضلًا عن محاولة الاستفادة من طاقاتها لصالح المجتمعات المحلية.

وثالثها: تقوية روابط المواطنة بين الفئات المتنوعة في المجتمع الألماني، والذي يواجه تحديات ضعف الانخراط الاجتماعي لمواطنيه، وصعوبات اندماج المهاجرين الجدد، ناهيك عن قدرته علىٰ تمرير قيمه وأسس ديمقراطيته للأجيال القادمة. إنَّ عوامل الانقسام والتشتت بين أطياف المجتمع تزيد عن نظيرتها الجامعة له. فما يزال

Angelika Vetter, 2010, Germany (In) Michael J. Goldsmith and Edward C. Page (ed.,) 2010, *Changing Government Relations in Europe: From Localism to Intergovernmentalism*, New York: Routledge and ECPR Studies in European Political Science, pp.99-100.

مواطنو المقاطعات الشمالية، ألمانيا الشرقية سابقًا، يعانون من النظرات الاستعلائية لمواطنيهم في المقاطعات الغربية، ألمانيا الغربية سابقًا؛ بالنظر إلىٰ امتلاك الأخيرة القوة الاقتصادية، وهيمنتها علىٰ المؤسسات السياسية في البلاد. كما ينظر الألمان عمومًا بريبة وتوجس إلىٰ المهاجرين، باعتبارهم تهديدًا ثقافيًا واقتصاديًا، في ظل مجتمع ذي نزعات قومية متنامية، ومعدلات بطالة متزايدة؛ مما يشحذ السلوكيات العدائية لمواجهتهم.

وقد ركز برنامج المؤسسة المعنون بـ«**المجتمع والثقافة**» علىٰ تصميم برامج معنية بتقوية الانخراط الاجتماعي للألمان، وبخاصة النشء، من خلال محور «الانخراط الاجتماعي». وخصص محور «الهجرة والاندماج» لدعم ارتباط المهاجرين الجدد بالمجتمع، وتطوير سياسات ملائمة لتكيفهم فيه. واعتنىٰ محور «التربية المدنية» بنقل المبادئ والقيم الديمقراطية للأجيال القادمة، في إطار الحفاظ علىٰ أسس المجتمع.

ويتضح أنَّ مؤسسة روبرت بوش قد اضطلعت بدور وسيط بين الفئات المتنوعة في المجتمع وبين الدولة للتخفيف من تداعيات إعادة رسم العلاقة بين الطرفين. ومن جانبها، لم تطرح المؤسسة اقترابًا بنيويًا لمراجعة هذه العلاقة، أو إعادة النظر في أسسها. وعلىٰ العكس من ذلك، ألقت بعبء اختلالاتها علىٰ المواطنين، وسعت لزيادة مسؤولياتهم المجتمعية. ويصب ذلك إجمالًا في الحفاظ علىٰ أسس النظام الرأسمالي، مع الأخذ في الاعتبار السعي لإدماج هذه الفئات في أنشطته، ومحاصرة أية مطالبات جذرية لها.

٢- التنمية البشرية:

يقصد بالتنمية البشرية توسيع خيارات الأفراد من خلال التحاقهم بوظائف ذات دخول مناسبة، وتمتعهم بآليات للرعاية الصحية، وتوفير فرص متساوية للحصول علىٰ تعليم جيد. وكدولة متناقصة المواليد، يمثل المسنون فيها حوالي خمس عدد السكان[١]، تعد قيمة التنمية البشرية مرجعية هامة للعديد من برامج الدولة ومؤسسات

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أحدث إحصائيات معدل المواليد والوفيات، انظر:

The German Federal Statistics Office, http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/EN/Navigation/Homepage__NT.psml

المجتمع المدني علىٰ حدٍ سواء. يضاف إلىٰ ذلك توافد المهاجرين الأجانب الذين لم يتلق معظمهم تعليمًا أو تدريبًا يمكنهم من الانخراط في سوق العمل الألماني بكفاءة وفعالية؛ بل قد تحول الصعوبات المالية دون تلقي أبنائهم إعدادًا مناسبًا للاندماج في المجتمع.

كما أنَّ النظام التعليمي الألماني ذاته يواجه عدة تحديات، من أبرزها: عدم وجود نظام تعليمي موحد لكافة المقاطعات الألمانية، وتزايد عدد الطلاب، وعدم توافر الكوادر العلمية الكافية، ونقص التمويل. وقد كشفت الوحدة الألمانية عن ضعف مستوىٰ التعليم العالي في المناطق الشرقية؛ مما استلزم بذل مزيد من الجهود لإصلاحه وتطويره[1]. إنَّ الإشكالية تكمن إذن في ندرة الموارد البشرية المدربة، بغض النظر عن خلفياتها الثقافية واللغوية، في ضوء التحديات التي تواجه عملية إعدادها وتأهيلها.

وبناءً علىٰ ذلك؛ صممت مؤسسة روبرت بوش برنامجها «التعليم والمجتمع» مدفوعةً بقيمة التنمية البشرية. وتوزعت اهتمامات هذا البرنامج بين ستة محاور متكاملة، وهي: الأسرة والتغير السكاني، والتعليم في الطفولة المبكرة، ومستقبل المدارس، وتشجيع الموهوبين، وبلورة الإبداع. فاهتمت المؤسسة بدايةً ببلورة سياسات داعمة للأسرة، مما يشجع علىٰ زيادة معدل مواليدها[2]. كما أولت عناية بالغة بتطوير المراحل التعليمية المختلفة بدءًا من مرحلة الحضانة وحتىٰ نهاية المرحلة الثانوية، وسعت إلىٰ تحسين جودة التدريس وكفاءته[3].

ويلاحظ أنَّه باستثناء قضية التغير السكاني التي أنشأت لها المؤسسة لجنة خاصة لدراسة مسبباتها وتداعياتها في ظل قيم المجتمع وسياساته وواقعه الاقتصادي، لم

---

(١) سامية بيبرس، «ألمانيا الموحدة: تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد»، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٧٧.

(٢) يعد المعدل الحالي البالغ ٣٦.١ طفل/ أم، يعد من أقل المعدلات العالمية، انظر:

The German Federal Statistics Office, *op.cit.*

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, op.cit., pp.36-43; The Full List of Approved Projects 2005-2010, http://www.bosch-stiftung.de/content/language1/html/index.asp

توضع إشكاليات البطالة وتحديات الرعاية الصحية وجودة التعليم ضمن قراءة اجتماعية شاملة. فارتباطًا بتنامي المسؤوليات الاجتماعية علىٰ المواطنين، صورت هذه الإشكاليات كقصور ذاتي لدىٰ الأفراد، وليست باعتبارها نتائج لتحولات السياسات الحكومية، وتراجع أدوارها وخدماتها الاجتماعية.

ولذلك لم ينظر إلىٰ البطالة في ظل الأزمة الاقتصادية الرأسمالية، والتحول إلىٰ مبادئ الليبرالية الجديدة. وبررت تحديات الرعاية الصحية في ظل تزايد توقعات العمر، وليس لتراجع دور الدولة في هذا الصدد. وكان الاحتياج لتطوير جودة التعليم مستندًا إلىٰ جهود دعم قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم المرتبطة بسوق العمل، وبمنأىٰ عن عجز الدولة عن توظيف هذه الإمكانات، ناهيك عن فعالية انخراطها في مساعي تطويرها علىٰ نحوٍ متكافئ بين مقاطعات البلاد.

ويرصد آشلي لافيل هذا التوجه تحديدًا في قضيتي البطالة والرعاية الصحية للمسنين. فتأثير الشيخوخة في الاقتصاد، موضوع قابل للنقاش؛ كون هذا التأثير تشكله بالأساس الأزمة الاقتصادية وضغوطها المالية. كما أنَّ محاولة إلصاق البطالة بالإخفاق الذاتي للأفراد، وحثهم علىٰ إيجاد حلول تكميلية في مزيد من التعليم والتدريب، لهو حيلة دفاعية تصد الانتقادات الموجهة للدولة بسبب ركود الاقتصاد(١).

وقد اتبعت مؤسسة فورد المنهج ذاته، بدرجة متفاوتة، في رؤيتها للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الفئات المهمشة في داخل الولايات المتحدة وخارجها. فكانت أطروحات تمكين الفئات المهمشة علىٰ المستويات الاقتصادية والاجتماعية محورًا لبرامج المؤسسة الأمريكية. إلا أنَّ جهود التمكين المتواصلة منذ عقود، هي سنوات عمر المؤسسة، واجهت نكوصًا واضحًا، كما هو حال آليات تمكين السود في خلال ستينيات القرن الماضي، بالنظر إلىٰ استمرار الخلل البنيوي في النظام الاجتماعي برمته.

إنَّ جهود مؤسسة روبرت بوش، كما هو الحال مع مؤسسة فورد، قد سعت

---

(١) Ashley Lavelle, *op.cit.*, p.124.

بالأساس لتوفير صيغ تنموية لصالح الأفراد. وبالرغم من موافقة هذه الجهود لأولوية قيمة التنمية البشرية في المجتمعين الألماني والأمريكي؛ إلا أنَّ اقتراب المؤسستين انطلق من رؤية جزئية قاصرة للقضايا ذات الصلة بهذه القيمة؛ مما أفرغ شعاراتهما حول إحداث تغيير اجتماعي من مضمونها الفعلي.

٣- العِلم:

تعد ألمانيا إحدىٰ أكثر دول العالم تقدمًا في المجال العلمي، وتتنوع إسهاماتها البحثية في العديد من أفرع العلوم التطبيقية والطبيعية. ويرصد موقع «مراقبة العلوم» إحراز ألمانيا تقدمًا ملموسًا علىٰ صعيد إنتاجها البحثي خلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، خاصة في مجال أبحاث الفضاء، وعلوم النبات والحيوان، والفيزياء، وعلوم الأرض. وفي المقابل، تشير بيانات الموقع إلىٰ تراجع الإسهامات الألمانية في مجال العلوم الاجتماعية، بما يوضح أولوية البحث العلمي علىٰ نظيره الاجتماعي في البلاد[١].

وتكتسب الدراسات العلمية التطبيقية هذه الأولوية لكونها ركيزة المعجزة الاقتصادية الألمانية. وهو الأمر الذي تبرزه معدلات الإنفاق السنوي المرتفعة علىٰ البحث العلمي، والتي بلغت في عام ٢٠٠٨ قرابة ٢,٦% من إجمالي الدخل القومي، بما لا يفوقه عالميًا إلا معدل إنفاق الدول الإسكندنافية واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية[٢]. ووفقًا للأرقام الفعلية للمبالغ المدفوعة في عام ٢٠٠٧، فإنَّ ألمانيا تعد الأولىٰ في أوروبا، وتأتي الثالثة عالميًا بعد الصين والولايات المتحدة[٣].

وفي هذا السياق، انطلقت مؤسسة روبرت بوش في رسالتها لمساندة البحث في

---

(١) Science in: Germany 2004-08,http://sciencewatch.com/dr/sci/09/jul26-09_2/, 26 July 2009.

(٢) Germany, World Bank Database, http://data.worldbank.org

(٣) لمزيد من التفاصيل حول تطورات البحث العلمي في ألمانيا، ومعدلات الإنفاق عليه، انظر:
The Federal Report on Research and Innovation 2010, 2010, Berlin: The German Federal Ministry of Education and Research, pp.7-8.

العلوم الطبيعية. كما تأثرت بعلاقتها مع مجموعة روبرت بوش التجارية، وهي إحدىٰ الشركات الصناعية العملاقة ذات أقسام البحث والتطوير. وتأست في ذلك أيضًا بمسيرة مؤسسها واهتمامه بالبحوث العلمية، وخاصة في مجال الطب. ولذلك صممت المؤسسة برنامج العلوم الذي سعت من خلاله لتطوير العناصر المتعددة ذات الصلة بالبحث العلمي، وهي: البيئة المحلية، والمؤسسات العلمية، والموارد البشرية، والتغطية الإعلامية. وعملت في إطار محاور ثلاثة، وهي: تقوية البحث العلمي في ألمانيا وأوروبا، والمدرسة والعلوم، والمعاهد البحثية التابعة للمؤسسة.

ومثلت مجموعة المعاهد البحثية التابعة للمؤسسة إسهامها الأبرز في مجال تشجيع البحث العلمي في البلاد. فالمعاهد الثلاثة، وهي: مستشفىٰ روبرت بوش، ومعهد مارجريت فيشر -بوش للصيدلة العلاجية، ومعهد تاريخ الطب، فضلًا عن إدارتها لوقفية هانز- والز؛ نسجت شبكة مترابطة من المؤسسات البحثية العلمية الطبية. وساعدت وفرة الموارد المالية هذه المعاهد علىٰ إجراء دراسات متعددة في مجال الصيدلة العلاجية والتداوي والتاريخ الاجتماعي للطب؛ بما أهلها لتكون الأضخم، من خارج الجامعات، في مجالها علىٰ مستوىٰ البلاد[1].

وبالرغم من اشتراك مؤسسة روبرت بوش في مرجعية قيمة العلم مع المؤسستين الأخريين محل الدراسة؛ إلا أنَّ اهتمام المؤسسة الألمانية انطلق من واقع مجتمعها وتحدياته. فمقابل عناية مؤسستي آر جي السويدية وفورد الأمريكية بالبحث العلمي ذي البعد الاجتماعي المباشر، أضافت مؤسسة روبرت بوش رعاية ملحوظة للدراسات العلمية البحتة، فضلًا عن بحوثها المتعلقة بالدراسات الطبية، وتطوير العلاجات الدوائية. ويصعب فعليًا إدراك هذا الاهتمام العلمي بمعزل عن علاقة المؤسسة مع شركة بوش التجارية، أو التنافس الألماني مع الولايات المتحدة والدول الآسيوية علىٰ الصدارة العلمية.

فبالإضافة إلىٰ الإنفاق الحكومي علىٰ البحث العلمي، تضطلع الشركات التجارية بدراسات وبحوث لتطوير منتجاتها، حيث يمثل إنفاقها في هذا الصدد ٤٠% من موارد البحث العلمي في ألمانيا. كما تمول مؤسسات المجتمع المدني البحوث

(١) *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, op.cit.*, pp.57-65.

العلمية بنسبة تصل إلىٰ ٠,٢% من إجمالي الدخل القومي، بما يعتبر إسهامًا بارزًا قياسًا علىٰ مواردها المالية المحدودة نسبيًا[١]. وتمثل مؤسسة روبرت بوش حلقة وصل هامة في هذا الصدد، لكونها مرتبطة بإحدىٰ الشركات الكبرىٰ، كما تحسب في ذاتها علىٰ المؤسسات المدنية.

وواقعيًا، فإنَّ عناية المؤسسة بالبحث العلمي، وسعيها لتطوير الموارد البشرية المتاحة له، فضلًا عن اهتمامها بتوفير التغطية الإعلامية الملائمة لهذه الجهود، يصب إجمالًا في مصلحة شركة بوش التجارية. فالإعفاءات والتسهيلات الضريبية التي تحصل عليها المؤسسة في هذا السياق توفر الكثير من الدعم لأقسام البحث والتطوير التابعة للشركة الأم. كما تتكفل المؤسسة بمساعي إيجاد كفاءات علمية للحركة الصناعية في البلاد، والتي تعد الشركة الأم من روادها. وأخيرًا، توفر التغطية الإعلامية المكثفة لجهود تطوير البحث العلمي التي تقوم بها المؤسسة دعاية لا مناص منها لصالح شركة بوش.

كما كان التنافس الألماني مع الولايات المتحدة والدول الآسيوية في مجال البحث العلمي حاضرًا في خلفية برامج المؤسسة وأولوياتها في مجال العلوم. فتمويل المؤسسة لمنتدىٰ العلوم الأوروبي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٤ في محاكاة لنظيره الأمريكي، تم تبريره، وفقًا لبيانات المؤسسة، باعتباره استعراضًا للتميز الأوروبي في العلوم في مواجهة التنافس الأمريكي والآسيوي[٢]. وكذلك، عبرت المؤسسة عن قلق بالغ من نزيف العقول الألمانية إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية. وشرعت في إجراء حوارات، بالتعاون مع منظمة العلماء الألمان، مع الباحثين الألمان العاملين في الولايات المتحدة أو الدارسين بها لإقناعهم بالعودة إلىٰ ألمانيا، ومحاولة خلق الظروف المناسبة لعملهم في بلادهم. وتضمنت هذه الحوارات أيضًا تعريفهم بأهم التطورات الحيوية في ألمانيا، فضلًا عن التوسط بين شباب العلماء والشركات أو المعاهد البحثية الألمانية التي قد توظفهم[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Federal Report on Research and Innovation 2010, op.cit., pp.36-36-41.

(٢) *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, op.cit.*, p.32

(٣) *Ibid*, p.33.

وبصورة عامة، فإنَّ تصميم مؤسسة روبرت بوش لأحد برامجها المحلية انطلاقًا من قيمة دعم البحث العلمي، لم يكن نتاجًا لأزمة أو تعثر الأخير في ألمانيا، بقدر ما كانت رغبة في استمرار الريادة العلمية الوطنية عالميًا. كما كان تجليًا لتعاضد الجهود المدنية مع الأهداف الرأسمالية، في إشارة إلىٰ استحالة الفصل بين الجانبين، طالما ظلا مرتبطين بعلاقات تنظيمية. وهو الأمر الذي يعيدنا إلىٰ طبيعة النموذج الإدماجي وتقسيماته الوظيفية لفئات المجتمع وأطرافه، في ضوء تشابك مصالحهم.

٤- الانتماء:

يقصد بقيمة الانتماء امتثال الأفراد للقيم والرموز الوطنية لمجتمعاتهم، ويرتبط بذلك بذل جهود لرفع وعي المواطنين، وبخاصة من الشباب، بهذه القيم والرموز، وأهمية الالتزام بها. ويعد ذلك مقدمة لازمة لإعداد هؤلاء الشباب للمشاركة في تحمل مسؤوليات اجتماعية وسياسية، والدفاع عن بلادهم وضمان استمراره. إنَّ الانخراط الاجتماعي والسياسي الفعال يلزمه إيمان عميق وقناعة راسخة بقيم المجتمع وأولوياته. وفي هذا المجال، تتصدىٰ مؤسسة روبرت بوش لآثار الماضي وتعقيدات الواقع؛ فالتطور التاريخي للدولة القومية الألمانية، وتغير البنية السكانية، وجهود اندماج المهاجرين مثلت تحديات متشابكة أمام برامجها.

تاريخيًا، يؤرخ لبداية الدولة القومية الألمانية بنجاح ثورة بسمارك في عام ١٨٨٤، مما يجعلها دولة حديثة نسبيًا مقارنة مثلًا بفرنسا وبريطانيا. ويرصد آرمين ناصيحي أنَّ بسمارك ومن خلفه أدخلوا درجة عالية من التحديث في المجتمع بمعايير تطور التعليم والاقتصاد والثقافة والخدمات الصحية؛ إلا أنهم سمحوا بقدر محدود من الانفتاح السياسي مقارنة بدول أوروبية أخرىٰ مجاورة. فالمجتمع الألماني إذن، وفقًا لناصيحي، لا يدين في نهضته الثقافية ونموذجه الاقتصادي إلىٰ الحركات المدنية المدافعة عن الحريات[1].

وهكذا، ارتكز المجتمع الألماني علىٰ النموذج الإدماجي القائم علىٰ تلبية الدولة

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Armin Nassehi, *op.cit.*, pp.219-221.

لمعظم الخدمات الاجتماعية كأساس لشرعية الحكم، بينما افتقر إلىٰ عمق تاريخي للمشاركة الديمقراطية والمجتمعية. وأدىٰ ذلك إلىٰ تزايد المطالب الاجتماعية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، مقابل ضعف المشاركة الفردية. ولذلك ظهرت بوادر التذمر الاجتماعي، فتشير الإحصائيات الحديثة إلىٰ تدهور معدلات الفخر بالجنسية الألمانية وانخفاض نسبة الثقة في البرلمان، وخاصة في المناطق الغربية[١].

كما تواجه ألمانيا إشكالية مزدوجة في تغير البنية السكانية؛ فمن جانب انخفاض أعداد المواليد وتزايد نسبة كبار السن إلىٰ إجمالي السكان، ومن جانب آخر ارتفاع معدلات المهاجرين. إنَّ قلة المواليد والوفيات علىٰ حدٍ سواء تعني قيام المجتمع علىٰ شريحة متناقصة من الشباب يفترض اضطلاعهم بالمسؤوليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد. وعلىٰ صعيد آخر، تؤثر الهجرة، وفقًا لآرمين ناصيحي، في البنية الاجتماعية في ألمانيا، وهو ما لا يحدث في أية دولة صناعية أخرىٰ بخلاف إسرائيل[٢]. فالمعضلة الألمانية تكمن في احتياج البلاد المتزايد للأيدي العاملة، وبخاصة من ذوي الكفاءات المتميزة، في حين تتناقص نسبة الشباب إلىٰ إجمالي السكان، ويتعذر اندماج المهاجرين بصورة كاملة في المجتمع.

وبالرغم من اتجاه الألمان لتعريف أنفسهم وطنيًا ارتباطًا بالنظام السياسي بما يفوق ولاءهم لأية مجموعات فرعية أخرىٰ؛ إلا أنَّ علاقتهم بالمهاجرين تختلف؛ فهناك تكرار لحوادث العنف ضد المهاجرين، وحتىٰ الرافضون لهذا العنف لا يبلورون رؤية محددة إزاء العلاقة مع المهاجرين. ويفرق آرمين ناصيحي في هذا الصدد بين القومية

---

(١) Loek Halman, *op.cit.*, p.251, p.179.

(٢) بدأت موجات الهجرة في الخمسينيات من القرن العشرين بوفود العمال من ألمانيا الشرقية، والذين لم يمثل اندماجهم إشكالية تذكر. إلا أنَّه بحلول الستينيات تزايد المهاجرون الأتراك، ولاحقًا ظهرت قوميات متعددة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ورومانيا. كما تعد ألمانيا الدولة الأعلىٰ قبولًا لطلبات اللجوء السياسي، مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرىٰ. وقد استدعىٰ ذلك إدخال عدة تعديلات علىٰ قوانين الهجرة وضوابط اللجوء للحد من توافد المزيد من المهاجرين، بالتزامن مع جهود استيعاب المهاجرين المقيمين وأبنائهم. لمزيد من التفاصيل، انظر:
Armin Nassehi, *op.cit.*, pp.235-237.

التي تربط الفرد بتاريخ الاستعلاء الألماني[1]، وبين الوطنية ذات الصلة بالنظام السياسي والمؤسسات الديمقراطية، مشيرًا إلىٰ ارتفاع معدلات القومية مقارنة بالوطنية[2].

وتفسر أطروحة ناصيحي انخفاض معدلات قبول الألمان، خاصة من مواطني المقاطعات الغربية، لتوافد المهاجرين، حتىٰ وإن توافرت وظائف لهم[3]. فالمتغير الاقتصادي ليس هو العامل الأبرز في قبول المهاجرين من عدمه، بل يبدو البعد الثقافي ذا أولوية في هذا الصدد. ولذلك باتت هناك حاجة متزايدة لتغيير الثقافة المعادية للمهاجرين الأجانب، ودفع جهود التواصل معهم، بالتزامن مع محاولة إدماجهم في المجتمع واستغلال طاقاتهم ومهاراتهم لصالحه.

يضاف إلىٰ ذلك تحديات الاندماج الاجتماعي بين مواطني المقاطعات الشرقية، (ألمانيا الشرقية سابقًا)، ونظرائهم في المقاطعات الغربية، (ألمانيا الغربية) قبل الوحدة. فما زال التصنيف علىٰ أساس جغرافي قائمًا، خاصة في ظل هيمنة المؤسسات الغربية علىٰ كل مجريات الأمور في المقاطعات الشرقية من جانب، وتزايد إحساس الألمان في المقاطعات الغربية بالأعباء الاقتصادية للوحدة وتأثيرها في مستوىٰ رفاهتهم من جانب آخر[4].

واستنادًا إلىٰ ما سبق، اهتمت مؤسسة روبرت بوش في برنامجها «المجتمع والثقافة» بتعميق انتماء الشباب، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية واللغوية والجغرافية، للمجتمع، ودعم إيمانهم بقيمه، وتشجيعهم علىٰ المشاركة البناءة في الأنشطة السياسية والاجتماعية. وصمم البرنامج للتغلب علىٰ الإرث التاريخي لضعف المشاركة الديمقراطية والمجتمعية، وإعداد الموارد البشرية المتاحة معنويًا، وتسهيل

---

(١) يتساءل ناصيحي لماذا ألمانيا دون غيرها من البلدان الأوروبية التي انتشر فيها العداء للسامية قبل الحرب العالمية الثانية استطاعت تطبيق سياسات تمييزية متطرفة وصلت لذروتها في معسكرات اعتقال النازي، انظر:

Ibid, p.220.

(٢) *Ibid*, pp.233-235.

(٣) Loek Halman, *op.cit.*, p.205.

(٤) سامية بيبرس، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

اندماج المهاجرين، بالعمل علىٰ أربعة محاور؛ وهي: الانخراط الاجتماعي، والهجرة والاندماج، والفنون والثقافة، والتربية المدنية.

وفي هذا السياق، وظفت المؤسسة الوسائل التعليمية والإعلامية والثقافية لتشكيل رؤية المواطنين، سواء من المهاجرين أو غيرهم، حول أهمية الانتماء للمجتمع، والولاء لقيمه، والاضطلاع بخدمته. وحاولت من خلال منتدىٰ «عبر الأطلنطي» الاستفادة من الخبرات الأمريكية في مجال اندماج المهاجرين. كما سعت إلىٰ إبراز مساهمات الأفراد المنتمين لخلفيات ثقافية ولغات مختلفة في الآداب الألمانية المعاصرة في إشارة إلىٰ إيجابية تأثيرهم في الثقافة المحلية. وأعطت في هذا الصدد اهتمامًا خاصًا للمهاجرين من دول شرق أوروبا، والجالية التركية المسلمة(١).

إنَّ الإشكالية الأبرز في هذا المجال هي إقناع أطياف المجتمع المتنوعة بالانتماء إلىٰ منظومة قيمية ورموز وطنية بذاتها؛ بل وتمريرها إلىٰ الأجيال المستقبلية، في حين تتزايد الانقسامات حول هذه المنظومة، ويغيب التفاهم حول تلك الرموز. فهناك التمايز بين شرق البلاد وغربها، وظهور الاتجاهات القومية اليمينية المتطرفة، وتنامي العداء للأقليات والمهاجرين، وبخاصة من ذوي الخلفيات غير الأوروبية أو المسيحية. إنما كان يفترض اضطلاع المؤسسة بإدارة حوار مجتمعي شامل لمراجعة أسس الانتماء الوطني في ظل المتغيرات المحلية والعالمية. ويلقي غياب هذا الدور بظلال من الشك حول مضمون الانتماء المرجو، وهل المرجو تكريس الوضع القائم، ضمانًا لاستمرار النموذج الحالي ككل، مع إجراء تعديلات شكلية عليه.

يتضح مما سبق، أنَّ برامج الأدوار المحلية لمؤسسة روبرت بوش كانت بمثابة تكملة وإضافة إلىٰ جهود الدولة، واستكمال لها في عدة مجالات متنوعة. فقد ركزت

---

(١) من الجدير بالذكر أنَّ ولاية هامبورغ الألمانية اعترفت رسميًا بالدين الإسلامي من خلال اتفاقية تضع الأقلية المسلمة علىٰ قدم المساواة قانونيًا مع المجموعات الدينية الأخرىٰ، وتعترف بأكبر ثلاث منظمات إسلامية في الولاية ممثلًا رسميًا للمسلمين لدىٰ السلطات الحكومية. وستقبل هذه الاتفاقية لأول مرة منذ تأسيس الدولة الألمانية الحديثة بالمسلمين كجماعة دينية مكفولة ومقننة الحقوق، انظر:
خالد شميت، هامبورج تعترف بالدين الإسلامي، http://aljazeera.net, 6 يناير 2012.

البرامج المعنية بالمشاركة المجتمعية علىٰ سد الثغرات الناجمة عن الانسحاب التدريجي للدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية، واضطلعت بمهام رعوية وتنموية وقيمية متنامية في ظل إعادة رسم العلاقة بين المجتمع والدولة. ووظفت أنشطة دعم البحث العلمي لمساندة التطلعات العلمية لشركة بوش التجارية، فضلًا عن ملاحقة التطور الأمريكي والآسيوي؛ نظرًا لمنافستهما لألمانيا في هذا المجال.

وانطلاقًا من مبدأ المسؤولية الفردية، سعت المؤسسة لتنمية الموارد البشرية المتاحة، وحرصت علىٰ تلقيها التعليم والتدريب المناسبين لمواجهة تحديات البطالة، بمعزل عن جهود إصلاح النظام الاقتصادي ككل. كما عملت المؤسسة علىٰ تعميق قيمة الانتماء في محاولة لحفز الشباب علىٰ الانخراط الاجتماعي، واستجابة لتحديات الوحدة والهجرة واندماج المهاجرين، وإن لم يكن ذلك في إطار حوار مجتمعي حول أسس المواطنة المرجوة.

ولم تتعارض أي من هذه الغايات مع مساعي الدولة في المجالات المتنوعة المتعلقة برسالة المؤسسة. وعلىٰ العكس، دخلت المؤسسة في شراكات وعلاقات وثيقة مع العديد من الهيئات المحلية والجامعات الحكومية، فضلًا عن المنظمات غير الحكومية، لتنفيذ برامجها المتعددة. ويعد ذلك تجليًا للنموذج الإدماجي في العلاقات المتشابكة والتكاملية بين أطرافه.

ومن اللافت للانتباه أنَّ اتجاه الدولة من جانب واحد لتعديل علاقتها بالمجتمع، وتراجع دورها في رعايته، لم يدفع مؤسسة روبرت بوش، كإحدىٰ المؤسسات المدنية الكبرىٰ، لانتقاد ذلك، أو إعادة النظر في أسس النموذج برمته. وعلىٰ العكس، استكملت مهام الدولة في تلبية قدر من الخدمات الاجتماعية، ومحاصرة مطالب الفئات المهمشة، وإقناعهم بمسؤولياتهم عن أيما إخفاق فردي يلاقونه. والأهم أنها اتجهت لتمرير هذا النموذج وقيمه إلىٰ الأجيال القادمة في إطار برامجها المختلفة. وفي هذا الصدد، مثَّل ارتباط مؤسسة روبرت بوش مع قوىٰ السوق من خلال شركتها الأم حافزًا يصعب تجاهلها فيما يتعلق بأهمية استمرار النظام لها.

وبعبارة أخرىٰ، لم تطرح مؤسسة روبرت بوش مبادرات حقيقية للتغيير الاجتماعي، بخلاف مضمون رسالتها. ويمكن أن يفسر سعيها للتغيير الاجتماعي،

المنصوص عليه في بياناتها[1]، باعتباره محاولة «للتفعيل الاجتماعي» أو «الاندماج الاجتماعي»، وليس التغيير البنيوي. ومع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذه البرامج الأساسية، وما ينبثق عنها من برامج فرعية، قد بدأت مع حلول الألفية الجديدة وتتزايد منذ ذلك الحين، فإنَّ استمرارها يشير إلىٰ تواصل أهدافها في إطار رسالة المؤسسة. ويثبت ذلك اتجاهها نحو ضمان الاستقرار الاجتماعي محليًا، بما يشمل ضمان هذا الاستقرار علىٰ المدىٰ البعيد من خلال استهداف الشباب في برامجها المنطلقة من قيم المجتمع بصورتها الراهنة.

(١) Correspondence with Natalie Ferber, Project Assistant of Program of International Relation Western Europe, America, Turkey, Japan and India, 15 November 2011.

الأدوار الدولية لمؤسسة روبرت بوش الألمانية
القيم المرجعية ودلالاتها

اضطلعت مؤسسة روبرت بوش الألمانية بأدوار دولية متنامية منذ أوائل الألفية الثالثة شهدت في السنوات الأخيرة توسعًا جغرافيًا، وتحولًا نوعيًا، وزيادةً كمّية. فبالإضافة إلىٰ علاقاتها مع الدول الغربية، وتحديدًا فرنسا والولايات المتحدة، امتدت جغرافيًا باتجاه الشرق، مما تخطىٰ أوروبا الشرقية نحو جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والهند والصين. ولم تغفل المؤسسة العمق الجنوبي الشرقي للقارة الأوروبية؛ حيث سعت لإقامة روابط مع تركيا كبوابة هامة للعالم الإسلامي جنوب المتوسط، فضلًا عن علاقاتها الوطيدة مع دول البلقان. ولذلك صممت عدة برامج ذات طبيعة ملائمة لرسالة المؤسسة في هذه المناطق، وتزايدت بصورة مطردة تناسبًا مع تنامي الأدوار الدولية للمؤسسة. ويهتم هذا الجزء باستنباط القيم المرجعية لهذه الأدوار الدولية بناءً علىٰ دراسة برامجها الدولية، والقضايا محل اهتمامها، والبرامج الفرعية المنبثقة عنها.

أولًا: برامج الأدوار الدولية

تنحصر برامج الأدوار الدولية لمؤسسة روبرت بوش في برنامجين أساسيين، يغطي كل منهما جملة من المحاور والبرامج الفرعية، وذلك علىٰ النحو التالي:

١- برنامج العلاقات الدولية مع أوروبا الغربية وأمريكا وتركيا واليابان والهند:

يركز هذا البرنامج علىٰ التواصل الألماني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا وتركيا واليابان والهند. وتنطلق محاوره من التقسيم الجغرافي للعلاقات البينية بين ألمانيا وهذه الدول. فهناك العلاقات الألمانية - الفرنسية، والعلاقات الأمريكية-الألمانية، والعلاقات الألمانية - التركية، والعلاقات الألمانية - الهندية، والعلاقات الألمانية -

اليابانية. كما ميزت المؤسسة محورًا خاصًا لتشجيع الاندماج الأوروبي بصورة عامة، وآخر يعني بتدريب الكوادر الألمانية الشابة علىٰ العمل في البيئة الدولية، وبخاصة المنظمات والأطر العالمية.

وقد انخرطت مؤسسة دي في دي، كإحدىٰ المؤسسات الفرعية المتخصصة التابعة لمؤسسة روبرت بوش الأم، في أنشطة هذا البرنامج، حيث عملت علىٰ توطيد دعائم العلاقات الألمانية - الفرنسية تحديدًا. ومن الجدير بالذكر أنَّ نشاط هذه المؤسسة قد سبق تبلور البرنامج ذاته. وتعددت البرامج الفرعية المتعلقة بهذه المحاور، وإن صبت إجمالًا في رسالة المؤسسة المتعلقة بدعم التفاهم الدولي، والاهتمام بالثقافة والفنون، وتطوير التعليم، وتفعيل الانخراط الاجتماعي.

٢- برنامج العلاقات الدولية مع دول وسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والصين:

يتبنىٰ هذا البرنامج جهود الإصلاح الاجتماعي في دول وسط أوروبا وجنوب شرقها، كما يعني بتطوير العلاقات الألمانية مع هذه الدول ورابطة الدول المستقلة[١] والصين. وبخلاف برنامج العلاقات الدولية مع أوروبا الغربية وأمريكا وتركيا واليابان والهند، تدور محاور هذا البرنامج بصورة موضوعية حول المجالات التي تسعىٰ المؤسسة لتنميتها وتغييرها في الدول المعنية. وتشمل هذه المجالات المجتمع المدني، والإعلام، والثقافة، والتعليم. وتنشط مؤسسة روتشس وبياتريس موميرت، إحدىٰ المؤسسات الفرعية التابعة لمؤسسة روبرت بوش، في إطار هذا البرنامج.

فتسعىٰ المؤسسة في إطار محور المجتمع المدني لتقوية الانخراط الاجتماعي في دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وبخاصة بين الشباب. وعمدت في محوري الإعلام والثقافة إلىٰ تنمية التعارف والتبادل الثقافي بين ألمانيا من جانب

(١) رابطة الدول المستقلة هي منظمة إقليمية أوروبية -آسيوية تضم بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وتشمل هذه الدول: روسيا البيضاء وأوكرانيا وروسيا ومولدانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزباكستان وكازخستان وطاجكستان وقرغيزيا، ومقرها في مدينة مينسك عاصمة روسيا البيضاء.

والدول المعنية بهذا البرنامج من جانب آخر. وركزت على الصحفيين ومسؤولي الأنشطة الثقافية؛ نظرًا لدورهم المؤثر في نقل المعرفة، وتعميق التفاهم بين الثقافات المتنوعة. وعلى صعيد التعليم، مولت المؤسسة مجموعة من البرامج الفرعية للتبادل البحثي والتدريب المتخصص للقيادات التنفيذية الشابة من دول وسط وجنوب شرق أوروبا والصين. وأسست معهد كلاوس مينرت، وهو برنامج الدراسات الأوروبية الوحيد الناطق بالألمانية في روسيا[1].

إنَّ برنامجي العلاقات الدولية لمؤسسة روبرت بوش سعيًا إجمالًا إلى تعميق التعارف والتعاون الثقافي والإعلامي بين ألمانيا والدول المستهدفة فيهما؛ بحيث تتشكل صورة جلية لدى مواطني هذه الدول عن ألمانيا والعكس. وبالإضافة إلى حالة الدول غير الأوروبية، كانت دول شرق أوروبا هدفًا أساسيًا لهذه الجهود. فعلى الرغم من الجوار الأوروبي؛ إلا أنَّ معظم دول شرق ووسط أوروبا قد انعزلت ثقافيًا وإعلاميًاعن جيرانها الغربيين. ولزم لإعادة إدماجها في محيطها القاري استكشاف التحولات التي ألمت بها خلال عقود الحكم الشيوعي.

وفي مفارقة عن برنامج العلاقات الدولية مع أوروبا الغربية وأمريكا وتركيا واليابان والهند، انصرف برنامج العلاقات الدولية مع دول وسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والصين إلى مساندة جهود التمكين الاجتماعي في هذه الدول من خلال دعم الجماعات الإصلاحية، ووظفت في هذا السياق الوسائل التعليمية والإعلامية والثقافية لرفع مستوى الوعي السياسي، والاهتمام بالانخراط المدني.

إنَّ هذا البرنامج تحديدًا انتظمت أنشطته لتشارك في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في الدول المعنية به. ويلاحظ أنَّ هذه الغاية قد جمعته بالبرامج الدولية المدفوعة بقيمة الحداثة لدى مؤسسة آر جي السويدية، والتي خصصت لبلورة إطار نظري حول المنظومات القيمية المرغوبة في دول العالم ذات القيم التقليدية. كما تشابه ذلك مع

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/index.asp; *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004*, op.cit.; The Full List of Approved Projects 2005-2010, *op.cit.*, *Profile in Brief, op.cit.*

برامج مؤسسة فورد المعنية بقيمتي التمكين علىٰ الصعيد الاجتماعي، والمعرفة. وفي حين اقتصرت الجهود السويدية علىٰ التأطير النظري بالأساس، انخرطت مؤسستا روبرت بوش وفورد في ممارسات تطبيقية خادمة للتأثير المباشر في المجتمعات المعنية بهذه البرامج.

ويعد الاختلاف بين تقسيم البرنامجين الدوليين للمؤسسة الألمانية، وتنوع الغايات من ورائهما مؤشرًا علىٰ تباين رسالة المؤسسة تبعًا للمجتمعات المستهدفة. وهو الأمر الذي ينطبق علىٰ البرامج المشار إليها لدىٰ مؤسستي آر جي وفورد. ولا يتفق ذلك مع ضرورة انطلاق هذه المؤسسات المدنية من رسالة واحدة للمجتمعات كافة، بحيث تتغير الآليات تكيفًا مع الواقع، وليس تبدل الرسالة ذاتها بتغير المجتمعات.

ثانيًا: القيم المرجعية للأدوار الدولية .. السياق والمضمون والدلالات

لم يكن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وتهاوي الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا ليصب في صالح أية دولة، كما استفادت منه ألمانيا. فقد استعادت أقاليمها الشرقية في إحدىٰ التجارب النموذجية للوحدة خلال القرن العشرين، لتضيف تمددًا جغرافيًا شرقيًا، مصحوبًا بمكانة سياسية بارزة، وخلفية اقتصادية قوية. كما تهيأت البلاد لاسترداد دورها التاريخي في الجانب الشرقي من القارة الأوروبية، في إضافة لدورها القيادي المتنامي داخل الاتحاد الأوروبي. ولذلك تطلعت ألمانيا لترجمة مكانتها الإقليمية، وقدراتها الاقتصادية إلىٰ نفوذ سياسي عالمي. وفضلًا عن صلتها بالولايات المتحدة الأمريكية، سعت لإقامة علاقات وطيدة مع القوىٰ الصاعدة دوليًا، واهتمت بتقوية جهود الاندماج فيما بين دول الاتحاد الأوروبي.

وبقدر ما استخدمت ألمانيا الحوافز الاقتصادية والنفوذ السياسي، وظفت القوة الناعمة أيضًا للفت أنظار دول شرق أوروبا إلىٰ جاذبية نموذجها الديمقراطي، أخذًا في الاعتبار التقارب الثقافي والموروث التاريخي المشترك بينها وبين دول المنطقة. وفي هذا السياق، استعملت الوسائل الإعلامية والتعليمية والثقافية لاستقطاب هذه الدول إلىٰ معسكر النفوذ الألماني، وهي الآليات التي سبق وبرعت في استخدامها خلال الحكم النازي.

وفي هذا الصدد، وظفت مؤسسات المجتمع المدني الألمانية، والتي تمتلك قدرات تواصلية تمكنها من النفاذ بصورة مباشرة إلىٰ الأفراد والمجتمعات في شرق أوروبا وغربها. وبالنظر إلىٰ مساحة الحرية المتاحة لهذه المؤسسات؛ يصعب تصور ممارسة الدولة لضغوط مباشرة عليها، بهدف الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة. ويعني ذلك أنَّ دوافع المؤسسات المدنية الألمانية إنما عكست ارتباط مصالحها، واتساق رسالتها، مع توجهات السياسة الخارجية للبلاد.

وكانت مؤسسة روبرت بوش إحدىٰ المؤسسات المدنية التي توسعت برامجها الدولية بالتوازي مع تطور الدور الألماني في المحيط الأوروبي والفضاء الدولي. وعبر تقسيم برنامجيها الدوليين، وآلياتهما المستخدمة عن رؤية المؤسسة لرسالتها في دوائر حركتها، وهو ما سيتضح في تفصيل القيم المرجعية لهذين البرنامجين علىٰ النحو الآتي.

١- الانفتاح علىٰ العالم:

يقصد بالانفتاح علىٰ العالم تصميم مؤسسة روبرت بوش بعضًا من برامجها انطلاقًا من رغبتها في إقامة أنشطة ثقافية وإعلامية وتعليمية تصب لصالح دعم العلاقات الألمانية مع دول العالم، فيما وراء القارة الأوروبية. فقد ساهمت الوحدة في زيادة ثقل ألمانيا علىٰ الساحة العالمية، ومكنها انتهاء الحرب الباردة من التحرر من قيود سياسية طالما حدت من حركتها الدولية لعقود.

وبناءً علىٰ ذلك؛ تطلعت ألمانيا لتبوؤ مكانة متميزة علىٰ الساحتين السياسية والاقتصادية العالمية، بما يتناسب مع قدراتها وإمكاناتها. وعززت بالفعل من حضورها العسكري في مناطق الأزمات العالمية، مثل كوسوفو وأفغانستان والقرن الأفريقي. وباتت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد القوات في إطار القوات الغربية الموجهة للحرب علىٰ «الإرهاب». كما تأتي في المرتبة الثالثة عالميًا فيما يتعلق بتمويل الأمم المتحدة. وتزايدت أهيمتها كشريك في المفاوضات الجارية حول الملف النووي الإيراني، ووسيط نشط في الصراع العربي - الإسرائيلي.

وكانت معارضة حكومة المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر للحرب الأمريكية علىٰ العراق في عام ٢٠٠٣ بمثابة مؤشر واضح علىٰ استقلالية السياسة الخارجية الألمانية عن الهيمنة الأمريكية. يضاف إلىٰ ذلك الحضور الألماني القوي في الاتحاد الأوروبي، كأكبر الدول الأعضاء سكانًا، ناهيك عن كونها القوة الاقتصادية والعلمية والمالية الأولىٰ في أوروبا[١].

وقد استشعرت مؤسسة روبرت بوش هذا التوجه العالمي للحكومة الألمانية، وترجمته في صياغة برنامجيها للأدوار الدولية منذ بداية الألفية الجديدة، كتوسعة ومأسسة لأنشطة دولية سابقة. وتنم اختيارات الدول المعنية بالبرامج الدولية، وطبيعة المشروعات المشتركة عن فلسفة المؤسسة ورسالتها في هذا الصدد. فالدول المختارة لتطوير علاقاتها الثنائية مع ألمانيا؛ وهي: الولايات المتحدة والهند واليابان وتركيا، تجمع بين الأدوار العالمية البارزة أو متنامية الأهمية، والمستوىٰ المتميز من التقدم الاقتصادي والانفتاح السياسي، فضلًا عن محوريتها للمصالح الألمانية. وبررت المؤسسة اختيارها لهذه الدول؛ بأنَّ تركيا بوابة ألمانيا علىٰ العالم الإسلامي جنوب المتوسط، واليابان هي الشريك الآسيوي الأبرز لألمانيا، فضلًا عن تعرض كلتا الدولتين لتحديات متشابهة، بينما باتت الهند تضطلع بدور عالمي بارز[٢].

وكانت المؤسسة قد اختصت الولايات المتحدة بأول برامجها الدولية، خارج القارة الأوروبية، في عام ١٩٨٤، في إشارة إلىٰ رغبتها في توطيد الشراكات عبر الأطلنطي؛ نظرًا لتحالف طرفيه واشتراكهما في القيم. ويعد البرنامج الأبرز في مجال العلاقات الأمريكية - الألمانية هو ملتقىٰ رجال الكونجرس الأمريكيين مع نظرائهم من أعضاء البرلمان الألماني، والذي دشن في عام ٢٠٠٤ لدعم الحوار عبر الأطلنطي خلال فترات التحول في المجتمع الأمريكي، وتباين المصالح السياسية الأمريكية - الأوروبية، والتنافس الاقتصادي العالمي[٣].

---

(١) سامية بيبرس، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨-٧٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/index.asp

(٣) *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004*, op.cit., p.28

واستهدفت برامج المؤسسة ذات العلاقة بتطوير العلاقات الألمانية مع تركيا واليابان والهند زيادة التعارف والتعاون الثقافي والإعلامي بين طرفي العلاقة. فاحتلت برامج التبادل الطلابي والمنح الدراسية، ودورات تدريب مسؤولي الأنشطة الثقافية والقيادات التنفيذية الشابة، وجوائز الترجمة، وتدريس اللغة الألمانية مراتب عليا في هذه الأنشطة. واتساقًا مع هذه الجهود، صممت المؤسسة عدة برامج فرعية لإعداد الشباب الألمان وتأهيلهم للعمل في الأطر والمنظمات الدولية.

وفي المقابل، جمعت المؤسسة العلاقات الألمانية مع رابطة الدول المستقلة والصين جنبًا إلىٰ جنب مع دول شرق أوروبا في إطار تقسيم موضوعي وليس جغرافيًا. فعلىٰ الرغم من أهمية هذه الدول للمصالح الألمانية؛ إلا أنها غير منفتحة سياسيًا؛ وبالتالي فهي لا زالت محلًا للتطوير بالأساس. وغلب علىٰ البرامج المتعلقة بهذه الدول التبادل الإعلامي أو الثقافي المحدود مع شعوبها، وهو ما يعد إنجازًا طال انتظاره لعقود بالنظر إلىٰ انغلاقها في المرحلة السابقة، وتمهيدًا ضروريًا لإقامة علاقات تعاونية مستقبلية.

ويمكن قراءة برامج المؤسسة المدفوعة بقيمة الانفتاح علىٰ العالم في ضوء بعدين أساسيين؛ هما: آليات هذه البرامج، وصلتها بالتطلعات السياسية للدولة ونظيرتها الاقتصادية لشركة بوش التجارية. فقد استخدمت مؤسسة روبرت بوش في برنامجيها الدوليين الآليات المعرفية، مثل الوسائل التعليمية، والإعلام، والأنشطة الثقافية لنشر النموذج الألماني، وتعميق التفاهم الدولي. وهو الأمر الذي سنناقشه باستفاضة في قيمة المعرفة.

وعلىٰ الصعيد الآخر، تمثل برامج المؤسسة المدفوعة بقيمة الانفتاح علىٰ العالم نموذجًا علىٰ توظيف المؤسسات المدنية لتحقيق التطلعات السياسية للدولة. فالبرامج التي امتدت متزامنة مع تطلعات البلاد لممارسة دور إقليمي وعالمي قوي، قسمت محاورها ارتباطًا بالدول المستهدفة لتحسين علاقتها مع ألمانيا، واهتمت أنشطتها بتطوير تعاون ثقافي واجتماعي متبادل بين الجانبين.

وبالرغم من الإشارة العامة لإشكاليات العولمة والقضايا الدولية؛ فإنَّ أيًا من هذه البرامج ومحاورها لم تؤسس لحوارات حول هذه القضايا والإشكاليات. وفي

المقابل، كان التركيز علىٰ الترويج للثقافة الألمانية ونموذجها الديمقراطي، والذي اتضح أنَّ المؤسسة عمدت إلىٰ تثبيت دعائمه وقيمه دون مراجعة تُذكر لأسسه. فباستثناءات محدودة، وبخاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بدا الأمر وكأن برامج المؤسسة هي أنشطة دعائية مكملة لجهود وزارة الخارجية الألمانية. وفعليًا، كان ذلك هو التوظيف الأمثل للمؤسسات المدنية كقوة ناعمة جاذبة نحو الفكر الألماني، دونما غيره.

وبالرغم من غياب مؤشرات واضحة، فإنَّه يتعذر فصل أنشطة مؤسسة بوش في العديد من دول العالم المختلفة عن محاولات دعم مصالح شركة بوش التجارية، والترويج لتوسعها، وتسويق منتجاتها في الدول محل النشاط. وتزيد الشكوك في هذا الصدد بالنظر إلىٰ تاريخ شركة بوش، والتي سبق واهتم مؤسسها بتوطيد العلاقات الألمانية مع دول الجوار، بالتزامن من اتساع نشاطه التجاري نحوها.

وإجمالًا، تعد برامج المؤسسة المعنية بالانفتاح علىٰ العالم بمثابة جهود لإقناع العالم بالثقافة الألمانية، ومن ثمَّ استحقاقها للقيادة الإقليمية داخل أوروبا، وجدارتها بالمشاركة في الزعامة الدولية. ويفرغ ذلك فعليًا أطروحات دعم المؤسسة «للتغيير الاجتماعي» التي يشار إليها في البيانات المنشورة من مضمونها. فهي أقرب إلىٰ دعاية لقبول ألمانيا ثقافةً ونموذجًا وقيادةً.

٢- الاندماج الأوروبي:

تشير قيمة الاندماج الأوروبي إلىٰ جهود مؤسسة روبرت بوش المبذولة لبلورة أسس وتطوير آليات لتعميق العلاقات الأوروبية المشتركة في إطار الاتحاد الأوروبي. وترتكز هذه القيمة علىٰ بعدين رئيسين؛ **أولهما**: الرغبة الألمانية المتزايدة في اعتلاء زعامة القارة الأوروبية، والتي بالفعل تمتلك البلاد مقوماتها السكانية والاقتصادية والعلمية. ويرصد كلاوس أوفه أنَّ تصورات بعض الأوروبيين حول أهمية الوحدة الأوروبية كضمان للسلام، وبخاصة إزاء التاريخ الألماني الدموي في الحربين العالميتين السابقتين، تواجهها مخاوف البعض الآخر منهم حول تنامي فرص

ألمانيا ذاتها في قيادة الوحدة المرتقبة[1].

ويضيف أوفه إلىٰ ذلك أنَّ ألمانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي اعتبرت تقوية قدراتها خارج حدودها بمثابة هدف وطني[2]. ففي عام ٢٠٠٣، أقر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الحاكم، حينذاك، مادة تعتبر العولمة والاتحاد الأوروبي من معطيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الألمانية[3].

وثانيهما: قدرة الألمان علىٰ تقبل مفهوم الفيدرالية، وغياب محورية الهوية الوطنية في تاريخهم، بخلاف الحال في بريطانيا وفرنسا. فباستثناء الخدمات الاجتماعية والروابط المالية، لا توجد انطباعات لصيقة بالدولة القومية في التاريخ الألماني[4]. ولذلك كانت ألمانيا أحد مؤسسي السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، وسعت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلىٰ الاندماج بقوة في السوق، واعتبر مستشارها الأسبق هلموت كول (١٩٨٣-١٩٩٨) أحد مهندسي معاهدة ماسترخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢.

وشهدت جهود الاندماج الأوروبي منذ أوائل تسعينيات القرن الفائت تحولات جمة، اقترنت بمتغيرين رئيسين؛ وهما: تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وسقوط الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، وتبني الاتحاد الأوروبي مبادئ الليبرالية الجديدة. فقد أعقب سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار النظم الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، انفتاح الأخيرة علىٰ جاراتها الغربيات. وتطلعت العديد منها إلىٰ الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما حدث بالفعل في عامي (٢٠٠٤ و٢٠٠٧)؛ حيث التحقت اثنتا عشرة دولة بالاتحاد.

كما تمكنت دول غرب أوروبا من إقامة علاقات مع الاتحاد الروسي ودول البلقان

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Claus Offe, 2000, *op.cit.*, p.19.

(٢) *Ibid*, p.19.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ashley Lavelle, *op.cit.*, p.119.

(٤) Armin Nassehi, *op.cit.*, pp.231-232.

والبلطيق والقوقاز، بهدف تأمين حدودها من المحاولات الروسية لإعادة بسط نفوذها من جديد علىٰ منطقة شرق أوروبا[1]. إلا أنَّ هذا التوسع أجبر غرب أوروبا علىٰ الانخراط في صراعات سياسية ونزاعات مسلحة وأزمات اقتصادية كانت في منأىٰ عنها فيما سبق، كما حدث في البلقان ودول البحر الأسود[2].

وعلىٰ صعيد آخر، مثَّل تبني الاتحاد الأوروبي لمبادئ الليبرالية الجديدة تحديًا بارزًا للدول المرشحة للعضوية ونظيرتها الأعضاء علىٰ حدٍ سواء. فالدول المرشحة حديثة العهد بالنظم الشيوعية واجهت صعوبات اقتصادية في التكيف مع السياسات الليبرالية، والتصدي لتبعاتها الاجتماعية[3]. كما جعل هذا التوجه تطبيق السياسات الديمقراطية الاجتماعية في الدول الأعضاء، وتحديدًا الدول الإسكندنافية وألمانيا، موضع تساؤل. وبخاصة في ظل قدرة الاتحاد الأوروبي علىٰ اتخاذ إجراءات رادعة تجاه الدول المخالفة لقواعده المالية والاقتصادية، كما حدث ضد ألمانيا في عام ٢٠٠٣[4].

وأضعفت هذه التحديات ثقة الألمان في الاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة، حيث بلغت نسبة ثقة الألمان في المقاطعات الشرقية، ذات الظروف المشابهة لدول أوروبا

---

(١) هاني صلاح، «مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي»، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول علاقات الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الشرقية والبلقان، انظر:
ناهد عز الدين، «تحولات أوروبا الشرقية بين الشد والجذب»، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦-٦٣؛ هاني صلاح، «مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي»، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨-٩٣؛ يسرا الشرقاوي، «الشراكة الشرقية: تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه»، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨-١٠١.

(٣) تشير رانيا السباعي إلىٰ مواجهة الاتحاد الأوروبي انتقادًا بأنَّ عملية التوسع لضم دول شرق ووسط أوروبا لم تأخذ في اعتبارها البعد الاجتماعي علىٰ نحو مناسب للظروف الاقتصادية في هذه البلاد؛ بل علىٰ العكس مثلت الحاجة إلىٰ الإسراع بتنفيذ الخطوات المطلوبة لاستيفاء شروط الفوز بعضوية الاتحاد ضغطًا علىٰ الحكومات المحلية، بما لم يمكنها من خلق حوار مجتمعي حول تبعات هذه العضوية وتكلفتها الاجتماعية والاقتصادية. لمزيد من التفاصيل، انظر:
رانيا السباعي، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ashley Lavelle, *op.cit.*, p.120.

الشرقية، حوالي ٣٤% في عام ٢٠٠٤، بمعدل تدهور وصل إلىٰ ٣٠% مقارنة باستطلاعات الرأي في عام ١٩٩٩. ويرغم أنَّ معدل انخفاض ثقة الألمان في المقاطعات الغربية لم يتجاوز ١٠%؛ إلا أنَّ النسبة الإجمالية للثقة لم تتجاوز ٣٨% في عام ٢٠٠٤[١].

وأخذًا في الاعتبار هذه الظروف المتشابكة، كان الأمل في تدعيم الاندماج الأوروبي معلقًا، وفقًا لكلاوس أوفه، ببلورة هوية أوروبية جمعية، مرتكزة علىٰ أسس ثقافية مشتركة، وثقة متبادلة، ورغبة من المواطنين في التضامن مع بعضهم البعض[٢]. وهو الأمر الذي فطنت إليه مؤسسة روبرت بوش، حيث صممت بعضًا من محاور برنامجيها الدوليين لدعم جهود الاندماج الأوروبي، ومحاولة بناء روابط مشتركة بين غرب أوروبا وشرقها.

واتبعت في هذا الصدد عدة استراتيجيات، ارتبطت بطبيعة الدول محل النشاط. فصممت البرامج الفرعية ذات الصلة بالعلاقات الألمانية -الفرنسية لتقوية العلاقات المشتركة في إطار أوروبا الموحدة. وفي هذا الصدد، عُد الحوار الفرنسي- الألماني حول الدراسات الثقافية نموذجًا لمساندة انتشار لغات أوروبية، بخلاف الإنجليزية، في البحوث الأكاديمية، ومحاولة لإبراز التعددية اللغوية والثقافية الأوروبية التي تهددها هيمنة اللغة الإنجليزية علىٰ معظم الأنشطة العلمية والسياسية[٣].

وخصصت البرامج الفرعية المعنية بمحور تشجيع أوروبا، وفقًا لبيانات المؤسسة، لدعم الثقة في مستقبل الاتحاد الأوروبي، وإشاعة الحماس لمفهوم أوروبا الموحدة بين المواطنين الأوروبيين. فأنشأت منتديات لتمكين المواطنين من تبادل وجهات النظر، وإبداء آرائهم حول الاختلافات والتجارب المشتركة، ومن ثَمَّ الانخراط في محاولات التغلب علىٰ التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي[٤].

ومن الجدير بالذكر أنَّ مؤسسة آر جي السويدية تمول جزئيًا هذه المنتديات

---

(١) Loek Halman, *op.cit.*, p.189.

(٢) Claus Offe, 2000, *op.cit.*, pp.4-5.

(٣) *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, op.cit.*, p.24.

(٤) http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/index.asp

تحديدًا. ويلاحظ في هذا المجال، أنَّ ألمانيا، بخلاف السويد، لم تعانِ من تنازع الهوية الوطنية القائمة مع جهود تشكيل هوية أوروبية مشتركة، بالنظر إلىٰ ما سبق الإشارة إليه حول توفر الإرادة الألمانية للانخراط في أوروبا الموحدة، بل وقيادتها.

وباتجاه الشرق، سعىٰ برنامج المؤسسة للعلاقات الدولية مع وسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والصين إلىٰ تعميق أواصر العلاقات الألمانية خاصة، والأوروبية عامة، مع الدول حديثة العضوية بالاتحاد، أو المرشحة لعضويته. ولذلك كانت هذه المجتمعات محلَّ أنشطة ثقافية وإعلامية وتعليمية متعددة لتعريف مواطنيها علىٰ شركاء الوحدة الغربيين، وإيجاد روابط ثقافية مشتركة معهم، وبلورة اهتمام متبادل فيما بينهم في إطار التنوع الأوروبي. كما اعتنت المؤسسة بدعم الانفتاح علىٰ الدول غير المرشحة للعضوية، وخاصة روسيا وأوكرانيا، وعززت فرص تقاربها مع الاتحاد الأوروبي.

إنَّ المؤسسة سعت لدعم الاندماج الأوروبي في برامجها المتجهة إلىٰ شرق أوروبا أو غربها. واستهدفت خلق ثقافة أوروبية مشتركة بين مواطني دول الاتحاد، سواء الدول المؤسسة أو حديثة العضوية أو المرشحة لذلك. وبالرغم من توظيفها للآليات المعرفية في كلتا الحالتين؛ إلا أنَّ جهودها في غرب أوروبا حملت قدرًا أعلىٰ من التشاور والتعاون المتبادل حول الهوية الأوروبية المرتقبة، في حين عمدت في مساعيها شرقًا إلىٰ استعادة الركائز الثقافية المشتركة، والتي طمرت لعقود في ظل النظم الاشتراكية السابقة. وفي بعض الأحيان، انطلقت نحو محاولة خلقها من العدم، بغض النظر عن مدىٰ أصالتها في ثقافات المجتمعات الشرقية المستهدفة.

يضاف إلىٰ ذلك، ارتباط جهود المؤسسة في شرق أوروبا بالمنافسة الألمانية - الروسية علىٰ بسط النفوذ السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة. ولذلك وظَّفت ألمانيا تراثها التاريخي، وقوتها الاقتصادية، ونفوذها الأوروبي للحدِّ من قدرة روسيا علىٰ استعادة دورها السابق في دول شرق أوروبا. بالإضافة إلىٰ سعيها لاستمالة الدول الحليفة لروسيا، مثل أوكرانيا وصربيا، باستخدام القوة الناعمة للإعلام والثقافة،

واختراق الجدر التي فرضتها القوىٰ السياسية والإعلامية المحلية لهذه الدول بين شعوبها وبقية الشعوب الأوروبية[1].

٣- المعرفة:

انطلقت مؤسسة روبرت بوش في برنامجيها الدوليين من محورية قيمة المعرفة في إطار سعيها لتحقيق رسالتها لدعم التفاهم الدولي. واتصلت هذه القيمة بجملة من الآليات، مثل الوسائل التعليمية، والإعلام، والأنشطة الثقافية. ويلاحظ أنَّ قيمة المعرفة وآلياتها كانت بمثابة المظلة المشتركة للدور الدولي للمؤسسة بصورة عامة. ففيما قسمت محاور برنامج العلاقات الدولية مع رابطة الدولة المستقلة ودول شرق أوروبا والصين استنادًا إلىٰ تصنيف هذه الآليات، حوت محاور العلاقات الألمانية مع الدول الغربية والهند وتركيا واليابان أنشطةً فرعية معنية بالأساس بهذه الآليات، مثل التعاون الثقافي، والتبادل الطلابي، والمشاركات الإعلامية. كما وظفت آلياتها فعليًا ضمن البرامج المدفوعة بالقيم الثلاثة الأخرىٰ؛ الانفتاح علىٰ العالم، والاندماج الأوروبي، والتمكين الاجتماعي.

وقد أوضحت بيانات المؤسسة وبرامجها اهتمامها البالغ بالصحفيين ومسؤولي الأنشطة الثقافية، لما لهم من دور مؤثر في عملية انتقال المعرفة. وتوفر هذه الآليات المعرفية فرصًا أعلىٰ للتأثير غير المباشر، والذي يمتد لفترات طويلة حتىٰ بعد زوال مصادره المباشرة. والأهم أنها تقدم منظومة متكاملة من القيم والممارسات، باعتبارها «مرغوبة»، من دون أن تظهر تحيزاتها الكامنة لجهة ما.

ويشابه هذا السلوك في توظيف الآليات المعرفية منهج مؤسستي آر جي السويدية وفورد الأمريكية في جهودهما للتأصيل النظري للنماذج والمنظومات القيمية المقبولة، تحت دعاوىٰ السعي وراء تحقيق الحداثة والتطور الإنساني، أو موافقة المعايير الدولية. وتتفاوت درجات الأكاديمية والعمق النظري لمساعي المؤسسات الثلاث؛ فالمؤسسة السويدية ركزت علىٰ تقديم رؤية تنظيرية مقارنة بين قيم المجتمعات التقليدية

---

(١) هاني صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ٩١؛ يسرا الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠-١٠١.

ونظيرتها في المجتمعات الصناعية، فيما سعت فورد لتوجيه حقول علمية بأكملها وفقًا لأطروحاتها.

ومن جانبها، لم تطور برامج المؤسسة الألمانية رؤية متكاملة لتوجيه حقول علمية، أو منظومات قيمية، مكتفية بالأساس بالدعاية للثقافة الألمانية، ومحاولة استعادة الروابط المشتركة بين ألمانيا ودول شرق أوروبا. وكذلك، بناء جسور من التفاهم الإعلامي والفكري مع الدول الأخرىٰ المعنية ببرامجها. وبالتالي، كان دعم تدريس اللغة الألمانية خارج البلاد، والرحلات المعلوماتية للصحفيين الأجانب إلىٰ ألمانيا، وجهود الترجمة وإصدار الكتب من اللغة الألمانية وإليها، من الأنشطة المحورية لبرنامجي المؤسسة الدوليين.

إنَّ مساعي المؤسسة ذات الصلة بنقل المعرفة وانتشارها فيما بين ألمانيا من جانب والدول المستهدفة من برنامجيها الدوليين من جانب آخر، قد وظفت لإحياء الدور الإقليمي الألماني، وتوطيد دعائمه دوليًا. فيما لا يشترط بالضرورة نفعه أو ملاءمته لهذه الدول المعنية، بل ينطوي علىٰ جهود لبناء صورة ذهنية إيجابية عن ألمانيا الموحدة.

٤- الانخراط الاجتماعي:

تعني قيمة الانخراط الاجتماعي في برنامج مؤسسة روبرت بوش السعي لإعادة هيكلة مجتمعات شرق أوروبا والبلقان لتفعيل دور القوىٰ المدنية في المجتمع، وكرست محور المجتمع المدني لهذه المساعي. فقد اعتبرت المؤسسة أنَّ بناء الدولة الفاعلة يتطلب تحمل المواطنين مسؤولياتهم الاجتماعية، بقدر ما يحتاج لاضطلاع الحكومات بتهيئة الظروف المناسبة لنشاطهم.

وتكشف القراءة المتأنية للبرامج الفرعية في هذا المحور عن اضطلاعه بعدة مهام أساسية؛ **أولها**: دفع المجتمعات المعنية في دول شرق أوروبا وجنوب شرقها، وجمهوريات رابطة الدول المستقلة إلىٰ بلورة صيغ جديدة للانخراط الاجتماعي، عقب عقود من هيمنة الدولة المطلقة علىٰ القوىٰ الاجتماعية والسياسية. وركزت المؤسسة علىٰ الدول حديثة العضوية بالاتحاد الأوروبي، أو المرشحة لعضويته؛ مما

يعد تهيئة لها لممارسة آليات الفعل الاجتماعي المعتادة في دول الاتحاد المؤسسة. وتكمن الإشكالية في هذا الصدد في تجاهل المؤسسة لقوىٰ اجتماعية مؤثرة في هذه المجتمعات، مثل الكنيسة، لمجرد اعتناق المؤسسة لتصور بذاته للصيغ المدنية السائدة في دول أوروبا الغربية.

وثانيها: تدريب القوىٰ الاجتماعية المستهدفة في هذه المجتمعات علىٰ تحمل جلّ المسؤوليات الاجتماعية، أخذًا في الاعتبار اعتياد مواطنيها علىٰ اضطلاع الدولة بهذا الدور في ظل النظم الاشتراكية. وهو الأمر الذي لم ينتهِ فقط بسقوط هذه النظم؛ بل الأهم بتبني النظم الجديدة لآليات السوق ومبادئ الليبرالية الجديدة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين. ويتعمق هذا التوجه مع اشتراط الاتحاد الأوروبي علىٰ دوله الأعضاء، أو المرشحة لعضويته تطبيق هذه الآليات والمبادئ. وقد غضت المؤسسة الطرف عن افتقار مجتمعات شرق أوروبا للبنىٰ التحتية القادرة علىٰ توفير هذه الاحتياجات، وارتكازها علىٰ اقتصاديات مختلفة التكوين عن نظيرتها في أوروبا الغربية، فضلًا عن انعدام القدرات التنافسية المناسبة للولوج إلىٰ السوق العالمية.

وثالثها: فتح آفاق جديدة مع الدول الأوروبية غير المرشحة لعضوية الاتحاد أو الآسيوية المتاخمة للحدود الأوروبية من خلال توظيف القوىٰ المدنية والاجتماعية، والتي يفترض إثارتها للجدل ومخاوف أقل كثيرًا من نظيرتها السياسية. فاعتنت المؤسسة بالتشبيك بين القيادات المدنية الشابة في الدول المطلة علىٰ البحر الأسود، وأنشأت أيضًا كلية كارل فريدريش جوردلر لتدريب القيادات التنفيذية الشابة من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا ومولدافيا وتركيا وأوكرانيا في مجال الحكم الصالح والشفافية.

ورابعها: نقل المفاهيم والقيم الشائعة في أوروبا الغربية إلىٰ دول الجانب الشرقي من القارة. فقدمت دورات للدبلوماسيين من دول شرق أوروبا العاملين في ألمانيا لتعميق التفاهم الدولي حول قضايا السلام والحرية والديمقراطية. وتعرف هذه القضايا ومفاهيمها وفقًا لرؤية دول غرب أوروبا ومصالحها، مما يصب في صالح انتشار الرؤىٰ الغربية حول العديد من القضايا العالمية.

إنَّ أنشطة مؤسسة روبرت بوش المعنية بقيمة الانخراط الاجتماعي في دول شرق

أوروبا ورابطة الدول المستقلة، قد وظفت لتمرير جملة من المفاهيم والقيم والممارسات غير النابعة من واقع هذه الدول وتحدياته. وهو الأمر الذي يصعب أن تقوم به المؤسسة بمعزل عن توجه السياسة الخارجية الوطنية، والمتمثل في السعي لاستقطاب هذه الدول إلىٰ منطقة النفوذ الألماني. كما يتعذر فهمه بعيدًا عن دورها في الترويج للنموذج الرأسمالي ومبادئ الليبرالية الجديدة في ظل ارتباطها ماليًا وإداريًا بإحدىٰ الشركات العالمية.

وإجمالًا، فقد قلب سقوط الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة موازين السياسة الخارجية الألمانية، والتي شهدت حركتها تحولات نوعية. فتوسعت الأنشطة الخارجية جغرافيًا باتجاه الشرق، وازدادت استقلاليتها، وتنوعت مجالات اهتمامها، فضلًا عن زيادة ثقلها الدولي بعد الوحدة بين شطري البلاد. ولم يقتصر هذا التوسع علىٰ الشرق الأوروبي، بل امتد ليشمل عدة دول خارج القارة الأوروبية، سواء في العمق الاستراتيجي الآسيوي، أو فيما وراءه.

وبالتزامن مع ذلك، صممت مؤسسة روبرت بوش برنامجيها الدوليين، وما اشتملا عليه من محاور وبرامج فرعية متنوعة الأهداف والغايات والتوقعات. ففي إطار عالمي، تحركت المؤسسة مدفوعة بقيمة الانفتاح علىٰ دول العالم المختلفة؛ إلا أنَّ التعامل مع هذه الدول تباينت أشكاله وصيغه وأهدافه، تبعًا لدرجة الانفتاح السياسي للدولة المعنية. وصبت جهودها بالأساس في السعي لترويج الثقافة الألمانية، وبالتبعية دورها الدولي المأمول. كما يمكن ربط ذلك بتطلعات شركة بوش التجارية التي تمتلك المؤسسة معظم أسهمها لطرق أسواق جديدة حظرت لعقود علىٰ أنشطتها.

وعلىٰ الصعيد الأوروبي، فطنت المؤسسة لأهمية تشكيل هوية أوروبية مشتركة، ضمانًا لتطور الاتحاد الأوروبي، واستمرار تماسك دوله. ووظفت في هذا السياق، الآليات المعرفية، مثل التعليم، والإعلام، والثقافة، والفنون. فاتجهت الجهود في دول غرب أوروبا نحو استعادة ثقة المواطنين في فكرة الوحدة ومؤسساتها، بينما انصبت في الجانب الشرقي علىٰ إعادة هيكلة مؤسسات المجتمع المدني، ودعم التواصل الإعلامي والثقافي والتعليمي بين هذه الدول وبين ألمانيا.

ويكشف تقسيم الدول المعنية ببرنامجي المؤسسة علىٰ الصعيد الدولي، وما يتصل

بهما من محاور وبرامج فرعية، أنَّ المعيار الأهم لم يكن الجوار الجغرافي، أو التراث المشترك بين ألمانيا والمجتمعات المضيفة لأنشطة البرنامجين. فتوجهات القيم الثقافية وطبيعة النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذه المجتمعات كانت هي العامل الأبرز في تقسيمها إلىٰ مجموعتين؛ أولاهما: هي الدول ذات التوجهات الثقافية الليبرالية، بما جمع اليابان والهند ودول غرب أوروبا وتركياوالولايات المتحدة في برنامج واحد، بغض النظر عن مدىٰ هشاشة ديمقراطيتها أو شكليتها. بينما ضمت المجموعة الأخرىٰ الدول الاشتراكية السابقة، والتي لا زالت في طور التحول نحو الليبرالية، مثل دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وبدرجة أقل الصين.

وفي إطار المجموعة الأولىٰ، استخدمت الآليات المعرفية لتحقيق تقارب بين ألمانيا ودول هذه المجموعة، وإقناع الأخيرة بالجدارة الألمانية لتبوؤ مكانة دولية مرموقة، جنبًا إلىٰ جنب مع هذه الدول الصاعدة إقليميًا ودوليًا، بدرجات متفاوتة. وبناءً علىٰ ذلك؛ وافقت القيم المرجعية لأنشطة مؤسسة روبرت بوش قيم مجتمعات هذه المجموعة، والتي تجمع عناصرها الأوروبية الرغبة في دعم الاندماج الأوروبي، وتهتم العناصر غير الأوروبية بالانفتاح علىٰ الدول الأخرىٰ ذات المصالح المشتركة.

ويختلف الأمر في حال المجموعة الثانية؛ فبرامج مؤسسة روبرت بوش سعت بصورة واضحة لإعادة هيكلة مجتمعات الدول الاشتراكية السابقة، وفقًا لأسس الديمقراطية الغربية ومبادئها الليبرالية. وبالتالي، عملت المؤسسة في مشروعاتها علىٰ تطويع المجتمعات المستهدفة باتجاه النموذج الديمقراطي الليبرالي، بغض النظر عن ملاءمته لأوضاعها الاجتماعية، أو تطورها الاقتصادي والسياسي.

ويتصل هذا التباين بأطروحات نظرية توجهات القيم الثقافية لشالوم شوارتز، والتي صنفت دول غرب أوروبا والولايات المتحدة في إطار مجموعة واحدة ذات توجهات ثقافية متشابهة. وعدت تركيا واليابان استثناءين من حمل التوجهات القيمية الثقافية لجوارهما الإقليمي، بحيث اقتربا من نمط القيم السائد في مجموعة دول غرب أوروبا. وفي المقابل، صنفت دول شرق أوروبا والبلقان والبحر الأسود ضمن فئة القيم الأرثوذكسية، ولم يشفع لها الجوار الجغرافي الأوروبي للالتحاق بنمط دول

الجناح الغربي للقارة. ويؤكد ذلك، أنَّ العبرة في تعريف المجتمعات الغربية ليس الموقع الجغرافي، بقدر ما هو الإطار الحضاري وتوجهات القيم الثقافية. ويضع ذلك تركيا واليابان، وبدرجة أقل الهند في سلة واحدة مع المجتمعات الغربية.

ويثبت ذلك أطروحة الدراسة حول اضطلاع مؤسسة روبرت بوش، كإحدىٰ مؤسسات المجتمع المدني الغربية، بأدوار اجتماعية وقيمية لإحداث تغيير اجتماعي بنيوي خارج المجتمعات الغربية، حتىٰ وإن طرحت مبادرات جزئية وغير بنيوية لتحسين الأوضاع القائمة في المجتمعات المضيفة. في مقابل اتجاهها لضمان الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات الغربية، حتىٰ وإن طرحت مبادرات جزئية وغير بنيوية للتغيير البنيوي.

مما سلف؛ خلصت إلىٰ أنَّ مؤسسة روبرت بوش الألمانية قد أظهرت التزامًا واضحًا بجوهر النظام الإدماجي، وتراتبيته. فالمؤسسة التي تتبع واحدة من كبريات الشركات الألمانية، انطلقت في برامجها المحلية والدولية من رسالة «التغيير الاجتماعي»؛ إلا أنها فعليًا حافظت علىٰ دورها الوسيط بين المجتمع والدولة والسوق، استنادًا إلىٰ مصلحتها المباشرة في استمرار النظام برمته. وأفرغت واقعيًا رسالتها من مضمونها الاجتماعي، حتىٰ إنها أحيانًا سعت إلىٰ نقيض ذلك من خلال بذل جهود لاستقرار الأسس الاجتماعية الحالية، في حين تحتاج هذه الأسس لمراجعات جوهرية.

ولذلك؛ عمدت برامجها المحلية إلىٰ سد العجز الناجم عن التراجع التدريجي لدور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية، فاضطلعت بمهام رعوية وتنموية وقيمية في هذا الصدد. وهو ما أثار تساؤلات حول حيادية برامجها المدفوعة بقيم المشاركة المجتمعية، باعتبارها تبريرًا لتراجع الدولة. ولم تكن برامجها المتصلة بقيمة التنمية البشرية بمعزل عن الانتقاد؛ حيث جرىٰ إلصاق قضايا المجتمع، كالبطالة وتراجع الرعاية الصحية، بقصور الأفراد، وبمنأىٰ عن ضعف الدولة في هذه المجالات. واللافت للانتباه أنَّه في ظل هذه الإشكاليات، اعتنت المؤسسة بقيمة الانتماء لدعم اندماج المهاجرين تحت راية مجتمع يعاني أزمة هوية.

وباتجاه علاقة إدماجية مشابهة علىٰ الصعيد الدولي، صممت المؤسسة برنامجيها

الدوليين، ليعبرا عن التطلعات السياسية والاقتصادية للدولة والقوىٰ الرأسمالية الوطنية علىٰ حدٍ سواء. وتشير كثافة الآليات الثقافية والإعلامية في هذا الصدد إلىٰ اعتماد المؤسسة علىٰ وسائل القوة الناعمة للنفاذ إلىٰ المجتمعات المعنية بأنشطتها الدولية. وعانت المؤسسة من ازدواجية معاييرها، ومن ثمَّ رسالتها الخارجية؛ مما ظهر في تقسيم البرنامجين، ومحاورهما، وتجلىٰ في دلالات قيمهما المرجعية.

فالأصل في العلاقة بين ألمانيا ودول غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان والهند وتركيا هو التعاون والتعارف وتنسيق المواقف. بينما كان التغيير أو التعديل في المسار الاجتماعي هو رسالة المؤسسة في دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والصين.

إنَّ جوهر النظام الإدماجي الذي تنشط في إطاره مؤسسة روبرت بوش هو مساندة الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية، واستيعاب المطالب الثورية في هذا الصدد. وقد كان من المفترض أن تتدخل المؤسسة لمراجعة هذه الرؤية في ظل قيام الدولة منفردة بإعادة النظر في علاقتها مع المجتمع. إلا أنَّ المؤسسة آثرت سد العجز الناجم عن انسحاب الدولة، وتحميل المواطنين المزيد من الأعباء المادية والمعنوية في هذا المجال. وهو الأمر الذي يفسّر في ظل تشابك مصالح أطراف هذا التحالف؛ المؤسسة والدولة وشركة بوش التجارية.

الفصل الخامس

القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسة فورد الأمريكية

تعتبر مؤسسة فورد حالة دالة علىٰ ديناميكية النموذج الليبرالي الأمريكي، استنادًا إلىٰ حجم نشاطها وتنوعه واتساعه الجغرافي. وطبقًا لنتائج مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح، يتسم هذا النموذج بدرجة عالية من المشاركة المجتمعية في ظل سياق قانوني واقتصادي مواتٍ؛ مما أثمر علاقة وظيفية تكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة[1]. ويناقش هذا الفصل القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسة فورد، انطلاقًا من صلة هذه القيم بالإطار الحضاري للمجتمع الأم، وعلاقتها بدعم عمليات التغيير الاجتماعي في الدول محل نشاط المؤسسة من عدمه، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها. من هنا، يضم هذا الفصل جزأين؛ يرصد *أولهما القيم المرجعية للأدوار المحلية للمؤسسة، ويحلل دلالاتها في سياق البيئة الحضارية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الأمريكي*. فيما يهتم *الثاني بالقيم المرجعية للأدوار الدولية للمؤسسة*، بحيث يرسم *خريطة متكاملة حول رؤية فورد لرسالتها الدولية ومنطلقاتها الحضارية*.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.17.

النموذج الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تمثيلًا للنموذج الليبرالي في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الغربية ودولها، استنادًا إلىٰ معياري إنفاق الدولة علىٰ الخدمات الاجتماعية، وحجم نشاط المؤسسات المدنية[١]. وقد اخترت مؤسسة فورد كدراسة حالة معبرة عن النموذج الليبرالي الأمريكي. ويرجع ذلك الاختيار إلىٰ تمتع المؤسسة بعدة خصائص تمكنها من تمثيل هذا النموذج بكفاءة،من حيث سعة أنشطتها وتنوع أدوارها.

انطلاقًا من الثقافة الأوروبية وخبرتها التاريخية، ارتبط العمل الاجتماعي في بواكيره داخل المجتمع الأمريكي بالمؤسسات التابعة للكنيسة. إلا أنَّ الثورة الأمريكية، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، أتاحت الفرصة لتطور العمل الاجتماعي خارج النطاق الكنسي[٢]. وتمكنت القوىٰ الاجتماعية المتعددة من بلورة نموذج يرتكز علىٰ المشاركة السياسية والاجتماعية التطوعية، وتتوزع فيه عناصر القوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع علىٰ حساب دور الدولة المركزية، بصورة غلبت فيها المبادرات الخاصة علىٰ تقاليد البيروقراطية المهيمنة في أوروبا[٣]. وكرس الدستور الأمريكي هذا التوجه من خلال السماح بمساحات واسعة للانخراط المدني غير الحكومي، واقتصر دور الدولة علىٰ تنظيمه قانونيًا[٤]. وقد كانت فلسفة الدولة غير المتدخلة، تطبيقًا للفكر الرأسمالي، عاملًا مساعدًا علىٰ تنامي ثقافة المبادرة الفردية،

(١) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.19.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Hammack, 1998, *Making the Non-Profit Sector in the United States: A Reader*, Bloomington: Indiana University press, pp.5-34.

(٣) Kenneth Prewitt, *op.cit.*, p.979.

(٤) David Hammack, *op.cit.*, pp.91-111.

والتي انعكست لاحقًا في الفاعلية الاجتماعية. وبرزت في هذا الصدد مساهمات الطبقة الوسطىٰ في المناطق الحضرية[1]. كما نجحت التشريعات والإعفاءات الضريبية في تشجيع الأفراد والشركات الخاصة علىٰ الانخراط في الأنشطة الاجتماعية المتعددة[2].

وتأخذ العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية والحكومة الفيدرالية صيغًا متعددة من التعاون والتكامل الوظيفي؛ فقد وفرت الحكومة بيئة مساندة، من خلال الإطار القانوني الداعم والحوافز الضريبية، لنمو القطاع المدني في البلاد، والذي شهد بالتالي نموًا هائلًا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. كما تنامت المشاركة بين القطاعين المدني والحكومي بصورة ملحوظة في تلك الفترة. فبحلول السبعينيات، قدرت عوائد هذه الشراكات بحوالي ٣٠٪ من إجمالي عائد القطاع الخيري غير الهادف للربح، وفي بعض المجالات، وتحديدًا الخدمات الاجتماعية، وصلت إلىٰ ٥٠٪. إضافة إلىٰ ٢٠٪ مثلها العطاء الفردي وعطاء الشركات من إجمالي عائد هذا القطاع.

وكان من شأن ذلك حدوث نقلة نوعية في حجم القطاع غير الهادف للربح، وتوسيع إطار حركته المجتمعية. وقد أدىٰ انخفاض هذا التعاون مع وصول الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان إلىٰ سدة الحكم في بداية الثمانينيات، إلىٰ تعرض مؤسسات المجتمع المدني لصعوبات وقيود مادية[3]. ومع بداية التسعينيات، استعادت هذه المؤسسات عافيتها باستعادة مستويات التعاون الحكومي، تزامنًا مع حركة العولمة، وتزايد أهمية الفاعلين من غير الدول في السياسات المحلية والعالمية.

ومن جانبها، لم تألُ مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية جهدًا في التعاون مع الحكومة الفيدرالية، ومحاولة معالجة القصور في عديد من المجالات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية. فساعدت الحكومة علىٰ مواجهة قضايا الفقر والحقوق المدنية، وتصدت لتلبية العديد من الخدمات الاجتماعية. كما دشنت برامج اجتماعية

---

(١) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.19.

(٢) Marion Fremont-Smith, 1972, *Philanthropy and Business Corporation*, New York: Russell Sage Foundation, pp.32-55.

(٣) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, *op.cit.*, p.20..

لدعم قضايا خلافية داخل المجتمع الأمريكي أحجمت الحكومة عن المشاركة الفعالة فيها في المراحل المبكرة، مثل قضايا تنظيم الأسرة والحد من النسل والثقافة الجنسية. وبالإضافة إلىٰ ذلك، طورت برامج لمساندة توجهات حكومية، مثل تحسين فرص التعليم للأقليات بعد إنهاء التمييز العنصري في الستينيات. بل إنَّ المحافظين الجدد قد وظفوا توسع أدوار مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية في الضغط لتقليل انخراط الدولة في الخدمات الاجتماعية[١].

من ثمَّ، يتضح أنَّ النموذج الليبرالي الأمريكي يتسم بدرجة عالية من المشاركة المجتمعية لأفراده ومؤسساته المدنية، وإطار اقتصادي وقانوني مواتٍ. وبالتالي، تبلورت علاقة تكاملية وظيفية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة الفيدرالية؛ فالأولىٰ تنشط في تقديم الخدمات الاجتماعية بفعالية وكفاءة علىٰ نطاق واسع في ظل بيئة مساندة توفرها الأخيرة.

وبصورة عامة، يمكن رصد وجود اختلاف بين النموذج الديمقراطي الاجتماعي والنموذجين الليبرالي والإدماجي. فالنموذج الديمقراطي الاجتماعي يرتكز علىٰ مبدأي عالمية الحقوق الاجتماعية وعدم التربح منها، اللذين يطبقان من خلال البرامج الحكومية المتعلقة بالرفاهة عالية الجودة، والتي توجه للطبقة العاملة والوسطىٰ الجديدة[٢]. ويختلف ذلك عن النموذج الليبرالي حيث يقل تدخل الدولة، فيما يضطلع المجتمع المدني بتوفير الكثير من الخدمات الاجتماعية. كما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني في النموذج الديمقراطي الاجتماعي، وبخاصة الجمعيات والحركات الشعبية، علىٰ الدعم والمنح المقدمة من الدولة، بما يعد مخالفًا للنموذج الليبرالي الأمريكي؛ إلا أنَّه يتشابه مع النموذج الإدماجي الألماني، وإن زاد حجم اعتماد مؤسسات المجتمع المدني السويدية علىٰ الدولة، مقارنة بنظيرتها الألمانية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول النموذج الأمريكي، انظر:

Lester M. Salamon, 1996, *Defining the Nonprofit Sector: The United States*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.18, Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier (ed.,), Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, pp.19-20.

(٢) Filip Wijkström, *op.cit.*, p.9.

الأدوار المحلية لمؤسسة فورد
القيم المرجعية ودلالاتها

كانت الأدوار المحلية المحطة الرئيسة لانطلاق أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية التي نشأت في بداية القرن العشرين، قبل أن تشهد بعضها توسعًا في برامجها نحو العالمية لاحقًا، متزامنةً مع التوجه العام للبلاد. فمحليًا، تبلورت القيم المرجعية لهذه المؤسسات ورسالتها، وتمايزت أهدافها ومقاصدها، وتطورت برامجها وآلياتها. وفي هذا السياق، اختبرت مؤسسة فورد مستويين من النشاط المحلي، وهما: الحركة داخل ولاية ميتشجان (١٩٣٦-١٩٥٠)، حيث مقر الشركة الأم، ثم التوسع وطنيًا (١٩٥٠- حاليًا). وعكست المرحلتان ملابسات نشأة المؤسسة، وتطور رسالتها وبرامجها. ويستعرض هذا الجزء ملابسات ومراحل التطور، قبل أن يركز علىٰ برامج المؤسسة في المرحلة الثانية علىٰ المستوىٰ الوطني لاستنباط قيمها المرجعية وقراءة دلالاتها في ضوء رسالة المؤسسة.

أولًا: مؤسسة فورد .. النشأة والتطور

برغم انخراط هنري فورد في الأعمال الخيرية منذ أوائل القرن العشرين، لكنَّ إنشاءه لمؤسسة فورد في عام ١٩٣٦ كان مبادرة غير متوقعة، وبخاصة للذين تابعوا شهادته أمام لجنة «والش» التي شكلها الرئيس الأمريكي في عام ١٩١٣ لتقويم نشاط المؤسسات الخيرية[١]. فقد عارض فورد آنذاك مأسسة الأعمال الخيرية، مفضلًا

(١) حذَّرت لجنة والش في تقريرها الصادر في عام ١٩١٦ من أنَّ تركُّز الثروات في المؤسسات الخيرية الكبرىٰ -تحديدًا كارنيجي وروكفلر- قد استخدم من قِبل القوىٰ المهيمنة علىٰ الصناعة في الولايات المتحدة للسيطرة علىٰ الجامعات؛ وبالتالي الجانب التعليمي والاجتماعي في الحياة الأمريكية. وقد أجمع أعضاء اللجنة علىٰ وجوب إصدار قانون فيدرالي يلزم المؤسسات الخيرية الكبرىٰ بتحجيم =

تقديم المنح غير المنتظمة[1]. إلا أنّه لاحقًا قدم منحة لإنشاء المؤسسة التي حملت لقبه، واقتصر نشاطها قرابة خمسة عشر عامًا علىٰ تمويل الأعمال الخيرية داخل ولاية ميتشجان، وبالأخص دعم مستشفىٰ هنري فورد ومؤسسة إديسون العلمية[2].

وتكشف القراءة المتأنية لمبادرة هنري فورد بمأسسة أنشطته الخيرية أنها لم تكن بمنأىٰ عن المصالح الرأسمالية؛ فقد مثلت الإعفاءات الضريبية التي قدمتها الحكومة الأمريكية لصالح الشركات الرأسمالية الداعمة للمؤسسات الخيرية حافزًا أساسيًا لانتشارها[3]، وقد حملت تلك المؤسسات ألقاب مؤسسيها من كبار الرأسماليين الأمريكيين، مثل روكفلر ورسل ساج وكارنيجي. وتضيف بعض التفسيرات إلىٰ ذلك رغبة الأسر المالكة لهذه الشركات في التهرب من ضرائب التركات، ومحاولة استمرار هيمنة الأسرة علىٰ شركاتها[4]. وبالإضافة إلىٰ المنافع المالية الآنية، احتاجت الشركات الرأسمالية، كفورد للسيارات، أعدادًا متزايدة من العمالة المدربة والكفاءات الماهرة، وهو الأمر الذي لم تستطع الموارد المجتمعية والحكومية المتاحة آنذاك توفيره. مما حدا بهذه الشركات إلىٰ الانخراط المباشر في زيادة فرص التعليم، ورفع جودته، وتوفير فرص التدريب لتنمية الموارد البشرية[5]. كما ارتبط بذلك جهود

= دخلها وأصولها وإيجاد آليات صارمة لرقابتها؛ إلا أنّه لم تتخذ أية إجراءات إزاء هذه المؤسسات قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Marion Fremont-Smith, 1965, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision*, New York: Russell Sage Foundation, pp.51-52.

(١) Sheila Slaughter and Edward Silva, *op.cit..*, p.44.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

A Selected Chronology of the Ford Foundation, 1980, New York: Ford Foundation, p.3.

(٣) انظر:

Marion Fremont-Smith, 1972, *op.cit..*, pp.32-55.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Peter Bell, 1971, ÂThe Ford Foundation as a Transnational Actor,Â *International Organization*, Vol.25, No.3, Summer 1971, p.474.

(٥) Joseph Wilson, 1970, "Technology and Society," (In) Robert Connery (ed.), 1970, *The Corporation and the Campus*, New York: Praeger Publishers, pp.164-165.

توفير الرعاية الصحية، وتحسين الخدمات الطبية للعاملين في هذه الشركات أو البيئات المحيطة بها.

ولا تمنح مقارنة الجهود الخيرية المبكرة لمؤسستي فورد وروبرت بوش مجالًا واسعًا لافتراض مجرد حسن النوايا لدىٰ مؤسسيهما. فعلىٰ الرغم من سبق نشأة المؤسسة الأمريكية علىٰ نظيرتها الألمانية؛ إلا أنَّ الأولىٰ انخرطت بالأساس في جهود الرعاية الصحية، ودعم الدراسات العلمية التطبيقية، في ظل رأسمالية متنامية أعقبت فترة من الكساد الاقتصادي الحاد. وبالمثل اهتم مؤسس المؤسسة الألمانية، مبكرًا بالرعاية الصحية، والتدريب الفني، وبخاصة لعمال مصانعه، كما مول تطوير العملية التعليمية في بلاده. وارتبطت جهوده بفترة تاريخية حرجة في التاريخ الألماني فيما بين الحربين العالميتين.

وهكذا، ثمة تشابه كبير بين تجربتي هنري فورد وروبرت بوش وعلاقة رسالة مؤسستيهما بالتطور الرأسمالي في الولايات المتحدة وألمانيا علىٰ التوالي. فقد قامت المؤسستان بأنشطة تنموية محددة صبت في مصلحة الشركات الرأسمالية، أو في برامج اجتماعية خففت من الآثار السلبية لسياسات الأخيرة. وذلك في إطار توظيف مؤسسات المجتمع المدني لتوفير الخدمات الاجتماعية، والتي قد تعجز عن سدها أجهزة الدولة أو هياكل السوق. وفي المقابل، انصرفت مؤسسة آر جي عن دعم مثل هذه الأنشطة أو البرامج؛ نظرًا لاضطلاع الدولة بها بصورة كاملة في ظل دولة الرفاهة السويدية.

وفي مرحلة لاحقة تلقت المؤسسة الأمريكية هبات ضخمة من ميراث هنري فورد المتوفىٰ في عام ١٩٤٧، تمثلت في نسبة كبيرة من أسهم شركة فورد التجارية؛ مما سمح للمؤسسة بالتطلع نحو توسع أفقي ورأسي في نوعية أنشطتها ونطاق عملها. وبالإضافة إلىٰ تدفق الموارد المالية، اقترن هذا التوسع بتوجه وطني لانطلاق الولايات المتحدة نحو ممارسة دور عالمي، والحلول محل القوىٰ الأوروبية الاستعمارية السابقة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية خائرة القوىٰ. ويعيد ذلك إلىٰ الأذهان امتداد البرامج الدولية لمؤسسة روبرت بوش في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، تزامنًا مع تنامي الدور الألماني العالمي عقب الوحدة الألمانية،

وانهيار الاتحاد السوفيتي، وسقوط النظم الاشتراكية في شرق أوروبا. ويطرح هذا التزامن تساؤلات حول مدىٰ التوظيف الحكومي للمؤسسات المدنية في الولوج إلىٰ المجتمعات النامية، كجزء من ممارسة «القوة الناعمة» بغية تحقيق مصالح السياسات الخارجية للدول الأم.

وقد اعتبرت لجنة روان جيثير، التي كلفت ببحث مجالات التوسع المتوقع لمؤسسة فورد ونطاقه، في تقريرها الصادر عام ١٩٤٩ السعي نحو «تحقيق الرفاهة الإنسانية» هدفًا نهائيًا لأنشطة المؤسسة في مختلف المجالات، والتي أوصت اللجنة بامتدادها إلىٰ المستويين الوطني والعالمي. واختزلت اللجنة المقومات الضرورية للوصول إلىٰ الرفاهة الإنسانية في جملة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية العامة، التي اشتقتها بالأساس من النظام الديمقراطي الغربي، بحسبان أنَّ الأخير، في تقديرها، منظومة قيمية، يتوجب لتحقيق الرفاهة الإنسانية نشرها عالميًا[١].

ويلاحظ أنَّ مؤسسة روبرت بوش قد تبنت نهجًا مشابهًا في ضوء تبشيرها بالقيم الديمقراطية الليبرالية ضمن برامجها الدولية الممتدة إلىٰ دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. كما قدمت مؤسسة آر جي دعمًا متواصلًا لمشروع مسح القيم العالمية الذي عبر بدوره عن رؤية مماثلة؛ انطبق فيها التطور المتوقع للقيم الإنسانية اعتمادًا علىٰ المنظومة القيمية الغربية.

وبرغم الانتقادات التي وجهتها لجنة جيثير لأداء النظام التعليمي ومعدلات المشاركة السياسية والاجتماعية والقدرات التنظيمية للحكومة الأمريكية؛ إلا أنها افترضت وجود دور ريادي للولايات المتحدة الأمريكية، تؤهلها له قدراتها المالية وقيمها الديمقراطية، للتقليل من دوافع الحروب وطرح آليات للتعاون الدولي[٢]. وتجاهل التقرير الاختلالات البنيوية في النظام السياسي الأمريكي، والتي منعت الأخير من تلافي مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة، مثل غياب العدالة الاجتماعية أو المساواة بين الأقليات، ناهيك عن إغفال الإشارة إلىٰ سلبيات المنظومة القيمية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Rowan Gaither, *op.cit..*, pp.20-21.

(٢) *Ibid*, pp.26-27.

الغربية برمتها، أو حتىٰ إمكانية انفتاحها علىٰ منظومات قيمية أخرى[١].

ويكتسب تقرير لجنة جيثير أهميته من كون توصياته حول رسالة المؤسسة وأهدافها ظلت المحاور الأساسية لبرامج المؤسسة لعقود تالية؛ بل يمكن القول إنَّه لا يزال المرجعية الأبرز لرؤية الأخيرة لدورها الوطني والعالمي. وكان التقرير قد أوصىٰ باهتمام المؤسسة بجهود تقليل النزاعات الدولية ومحاربة أسبابها، والاهتمام بالتعاون الدولي ودعم القيم الديمقراطية في أرجاء العالم كافة لتأسيس سلام دائم. كما شجع المؤسسة علىٰ القيام بمحاولات لسد الفجوات والعجز لدىٰ المؤسسات الأمريكية المختلفة؛ لتحسين الأداء الاقتصادي والسياسي والتعليمي داخل الولايات المتحدة[٢]. وحدد التقرير خمسة مجالات لعمل البرامج المقترحة: تأسيس السلام، ودعم الديمقراطية، وتقوية الاقتصاد، ودعم التعليم في مجتمع ديمقراطي، وأخيرًا الاهتمام بالسلوك الفردي والعلاقات الإنسانية المتبادلة[٣].

ولم تختلف الأهداف العامة الأربعة التي باتت تتصدر تقرير مؤسسة فورد السنوية بدايةً من عام ١٩٩٦ في جوهرها عن رؤية لجنة جيثير. فقد ظلت الرفاهة الإنسانية مرجعية أساسية لبرامج المؤسسة وأنشطتها الساعية إجمالًا لتعزيز القيم الديمقراطية، وتقليل الفقر والقضاء علىٰ عدم المساواة، وضمان التعاون الدولي، وأخيرًا تحسين الإنجاز الإنساني[٤].

ويثير استمرار مرجعية تقرير جيثير لأهداف مؤسسة فورد وبرامجها تساؤلات حول مدىٰ حيادية رسالة المؤسسة ومنطلقاتها برمتها. فمن اللافت للانتباه أنَّ المؤسسة لم تقدم مراجعات جوهرية في رؤيتها للقضايا العالمية وحلولها، بالرغم من ظهور معطيات داحضة لأطروحاتها. فقد انخرطت العديد من الدول الغربية «الديمقراطية» في ممارسات تمس بالأمن والسلم الدوليين؛ كالاستعمار العسكري لأفغانستان

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الانتقادات الموجهة لرؤية تقرير لجنة جيثير وتوصياته، انظر:
ريهام خفاجي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤-٨٨.

(٢) Rowan Gaither, 1949, *Report of the Study for the Ford Foundation on Policy and Program*, Detroit: Ford Foundation, pp.47-48.

(٣) *Ibid*, pp.49-98.

(٤) Franklin Thomas, 1980, *op.cit..*, pp.viii-xv.

والعراق أو المشاركة في حروب طاحنة، مثل حربي فيتنام وفوكلاند. بالإضافة إلىٰ استمرار الخلل في جوانب بنيوية للأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، وتحديدًا تجاه الفئات المهمشة التي تستهدفها برامج مؤسسة فورد.

ثانيًا: برامج مؤسسة فورد

تنوعت الأهداف المرحلية للمؤسسة وأولوياتها وبرامجها وآلياتها في إطار رسالتها وأهدافها العامة علىٰ مدار سنوات نشاطها الوطني (١٩٥٠- حاليًا). وقد اتسمت إجمالًا بثلاث خصائص رئيسة، وهي:

١- الجمع بين دعم الدراسات الأكاديمية والمشروعات التطبيقية:

عمدت المؤسسة في معظم برامجها إلىٰ تمويل الدراسات الأكاديمية الرامية لتطوير رؤية نظرية متكاملة حول القضايا محل اهتمامها ومسبباتها وآليات حلها، جنبًا إلىٰ جنب مع المشروعات التطبيقية المعنية بمعالجة هذه القضايا. ويرجع اهتمام المؤسسة بالعلوم الاجتماعية إلىٰ توصية لجنة جيثير حول أهمية إحداث تطوير نظري في العلوم الاجتماعية من خلال دراسة المفاهيم الرئيسة والفرعية وعلاقاتها البينية، وتطوير نظريات جديدة أو تنقيح النظريات القائمة، فضلًا عن محاولة اختبارها علميًا[١].

ومن الجدير بالذكر أنَّ برنامج فورد عن «السلوك الإنساني والعلاقات البشرية»، الذي دعمته بقوة خلال العقد الأول لنشاطها الوطني، كان حجر زاوية رئيسًا في نشأة وتطور المدارس السلوكية التي وقفت المؤسسة بقوة خلف تطبيقها من خلال استخدام المناهج العلمية والوسائل التجريبية في البحث الاجتماعي[٢]. واستطاعت إحداث

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Rowan Gaither, *op.cit..*, pp.95-96.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Peter Seybold, 1980, The Ford Foundation and the Triumph of Behavioralism in American Political Science, (In) Robert Arnove (ed.), *op.cit.*, p.272.

لمزيد من التفاصيل حول البرامج المدعومة، انظر:

Ford Foundation Annual Report, Detroit: Ford Foundation, 1951 through 1959.

نقلة نوعية في هذا الصدد خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، انعكست بدورها علىٰ التيارات السائدة في العلوم الاجتماعية داخل الولايات المتحدة وخارجها لعقود[1]. وبالمثل، بلورت تطلعات برامجها الدولية لتأسيس السلم وتقوية القيم الديمقراطية اتصالًا مع دعمها لدراسات المناطق في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية وغير الأمريكية، فضلًا عن اهتمامها المتميز بالبرامج الخارجية في دول العالم النامية، والتي تنوَّع التمويل فيها بين المشروعات الخدمية والدراسات الأكاديمية مستأثرًا بما يقرب من ثلث ميزانية فورد السنوية في الستينيات[2].

وقد وفرت هذه الجهود الأكاديمية أساسًا نظريًا لحركة المؤسسة، انطلقت منه إلىٰ تبرير جهودها ومنطقها ورسالة برامجها. وتمكنت من خلاله من تشكيل تيارات فكرية تحمل رسالتها، وتضطلع بأنشطة تصب إجمالًا في رؤيتها، حتىٰ وإن لم تدعمها المؤسسة مباشرة. وفي هذا الصدد، تميزت مؤسسة فورد عن مؤسسة روبرت بوش، كون الأخيرة لم تول عناية كافية بتأصيل حركتها الاجتماعية وتبريرها أكاديميًا، وركزت بحوثها علىٰ العلوم التطبيقية والطبية. إلا أنَّ اهتمام مؤسسة آر جي السويدية بالبحوث الاجتماعية قربها في هذا الجانب من مؤسسة فورد؛ فمشروع مسح القيم العالمية الذي مولته آر جي لسنوات شكل رافدًا هامًا من روافد دراسات القيم في العالم، بينما لم تول المؤسسة السويدية المشروعات التطبيقية أهمية مماثلة لما اضطلعت به برامج مؤسسة فورد؛ نظرًا لاضطلاع الدولة بعبء توفير الخدمات الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أنَّ توجه فورد لم يكن غريبًا علىٰ مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية التي شاركت بفعالية في بلورة أسس مجتمعها، الذي نشأ مفتقرًا لقواعد مجتمعية راسخة، كما كان الحال في أوروبا. فعلىٰ سبيل المثال: شارك صندوق فورد لتطوير التعليم مع لجنة كارنيجي للتعليم العالي في بلورة الأجندة التفصيلية لقضايا التعليم في الولايات المتحدة، من خلال إجراء أبحاث حول العملية التعليمية وتحديد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول دعم مؤسسة فورد للمدرسة السلوكية وتأثيره في العلوم الاجتماعية، انظر: ريهام خفاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠-١٥٥.

(٢) McGeorge Bundy, *op.cit.*, pp.xiv-xvii.

مواطن الضعف والقوة فيها، والبحث عن حلول عملية لمشكلات التعليم، وتقديم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات محددة لصنَّاع القرار[1]. ولا تزال المعايير والنظريات التي وضعها الصندوق واللجنة مرجعية أساسية لفلسفة التعليم في الولايات المتحدة، فضلًا عن انتشارها عالميًا بفضل عالمية التعليم الأمريكي[2]. وهو ما يعبر بصورة ما عن عمق تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية تحديدًافي صياغة جملة من القواعد المجتمعية علىٰ الصعيد العالمي.

٢- أولوية القضايا الاجتماعية:

احتلت القضايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية أولوية في تصميم برامج مؤسسة فورد، وتباينت هذه القضايا ومستويات الاهتمام بها تبعًا للسياق التاريخي والبيئة المحيطة. وفي المقابل، لم تحتل بحوث العلوم التطبيقية أو مشروعاتها مكانة متميزة في أنشطة المؤسسة، باستثناء ما حمل منها مضمونًا اجتماعيًا مباشرًا، كتمويل المؤسسة حملات تنظيم الأسرة في الولايات المتحدة خلال ستينيات القرن العشرين[3]. وينسحب هذا التفسير أيضًا علىٰ اهتمام المؤسسة بالقضايا الاقتصادية، حيث انطوت برامج المؤسسة المعنية بالاقتصاد علىٰ محورية العدالة الاجتماعية، وهو ما سيتم مناقشته بالتفصيل لاحقًا في إطار قيم الأدوار المحلية.

وتختلف فورد في هذا الصدد عن مؤسسة روبرت بوش التي خصصت برنامجيها «الصحة» و«العلوم» لإحداث نقلات نوعية في البحوث العلمية والدراسات الطبية في

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Frank Darknell, 1980, "The Carnegie Philanthrophy anf Private Corporate Influence on Higher Education," (In) Robert Arvone (ed.), *op.cit.*, pp.395-399.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الجامعات الأمريكية في العالم العربي كنموذج لتطبيق معايير التعليم الأمريكي، انظر:

Shafeeq Ghabra and Margreet Arnold, 2007, Studying the American Style: An Assessment of the American-Style Higher Education in the Arab Countries, *Policy Focus*, No.71, Washington: Washington Institute for Near East Policy, June 2007.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ford Foundation Annual Report, Detroit: Ford Foundation, 1960 through 1966.

إطار الجهود العلمية ذات الآثار الاجتماعية علىٰ المدىٰ الطويل. كما أنَّ اهتمام مؤسسة آر جي انصب علىٰ البحوث الأكاديمية المتصلة بالعلوم الاجتماعية، فيما لم يمتد دورها إلىٰ التجليات العملية للقضايا الاجتماعية وحلولها. إنَّ مساحة الفعل الاجتماعي الواسعة في إطار النموذج الليبرالي، فضلًا عن الموارد المالية المتميزة، قد مكنت مؤسسة فورد من توسيع أدوارها باتجاه مجالات اجتماعية متنوعة، وعلىٰ مستويات تنظيرية وتطبيقية متعددة.

٣- اندماج البرامج المحلية والدولية:

مع بداية الثمانينيات، قررت مؤسسة فورد إعادة هيكلة برامجها، وتقسيمها علىٰ أساس موضوعي، بحيث تندمج الأنشطة المتشابهة في داخل الولايات المتحدة وخارجها في إطار برامج فرعية مستقلة[١]. وركَّزت البرامج المستحدثة علىٰ مشكلات الفقر في المناطق الريفية والحضارية، وقضايا الحكم الصالح والسياسة العامة، فضلًا عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحقوق الأقليات والصحة الإنجابية والإعلام. وأدىٰ ذلك إلىٰ توسع البرامج الدولية، وتنوع القضايا الخارجية محل اهتمام المؤسسة[٢].

ولا يتطابق هذا المسلك مع توجهات برامج مؤسستي آر جي وروبرت بوش. فقد اكتفت مؤسسة آر جي بتجميع كافة أنشطتها الخارجية فيما أطلقت عليه قسم «التعاون الدولي»، في إطار عدد محدود نسبيًا من المشروعات البحثية المشتركة مع جامعات ومراكز بحثية دولية، كانت في الأغلب أوروبية. وعلىٰ الرغم من تطوير مؤسسة روبرت بوش لبرنامجين للعلاقات الدولية؛ إلا أنهما اقتصرا علىٰ دول بذاتها. فالبرامج الدولية للمؤسستين السويدية والألمانية لم تكتس فعليًا بالطابع الدولي، بخلاف برامج فورد التي انطلقت نحو العالمية منذ بدايتها. ويمكن قراءة توجه مؤسسة فورد ارتباطًا بسياق سياسي واقتصادي وثقافي أمريكي حمل درجة عالية من التوسعية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Franklin Thomas, 1980, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, pp.vi-vii.

(٢) Franklin Thomas, 1980, *op.cit..*, pp.viii-xi.

والانفتاح، لم تحملها في المقابل البيئة السويدية أو نظيرتها الألمانية اللتان التصقتا بالمحيط الأوروبي بدرجة كبيرة، بحيث لم تنفتحا علىٰ العالم فيما وراء القارة الأم إلا مؤخرًا اقترانًا بالعولمة.

ومؤخرًا، دشنت مؤسسة فورد مجموعة من البرامج بداية من عام ٢٠١٠، في إطار تطوير مساعيها الرامية لبلورة استراتيجية لجيل قادم، ودعم قيادات التغيير الاجتماعي داخل الولايات المتحدة وخارجها. وقد ارتكزت فلسفة عمل هذه البرامج علىٰ درجة أقل من اندماج البرامج المحلية والدولية؛ حيث تقوم مكاتب المؤسسة الإقليمية المنتشرة خارج الولايات المتحدة بتحديد ما بين أربع إلىٰ ست مبادرات من جملة المبادرات المطروحة في إطار البرامج الجديدة للتركيز عليها في كل من هذه الأقاليم[١]. كما تزايدت معدلات انفاقها في داخل الولايات المتحدة لتشكل حوالي ٦٠% من إجمالي مبالغ المنح المقدمة سنويًا. ويعكس هذا التوجه تنامي اهتمام المؤسسة بأدوارها المحلية، ربما علىٰ حساب برامجها الدولية؛ مما يثير تساؤلات حول دواعي ذلك، وعلاقته بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تواجه المجتمع الأمريكي، وتهدد تماسكه واستقراره.

ومن الناحية الفعلية، يضيف اندماج البرامج المحلية والدولية بعدًا آخر إلىٰ تحليل القيم المرجعية لهذه البرامج، حيث يعني وحدة مرجعية الأدوار المحلية والدولية. إلا أنَّ قراءة هذه القيم في ضوء سياقاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة وخارجها، قد تحمل في طياتها دلالات متباينة للقيم ذاتها محليًا ودوليًا، كما سيتضح لاحقًا.

وأعيدت هيكلة برامج مؤسسة فورد عدة مرات منذ اتسع نشاطها وطنيًا وعالميًا. واختيرت البرامج المطبقة ما بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٩) لتحليلها. فقد بدأت هذه البرامج بالتزامن مع إعلان المؤسسة لأهدافها الجديدة في عام ١٩٩٦، والتي مثلث

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج ووحداتها الفرعية ومبادراتها، انظر:

Luis A. Ubi?as, 2007, President Speech, *Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, pp.19-20; Ford Foundation, 2009, *New Generation of Social Change*, New York: Ford Foundation.

مراجعة للصياغة الأولىٰ لرسالة المؤسسة منذ بدء نشاطها الوطني والدولي في عام ١٩٥٠. كما اقترن تدشين هذه البرامج بارتفاع قيمة أصول المؤسسة، وتنامي حجم منحها وفعالياتها، فضلًا عن إسناد إدارتها لقيادة جديدة. وهذه المجموعة من البرامج ظلت ممتدة علىٰ مدىٰ زمني طويل نسبيًا، وهو الأحدث. وتتزامن هذه البرامج مع برامج مؤسستي آر جي وروبرت بوش، بما يسهل المقارنة بين رسالة المؤسسات الثلاث وبرامجها في ظل سياق تاريخي متشابه.

وتشمل برامج مؤسسة فورد موضع التحليل ثلاثة برامج رئيسة؛ برنامج بناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية الذي يهتم بدعم قدرة الأفراد والمنظمات علىٰ إيجاد حلول لقضايا الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، وبرنامج السلام والعدالة الاجتماعية المعني بتقوية القيم الديمقراطية وتوطيد أواصر التعاون الدولي، وأخيرًا برنامج المعرفة والإبداع والحرية، والذي يهدف إلىٰ العمل علىٰ تطوير الفنون والفكر وتعميق إدراك القضايا الجنسية والإعلامية والدينية[١]. وقد وظفت المؤسسة في إطار هذه البرامج عدة استراتيجيات لتحقيق أهدافها؛ وهي: دعم القيادات الناشئة، والعمل مع شبكات وحركات العدالة الاجتماعية، وخلق منظمات جديدة، وزيادة الفرص من خلال الابتكار[٢].

وبالإضافة إلىٰ ذلك، سيتم الاسترشاد في التحليل بالبرامج الثلاثة التي تديرها المؤسسة حاليًا، والقضايا التسع المتعلقة بها، والمبادرات المطروحة في الوقت الراهن[٣]. وقد انقسمت برامج مؤسسة فورد في الفترة ما بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٩) إلىٰ وحدات فرعية، انطلقت كل منها من مرجعية قيمة معينة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج ووحداتها الفرعية، انظر:

Ford Foundation Annual Report, 2003, New York, pp.23-24, pp.61-62, pp.113-114.

(٢) انظر عرض رئيسة مؤسسة فورد السابقة لأبرز ملامح برامج المؤسسة وإنجازاتها، في:

Susan Berresford, 2006, Message from The President, *Delivering on A Promise to Advance: Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, p.4.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

www.fordfoundation.org/

ثالثًا: القيم المرجعية للأدوار المحلية..السياق والمضمون والدلالات

أشارت سوزان بيريسفورد، رئيسة مؤسسة فورد (١٩٩٦-٢٠٠٧)، في مقدمة تقرير المؤسسة لعام ١٩٩٦ إلىٰ أنَّ إعادة هيكلة برامج المؤسسة قد جاءت استجابة لثلاثة تحديات رئيسة؛ وهي: تدهور الثقة في إمكانية زوال الفقر، وتنامي الشكوك حول أسس الديمقراطية وانخفاض المشاركة السياسية والمدنية، فضلًا عن زيادة الهواجس المتعلقة بالقيم والهوية الشخصية في ظل تآكل المؤسسات الاجتماعية[١]. وبالفعل، فإنَّ هذه التحديات لم ترتبط فقط برسالة حزمة البرامج التي استمرت قرابة عقد ونصف، بل مثلت أيضًا الإطار العام لرسالة برامج المرحلة التالية منذ عام ٢٠١٠، وإن تباينت المبادرات أو الأبعاد محل التركيز.

والواقع أنَّ رؤية بيريسفورد حول هذه التحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية إنما تعكس إجمالًا تجليات أزمة الديمقراطيات الليبرالية؛ والمتمثلة في مدىٰ قدرتها علىٰ أداء وظائفها المنوطة بها، في ظل الصعوبات الاقتصادية والتحديات السياسية العالمية، مع الحفاظ علىٰ ثقة مواطنيها، ليس فقط في أدائها؛ بل في أسس النظام ككل. فأمام تزايد الهواجس حول أسس الديمقراطية، وبناء الهوية، جنبًا إلىٰ جنب مع التحديات الاقتصادية[٢]، بات جوهر النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي في أزمة حقيقية[٣]، وإن لم يستشعرها المواطنون بصورة مباشرة[٤]. وينطلق تحليل القيم المرجعية للأدوار المحلية لمؤسسة فورد من السياق العام لحركة الأخيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) Susan Berresford, 1996, President Speech, *Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, pp.VI-XII.

(٢) *Ibid*, pp.VI-XII.

(٣) انظر عناصر النظام السياسي، ومستويات أهميتها، في:

Neil Nevitte, *op.cit.*, pp.81-84.

(٤) لا يعتبر مواطنو الدول الغربية أنَّ ديمقراطياتهم في أزمة، وإن عبروا عن عدم رضاهم عن أدائها، انظر:
Neil Nevitte and Mebs Kanji, *op.cit.*, pp.157-182.

١- تمكين الفئات المهمشة:

تعد قيمة تمكين الفئات المهمشة بمثابة المرجعية المظلة لبرامج المؤسسة الثلاثة التي نفذت في الفترة ما بين عامي (١٩٩٧ و٢٠٠٩)، كما تحتل مكانة بارزة في حزمة البرامج المطبقة حاليًا. ويشير مفهوم التمكين، وفقًا لوثائق البنك الدولي، إلىٰ توسيع الأصول المملوكة للفقراء وزيادة قدراتهم علىٰ المشاركة في المؤسسات المرتبطة بحياتهم، والتفاوض معها، والتأثير فيها، والتحكم بها، ومساءلتها[١]. وتكمن إشكالية الفئات المهمشة اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو عرقيًا في كونها خارج دائرة المشاركة السياسية أو الاجتماعية في معظم الأحيان؛ نظرًا لافتقارها لآليات هذه المشاركة؛ وهي: التصويت في الانتخابات، أو الانضمام للجمعيات أو الأحزاب، أو التبرع بالمال أو الوقت أو الخبرة. وهو الأمر الذي قدَّر أحد الدارسين (كلاوس أوفه) أنَّه يجعلها الأقرب إلىٰ الخروج عن قواعد الديمقراطية الليبرالية؛ نظرًا لمحدودية مشاركتها وتأثيرها في عمليات صنع القرار واتخاذه[٢].

وتتفاقم هذه الإشكالية في ضوء تزايد أعداد هذه الفئات المهمشة، بما يشمل النساء، والفقراء، والمهاجرين، واللاجئين، والأقليات العرقية أو اللغوية، بالتزامن مع اتساع الفجوة التعليمية والاقتصادية والسياسية لغير صالحهم. يضاف إلىٰ ذلك، التدهور الملحوظ في المشاركة السياسية والمجتمعية للفئات التي اعتادت الانخراط في مثل هذه الأنشطة[٣]. ويقدح ذلك جملةً في قدرة النظام الديمقراطي الليبرالي علىٰ استهداف كافة شرائح المجتمع، وتمثيل مصالحها وأهدافها، مما يهدد ركائزه.

ويتصل التمكين بأربعة أبعاد رئيسة؛ وهي: القدرة علىٰ الوصول إلىٰ المعلومات، والاندماج والمشاركة في صنع القرار، ومساءلة الجهات الرسمية، وتنمية القدرات

---

(١) Claus Offe, 2011, Crisis and Innovation of Liberal Democracy: Can Deliberation Be Institutionalised?, *Czech Sociological Review*, Vol.47, No.3, p.456, p.463.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Claus Offe, 2011, Crisis and Innovation of Liberal Democracy: Can Deliberation Be Institutionalised?, *Czech Sociological Review*, Vol.47, No.3, p.456, p.463.

(٣) *Ibid*, p.460.

التنظيمية المحلية[1]. وبالتالي، تنسج قيمة التمكين شبكة متكاملة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية للفئات المهمشة بالمؤسسات الفاعلة في بيئاتها. ويمكن قراءة هذه الأبعاد في ضوء محاولات تجديد الديمقراطية الليبرالية، والتي قسمها كلاوس أوفه إلىٰ مجموعتين؛ تشكيل الإرادة السياسية، والتعبير عنها[2]. فالمعلومات تشكل الإرادة السياسية من خلال بناء تفضيلات جديدة، وبيان فرص مبتكرة للفئات المهمشة أو المشاركة علىٰ حدٍ سواء. ولاحقًا، يتم التعبير عن هذه الإرادة في إطار آليات المشاركة السياسية أو المجتمعية المختلفة.

وقد بلورت مؤسسة فورد حزمة برامجها (١٩٩٧-٢٠٠٩) لتدمج هذه الأبعاد الأربعة في الوحدات والبرامج الفرعية، بدرجات متفاوتة وعلىٰ مستويات متعددة؛ فاتصل برنامج «**بناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية**» بتحقيق الأمن الاقتصادي وتنمية القدرات التنظيمية المحلية. وركز برنامج «**السلام والعدالة الاجتماعية**» علىٰ جهود الاندماج والمشاركة في صنع القرار، ومساءلة الجهات الرسمية. وتجلت محاولات الوصول إلىٰ المعلومات في برنامج «**المعرفة والإبداع والحرية**».

وبناءً علىٰ ذلك؛ ارتبطت قيمة تمكين الفئات المهمشة في برامج فورد بأربعة محاور رئيسة؛ التمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، والتمكين الاجتماعي، والتمكين الإعلامي والثقافي. فسعت جهود التمكين الاقتصادي لتوفير الأمن الاقتصادي للفئات الاجتماعية المهمشة التي لم يسبق لها امتلاك مقوماته من قبل، من خلال مساندتها لحيازة أصول مالية أو موارد طبيعية أو مهارات بشرية. وتم التركيز في هذا الصدد علىٰ تطوير المجتمعات المحلية، والمنظمات العاملة بها. واعتنت محاولات التمكين السياسي بدعم تطوير الأداء الحكومي، والدعوة لإصلاح النظام الانتخابي، ضمانًا لتمثيله لكافة شرائح المجتمع وفئاته. واهتمت عملية التمكين الاجتماعي بإفساح المجال أمام المهمشين من النساء والأقليات للمشاركة المجتمعية من خلال مراجعة العوامل الاجتماعية والثقافية المعوقة لهم، وإيجاد بيئة مساندة وداعمة لنشاطهم.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Poverty Reduction and Economic Management (PREM), *op.cit.*, pp.14-18.

(٢) Claus Offe, 2011, *op.cit.*, pp.459-460.

وصبت هذه المحاور الثلاثة في توفير آليات التعبير عن الإرادة السياسية والمشاركة المجتمعية، بينما اتصل محور التمكين الإعلامي والثقافي بعملية تشكيل هذه الإرادة، علىٰ نحو ما سيرد ذكره تفصيليًا عند مناقشة قيمة المعرفة.

وفي الواقع، إنَّ هذا التمكين يحمل في طياته جهدًا ملموسًا لتجديد الديمقراطية النيابية، وتوطيد مبادئ الليبرالية الجديدة. فالتمكين الاقتصادي يحافظ علىٰ تماسك المجتمع، ويحميه من النزعات الثورية المدفوعة بالافتقار للأمن الاقتصادي. وفي هذا الصدد، توضع الأعباء الاجتماعية للدولة علىٰ كاهل المجتمعات المحلية ومنظماتها المجتمعية، بالرغم من إمكانية حدوث تفاوت بين هذه المجتمعات ارتباطًا بتباين الموارد المحلية[1]. وتضخ جهود التمكين السياسي والاجتماعي دماءً جديدة في شرايين النظام النيابي لترتفع معدلات المشاركة السياسية والمجتمعية، بما يشمل العديد من فئات المجتمع وشرائحه، مما يضفي شرعية متجددة علىٰ النظام برمته، بغض النظر عن مدىٰ قدرة هذه الشرائح علىٰ التأثير بفعالية وكفاءة في النظام السياسي.

ومن الجدير بالذكر أنَّ برامج فورد المشار إليها قد صممت في مرحلة تعالت فيها الأصوات المعارضة لاستمرار السياسات التفضيلية لصالح الأقليات العرقية أو النوعية أو الدينية في الجامعات والوظائف الأمريكية[2]، بدعوىٰ المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد أيدت سوزان بيريسفورد، الرئيسة السابقة لفورد، استمرار هذه السياسات، وخاصة أنها لم تحقق غايتها الأساسية في تمكين الأقليات المهمشة[3].

---

(١) يلاحظ أنَّ التوجه نحو اللامركزية قد ازداد في ألمانيا؛ إلا أنَّ ضعف موارد المقاطعات الشرقية مقارنة بنظيرتها الغربية قد أدىٰ إلىٰ خلل في توزيع الموارد ومسار التنمية علىٰ مستوىٰ البلاد ككل.

(٢) بدأ تطبيق هذه السياسات منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين، تزامنًا مع حركة الحريات المدنية للسود، وعُد هذا التفضيل كتعويض عن سياسات تمييزية سابقة ضد الأقليات في الولايات المتحدة. لمزيد من التفاصيل حول ملابسات هذه السياسات، ونتائجها، انظر:

Robert Fullinwider, 2011, "Affirmative Action", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Winter 2011 Edition, Edward N. Zalta (ed.), http://plato.stanford.edu/archives/win2011/entries/affirmative-action.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Berresford, Susan, 1999, President Speech, *Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, pp.3-17.

ويلاحظ أنَّ المؤسسة ذاتها قد شاركت بقوة في جهد تمكين السود الأمريكيين خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين؛ إلا أنَّه، حسب وصف لويس إبيناس رئيس مؤسسة فورد السابق، فإنَّ مكتسبات تلك المرحلة قد تراجعت بسبب ضعف آليات استمرار التمكين الاجتماعي والاقتصادي[١].

ويتضح أنَّ برامج المؤسسة المدفوعة بقيمة تمكين الفئات المهمشة قد ارتبطت بجهود إصلاحية لما اعتبر قصورًا في أداء النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي تجاه هذه الفئات. ولذلك سعت هذه البرامج لتلافي هذا القصور، وتجديد النظام القائم علىٰ مستوىٰ الآليات والإجراءات، دونما مراجعة جادة لاختلالاته البنيوية، والتي تعود إليها انتكاسة جهود التمكين السابقة.

٢- المعرفة:

يقصد بالمعرفة «الحقائق والمعلومات والمهارات المكتسبة من خلال التجربة الذاتية أو التعليم»[٢]. وقد عدت المعرفة في السنوات الأخيرة أحد عوامل أزمة الديمقراطية الليبرالية، وإحدىٰ آليات علاجها؛ مما أكسبها قيمة مضافة. فاختراق ثورة الاتصالات للحدود الوطنية باتجاه نشر المعرفة إلىٰ أرجاء المعمورة كافة هدَّد أحد الأركان الأساسية للدولة الليبرالية، وهو سيادة الدولة القومية، وصعب من مهمة الحكومات الوطنية في السيطرة علىٰ تدفق المعلومات وتوجهها[٣].

وبالنظر إلىٰ تراجع دور المؤسسات الاجتماعية والانتماءات العضوية في تشكيل المعرفة، وإن كانت الأوضاع في الولايات المتحدة أفضل نسبيًا منها في دول أوروبا الغربية؛ فقد اعتمد الأفراد علىٰ جهودهم الذاتية لبناء معارفهم، وبلورة منظوماتهم القيمية، فضلًا عن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وهو الأمر الذي أدىٰ لبروز ما يطلق عليه «الحداثة الانعكاسية»، وتعني «القدرة علىٰ توظيف

---

(١) Luis A. Ubi?as, 2007, *op.cit.*, pp.19-20.

(٢) http://oxforddictionaries.com/definition/knowledge

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أركان الدولة الديمقراطية، انظر:

Claus Offe, 2011, *op.cit..*, pp.451-456.

المسؤولية الفردية لإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية في المجتمع الحداثي المتأخر»[1].

وتتشكل هذه القدرة بالأساس، كما تتم مراجعتها باستمرار، وفقًا للمعرفة المتاحة للفرد، فيما يعتبره ويل آرتز ولوك هالمان «تشوشًامتزايدًا بين المعرفة والسيطرة تفرضه مرحلة الحداثة المتأخرة»[2]. ويعد التحدي الأبرز في هذا الصدد هو قدرة الدولة علىٰ إقناع مواطنيها باستمرار قبول القواعد المنظمة للمجتمع، والرضا عن أدائها؛ بل ودفعهم للمشاركة السياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي بات بالفعل في تدهور ملحوظ.

وبقدر ما يتصل بناء المعرفة وانتشارها بأزمة المجتمعات الديمقراطية، فإنها تطرح كإحدىٰ آليات العلاج في إطار عملية تشكيل الإرادة السياسية. ويفترض كلاوس أوفه في مقالته عن أزمة الديمقراطية الليبرالية، وآليات تجديدها، إمكانية التأثير في تصورات وآراء وأفعال قطاعات واسعة من الأفراد العاديين من خلال تشكيل مدركاتهم ومعارفهم بطرق غير مباشرة في أطر غير رسمية، فيما يعرف «بالديمقراطية التداولية».

ويشير أوفه إلىٰ أنَّ هذه الآلية قد أسهمت بالفعل في رفع معدلات المشاركة السياسية والمجتمعية للمنخرطين فيها، كما يمكن توظيفها «كقوة ناعمة» لتوجيه المعرفة بصورة مقصودة في حال مأسستها. يضاف إلىٰ ذلك، قدرة الديمقراطية التداولية علىٰ إدماج شرائح اجتماعية، غالبًا من المهمشين، لم تكن محل استهداف آليات التجنيد السياسي التقليدية، بحيث تترجم مشاركتهم لاحقًا من خلال الأطر السياسية، كالانتخابات، أو الأطر المدنية، مثل مؤسسات المجتمع المدني[3]. وفي هذا الصدد، تستوفي القنوات الإعلامية والمدارس والمحافل الفنية معايير أوفه للجهات القادرة علىٰ ممارسة الديمقراطية التداولية بكفاءة وفعالية[4].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wil Arts and Loek Halman, *op.cit.*, p.32.

(٢) *Ibid*, p.33.

(٣) Claus Offe, 2011, *op.cit.*, pp.462-466.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول معايير كلاوس أوفه لوسائل الديمقراطية التداولية، انظر:

Claus Offe, 2011, *op.cit.*, pp.467-469.

ومثلما صممت مؤسسة فورد عددًا من برامجها في إطار إصلاح الأطر السياسية والمدنية مدفوعة بقيمة تمكين الفئات المهمشة، فقد شاركت في تطوير وسائل الإعلام وتحسين التعليم منطلقة من مرجعية قيمة المعرفة. فدعمت من خلال برنامجها «المعرفة والإبداع والحرية» الممتد ما بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٩)، ثم البرنامج الحالي المعنون بـ«التعليم والإبداع وحرية التعبير» العديد من الدراسات الأكاديمية والمشروعات التطبيقية المعنية بحصول الفئات المهمشة علىٰ فرصة للنفاذ إلىٰ مصادر المعرفة، وتداول محتواها[١]. ولم تغفل فورد أهمية التقاليد الدينية في تشكيل المعرفة الفردية، وإن قررت تحديدًا مساندة الفئات التي همشت تفسيراتها للنصوص الدينية لعقود طويلة.

ومن الجدير بالذكر أنَّه بالإضافة إلىٰ مؤسسة فورد، أبدت مؤسسة روبرت بوش اهتمامًا مشابهًا بدور الإعلام والتعليم في بناء المعرفة، ومن ثمَّ تشكيل الإرادة السياسية. وخصصت المؤسسة الألمانية جانبًا من أنشطة برامجها المحلية لنقل قيم المجتمع وأسسه الديمقراطية إلىٰ الفئات المهمشة، وتحديدًاالمهاجرين، تمهيدًا لتعظيم مشاركتهم المجتمعية. ووظفت في هذا المجال وسائل الإعلام، والتربية المدنية، والمدارس، والمحافل الفنية، والمسابقات الأدبية.

ويلاحظ أنَّ أنشطة مؤسسة فورد قد سعت بالأساس لتحفيز الفئات المهمشة علىٰ المشاركة السياسية والمدنية، بافتراض قبول الأخيرة لأسس النظام الليبرالي السائدة، وباعتبار الخلل قائمًا في آليات المشاركة حصريًا. هذه الأطروحة لم تثبت صحتها، بل لقد بدت بالفعل مؤشرات لما يصادمها؛ إذ انخرطت قطاعات واسعة من الفئات المهمشة في حركات اجتماعية، سواء محلية أو عالمية، ساعية لإيجاد بدائل عن النموذج الليبرالي، أو تغييره بصورة جوهرية[٢].

---

(١) لم يكن الاهتمام بالعملية التعليمية أو وسائل الإعلام بجديد علىٰ مؤسسة فورد، التي تعد من أوائل المؤسسات المدنية الداعمة للإذاعة في الولايات المتحدة، كما مولت تكرارًا قياسات كمية للرأي العام في مختلف القضايا، لمزيد من التفاصيل، انظر:
ريهام خفاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) إبراهيم البيومي غانم، «الحركات الاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة..بين إشكاليات التنظير وتحديات العولمة والتغيير»، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤

وتنقلنا هذه النقطة إلىٰ إشكالية محتوىٰ المعرفة المطروحة من خلال برامج المؤسسة فورد، بما تتضمن من قضايا ونماذج. فالقضايا المفتاحية الشائكة محليًا، مثل العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتغيير الاجتماعي وبناء الديمقراطية والتعددية لم تطرح بصورة نقدية، بقدر ما عولجت في إطار تعميق مواطنة الفئات المهمشة، وتمكينهم من المشاركة الإجرائية. ولم تسع المؤسسة لبلورة نماذج بديلة عن النموذج الليبرالي القائم. وبناءً علىٰ ذلك؛ فإنَّ برامج المؤسسة المدفوعة بقيمة المعرفة قد آثرت إجمالًا استمرار الترويج للأسس الحالية للنموذج الأمريكي الليبرالي، والاكتفاء بمعالجة سلبياته في إطار محاولاتها لانتشاله من أزمته، من دون إدارة نقاش جاد حول الأسباب البنيوية لهذه الأزمة، وطرح حلول جادة لها.

٣- الأمن الاقتصادي:

تعرِّف منظمة العمل الدولية الأمن الاقتصادي باعتباره «إمكانية الحصول علىٰ الاحتياجات الأساسية من البنية التحتية المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والمعلومات والحماية الاجتماعية والأمن المتعلق بالعمل»[١].

ولطالما ارتكز الحلم الأمريكي علىٰ توفير فرص العمل والتدريب في البلاد؛ وبالتالي إمكانية تأمين قطاعات واسعة من الأفراد لمتطلبات الحياة الأساسية. ويشير كلاوس أوفه إلىٰ أنَّ نموذج دولة الرفاهة الكينزية التي ارتكزت عليها الديمقراطيات الليبرالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية ظلت فيه الدولة قادرة علىٰ إدارة عملية توزيع الموارد، مما يجعل كافة القطاعات المشاركة فائزة بدرجات متفاوتة، ويؤهل لاستمرار الترتيبات السياسية القائمة واستقرارها[٢].

إلا أنَّ هذا النموذج، وفقًا لأوفه، قد واجه تعثّرًا اقتصاديًا، جعل الديمقراطيات الليبرالية غير قادرة، بدرجات متفاوتة، علىٰ تأمين مشاركتها في توفير الخدمات

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

International Labor Organization Socio-Economic Security Program, 2004, *Economic Security for A Better Life*, Genève, Switzerland: International Labor Organization, September 2004, pp.10.

(٢) Claus Offe, 2011, *op.cit.*, p.449.

الاجتماعية؛ وبالتالي توفير الأمن الاقتصادي لمواطنيها، ومن ثَمَّ الحفاظ علىٰ استقرار ترتيباتها السياسية[١]. كما يرىٰ أوفه أنَّ زوال عنصر النسبية والمقارنة قد ضاعف من تداعيات الصعوبات الاقتصادية؛ فالدول الليبرالية اعتادت إبراز نجاحها مقارنة بالأداء السياسي والاقتصادي المهتز للنظم الاشتراكية في شرق أوروبا، وهو الأمر الذي زال بزوال هذه النظم. وبات علىٰ الأولىٰ إثبات نجاحها وفقًا لمعايير مطلقة وليست نسبية.

ومن الجدير بالذكر أنَّ معاناة دول غرب أوروبا في هذا الصدد تزيد عن الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة؛ فالتعثر الاقتصادي بدأ في غرب أوروبا منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كما اعتادت هذه الدول المشاركة بقوة في توفير الخدمات الاجتماعية لمواطنيها بدرجة أعلىٰ من الوضع في الولايات المتحدة.

وظهرت توجهات الليبرالية الجديدة لتقدم تبريرًا شاملًا لسلوكيات الدولة غير المتدخلة، وتلقي بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية علىٰ كاهل المواطنين، بدعوىٰ رشادتهم[٢]. ونظرًا لمواجهة قطاعات واسعة منهم لصعوبات الاندماج الفوري في المجتمع الاقتصادي؛ فقد عهد بمساعدتهم إلىٰ مؤسسات المجتمع المدني، كمؤسسة فورد، في استمرارية لدورها التاريخي المتعلق بالوساطة بين توجهات الدولة وحركة السوق. وبالفعل أظهرت هذه المؤسسات بدورها تقاربًا ملحوظًا مع مبادئ الليبرالية الجديدة ومحاولات التكيف الهيكلي[٣].

وفي هذا السياق، صممت مؤسسة فورد برنامجها **«بناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية»**، بوحدتيه «التنمية الاقتصادية» و«تنمية الموارد والمجتمعات المحلية»؛ لتطوير صيغ تنموية ورعوية تصب فعليًا في محاولة تعويض عجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية، وتنامي أهمية آليات السوق في إدارة الموارد الطبيعية

(١) *Ibid*, p.449.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wendy Brown, *op.cit.*, pp. 694.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Alejandro Bendana, *op.cit.*, pp.13-14.

والبشرية. وبررت المؤسسة اهتمامها بهذا الدور بكون «الرخاء الاقتصادي لا يحسن فقط حياة محدودي الدخل من الأفراد والمجتمعات؛ بل يعد أيضًا أمرًا جيدًا للتجارة واستقرار الاقتصاد العالمي»[١].

ولا يعد هذا الدور التنموي والرعوي لمؤسسة فورد بجديد عليها؛ فقد اعتادت في إطار النموذج الليبرالي الأمريكي الاضطلاع بمهام متنوعة لتحقيق الأمن الاقتصادي، وتمكين الفئات المهمشة في ظل برامجها السابقة عن التعليم والرعاية الصحية وتأمين السكن[٢].

ويكتسب برنامج مؤسسة فورد أهميته من ارتكازه علىٰ فلسفة متكاملة لرؤية الأمن الاقتصادي باعتباره مسؤولية فردية؛ فالفرد، أو علىٰ أقصىٰ تقدير الجماعات الصغيرة، مسؤول عن تحقيق عناصر الأمن الاقتصادي من خلال بناء الأصول الاجتماعية أو الاقتصادية الخاصة به، مما يعفي فعليًا الدولة من مسؤوليتها في هذا الصدد. كما يضع الأفراد موضع تنافس وفقًا لآليات السوق لبناء هذه الأصول. وتقوم المؤسسات المدنية في هذا المجال بمساندة جهودهم، بينما تكتفي الدولة بإدارة هذا التنافس.

وللمؤسسات الخيرية الأمريكية تحديدًا جهود سابقة في دعم التنظير لنظريات الفروق الفردية في الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت[٣]، أضافت إليها مؤسسة

---

(١) http://www.fordfoundation.org/issues/economic-fairness

(٢) ريهام خفاجي، مرجع سبق ذكر، ص ٨٩-٩٢.

(٣) تفسّر هذه النظرية التباينات الحادة بين أوضاع أفراد المجتمع استنادًا إلىٰ الاختلافات الفطرية والطبيعية بينهم، وليس للسياسات المتبعة في المجتمع. وبالتالي، فهناك أفراد تؤهلهم قدراتهم الطبيعية للترقي الاجتماعي والاقتصادي، بينما يوجد آخرون قدرهم الطبيعي هو الاستقرار في قاع السلم الاجتماعي. ولذلك فليست هناك حاجة للحديث عن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للنظام برمته، ما دامت القدرات الطبيعية للأفراد هي المعيار الأساسي لأدوارهم ومواقعهم الاجتماعية.لمزيد من التفاصيل حول دعم المؤسسات الخيرية الأمريكية لدراسات نظرية الفروق الفردية، انظر:

Russell Marks, *op.cit.*, pp.87-122.

ويمكن في ضوء مبادئ الليبرالية الجديدة الاحتكام إلىٰ هذه النظرية مع إحلال الاختلافات في امتلاك الأصول الاجتماعية والاقتصادية محل الفروق الفطرية والطبيعية، لتظل المسؤولية فردية، وبمعزل عن اختلالات البنية الكلية للاقتصاد أو السياسة الليبرالية.

فورد تمويلها للمدرسة السلوكية المعنية بدراسة سلوكيات الفرد القابلة للملاحظة، مجردةً من سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

مما سبق؛ يتضح أنَّ مرجعية قيمة الأمن الاقتصادي في برنامج المؤسسة الهادف لبناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية قد ارتبطت بأهمية حصول الأفراد علىٰ الاحتياجات الرئيسة، في إطار بنية متكاملة من الترتيبات السياسية والاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. وكانت محاور البرنامج الساعية لتقوية قدرات الأفراد والمنظمات وزيادة فعاليتهم في إيجاد حلول للفقر وغياب العدالة من خلال مساندة جهودهم لامتلاك أصول بشرية واجتماعية ومالية وبيئية متسقة مع القيم السائدة في المجتمع الأمريكي حول اختلاف مواقع الأفراد باختلاف الأصول التي يحوزونها.

واتفقت تصورات المؤسسة عن طبيعة هذه الأصول، والتي ارتبطت بالأساس بمهارات سوق العمل أو الفوائض الادخارية أو الأعمال التجارية، مع أولوية البعد الاقتصادي السائد في المجتمع الأمريكي. والأهم، أنَّ الرؤية الكلية لقيم الأمن الاقتصادي كمرجعية لبرنامج المؤسسة احتفظت بأسس الدولة الليبرالية المتعلقة بمحدودية دور الدولة وغلبة التنافس السوقي دون مراجعات جوهرية.

٤- الفردية:

تحتل قيمة الفردية مكانة بارزة في التنظير والواقع الغربي؛ حيث اعتبرت إحدىٰ المرجعيات الرئيسة لنموذجه الحضاري، وعدت الرفاهة الإنسانية مبتغاه النهائي. وفي هذا الصدد، تمثل التجربة الأمريكية توليفة متمايزة عن نظيرتها الأوروبية في رؤية الفرد وعلاقته بالبيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة به. فالمجتمع الأمريكي، وفقًا لشالوم شوارتز، يغلب عليه أولوية البعد الفردي والثقة بالنفس ومحاولة تغيير البيئة الطبيعية والاجتماعية سعيًا وراء تحسين الإنجازات الخاصة؛ مما يأتي علىٰ حساب انسجامه مع بيئته وتوافقه معها[١]. وقد تنامىٰ هذا التوجه في ظل الاقتصاد الرأسمالي ومبادئ

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Shalom. H Schwartz, 2008, *op.cit.*, pp.22-23.

الليبرالية الجديدة التي تخلت فيها الدولة عن الفرد، وتركته وحيدًا في مواجهة قوىٰ السوق، معتمدًا علىٰ رشادته، ومستندًا إلىٰ قوته المادية أو حيازته من الأصول التجارية أو المهارات التقنية.

إلا أنَّ الفردية الأمريكية لا تجسد الفردية المثالية، علىٰ خلاف بدرجة ما مع دول أوروبا الغربية؛ نظرًا لتقدير الأمريكيين لانتماءاتهم الجماعية وعلاقاتهم الاجتماعية، وميلهم لقبول تراتبية توزيع الأدوار في المجتمع علىٰ أسس غير متساوية للقوة والموارد لضمان سلوك منتج ومسؤول؛ وهو الأمر الذي يتجلىٰ في أهمية دور الدين والقيم الأسرية في المجتمع الأمريكي(١). إنَّ الفرد يقع في مركز الرؤية الأمريكية، لكن التجربة التاريخية للمجتمع قد شجعت التحالفات الاجتماعية التي سبق ظهورها تبلور مؤسسات الدولة، ولم تعمد إلىٰ فك الولاءات العضوية وتكسير المؤسسات التقليدية بالقوة ذاتها التي شهدتها الخبرة الأوروبية(٢).

واتساقًا مع هذه الرؤية، انطلقت مؤسسة فورد في برامجها مدفوعة بقيمة الفردية، وغاية تحسين الإنجاز الإنساني، كأحد الأهداف الأربعة الرئيسة لنشاطها. وهو الأمر الذي دفعها في مراحل سابقة لدعم الدراسات السلوكية المتمركزة حول الفرد، كما سبقت الإشارة. وقد صممت المؤسسة برامجها لتتضمن سعيًا دؤوبًا لمساندة البحوث الأكاديمية والمشروعات المدنية الساعية لنشر حقوق الإنسان وعيًا وتطبيقًا.

واختصت في حزمة برامجها المطبقة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩) الحقوق الإنجابية والجنسية بعناية واضحة، حيث أدمجتها في إطار البرامج الثلاثة بصور متنوعة مناسبة لطبيعة كل برنامج. كما أظهرت اهتمامها بأنشطة دعم حقوق المهاجرين واللاجئين في الولايات المتحدة. وفصلت المؤسسة في مبادراتها المتعلقة بحزمة البرامج المطبقة حاليًا في طبيعة الحقوق المرغوبة، والفئات المستهدفة، بالتركيز علىٰ حقوق الفئات المهمشة.

وارتباطًا بثقافة المجتمع، لم تتوان فورد عن توظيف المؤسسات التقليدية

---

(١) *Ibid*, pp.22-23.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Hammack, *op.cit.*, pp.5-34.

والانتماءات العضوية في دعم جهودها للتوعية بحقوق الإنسان وتطبيقها. وتتميز في هذا الصدد عن المؤسستين الأوروبيتين محل الدراسة، مؤسستا روبرت بوش وآر جي، اللتان شهدتا فصامًا ملحوظًا بين دعمهما للحقوق الفردية وإمكانية توظيف المؤسسات التقليدية في نشر حقوق الإنسان. وانصبت جهودهما علىٰ تفعيل المؤسسات المدنية، ودعم الانخراط الاجتماعي القائم علىٰ المواطنة، واستبعاد الولاءات العضوية، وبخاصة الدينية، إلا في حال توظيفها لتعميق المواطنة بالأساس؛ كما في حالة الشراكة الاستثنائية بين مؤسسة روبرت بوش والمركز الإسلامي في مقاطعة بايدن - فورتمبرج لدعم اندماج المهاجرين الأتراك في ألمانيا.

وتكشف قراءة برامج فورد المستندة لقيمة الفردية أنَّ جهود المؤسسة قد صبت إجمالًا في استقرار الأوضاع الداخلية، في ظل تجزئتها لعملية الإصلاح الاجتماعي. فحصول الفرد علىٰ حقوقه، وتحسين إنجازه الخاص، لا يعني بالضرورة صلاحية النظام الاجتماعي برمته، بل قد يؤدي خلل الأخير إلىٰ تفريغ المكتسبات الفردية من مضمونها أو حتىٰ ضياعها، كما حدث مع إنجازات الحركة المدنية السوداء في ستينيات القرن العشرين. إلا أنَّ مجرد استمرار وعي الأفراد الزائف بمسؤوليتهم المنفردة عن إدارة علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة في ظل سياسات الليبرالية الجديدة، قد يؤمن استقرار النموذج الليبرالي بصيغته الحالية، وهو ما يعد غاية في ذاته.

يتضح مما سبق، أنَّ مجموعة القيم المرجعية التي انطلقت منها برامج مؤسسة فورد قد عكست في سياقها المحلي داخل الولايات المتحدة أبعاد أزمة الديمقراطية الليبرالية. إنَّ أطروحات الأهداف الرئيسة للمؤسسة وتقديمها لهذه البرامج في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، ولاحقًا تفسيرات جملة البرامج المستحدثة منذ عام ٢٠١٠؛ لتشير إلىٰ إدراك المؤسسة لأبعاد هذه الأزمة. وقد عبرت برامج المؤسسة عن محاولة جادة لمعالجة هذه الأبعاد من خلال محاصرة تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو تلافي التداعيات الناجمة عنها. وانطلقت المؤسسة من عدة قيم مرجعية ذات صلة بالمجموعتين المقترحتين لمعالجة الأزمة الليبرالية؛ تشكيل الإرادة السياسية، والتعبير عنها.

لقد وظفت البرامج المدفوعة بقيمة المعرفة في تشكيل مدركات وآراء الفئات المهمشة، ومن ثمَّ تحفيزها علىٰ تعميق مشاركتهم السياسية والاجتماعية، بما يضمن مشاركين جددًا في العملية الديمقراطية. وبالنظر لتدهور مشاركة الطبقة الوسطىٰ علىٰ الأخص، والتي اعتادت الانخراط في آليات الديمقراطية، والسعي لاستيعاب مطالبات الفئات المهمشة بمزيد من التأثير في النظام السياسي والاقتصادي؛ فإنَّ إقناع هذه الفئات بالمشاركة بات حاجةً ملحة لاستمرار النظام الليبرالي برمَّته. وأسهمت برامج فورد المتعلقة بقيمة تمكين الفئات المهمشة في مساندة هذه الفئات علىٰ امتلاك الأصول الضرورية اللازمة لمساعدتهم علىٰ الانخراط الاجتماعي والسياسي في آليات الديمقراطية الليبرالية، والتي بدورها شملتها محاولات التطوير والإصلاح.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، عكست برامج المؤسسة ذات الصلة بقيمة الأمن الاقتصادي محاولة لتلافي تداعيات الليبرالية الجديدة وسياساتها، وتعمق هذا التوجه في البرامج التي ظهرت عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩. وصبت في جهود تطويق أية محاولات ثورية للخروج عن التقاليد الديمقراطية تحت وطأة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وجسدت البرامج المعنية بقيمة الفردية جهود المؤسسة لمساعدة الأفراد علىٰ حقوقهم، في تجاهل، مقصود أو غير مقصود، لأولوية المراجعة الشاملة لأسس المجتمع، وتوزيع القوة فيه، ومعايير الحقوق والواجبات داخله.

إنَّ رسالة مؤسسة فورد في تعميق القيم الديمقراطية وتحسين الإنجاز الإنساني وتقليل الفقر، ناهيك عن تحقيق السلام العالمي، التي تصدرت تقاريرها السنوية قد جعلت المرجعية الجامعة لأدوار المؤسسة محليًا هي إصلاح الخلل في الأداء المؤسسي والمجتمعي للنموذج الأمريكي. ويلاحظ أنَّ هذا الهدف كان أحد الهدفين اللذين أوصىٰ بهما تقرير لجنة جيثير المؤسس لبرامج المؤسسة في عام ١٩٤٩. وقد انطوىٰ إصلاح أداء النظام علىٰ احترام أسس الديمقراطية وقواعدها والتعامل معها كمطلقات لا يجوز المساس بها، مقابل تعديل الإجراءات المتعلقة بها، مثل الآليات الانتخابية، وليس إعادة توزيع مصادر القوة السياسية أو المالية. إنَّ صلة مؤسسة فورد منذ نشأتها بالرأسمالية الأمريكية، وهو الأمر الذي تدعم بعد استثمارها لأصولها في العديد من الشركات الرأسمالية العالمية منذ فك ارتباطها بشركة فورد في سبعينيات

القرن الماضي، قد جعلها أكثر ميلًا لاستبقاء النظام الليبرالي، مع إدخال تعديلات إصلاحية علىٰ إجراءاته.

وبغض النظر عن تقويم سلوك مؤسسة فورد، فإنَّ القيم المرجعية للمؤسسة اتسقت مع النموذج القيمي الشائع في الولايات المتحدة حول أولوية الحريات الفردية، وليبرالية النظام الاقتصادي الرأسمالي، وزيادة المشاركة السياسية والاجتماعية والتمكين للفئات المهمشة، فضلًا عن أهمية بناء المعرفة الداعمة لهذا النموذج. وبالتالي، يمكن استنتاج أنَّ القيم المرجعية لبرامج مؤسسة فورد الأمريكية قد تطابقت مع القيم السائدة في مجتمعها، ناهيك عن أنَّ المؤسسة قد سعت بقوة للحفاظ علىٰ هذه القيم السائدة ونشرها. وقد ازداد مع الزمن عدد هذه البرامج، بما يدل علىٰ اتجاه المؤسسة نحو دعم الاستقرار الاجتماعي محليًا.

الأدوار الدولية لمؤسسة فورد
القيم المرجعية ودلالاتها

تزامن توسع مؤسسة فورد دوليًا مع توسعها الوطني في عام ١٩٥٠، وقد توالت الأنشطة الدولية للمؤسسة، حيث افتتحت العديد من المكاتب الخارجية على مدار عقود نشاطها الدولي. فتم افتتاح أول مكتب في نيودلهي عام ١٩٥٢، ثم تزايد عدد المكاتب واتسع نطاقها الجغرافي تدريجيًا، بحيث تدير فورد حاليًا عشرة مكاتب إقليمية في قارات العالم المختلفة، تضم قرابة نصف موظفي المؤسسة. كما طورت المؤسسة شراكات مع جهات محلية في دول شرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد تباينت اقترابات المؤسسة في أنشطتها الدولية، بما عكس رؤيتها لرسالتها وأدوارها فيما خارج الحدود الأمريكية. ويناقش هذه الجزء سمات البرامج الدولية، والقيم المرجعية المستخلصة منها في ضوء السياق الاقتصادي والسياسي الدولي.

أولًا: ملامح البرامج الدولية لمؤسسة فورد

إنَّ تزامن التوسع الدولي مع نظيره الوطني قد جعل البعد الدولي حاضرًا منذ بداية تبلور رسالة المؤسسة وبرامجها. وقد ظلت الأنشطة الدولية أحد الأفرع الرئيسة لنشاط المؤسسة حتى اندمجت محاور عملها في برامج عامة تجمع الوطني مع الدولي بداية من عام ١٩٩٧. واتسمت الأنشطة الدولية لمؤسسة فورد، سواء في مرحلة التمايز أو الاندماج بين البرامج المحلية والدولية، بسمتين أساسيتين، هما:

١- الاقتصار على الدول النامية:

تركزت الأنشطة الدولية لبرامج فورد منذ نشأتها على الدول النامية. وبالرغم من اضطلاع المؤسسة ببعض الأنشطة في دول غرب أوروبا وكندا؛ إلا أنها لم تفتتح مكتبًا إقليميًا خارجيًا في أي من هذه الدول. وبخلاف الحال في مؤسستي آر جي وروبرت

بوش، لم تكرس فورد أيًا من برامجها لتطوير العلاقات المتبادلة مع دول أوروبا الغربية، وانصب اهتمامها علىٰ الدول النامية منذ مرحلة الاستقلال لممارسة أنشطتها وتفعيل برامجها. كما أنَّ نشاطها في منطقة شرق أوروبا، كما هو الحال مع إسرائيل، ركز علىٰ عقد شراكات مع مؤسسات مدنية محلية، من دون انخراط مباشر في تنفيذ المشروعات أو اختيار متلقي المنح. وفي هذا الصدد، تعكس توجهات فورد درجة عالية من العالمية، وبخاصة مع غياب الالتزام الأخلاقي أو المنطقي بتقديم أولوية النشاط في منطقة بذاتها، كما هو حال المؤسسات المدنية الأوروبية فيما يتعلق بقارتها الأم.

وتكشف خريطة المكاتب الإقليمية للمؤسسة، وتواريخ تأسيسها[١]، عن درجة عالية من المبادرة في الولوج إلىٰ المناطق الحيوية في العالم، وبخاصة ذات الصلة بالمصالح الأمريكية. فمعظم هذه المكاتب قد تأسس متزامنًا مع موجة استقلال الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية في الستينيات من القرن العشرين، أو متواكبًا مع رفع الحظر الدولي عن النشاط الأمريكي فيها، كما هو الحال في جنوب أفريقيا في التسعينيات، ومن قبلها الصين في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

وتعبر هذه السمة عن رؤية المؤسسة وأهدافها، فيما وراء الحدود الأمريكية، حيث لا تجد موقعًا كبيرًا في الدول المتقدمة ذات النظم الديمقراطية، وتقل فيها معدلات الفقر نسبيًا، ولا يحتاج الإنجاز البشري جهود المؤسسة لتحسينه، وتتجسد فيها قيم السلام والتعاون الدولي. وفي المقابل، تحتاج المجتمعات النامية، خاصة في مراحلها الانتقالية بعد الاستقلال أو انتهاء العزلة الدولية، مساندة في عملية بناء مؤسساتها، وإرساء أسس نظمها الاقتصادية والسياسية. كما مثل هذا التوجه في سياقه التاريخي توظيفًا لأدوار مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية في حصار المد الشيوعي في هذه الدول، انطلاقًا من نظرية الاحتواء[٢]. وهو الأمر الذي ينسحب علىٰ

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ford Foundation Annual Report, 2008, New York: Ford Foundation, pp.32-33.

(٢) موَّلت مؤسسة فورد إجراء دراسات وعقد محاضرات لجورج كينان، صاحب نظرية الاحتواء، كما عين رئيسًا لصندوق تمويل أوروبا الشرقية الذي أنشأته المؤسسة للعناية بشؤون الفارين من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. انظر: =

استخدام هذا الدور مجددًا لأغراض سياسية أو اقتصادية ذات صلة بالبيئة العالمية الراهنة، وبخاصة لاستمرار النفوذ الأمريكي في العديد من مناطق العالم، مما يثير تساؤلات حول مدىٰ حيادية برامج مؤسسة فورد ونزاهة رسالتها.

٢- التأصيل النظري:

تميزت برامج مؤسسة فورد بصورة عامة بالجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي؛ إلا أنَّ إسهامات المؤسسة في مجال دراسات المناطق قد صاغت الحقل برمته داخل الولايات المتحدة وخارجها[١]. وقد ارتبط اهتمام المؤسسة بالتأثير في هذا الحقل بمرجعية قيمة المعرفة لجملة من برامج فورد، والتي وظفت لتصدير رؤية المؤسسة إلىٰ المجتمعات النامية، وإقناع مواطنيها بذلك. كما اتصل ببلورة رؤية المواطنين الأمريكيين عن العالم الخارجي، وتزويدهم بالآليات اللازمة للتجاوب معه، والتأثير فيه.

ومن الأمثلة الدالة في هذا الصدد، يرصد بول تيامبي زيليزا ابتداع حقل الدراسات الأفريقية، المدعوم من مؤسسة فورد في جامعات البيض خلال خمسينيات القرن العشرين، مفهوم «أفريقيا جنوب الصحراء»، والذي انفصلت بموجبه الدول العربية في شمال أفريقيا عن عمقها الاستراتيجي الجنوبي، وانضمت إلىٰ دراسات الشرق الأوسط، وتخلت الدول الأفريقية «جنوب الصحراء» عن عمقها الثقافي- الإسلامي[٢]. كما حدث تباعد بين حقل الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة وبين علماء القارة الأفريقية بصورة ملموسة مما ألقىٰ ظلالًا حول أهداف هذا الحقل

Ford Foundation Annual Report, 1951, Detroit: Ford Foundation, p.13; *Ford Foundation Annual Report*, 1954, Detroit: Ford Foundation, p.37.

(١) ريهام خفاجي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣-٣٠٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تطور الدراسات الأفريقية في كليات السود في الولايات المتحدة، انظر: بول تيامبي زيليزا، تأملات في حالة الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية: التاريخ والحاضر والمستقبل، ترجمة: أحمد علي سالم وريهام خفاجي (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ٢٠٠٣)، ص ٨-١٠، ص ١٤.

وجدوىٰ دعمه[1]. وفي إطار هذه الرؤية، قدمت المؤسسة برنامجًا متكاملًا لتأهيل الأمريكيين، فكريًا ولغويًا، لممارسة ما أطلقت عليه في تقريرها لعام ١٩٥١ «الوفاء بمسؤولياتهم الجديدة في العالم»[2].

إنَّ فلسفة المؤسسة في التعامل مع الدول النامية، والقائمة علىٰ: تقسيم المناطق، ولاحقًا تحديد الموضوعات في إطار هذه المناطق، والمسؤولية الأمريكية عن هذه المناطق؛ ستلقي بظلالها دومًا علىٰ الأنشطة الدولية للمؤسسة. فالمسؤولية تقتضي الاضطلاع بالتخطيط لهذه المجتمعات، والتقسيم يغفل الروابط الحضارية أو الصلة العالمية بين القضايا والإشكاليات المشتركة.

ثانيًا: القيم المرجعية للأدوار الدولية..السياق والمضمون والدلالات

تبلورت حزمة برامج مؤسسة فورد محل الدراسة (١٩٩٧-٢٠٠٩) في مرحلة تاريخية مفصلية. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار النظم الاشتراكية في دول شرق أوروبا، حدث فراغ أيديولوجي، تنبأ فرانسيس فوكوياما أن تملأه الديمقراطية الليبرالية الغربية[3]، وهو ما لم يتم. فبالإضافة إلىٰ أزمته الذاتية، تعثرت جهود تطبيق النموذج الليبرالي علىٰ مستوىٰ العالم. وكان التحدي الأبرز في هذا الصدد هو قدرة الدول المتحولة للديمقراطية علىٰ تبني مبادئ الليبرالية الجديدة التي

---

(١) انظر أيضًا وقائع الانفصال بين حقلي الدراسات الأفريقية والدراسات الأفريقية-الأمريكية في مؤتمر جمعية الدراسات الأفريقية عام ١٩٦٩، في:

بول تيامبي زيليزا، مرجع سبق ذكره، ص ١١-١٢؛

William G. Martin and Michael O. West, 1999, "The Ascent, Triumph, and Distribution of the Africanist," (In) William Martin and Michael West (ed.), 1999, *Out of One, Many Africas: Reconstructing the Study and Meaning of Africa*, Urbana and Chicago: University of Illinois Press, pp.99-105.

(٢) *Ford Foundation Annual Report*, 1951, Detroit: Ford Foundation, p.16.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أطروحة فرانسيس فوكوياما وتوقعاته بسيادة النموذج الديمقراطي الليبرالي في العالم، انظر:

Francis Fukuyama, 1992, *The End of History and The Last Man*, New York: the Free Press, pp.xi-xxiii.

ارتبطت بهذا النموذج منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وقد كانت سياسات التكيف الهيكلي التي أجبر صندوق النقد الدولي العديد من الدول النامية علىٰ تطبيقها في هذا السياق كاشفة لحجم معاناة هذه الدول من الليبرالية الاقتصادية.

يضاف إلىٰ ذلك أنَّ ثورة الاتصالات قد مكنت العديد من الحركات الاجتماعية المتزايدة من التلاقي والتفاعل لمعارضة السياسات الغربية، وبخاصة الأمريكية، في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وبالنظر إلىٰ إخفاق مصادر القوة التقليدية، كالآلة العسكرية أو الحصار الاقتصادي، في مواجهة هذه الحركات، شرعت الولايات المتحدة في استخدام القوة الناعمة من خلال توظيف آليات بناء المعرفة والإقناع، وأهمها التعليم والإعلام والفنون.

ولم تكن برامج مؤسسة فورد بمعزل عن هذه التحولات والتحديات العالمية. وجاءت رسالة أدوارها الدولية امتدادًا لتبنيها النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي سعت في أدوارها المحلية لانتشاله من أزمته المحلية في الولايات المتحدة. وفي إطار الأنشطة الدولية لبرامجها المطبقة في الفترة محل الدراسة، انخرطت المؤسسة في الترويج لهذا النموذج عالميًا، ومعالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها سياسات الليبرالية الجديدة في المجتمعات النامية. ويتضح ذلك من خلال قراءة القيم المرجعية لبرامج المؤسسة، وهي ذاتها المشار إليها في الدور المحلي، في ضوء السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات النامية محل النشاط الدولي لفورد.

١- تمكين الفئات المهمشة:

بالرغم من التوافق علىٰ مفهوم التمكين المعني بزيادة قدرة المهمشين علىٰ المشاركة في المؤسسات ذات الصلة بحياتهم، والتأثير فيها، فضلًا عن مساءلتها من خلال تزويدهم بالإمكانيات المالية والتنظيمية اللازمة لذلك[1]؛ إلا أنَّ قراءة المفهوم في إطاره الدولي ذات دلالات متباينة، مقارنة بدلالات الداخل الأمريكي. فعلىٰ

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Poverty Reduction and Economic Management (PREM), *op.cit.*, p.11.

المستوىٰ الدولي، لا يقتصر التهميش علىٰ فئات بعينها، بقدر ما ينضوي علىٰ استبعاد دول ومجتمعات بأكملها في التأثير في المؤسسات العالمية ذات القرارات النافذة في حياتها. يضاف إلىٰ ذلك أنَّه توجد داخل هذه المجتمعات فئات اجتماعية تعد هي الأشد ضعفًا؛ نظرًا لعوامل ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، في مواجهة الصعوبات التي تتعرض لها مجتمعاتها.

فعلىٰ المستوىٰ الدولي، تمارس المؤسسات النقدية والمالية العالمية، وتحديدًا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ضغوطًا علىٰ الدول النامية لتبني سياسات لم تشارك الأخيرة في صنعها، استنادًا إلىٰ مبادئ لم تصغها، وارتباطًا بواقع مغاير لأوضاعها. إنَّ سياسات التكيف الهيكلي التي أجبرت العديد من الدول النامية علىٰ تطبيقها منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت بمثابة برنامج عمل لمبادئ الليبرالية الجديدة التي ظهرت في الولايات المتحدة، قبل انتقالها تدريجيًا إلىٰ بلدان غرب أوروبا والدول النامية[١].

إنَّ المجتمعات النامية التي طبقت سياسات التكيف الهيكلي لم تكن مهيأة لهذه الإجراءات؛ بالنظر إلىٰ اعتماد شرائح واسعة من مواطنيها علىٰ توفير الدولة للخدمات الاجتماعية، وانخفاض القدرة التنافسية لمنتجاتها الوطنية، وضعف آليات السوق بها. وفي هذا الصدد، فإنَّ دراسة **مسعود الربضي ومحمد الزعبي**، بعنوان «**سياسات التكيف الهيكلي وأثرها علىٰ التنمية السياسية في الدول العربية »دراسة حالات مصر - اليمن - الجزائر - المغرب« في الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٣)**»[٢]، تشير إلىٰ أنَّ سياسات

---

(١) تستند سياسات التكيف الهيكلي إلىٰ جملة من الإجراءات المالية والنقدية؛ وهي تقليص النفقات العامة للدولة من خلال الاستغناء عن الدعم وتقليص الخدمات الاجتماعية، وتخفيض سعر صرف العملة، وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وتحرير التجارة وإلغاء الحماية للصناعة الوطنية، وخفض الأجور، والخصخصة. انظر: مسعود الربضي ومحمد الزعبي، «سياسات التكيف الهيكلي وأثرها علىٰ التنمية السياسية في الدول العربية «دراسة حالات مصر- اليمن -الجزائر - المغرب» في الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٣)»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص ٤٦٢.

(٢) مسعود الربضي ومحمد الزعبي، «سياسات التكيف الهيكلي وأثرها علىٰ التنمية السياسية في الدول العربية «دراسة حالات مصر - اليمن - الجزائر- «المغرب» في الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٣)»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص ٤٥٣-٤٩٨.

التكيف الهيكلي قد أدت إلىٰ ازدياد معدلات الفقر، وارتفاع البطالة، وانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وسوء توزيع الدخول؛ مما أدىٰ لحرمان الفقراء من الكثير من الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية(١).

كما انتهكت حقوق مواطني تلك الدول في الحصول علىٰ معلومات حول مسار المفاوضات، والتي جرت في سرية بين حكومات دولهم والمؤسسات النقدية الدولية، ناهيك عن استطلاع آرائهم في مجرياتها. وقد انعكس ذلك في تزايد الاضطرابات السياسية؛ بحيث خلص الباحثان إلىٰ وجود علاقة سلبية بين سياسات التكيف الهيكلي وبين التنمية السياسية في الدول محل الدراسة(٢). وبعبارة أخرىٰ، تم تجريد مواطني هذه الدول، وما علىٰ شاكلتها من الدول النامية، من مفردات التمكين التي استهدفها البنك الدولي في تعريفه المشار إليه سابقًا. وبالطبع، كانت الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأضعف، كالنساء والفقراء والأقليات، هي الأشد معاناة في هذا الصدد.

ولا يقتصر غياب التمكين الدولي للمجتمعات المهمشة علىٰ الجانب الاقتصادي؛ بل يمتد إلىٰ الجوانب المدنية والثقافية والإعلامية. فالدول النامية لا تمتلك القدرات المالية أو المهارات التقنية التي تمكنها من المشاركة بفعالية في بلورة قواعد المجتمع المدني العالمي، أو الترويج لمنظوماتها الثقافية عالميًا، أو تقديم إعلام مستقل الرؤية والتوجهات. فوفقًا لعبد الله النعيم، يتم تعريف المضمون القيمي للمجتمع المدني العالمي حاليًا حسب الخبرة الغربية، مما ينتزع منه جوهر عالميته(٣).

واستنادًا إلىٰ ذلك، كان من المفترض أن تشمل برامج مؤسسة فورد المدفوعة بقيمة تمكين الفئات المهمشة في الدول النامية مستويين؛ وهما: التمكين الدولي للدول والمجتمعات المهمشة، والتمكين المحلي للفئات المهمشة في هذه المجتمعات. وقد اعتنت المؤسسة بالفعل بتمكين الفئات المهمشة علىٰ الصعيدين المحلي والدولي؛ إلا

(١) المرجع السابق، ص ٤٧٤-٤٨٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٨٨.
(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

AbdullahAn-Na im, *op.cit.*, p.71.

أنَّ الوزن النسبي للبعدين كان متباينًا بشدة في برامجها.

فركزت فورد في برامجها ووحداتها الفرعية ومبادراتها علىٰ التمكين المحلي للفئات المهمشة في الدول النامية؛ بما يشمل تنمية مواردها الطبيعية لتحسين معيشتها، والمهارات المتصلة بسوق العمل لتحسين دخولهم، وتطوير أصولها العامة المتعلقة بالتنظيمات المدنية والوقفيات الخيرية المحلية، وتعميق قدراتها الاجتماعية المعنية بالتضامن الاجتماعي[١].

لقد ركزت فورد بدرجة ملحوظة علىٰ تفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية للفئات المهمشة من خلال تقوية المجتمع المدني في الدول النامية، وتشجيع المراقبة الشعبية للأداء الحكومي؛ بل وعملت علىٰ تطوير آليات التمويل الذاتي للمنظمات المدنية. فقد تزايدت الحاجة فعليًا لمنظمات المجتمع المدني وفقًا لمبادئ الليبرالية الجديدة، جراء تنامي أهميتها في توفير الخدمات الاجتماعية، وحثت فورد هذه المنظمات علىٰ تدبير موارد تمويلها من خلال تنمية العمل الخيري المحلي.

وقد أولت الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية جانبًا هامًا من اهتمامها فيما يتعلق بالتمكين الاجتماعي، بحيث دمجتها في البرامج الثلاثة المطبقة في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩)، كما خصصت لها وحدة مستقلة في حزمة البرامج قيد التنفيذ حاليًا. ومن الجدير بالذكر أنَّ مضمون هذه الحقوق قد راعت المؤسسة اتساقه مع خطط عمل الأمم المتحدة في مؤتمريها للسكان الذي عقد بالقاهرة في عام ١٩٩٤، والمرأة الذي نظم في بكين عام ١٩٩٥.

وفي المقابل، لم يحظ تمكين الدول المهمشة علىٰ الصعيد الدولي بالقدر ذاته من اهتمام مؤسسة فورد. فبخلاف إشارات محدودة عن سعيها لتحسين إدارة الاقتصاد الدولي، وإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية عن طريق جعل نظمها أكثر شفافية ومساءلة وفعالية، وتقوية المجتمع المدني العالمي، لم تكن هناك مساعٍ جادة لإدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وفق شروط عادلة، ومساعدتها علىٰ التأثير في

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Delivering on A Promise to Advance: Ford Foundation Annual Report, 2006, New York: Ford Foundation, p.26.

قرارات المؤسسات المالية الدولية المتعلقة بها. ومن الجدير بالذكر أنَّ مبادرة إصلاح الحوكمة الاقتصادية المتضمنة في إطار برنامج «الديمقراطية والحقوق والعدالة» المطبق حاليًا لم تكن ضمن أولويات مبادرات المؤسسة موضع التنفيذ في أي من مكاتبها الإقليمية خارج الولايات المتحدة.

ويلاحظ أنَّ برامج المؤسسة قد افتقرت، عن عمد أو عن غير عمد، للرؤية الكلية لاختلالات الاقتصاد العالمي، ومسببات الصعوبات التي تواجهها الدول النامية. فقضايا مثل غياب العدالة والمساواة في التجارة العالمية، وهيمنة القوىٰ الاقتصادية الكبرىٰ علىٰ الموارد الطبيعية، وسيطرة الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات علىٰ هياكل الإنتاج العالمية لم تطرح للنقاش. وانحصرت مرجعية تمكين الفئات المهمشة في برامج ذات صلة بزيادة المشروعات الصغيرة، أو دعم التنمية البشرية، أو تقوية التنظيمات المدنية.

وقد اتسقت جهود فورد في هذا الجانب بدرجة كبيرة مع محاولات روبرت بوش في برنامجها للعلاقات الدولية مع دول شرق وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والصين؛ إذ حاولت المؤسسة الألمانية من خلال محور «المجتمع المدني» إبراز أهمية الانخراط الاجتماعي، وضرورة مشاركة المواطنين في المسؤوليات الاجتماعية. وجاءت تلك المطالبات في ظل الصعوبات التي تواجهها هذه الدول جراء تطبيق سياسات التكيف الهيكلي بها.

ويعني ذلك إجمالًا استمرار التهميش للدول النامية، طالما كانت الحلول جزئية علىٰ هذا الصعيد. وكانت الأهمية الفعلية لهذه الحلول هي تقليل الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية العالمية علىٰ هذه الدول، بحيث تضمن لها قدرًا من الاستقرار السياسي في ظل إصلاحات ذات طابع إجرائي بالأساس. ويختلف ذلك إلىٰ حدٍ كبير مع توجهات شرائح واسعة من مواطني الدول النامية تضررت من غياب العدالة في الاقتصاد العالمي، وسعت بالفعل إلىٰ إيجاد بدائل ملائمة لأوضاعها.

٢- المعرفة:

تتصل قيمة المعرفة بعدة أبعاد رئيسة؛ وهي: مصادرها، ومحتواها، ودورها

المجتمعي المتوقع، وآليات انتقالها. وقد أدت ثورة الاتصالات إلىٰ نقلة نوعية في هذه الأبعاد؛ حيث تنوعت مصادر المعرفة بدرجة غير مسبوقة، وفي حين بات من اليسير انتقالها، فقد أصبح من العسير السيطرة علىٰ محتواها؛ وبالتالي ازداد دورها وتأثيرها المجتمعي.

وبدايةً، تتباين مصادر المعرفة ومستويات أهميتها بتنوع مرجعيات المجتمعات المعنية. وما يعنينا في هذا الصدد، أنَّ مؤسسة فورد قد اعتبرت، وفقًا لرئيستها السابقة سوزان بيريسفورد، أنَّ المعرفة المستمدة من المواثيق الدولية العلمانية[١]، والتقاليد الدينية، والحركات الاجتماعية هي المصدر الأساسي لتشكيل القيم المجتمعية[٢]. والواقع أنَّ استنباط المعرفة في الفكر الغربي بالأساس من الخبرة التاريخية والواقع المعاش، لم يعنِ في التجربة الأمريكية الاستبعاد التام للدين، بالنظر لغياب الصدامات الدينية الحادة في تاريخ البلاد. يضاف إلىٰ المصادر السابقة، التعليم والإعلام والفنون، والتي بقدر ما تسهم به في بناء المعرفة، فإنها تضطلع بالدور الأبرز في نشرها، وربطها بالقضايا المجتمعية الراهنة في المجتمع.

وتقود مصادر المعرفة إلىٰ محتواها، فقد عدت فورد المواثيق الدولية المرجعية الأبرز لمعايير الحقوق والواجبات علىٰ الصعيدين المحلي والعالمي. فبالرغم من إشارة بيريسفورد إلىٰ جهود المؤسسة في تفعيل مصادر المعرفة الثلاثة المشار إليها؛ إلا أنَّ رؤيتها عكست تحيزًا لصالح المواثيق الدولية العلمانية التي أضفت عليها طابع العالمية، في مقابل محلية التقاليد الدينية، وتحدي الحركات الاجتماعية للأوضاع القائمة. وفي هذا السياق، ربطت المؤسسة رسالة برامجها بمقررات مؤتمرات الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٤، والمرأة لعام ١٩٩٥، ومؤتمر مناهضة العنصرية لعام ٢٠٠١.

وتشير رؤية مؤسسة فورد لمصادر المعرفة، ومحتواها إلىٰ تصور متكامل حول بنية

---

(١) وصف المواثيق الدولية بالعلمانية جاء في نص سوزان بيريسفورد.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Susan Berresford, 1998, *Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, pp.3-15.

المعرفة، وبالتبعية القيم، المرغوبة، ودورها المجتمعي المتوقع. فالمواثيق الدولية معنية برسم ملامح التصور العالمي للحقوق والواجبات الإنسانية، وتوزيع الأدوار الاجتماعية، ومكونات الهوية. وينتظر من المؤسسات الدينية في المجتمعات التقليدية النامية الإسهام في بلورة هذا التصور وفقًا للآليات المجتمعية المحلية، علىٰ أن توظف الحركات الاجتماعية في التبشير بالتصورات المنشودة، ومساندة تطبيقها واقعيًا. إنَّ احتكار المواثيق الدولية لمعايير المعرفة المرغوبة هو الإشكالية الأهم في هذا الصدد، حيث لم تشر وثائق المؤسسة إلىٰ بذل جهود ملموسة لإحداث تكامل أو تلاقح بين مصادر المعرفة الثلاثة المشار إليها.

وقد استندت المعرفة المرغوبة عالميًا إلىٰ مقررات الأمم المتحدة، والتي تعكس بالأساس رؤية غربية لأسس النظام الاجتماعي، تعرضت لانتقادات جمة من قبل مؤسسات بارزة في الدول النامية[1]. ويصعب عمليًا فصل ذلك عن جانبين؛ مبادئ الليبرالية الجديدة، وآليات القوة الناعمة. إنَّ مبادئ الليبرالية الجديدة تصيغ نظامًا متكاملًا لإدارة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علىٰ صعيد السياسات المحلية والعالمية علىٰ حدٍ سواء. وبالنظر إلىٰ هيمنة البعد السوقي، فيما يطلق عليه الرشادة الاقتصادية، علىٰ هذا النظام، مقابل افتقاره لوسائل تمكين الفئات المهمشة؛ فقد بات من الضروري تلافي تداعياته المجتمعية، بل والأهم السعي لترويجه عالميًا، بالرغم من مساوئه.

وفي ضوء تلاشي استخدام القوة الصلبة، واقتصارها علىٰ حالات محدودة للغاية، برزت بشدة آليات القوة الناعمة لإقناع مواطني الدول النامية من المهمشين عالميًا بتبني الأسس الاجتماعية الملائمة لمبادئ الليبرالية الجديدة؛ مما يسهل بدوره تطبيق الرؤية الاقتصادية ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أنَّ فورد قد دعمت في سبعينيات القرن

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

تقرير اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفولة حول: الوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر: المرأة عام ٢٠٠٠، http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=455؛

بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعنىٰ بالمرأة في بكين سبتمبر سنة ١٩٩٥، http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=455.

العشرين العديد من البحوث المعنية بالتأصيل النظري لمفهوم «القوة الناعمة» كأسلوب فعال في التأثير غير المباشر في العلاقات الدولية[1].

ويحفل تاريخ برامج مؤسسة فورد بدورها البارز في تشكيل المعرفة العالمية، وبناء قيمها وتوظيفها علىٰ صعيدي التأصيل النظري، والتطبيق العملي. فقد سعت المؤسسة إلىٰ تصدير نظريات في العلوم الاجتماعية، سبق وأن ساندت بلورتها أكاديميًا داخل الولايات المتحدة، إلىٰ الدول النامية. وصبت هذه النظريات إجمالًا في المعالجة الجزئية للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمعات النامية بمعزل عن الاختلالات في توزيع القوة عالميًا، فضلًا عن تفضيل استقرار الوضع القائم[2].

ولا شك أنَّ جهود فورد تعبِّر في هذا الصدد عن تحيزٍ للنموذج الغربي الرأسمالي علىٰ حساب النماذج الحضارية الأخرىٰ. ولم تكن برامج مؤسستي آر جي السويدية وروبرت بوش الألمانية بمعزل عن هذا التحيز، وإن تجلىٰ في صور أكاديمية وتطبيقية متنوعة، وهو الأمر الذي سنعرضه بإسهاب في خاتمة الدراسة. وبالنظر إلىٰ انخراط فورد في بلورة حقول علمية بأكملها، كما هو الحال مع الدراسات السلوكية؛ فإنَّ إشكالية التحيز تزداد عمقًا وتأثيرًا. فالحقول والمناهج الناشئة مثلت رؤية غربية محضة، لكن تجربتها صورت باعتبارها النموذج الإنساني العالمي، في حين استبعدت تجارب حضارية أخرىٰ تحت دعاوىٰ الحيادية العلمية.

وفي إطار ذلك، جرت هندسة العديد من أفرع العلوم الاجتماعية ومناهجها

---

(١) يشير التقرير السنوي للمؤسسة لعام ١٩٨٢ إلىٰ أنَّ جُلَّ دعم فورد لمركز بروكينجز للشؤون الدولية خلال السبعينيات خُصص لأبحاث ودراسات ويليام كوفمان- المتخصص في الدراسات الأمنية - الذي عمل مستشارًا لوزارة الدفاع الأمريكية والحكومة الفيدرالية، وأحد دعاة التدخل الأمريكي الناعم في الشؤون الدولية، انظر:

Ford Foundation Annual Report, 1982, New York: Ford Foundation, p.40.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النظريات وتداعياتها علىٰ تطور العلوم الاجتماعية في أفريقيا نموذجًا، انظر:

Peter D. Bell, op.cit., pp.465-478; Edward Berman, 1977, "American Philanthropy and African Education: Toward an Analysis," African Studies Review, Vol.20, No.1, April 1977, pp.71-85; Edward Berman, 1980, "Educational Colonialism in Africa: The Role of American Foundations, 1910-1945," (In) Robert F. Arnove (ed.), *op.cit.*, pp.179-202; Edward Berman, 1980, *op.cit.*, pp.203-232; Edward Berman, 1983, op.cit..

لتتناسب مع النموذج الحضاري الغربي. وفي هذا السياق، فصل حقل الدراسات الأفريقية - الأمريكية عن نظيره المعني بالدراسات الأفريقية لطي صفحة الممارسات الاستعمارية في القارة الأم. وألصقت بالدول الآسيوية والأفريقية النامية آفات التخلف، كمقدمة لازمة لنشأة دراسات التنمية، والتي اتخذت النموذج الغربي نبراسًا هاديًا لها. كما أسهمت نظرية الفروق الفردية في تبرير تدني الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، دونما أية إشارة لعقود النهب الاستعماري الغربي لهذه الدول، واستمرار الشروط غير العادلة للتجارة العالمية.

يضاف إلىٰ ذلك، محدودية أدوار المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية في بناء نظريات اجتماعية متعلقة بواقع مجتمعاتها. ويرصد بول تيامبي زيليزا في مقالته «**سياسات البحث التاريخي والعلوم الاجتماعية في أفريقيا**» كون الجهات المانحة للجامعات الأفريقية تفرض الأجندة البحثية علىٰ الجامعات؛ مما قصر دور الباحثين علىٰ تقديم الاستشارات، وإجراء البحوث غير ذات الصلة بالسياسات الواقعية(١). وهو الأمر الذي يؤدي، وفقًا لزيليزا، إلىٰ استمرار تقسيم العمل الفكري العالمي؛ حيث الجامعات الأفريقية تستورد النظريات «العالمية» كمستهلك للعلم المنتج في جامعات الشمال، بينما تضطلع، علىٰ أفضل تقدير، بتصدير البيانات التطبيقية(٢).

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، أنَّ مؤسسة فورد، بالتعاون مع مؤسسات روكفلر وكارنيجي وماك آرثر، قد رصدت في عام ٢٠٠٠ قرابة الأربعمائة وأربعين مليون دولار أمريكي لتطوير الجامعات الأفريقية في مشروع امتد عشر سنوات. وغلب علىٰ جهوده تطوير الجوانب التقنية والفنية، والتي بالرغم من أهميتها، لا تضيف للجهود التنظيرية للجامعات محل النشاط(٣).

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Paul Tiyambe Zeleza, *op.cit.*, p.12.

(٢) انظر:

Ibid, p.23.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة ونتائجها، انظر:

Suzanne Grant Lewis, Jonathan Friedman and John Schoneboom, 2010, *Accomplishments of the Partnership for Higher Education in Africa*, 2000-2010, New York: New York

وقريبًا من ذلك، دشنت المؤسسة مؤخرًا مبادرة للبحث في القضايا الجنسية ضمن برامجها المطبقة حاليًا، وإن كانت أنشطة هذه المبادرة اقتصرت علىٰ دعم الدراسات وتدريب القادة في داخل الولايات المتحدة، تمهيدًا لقيامهم بالتوعية في الدول النامية[١]. ويعد ذلك تكريسًا لتركيز فورد علىٰ تصدير نظريات معدة سلفًا إلىٰ المجتمعات النامية.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، تم توظيف التعليم والإعلام والفنون كوسائل أساسية في نشر المعرفة «المرغوبة» عالميًا. وبناءً علىٰ ذلك؛ اعتنىٰ برنامج المؤسسة **«المعرفة والإبداع والحرية»** الذي طبق ما بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٩) بإصلاح التعليم ورعاية البحث في ظل دوره لتعميق الفهم في قضايا اجتماعية خلافية، مثل توزيع الأدوار الاجتماعية بين الجنسين، والهوية، والتعددية، والتغيير الاجتماعي، والتواصل الدولي. كما انخرط مسؤولو المؤسسة في دعم بناء المعرفة حول الصحة الإنجابية والجنسية، وتطوير السياسات المتعلقة بها في المجتمعات النامية. واستثمرت المؤسسة وسائل الإعلام في عملية بناء القيم الديمقراطية والتعددية في المجتمعات النامية محل نشاطها. وسعت أيضًا لإتاحة الفرصة أمام الثقافات والفنون المحلية، وبخاصة للفئات المهمشة، للتعبير عن تراثها، فضلًا عن زيادة دور القيادات الثقافية في التربية المدنية.

وكان الجهد الأبرز للمؤسسة في هذا المجال هو إعلانها في عام ٢٠٠١ عن مبادرتها، الأضخم في تاريخ المؤسسة، لتخصيص ٣٣٠ مليون دولار لتقديم منح دراسة للطلاب النابهين المنتمين للأقليات والفئات المهمشة في أنحاء العالم[٢].

University; Megan Lindow, 2011, *Weaving Success: Voices of Change in African Higher Education*, New York: The Institute of International Education.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ford Foundation, 2009, *New Generation of Social Change*, New York: Ford Foundation, p.28.

(٢) انظر:

Susan Berresford, 2001, President Message, *Ford Foundation Annual Report*, New York: Ford Foundation, pp.3-17.

وبالنظر إلىٰ خلفيات هؤلاء الطلاب؛ فإنَّ توفير مثل هذه الفرص لهم يعد إنجازًا نوعيًا في حياتهم، يمكن معه تعريضهم للرؤىٰ الأمريكية من دون معارضة تذكر، ويجعلهم السفراء الأمثل للأخيرة عند العودة لمجتمعاتهم المحلية. وكانت المؤسسة بالإضافة إلىٰ ذلك قد سعت في مبادرتها المعنونة «**عبور الحدود: إحياء دراسات المناطق**»، منذ عام ١٩٩٧ إلىٰ الربط بين الدراسات الأكاديمية والأنشطة الاجتماعية من خلال إيجاد تواصل دائم بين الباحثين المتخصصين ونشطاء المجتمع المدني في المناطق المعنية[١].

لقد اعتمدت مؤسسة فورد في برامجها المدفوعة بقيمة المعرفة علىٰ استراتيجيتين؛ وهما: تجزئة المشكلات، وتصدير الحلول. وتستند أولاهما إلىٰ اعتبار الدول النامية «مناطق» محل دراسةٍ وبحث، وكأنها جزر معزولة، بحيث تقرأ مشكلاتها، كما فنونها وتراثها، في إطار محلي، أو تناقش القضايا العالمية، كاللاجئين والمهاجرين، علىٰ أفضل تقدير، بالتطبيق علىٰ مناطق بعينها. وتعتمد الاستراتيجية الثانية علىٰ توفير حلول ونظريات معدة سلفًا للمشكلات، وفقًا لأطروحات ونظريات لم تسهم الدول النامية في صياغتها، لهذه المشكلات، وبغض النظر عن مدىٰ ملاءمتها لواقع هذه الدول، وبحيث توظف وسائل نقل المعرفة، كالتعليم والإعلام والفنون، للترويج لهذه الحلول.

ويتطلب رصد تأثير مثل هذه الأطروحات في الثقافات المحلية في المجتمعات محل نشاط مؤسسة فورد إجراء دراسات اجتماعية متنوعة. إلا أنَّ ما يعنينا في هذا الصدد، كون رسالية وحيادية هذه الجهود محل شك وريبة؛ بالنظر لتحيزها المعرفي إلىٰ النموذج الغربي، كما سبقت الإشارة، واعتمادها علىٰ تلقين مبادئه وإجراءاته لمواطني المجتمعات المعنية. في حين أنها لم تسع لتفاعل هذه المبادئ والقيم مع الثقافات المحلية كي تفرز نماذج ديمقراطية متماشية مع واقع هذه البلدان وطموحاتها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Crossing Boarder: Revitalizing Area Studies, 1999, New York: Ford Foundation, p.xi.

٣- الأمن الاقتصادي:

مست برامج مؤسسة فورد المدفوعة بقيمة الأمن الاقتصادي في الدول النامية واقعًا مختلفًا عن نظيره في الدول الغربية، وإن ارتبط الأمن الاقتصادي بالاستقرار السياسي في الحالتين. فبالنظر إلىٰ افتقار العديد من الدول النامية إلىٰ البنىٰ التحتية الأساسية للاقتصاديات الإنتاجية، وضعف قدراتها التنافسية عالميًا، كان توفير الدولة للخدمات الاجتماعية إحدىٰ ركائز استقرار هذه المجتمعات. ولذلك أدىٰ فرض المؤسسات المالية العالمية لسياسات التكيف الهيكلي علىٰ الدول النامية إلىٰ خلخلة أوضاعها السياسية والاجتماعية، ناهيك عن تدهور اقتصادياتها[1]. وقد تأثرت كافة شرائح هذه المجتمعات، وكانت الفئات المهمشة اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا هي الأكثر عرضة لفقدان الأمن الاقتصادي.

وفي هذا السياق، حمل برنامج مؤسسة فورد المعنون بـ«**بناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية**» رسالة المؤسسة في السعي لتوفير الأمن الاقتصادي للفئات المهمشة في المجتمعات النامية. واهتمت وحدة «التنمية الاقتصادية» بخلق فرص عمل لمحدودي الدخل، ومساعدتهم علىٰ امتلاك فوائض ادخارية أو أصول مالية، وتنمية مهاراتهم المناسبة لسوق العمل. وتندرج هذه الجهود في إطار الاقتراب التنموي لمساندة المجتمعات النامية، كبديل عن الدعم الرعوي الذي استمر لعقود في مجالات كالرعاية الصحية أو الخدمات الاجتماعية.

إلا أنَّ هذه الرسالة، برغم وجاهتها، ترد عليها ملاحظتان؛ **أولاهما**: أنَّ التحديات الاقتصادية في المجتمعات النامية إنما هي أعراض لأمراض مزمنة؛ كاستمرار نزف الموارد الطبيعية في هذه الدول لصالح الدول الصناعية القادرة علىٰ تحويل المواد الخام الرخيصة إلىٰ منتجات مصنعة، يعاد بيعها بأسعار باهظة، في ظل شروط تجارية جائرة. وبالتالي، فإنَّ تدريب الأفراد أو توسيع ملكياتهم، ليس بالضرورة ضمانة كافية لحصولهم علىٰ الأمن الاقتصادي في مجتمعاتهم المحلية، ناهيك عن تمكينهم عالميًا. وهو الأمر ذاته الذي يرد علىٰ دعم المشروعات الصغيرة

---

(١) مسعود الربضي ومحمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٨.

للأفراد أو المجتمعات المحلية في ظل اقتصاديات معتلة، مما يعني حلولًا جزئية ومؤقتة[١].

وتؤدي الملاحظة الثانية إلىٰ أنَّ تكريس التنمية البشرية نحو احتياجات سوق العمل، والذي جرىٰ توجيهه بدوره لخدمة التجارة الدولية، قد جعل هذه التنمية منبتة الصلة بواقعها الاجتماعي ومواردها الاقتصادية المحلية؛ مما يعني غياب التنمية المستدامة محلية الجوهر والآلية والغاية[٢].

ومن الجدير بالذكر، أنَّ برامج فورد المدفوعة بقيمة الأمن الاقتصادي علىٰ المستوىٰ الدولي قد تراجعت بصورة ملحوظة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين. فقد انخفضت نسبة مخصصاتها المالية إلىٰ إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة لصالح زيادة واضحة في نسبة مخصصات البرامج المعنية بالحقوق الفردية والتمكين السياسي للفئات المهمشة.

يضاف إلىٰ ذلك، تنامي اهتمام المؤسسة بتطبيق المبادرات المتعلقة بالأمن الاقتصادي داخل الولايات المتحدة بالأساس، وبخاصة مع تنفيذ حزمة البرامج الحالية منذ عام ٢٠١٠. ويلاحظ في هذا الصدد، أنَّ هذه الحزمة الحالية احتوت مبادرة «**بناء أمن اقتصادي عبر العمر**» والتي عنيت بتشجيع برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد العائلات من محدودي الدخل علىٰ تحقيق استقرار اقتصادي؛ مما يعد مراجعة لرؤية المؤسسة في أولوية التنمية البشرية علىٰ حساب تطوير رأس المال الاجتماعي.

وإذا كانت برامج مؤسسة فورد الهادفة لتحقيق الأمن الاقتصادي للفئات المهمشة في المجتمعات النامية كانت ذات طابع تنموي بناء. إلا أنها لم تنطلق من الاختلالات البنيوية في اقتصاديات هذه المجتمعات، وعلاقتها بغياب العدالة العالمية، فضلًا عن

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Laura Macdonald, *op.cit.*, pp.15-16.

(٢) انظر إشكاليات النموذج التنموي في دول أمريكا اللاتينية المدعومة من مؤسسات المجتمع المدني الأوروبية والأمريكية:

Ibid, pp.146-152.

عدم استنادها إلىٰ رؤىً تنموية محلية، نتيجة لمركزية التخطيط. وبالتالي، لم تتفق مضامين هذه البرامج مع قيم المجتمعات النامية المعنية وتطلعاتها نحو الأمن الاقتصادي المستدام.

٤- الفـرديـة:

شكلت قيمة الفردية مرجعية لعدد من برامج مؤسسة فورد، التي أولت اهتمامًا ملموسًا بحماية الحقوق الفردية في المجتمعات النامية محل نشاطها، بما يشمل حقوق المهاجرين ومرضىٰ الإيدز والمرأة والشباب والأقليات. يضاف إلىٰ ذلك، سعي المؤسسة لتمكين الأفراد والجماعات المنتمية إلىٰ الفئات المهمشة من خلال تنمية أصولهم الفردية ومهاراتهم الذاتية. والواقع أنَّ هذه الجهود جاءت متسقة مع أحد أهداف المؤسسة في تحسين الإنجاز الإنساني، كما تناغمت مع تاريخ برامج فورد في التركيز علىٰ قيمة الفرد وسلوكياته وحقوقه. بيد أنَّ القراءة المتأنية لمضامين هذه الحقوق الفردية ومعاييرها وسياقاتها، يكشف عن فجوة بينها وبين ما هو قائم في المجتمعات النامية محل نشاط المؤسسة.

إنَّ جلَّ الدول النامية التي تنشط فيها مؤسسة فورد تندرج، وفقًا لنظرية شالوم شوارتز حول توجهات القيم الثقافية[١]، أو نظرية رونالد إنجليهرت المتعلقة بقيم الحداثة[٢]، في إطار المجتمعات التقليدية. وتتسم هذه المجتمعات بانضواء أفرادها في إطار جماعاتهم ذات الانتماءات العضوية، وبدرجة عالية من التراتبية المقبولة في توزيع مصادر القوة والأدوار الاجتماعية، والانسجام مع البيئة الطبيعية والبشرية المحيطة. ويغلب علىٰ قيمها الانطلاق من المرجعية الدينية، وسيادة قيم الأسرة، وتراجع معدلات الطلاق والانتحار والإجهاض؛ مما عُد ميلًا إلىٰ قيم التقليدية والرغبة في البقاء علىٰ حساب قيم العلمانية والرشادة والتعبير عن الذات التي تسود في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) Shalom. H Schwartz, 2008, *op.cit.*

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit.*

وفي المقابل، فإنَّ برامج مؤسسة فورد المدفوعة بقيمة الفردية تطرح رؤية مغايرة إلىٰ حدٍ كبير عما هو الحال في المجتمعات النامية. وتنطلق رؤية المؤسسة من التعامل مع الأفراد كوحدات مستقلة، تهتم بتحقيق الأمن الاقتصادي والشخصي، وتعظيم الحقوق والمنافع الذاتية، في مفارقة واضحة عما هو قائم بالفعل في هذه المجتمعات، أو رغبة فيما ينبغي أن يكون وفق تقدير المؤسسة. وبالرغم من انفتاح المؤسسة علىٰ المؤسسات الدينية والحركات الاجتماعية المحلية هناك؛ إلا أنَّه كان بمثابة توظيف لتكييف القيم الفردية مع الواقع المحلي علىٰ مستوىٰ التطبيق.

فالمؤسسات المشار إليها، لم يمتد دورها إلىٰ وضع معايير للحقوق الفردية المتعلقة بالفئات المهمشة في ضوء السياق المجتمعي والواقع الاقتصادي والسياسي؛ وإنما كان جلُّ مهامها استهلاك المعايير المستوردة. ويعيدنا ذلك إلىٰ برامج فورد المرتكزة علىٰ قيمة المعرفة، والتي قدمت من خلالها المؤسسة نظريات اجتماعية معدة سلفًا في الولايات المتحدة لتكون أساسًا نظريًا للحلول المقترحة لمشكلات الدول النامية، وجرىٰ توظيف مؤسسات صنع العقول، التعليم والإعلام والفنون والمرجعيات الدينية، لترويجها.

والواقع أنَّ رؤية فورد للحقوق الفردية ومعاييرها، إنما تعكس تجليات نظريتي شوارتز وإنجليهرت اللتين تتخذان من المجتمعات الصناعية الغربية نموذجًا يحتذىٰ به، بحيث يكون التطور الإنساني المرغوب هو محاكاة من المجتمعات التقليدية للمجتمعات الصناعية بقيمها الحداثية أو ما بعد الحداثية. ويلاحظ أنَّ هذه الرؤية المعنية بتوجيه المجتمعات نحو تغييرات قيمية بذاتها تقترب من رؤية مؤسسة آر جي، والتي قدمت دعمًا متواصلًا لمسح القيم العالمية المرتكز علىٰ نظرية إنجليهرت لسنوات.

واستنادًا إلىٰ ذلك، يمكن القول إنَّ مؤسسة فورد تسعىٰ للتأكيد علىٰ جملة من الحقوق الفردية التي تختلف بدرجة ملموسة عن المضامين الاجتماعية للحقوق والواجبات في داخل المجتمعات النامية محل نشاطها. وبالرغم من أهمية هذه الحقوق الفردية، وارتباطها بفئات تعد الأكثر معاناة في مجتمعاتها؛ إلا أنَّ اقتصار التنظير لها أو معايرتها علىٰ مصادر غير ذات صلة بواقعها المحلي، ناهيك عن رؤيتها

الأحادية لمسار التطور القيمي المرغوب، يجعلها بعيدة عن تقاليد المجتمعات النامية وقيمها، بحيث تكون الحقوق منبتة الصلة بسياقاتها، وتفرض بقوة الإقناع أو الوعي الزائف.

وإجمالًا، بخلاف المؤسستين الأخريين محل الدراسة، تتطابق القيم المرجعية للأدوار الدولية لمؤسسة فورد مع نظيرتها المرجعية للأدوار المحلية للمؤسسة؛ نظرًا لاندماج البرامج الدولية والمحلية. ومن ثَمَّ، كانت القيم المرجعية لبرامج مؤسسة فورد هي: تمكين الفئات المهمشة، والمعرفة، والأمن الاقتصادي، والفردية. وبالرغم من هذا التطابق الظاهري؛ إلا أنَّ القراءة المتأنية تشير إلىٰ أنَّه كان نقمة علىٰ المجتمعات النامية، جراء اختلاف السياقات والغايات المحلية عن نظيرتها الدولية.

إنَّ وحدة القيم المرجعية لبرامج فورد انضوت علىٰ توحيد المعايير ذات الصلة بتطبيق هذه القيم، وهو ما لم يستقم بسبب اختلاف الأوضاع في المجتمعات النامية، عن السياق المجتمعي في الولايات المتحدة. فقد اقتصر تمكين الفئات المهمشة في الدور الدولي لفورد علىٰ التمكين داخل دولها، بينما ارتبطت معاناة هذه الفئات أساسًا بغياب التمكين الاقتصادي والسياسي لمجتمعاتها دوليًا. وحملت البرامج المدفوعة بقيمة المعرفة معايير ومضامين غير ذات صلة بواقع المجتمعات النامية، أو ثقافاتها في إطار الترويج لرؤية عالمية. فعلىٰ سبيل المثال: ارتبطت جهود التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات المهمشة في الدول النامية محل نشاط مؤسسة فورد بالنموذج الغربي فيما يتعلق بالقيم المتداولة حول القضايا محل الاهتمام، مثل تقسيم الأدوار الاجتماعية علىٰ أساس النوع، والهوية. كما مثلت قيمة الفردية تجليًا لجهود مبذولة في إطار قيم مغايرة لما هو سائد في المجتمعات النامية.

وعلىٰ الرغم من تطابق القيم المرجعية لمؤسسة فورد في الداخل والخارج؛ إلا أنَّ المتغير الأهم في هذا الصدد كان مدىٰ اتفاق هذه القيم مع سياقاتها من عدمه. فعلىٰ ضوء اتفاق القيم المرجعية لبرامج المؤسسة في الداخل مع قيم المجتمع الأمريكي، ثبت ميل المؤسسة نحو دعم الاستقرار الاجتماعي محليًا. كما أنَّ اختلاف مضمون هذه القيم المرجعية ذاتها مع القيم السائدة في المجتمعات النامية محل نشاط المؤسسة يثبت اتجاه مؤسسة فورد لمساندة التغيير الاجتماعي علىٰ الصعيد الدولي.

علىٰ خلفية ما سلف بيانه ومناقشته، يتضح أنَّ برامج مؤسسة فورد قد افتقرت إلىٰ الاستقامة في رؤيتها لأدوارها المحلية والدولية؛ ذلك أنَّ تفرد المؤسسة من حيث اندماج برامجها المحلية والدولية، وبالتالي وحدة القيم المرجعية لهذه البرامج، كشف عن مفارقة بين رسالة فورد المحلية، وبين نظيرتها الدولية. فقد صممت برامج المؤسسة في داخل الولايات المتحدة لمعالجة أزمة النظام الديمقراطي الليبرالي. فوظفت المؤسسة جهودها لاستكشاف مواطن الخلل في النظام الليبرالي، ومعالجتها في إطار آليات تشكيل الإرادة السياسية، والتعبير عنها. ولذلك ساندت تمكين الفئات المهمشة، وتحقيق الأمن الاقتصادي لها، انطلاقًا من قيمة الفردية كركيزة مجتمعية هامة، واستخدمت الوسائل الإقناعية لبناء المعرفة المحفزة لهذه المنطلقات في المجتمع.

وفي المقابل، كان دور مؤسسة فورد علىٰ الصعيد الدولي بمثابة فرض حلول بعيدة عن واقع الدول النامية، لمعالجة مشكلات جزئية لا يداويها العلاج المستورد بقدر ما يفاقمها. فتمكين الفئات المهمشة في هذه الدول لا يجدي نفعًا علىٰ المدىٰ الطويل في ظل اقتصاديات عليلة وحكومات كسيرة ومجتمعات مخترقة. ولا يعني تحقيق الأمن الاقتصادي في هذا الإطار إلا تأجيل تفجر الأزمات المتراكمة، ومحاولة مؤقتة لتلافي التداعيات المحتملة. وطالما تدفع هذه الدول باتجاه نموذج للتقدم غير ذي صلة بثقافاتها، كأولوية قيمة الفردية؛ فإنها ستظل تعاني من تشوه البناء المعرفي، مما يصعب من إحداث تنمية حقيقية بها.

لقد كان من المفترض أن يعني اندماج البرامج المحلية والدولية لمؤسسة فورد استقامة المعايير، وتحديدًا أولوية البحث عن جذور أزمة النظم في المجتمعات محل النشاط، ومعالجتها اتساقًا مع بيئتها. غير أنَّ هذا الاندماج انطوىٰ علىٰ وحدة النموذج المرغوب في الداخل والخارج، دونما اعتبار لملاءمته للواقع. وهو الأمر الذي تجلىٰ فيه تحيز المؤسسة لاستقرار نموذجها الديمقراطي الليبرالي، في مقابل سعيها لإحداث تغيير في المجتمعات النامية؛ مما يأتي إجمالًا علىٰ حساب احترامها لما عدته رسالتها في تحقيق الرفاهة الإنسانية.

الخاتمة

نتائج الدراسة وأجندة بحثية مقترحة

انطلقت الدراسة من محورية دور القيم المرجعية في تشكيل رسالة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، وبالنظر إلىٰ التأثير المتزايد للأخيرة في مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية؛ فقد بات من الأهمية بمكان استكشاف قيمها المرجعية، ورصدها، وتحليلها، بهدف فهم غاياتها وأهدافها. وقدرت أنَّه في ظل التداخل المتنامي بين النشاط المحلي والفعل الدولي، فإنَّ المقارنة بين القيم المرجعية للأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وبين نظيرتها المعنية بالأدوار الدولية سترسم صورة واضحة لرسالة هذه المؤسسات وأهدافها.

وبناءً علىٰ ذلك؛ سعيت إلىٰ الإجابة علىٰ تساؤلين رئيسين؛ **أولهما**: ما القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية؟ وما علاقتها، تحديدًا، بالاستقرار أو التغيير الاجتماعي في المجتمعات محل النشاط؟ **وثانيهما**: ما مدىٰ التباين -إذا صحَّ وجوده- بين القيم المرجعية للأدوار المحلية ومقاصدها وبين نظيرتها الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية؟ وما دوافعه؟

وفي هذا السياق، اعتبرت أنَّ نظرية الأصول الاجتماعية هي الأكثر قدرة علىٰ دراسة القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وتحليلها، حيث تولي عناية للسياق الاجتماعي والثقافي لهذه المؤسسات، ومن ثمَّ تلتفت لأصولها الحضارية. وفي ضوء ذلك، اجتهدت لاستخلاص الأصول الاجتماعية لتكوين المجتمع المدني الغربي، وسماته. لا سيما وأنَّ هذه الأصول هي نتاج تفاعل الإطار الحضاري الغربي مع معطيات الزمان والمكان. وينبثق عن ذلك محاولة تأصيل الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية.

وترىٰ نظرية الأصول الاجتماعية أنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية تعد حلقة وصل بين شبكات النخب ذات السمعة والقوة والمال. واستنادًا إلىٰ نتائج مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح، ميَّز سولمون وسكولويسكي وآنهير بين أربعة نماذج، وهي: الليبرالي، والاشتراكي الديمقراطي، والإدماجي، والثابت. وتجسد هذه النماذج الصيغ المختلفة لنطاق حركة مؤسسات المجتمع المدني الغربية وقوة أدوارها المحلية أو ضعفها وفقًا لأصولها الاجتماعية. وبرغم تشابه الأصول الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية؛ إلا أنَّ اختلاف موقعها في معادلة تفاعلاتها مع الدولة والسوق أثَّر في هامش الحركة المتاح لها في مجتمعاتها المحلية.

وبقدر ما اعتمدت علىٰ نظرية الأصول الاجتماعية في تفسير نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتطورها، اعتبرت أنَّ هذه النظرية يمكن توظيفها علىٰ مستوىٰ تحليلي أكثر عمقًا لاستنباط الإطار الحضاري لهذه المؤسسات، وتحديد قيمها المرجعية كمتغير وسيط يؤثر في أدوارها العملية المحلية والدولية ورسالتها ووظائفها، بوصف الأخيرة متغيرًا تابعًا. فالتباين بين الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية يكمن في قيمها المرجعية، وليس في اختلاف نماذج علاقة هذه المؤسسات بدولها.

وسعيت إلىٰ اختبار ذلك في إطار تلك النماذج الأربعة التي طرحها سولمون وسكولويسكي وآنهير، والتي شملت الليبرالي والديمقراطي الاجتماعي والإدماجي والثابت. لتمحص إحدىٰ مؤسسات المجتمع المدني، كدراسة حالة، من ثلاث دول تمثل كل منها نموذجًا من النماذج الثلاثة الأولىٰ. واستبعدت اختيار حالة ممثلة للنموذج الثابت؛ نظرًا لعدم شيوعه في الدول الغربية محل الدراسة.

وقد جرىٰ اختيار الحالات التطبيقية من بين المؤسسات الخيرية الغربية؛ كنموذج ممثل للمؤسسات المدنية، ونظرًا لملاءمتها لأهداف الدراسة. ووضعت ثلاثة معايير أساسية لاختيار الحالات محل الدراسة؛ حجم النشاط، ونطاقه، وتنوعه. لتكون المؤسسة المختارة ذات نشاطٍ كبير مقارن بالمؤسسات المحلية الأخرىٰ المناظرة لها، وممتد محليًا ودوليًا، ومعني بالعديد من المجالات الاجتماعية. واستنادًا إلىٰ ذلك؛

وقع الاختيار علىٰ مؤسسة الذكرىٰ المئوية الثالثة لتأسيس البنك المركزي، المعروفة اختصارًا باسم آر جي، السويدية، كممثلة للنموذج الديمقراطي الاجتماعي، ومؤسسة روبرت بوش الألمانية لتعبر عن النموذج الإدماجي، ومؤسسة فورد الأمريكية في إطار النموذج الليبرالي.

وبالرغم من التباين بين النماذج التي تمثلها المؤسسات الثلاث محل الدراسة؛ فقد ثبت أنَّ هذه المؤسسات علىٰ تنوعها قد سعت، بدرجات متفاوتة، في برامجها المحلية إلىٰ استقرار مجتمعاتها الأم، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنيوية للتغير الاجتماعي. وانطلقت برامجها المحلية من جملة من القيم المرجعية المعنية بالاستقرار الاجتماعي، وكانت بمثابة استجابة لاحتياجات داخلية، ولمواجهة تحديات خارجية، بحيث تصب في دعم استمرار نظمها، ومساندتها في التغلب علىٰ هذه التحديات والاحتياجات.

فمن خلال وظيفتيها المتعلقتين بالوساطة بين الدولة والمجتمع، وتعميق المواطنة، عملت علىٰ سد العجز الناجم عن انسحاب الدولة، أو عدم اضطلاعها بدور قوي، في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين. وركزت المؤسسات الثلاث علىٰ دعم المشاركة المجتمعية لمواطني دولها، وبخاصة المنتمين للفئات المهمشة، لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم الاجتماعية. وفي هذا السياق، حُمل الأفراد مسؤولية الإخفاق في الحصول علىٰ الخدمات الاجتماعية من عدمه، كنتيجة لقصور تعليمهم أو تدريبهم، في حين لم تكن الدولة موضع لوم بالقدر الكافي في ضوء قيامها منفردة بإعادة النظر في علاقتها مع المجتمع.

ويمكن تفسير ذلك في ظل ارتباط المؤسسات الثلاث بعلاقات متشابكة مع الدولة والسوق. فقد تشكلت علاقة وثيقة بين مؤسسة آر جي السويدية وبين الدولة في ظل نظام ديمقراطي توافقي، يرتكز علىٰ التوازنات والمواءمات بين مغانم أطرافه ومغارمهم. كما انخرطت مؤسسة روبرت بوش في إطار نظام تكاملي جلي مع الدولة، ناهيك عن صلتها المالية والتنظيمية بواحدة من كبرىٰ الشركات الرأسمالية الألمانية. وبالرغم من تمتع مؤسسة فورد بدرجة أعلىٰ، نسبيًا، من حرية الحركة والتخطيط؛ إلا أنَّ تاريخية اتصالها بالرأسمالية الأمريكية، ولاحقًا العالمية، وتبنيها لمبادئ الليبرالية

الجديدة، يشير إلىٰ عمق صلتها بقوىٰ السوق داخل الولايات المتحدة وخارجها. ويستبعد ذلك، إلىٰ حدٍ كبير، إمكانية تحدي أيٍ من هذه المؤسسات لنظمها المحلية، طالما ظلت طرفًا أصيلًا مستفيدًا من بقاء الأخيرة.

وعلىٰ صعيد الأدوار الدولية، كشفت الدراسة عن تبني المؤسسات الثلاث، بدرجات متباينة، لتقسيم ضمني للعالم علىٰ أسس حضارية؛ فهناك النموذج الغربي الحداثي أو ما بعد الحداثي، في مقابل المجتمعات التقليدية، والتي تمثل غالبية الدول النامية. ولم يكن الجوار الجغرافي هو المعيار الأبرز لهذا التقسيم؛ بل إنَّ أنماط توجهات القيم الثقافية عدت جوهرية في هذا الصدد؛ فلا يشترط موقع الدولة، بقدر ما تعبر منظومة القيم السائدة فيها عن تصنيفها. ويلاحظ أنَّه في حالة مؤسسة فورد، بالرغم من عدم وضوح هذا التقسيم بالنظر إلىٰ اندماج برامجها المحلية والدولية؛ إلا أنها قامت فعليًا بما هو أعمق من حيث عولمة المعايير ذاتها. فالنموذج الأمريكي بالنسبة إلىٰ فورد ليس نموذجًا قابلًا للتبشير به، بقدر ما هو المعيار ذاته الذي تقاس عليه صلاحية النماذج المطروحة أو المطبقة بالفعل.

واستنادًا إلىٰ هذا التقسيم؛ انطلقت المؤسسات الثلاث من قيم مرجعية متحيزة في أدوارها الدولية. ففي حين صممت البرامج المحلية لمعالجة أزمات النظم الديمقراطية المحلية، علىٰ اختلاف صيغها، واستكشاف مواطن الخلل فيها، والتصدي لها جزئيًا، انطلقت البرامج الدولية من قيم مرجعية ساعية للتغيير الاجتماعي في المجتمعات النامية. والأهم أنَّ هذا التغيير كان بمثابة فرض حلول بعيدة عن واقع الدول النامية، لمعالجة مشكلات جزئية لا يداويها العلاج المستورد بقدر ما يفاقمها. ودفعت هذه المجتمعات نحو تطبيق نماذج تنموية منبتة الصلة بماضيها وحاضرها.

وصورت المؤسسات الثلاث، وبخاصة السويدية والألمانية، أنَّ المجتمعات التقليدية يفترض بها اعتناق المنظومة القيمية الغربية، كجزء من مساعيها للتطور الإنساني. وهو الأمر الذي يثبت أنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية تقدم مبادرات للتغيير الاجتماعي في المجتمعات المضيفة، تستند إلىٰ النموذج الاقتصادي والاجتماعي الغربي بغض النظر عن مدىٰ ملاءمتها للبيئات المحلية.

وبخلاف جهود التغيير الاجتماعي المعنية بالمجتمعات التقليدية النامية، اعتنت

المؤسستان الأوروبيتان في نطاقهما الإقليمي بالبرامج المدفوعة بقيمة الاندماج الأوروبي، ووظفت الجهود المعرفية والبحثية لدعم هذا التوجه بين أبناء القارة الأم. إلا أنَّه في مقابل العزم الألماني في هذا الصدد، كانت محاولات المؤسسة السويدية تعاني تمزقًا بين الهوية الوطنية للمجتمع، والتي تكرسها البرامج المحلية، وبين الانتماء الإسكندنافي النابع من الموروث التاريخي المشترك، وبين الهوية الأوروبية التي يفترض بلورتها ودعم أسسها الثقافية. وفي إطار اهتماماتها العالمية، لم تنشغل مؤسسة فورد بدعم ارتباطات إقليمية أو دولية، بقدر ما حملت آليات معرفية لعولمة نموذجها ذاته.

وإجمالًا، فإنَّ القيم المرجعية للأدوار المحلية التي قامت بها المؤسسات الثلاث تكشف عن محاولات جادة لاحتواء أزمات نظمها الغربية، بالرغم من تنوعها، وتباين توجهاتها. فهناك اختلال متزايد في الأداء الاقتصادي والسياسي للدولة، يقابله تراجع ملموس في المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطنين، فضلًا عن تنازع الهويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ مما يهدد أسس النظم الديمقراطية الغربية. ولذلك عمدت المؤسسات المعنية إلىٰ التصدي لهذه الإشكاليات من خلال سد العجز في أداء الدولة، وتحفيز المشاركة المجتمعية والسياسية، ومحاولة إحداث توازن بين الهويات المتعددة في هذه المجتمعات، وتعميق روابط المواطنة بين أفرادها.

وعلىٰ الصعيد الدولي، تبين القيم المرجعية للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية محل الدراسة أنها سعت للترويج للنموذج الغربي باعتباره هدف التطور الإنساني. وارتبط بذلك، نقل تصورات وآليات بذاتها عن صيغ المشاركة السياسية والمجتمعية، وأهدافها، والإقناع بمبادئ الليبرالية الجديدة، والتي تعني سيادة الآليات الرأسمالية في مناحي الحياة كافة، والأهم محاولة تغيير المعايير القيمية والاجتماعية لهذه المجتمعات.

ولقد جاء التوظيف المكثف لآليات المعرفة، التعليم والإعلام والثقافة، من قبل المؤسسات الثلاث ليبرهن علىٰ الدور الجوهري الذي تلعبه هذه المؤسسات في تشكيل إرادة الأفراد والمجتمعات علىٰ الصعيدين المحلي والدولي. ويبرز أهمية دورها كإحدىٰ آليات القوة الناعمة في حقبة تاريخية تعد فيها وسائل الإقناع والمعرفة

أشد تأثيرًا من آليات القوة الصلبة. وإن لم يمنع ذلك من استخدام الأخيرة في الحالات الحرجة للمصالح الغربية، تحت دعاوىٰ التدخل الإنساني، فيما يمكن تبريره مجددًا بالوسائل الإقناعية.

مؤسسات المجتمع المدني الغربية .. الاستقامة والتحيز

إنَّ ارتكاز الحضارة الغربية علىٰ فلسفة مادية للوجود، وانحسار المطلقات والضوابط الإلهية، في مقابل استلهام القيم من التجارب البشرية الذاتية انعكس علىٰ استقامة القيم المرجعية للفعل الحضاري الغربي. فقد عدت التجربة الغربية بمثابة هدف التطور الإنساني، ومن ثمَّ؛ تم القياس عليها لتحديد مدىٰ صحة النماذج الحضارية الأخرىٰ، وصلاحيتها للبقاء من عدمه. في حين انتقدت معظم الأسس والنماذج الحضارية المتباينة عن النموذج الغربي.

وبناءً علىٰ ذلك؛ سعت مؤسسات المجتمع المدني الغربية إلىٰ لملمة شمل مجتمعاتها المحلية، اقتصادًا وسياسةً وثقافة، ومحاولة تخطي أزماتها المتنوعة، بهدف استعادة حيوية نظمها الديمقراطية. كما اجتهدت في بناء هوية مشتركة بين الدول المنتمية لنموذجها الحضاري، بغض النظر عن تجاورها الجغرافي. وفي المقابل، أسهمت في مراجعة جل الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمعات المنتمية للنماذج الحضارية المختلفة. ولم تعبأ فعليًا بجدوىٰ هذه المراجعات في ظل هيمنة الدول والمؤسسات المالية والسياسية الغربية علىٰ عمليات صنع القرار الدولي. كما أنَّه، وفيما أثبتت الدراسة، فقد وصفت أسس النموذج الغربي كعلاج للأوضاع المختلة في المجتمعات النامية، في حين يعاني النموذج المقترح ذاته من أزمات متنامية، وتحتاج الثانية إلىٰ رؤية أصيلة ذات صلة بواقعها وثقافتها.

إنَّ الإشكالية الأهم في هذا الصدد، ليست فقط ماهية النموذج المرغوب نشره؛ بل المفارقة بين السعي الدؤوب لحماية النموذج الغربي، مقابل السعي الحثيث لتفكيك النماذج الحضارية المغايرة، دونما جهود تذكر لعلاجها وفقًا لرغبات مجتمعاتها المحلية. وهو الأمر الذي يشير إلىٰ درجة عالية من التحيز للنموذج الحضاري الغربي علىٰ حساب ما سواه.

وفي هذا الصدد، يرتبط مفهوم التحيز ارتباطًا وثيقًا بمفهوم القيم المرجعية؛ فهو ثمرة التزام الفرد أو الجماعة بقيم معينة تنعكس في رؤيته لذاته وعلاقته بالآخر. ويعرِّف الدكتور عبد الوهاب المسيري التحيز/ المعرفي بأنَّه «مجموعة من القيم الكامنة المستترة في النماذج المعرفية والوسائل والمناهج البحثية التي تواجه الباحث دون أن يشعر بها، وإن شعر بها وجدها لصيقة بالمنهج لدرجة يصعب معها التخلص منها»[1].

واستنادًا إلىٰ هذا التعريف؛ يصعب تصور الأفراد أو المؤسسات المجتمعية من دون تحيزات تعبر عن انتماءاتهم القيمية النابعة من أطرهم الحضارية ومعطيات الزمان والمكان. إلا أنَّه قد يحدث خلط بين حتمية وجود تحيزات تعكس هذه الانتماءات وبين إصدار الأحكام بناءً علىٰ هذا التحيز، فضلًا عن محاولة فرضها علىٰ الآخرين.

وهو الأمر الذي اضطلعت به مؤسسات المجتمع المدني الغربية، حيث انطلقت من التزامها بانتماءاتها الحضارية في محاولة لإصلاح مجتمعاتها المحلية، وهو ما لا يعيبها. وفي المقابل، كانت الإشكالية في قراءاتها للنماذج الحضارية المختلفة في ضوء معايير نموذجها، ناهيك عن محاولة طرح الأخير كمعيار عالمي للتطور الإنساني، دونما تقدير للانتماءات والتحيزات الحضارية الأخرىٰ.

ويرتبط ذلك بقضية إدراك التحيز؛ فإنَّه لا يستتبع حتمية التحيز ضرورة إدراكه، حيث يعبر إدراك التحيز عن مرحلة أولية ضرورية لتقييمه وتقويمه، يؤدي غيابها إلىٰ تصور زائف للحياد. وقد تطور هذا الوعي الزائف، عن عمد أو عن غير عمد، لدىٰ المؤسسات المدنية الغربية، التي ما انفكت تبلور مفاهيم الموضوعية والحياد والرسالة الإنسانية، في حين تدور واقعيًا في فلك تحيزاتها لنموذجها الغربي.

وهو الأمر الذي تجلىٰ في مساندة بعض هذه المؤسسات لنمو أفرع علمية دون غيرها في الغرب. فكان دعم مؤسسة فورد لنظرية الفروق الفردية، وتأثيرها في الدراسات السلوكية، وهندستها لدراسات المناطق. ويحسب في هذا المجال بصمة

---

(١) عبد الوهاب المسيري، «فقه التحيز»، مرجع سبق ذكره، ص ٥-٦.

مؤسسة آر جي السويدية في استمرارية مسح القيم العالمية، وما اتصل به من دراسات حول القيم. كما يرصد الدكتور فؤاد السعيد في هذا الصدد أيضًا بلورة فلسفة التقدم التي تفترض مسارًا وحيدًا للتقدم ونموذجًا أرقىٰ للحياة الإنسانية صالحًا لكافة الحضارات البشرية. في حين تغيب فلسفة الحضارات التي تفترض -علىٰ العكس- أنَّ لكل دائرة حضارية خصوصيتها في التطور التاريخي ورؤية العالم، وموقفها المتميز من الوجود، وهو ما يعني تنوع المسارات الممكنة للتقدم، وتعدد النماذج الحضارية وليس أحاديتها(١).

واستنادًا إلىٰ هذه التحيزات المعرفية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، إضافةً إلىٰ امتلاكها لمقومات القوة المادية والمهارات الاتصالية؛ ظهرت حالة يطلق عليها الدكتور سيف الدين عبد الفتاح صنع قابلية التحيز، بما يعني تفريغ المجتمعات غير الغربية من القيم والانتماءات الحضارية الذاتية، وملأها بالمكونات الغربية باعتبارها الأفضل والأنجع لمشاكلها(٢). وكان ذلك بالفعل محور جهود المؤسسات الثلاث محل الدراسة في أدوارها الدولية المعنية بالمجتمعات غير الحاملة للنموذج الغربي. وهو ما انطبق علىٰ الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية في حالة برامج مؤسسة فورد، أو مجتمعات دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والصين بالنسبة إلىٰ البرنامج الدولي لمؤسسة روبرت بوش، أو الرؤية التنظيرية العالمية لمؤسسة آر جي.

إنَّ علاقة التحيز بالقيم علاقة تأسيس وتفعيل؛ فالقيم كتصورات مستندة علىٰ رؤية للوجود ومؤسسة لمعايير الصحة والصلاحية ودافعة للسلوك والفعل، ترتكز علىٰ إدراك تحيزاتها، والالتزام بأصولها التأسيسية. وإذا كانت هذه القيم مستقيمة؛ فإنَّ التحيز يؤدي إلىٰ رسم علاقة سوية مع الآخر قائمة علىٰ احترام الاختلاف والتعارف، استنادًا إلىٰ الدوائر الحضارية التي لا تلغي كل منها الأخرىٰ، بل تتشابك وتتفاعل. وهكذا

---

(١) فؤاد السعيد، «التحيزات المعرفية في الرؤية الغربية الحديثة للعالم»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦)، ص ٢٥٨.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح، «مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي: منظور معرفي وتطبيقي»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦)، ص ٣١٧.

يعبر التحيز عن الهوية والقيم المرجعية بصورة منضبطة في إطار من استقامة التعامل مع الذات والآخر[١].

وفي إطار منظومة الاستقامة، يأتي الانحياز ليعبر عن الالتزام بمبدأ محدد، والتمسك به نظريًا وعمليًا في مواجهة الذات والآخر، بما لا يقدح في عدالة المنظومة، بل يجسد دائرة الانتماء الحضاري للذات، واحترامها للغير. وأما إذا كانت القيم الحضارية غير مستقيمة، فإنَّ التحيز يؤدي إلىٰ الهوىٰ والاستعلاء بالذات الحضارية والنظر للآخر نظرة اختلاف سلبية تنحو منحىٰ استعباديًا. وقد يؤدي هذا التحيز لصالح الذات إلىٰ نشر أو فرض قيم الذات علىٰ الآخر الحضاري بدعوىٰ الصحة والصلاحية[٢].

وارتباطًا بذلك، يتصل التلاقح الثقافي بين الحضارات المختلفة باستقامة قيمها المرجعية المعنية بتبادل الأفكار والأطروحات والرؤىٰ فيما بين بعضها البعض. فبقدر ما تسعىٰ الحضارات المستقيمة قيميًا لنشر مبادئها وأفكارها، توافق علىٰ الاطلاع علىٰ رؤىٰ مختلفة، وتسمح بعرضها للنقاش، وقد تتبنىٰ بعضها في حال ثبوت ملاءمتها لثوابت المجتمع وثقافته. وفي المقابل، تهتم الحضارات دون ذلك بتطبيق مبادئها عالميًا، بغير قبول مماثل لتلقي القيم والرؤىٰ من حضارات أخرىٰ في ظل نظرة استعلائية ذاتية.

وكشفت الدراسة عن نظرة مؤسسات المجتمع المدني الثلاث إلىٰ المجتمعات غير المنتمية للنموذج الغربي، باعتبارها محلًا للفعل، وليس للتلاقح الثقافي. ويرتبط ذلك، إلىٰ حدٍ كبير، بالتقسيم الحضاري الذي سبقت الإشارة إليه؛ فالمجتمعات الحداثية الغربية ذات منظومات قيمية مرغوبة بوجه عام، في حين لا تمتلك المجتمعات التقليدية في الدول النامية ما يذكر من القيم الإيجابية.

وبينما يحبذ توجيه المجتمعات النامية نحو القيم الحداثية، ولاحقًا ما بعد الحداثية، مثل حرية التعبير والثقة في النفس؛ فإنَّ المجتمعات الأخيرة لا تكاد ترىٰ في

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نموذج الالتزام ونموذج التحيز، انظر: المرجع السابق، ص ٣٠١-٣٠٦.

(٢) المصدر نفسه.

المنظومات التقليدية ما يمكن الاستفادة منه. هذا بالرغم من معاناة المجتمعات الحداثية وما بعد الحداثية من إشكاليات اجتماعية بنيوية، علىٰ سبيل المثال فيما يتعلق بافتقارها لقيم الأسرة، والتكافل الاجتماعي.

ويصعب فصل هذا التحيز للنموذج الغربي عن مصالح دوله ومكاسبها. فقد شكلت مؤسسات المجتمع المدني الغربية حلقة الوصل بين قوىٰ السوق وهياكل الدولة، وبالتالي؛ اضطلعت المؤسسات المدنية بأدوار رعوية وتنموية وقيمية في مجتمعاتها المحلية لمحاصرة المطالب الاجتماعية الثورية، والتخفيف من ضغوط آليات السوق علىٰ المجتمع، فضلًا عن تقوية روابط المواطنة.

وساعد علىٰ ذلك تشابك مصالح الأطراف الثلاثة في ظل الدول الديمقراطية الرأسمالية، علىٰ اختلاف صيغها. فالمؤسسات المدنية داخل النظم الديمقراطية الاجتماعية، حظيت برعاية الدولة ودعمها، كما هو حال مؤسسة آر جي السويدية. وأدت المؤسسات المدنية الفاعلة في النظم الإدماجية، مثل مؤسسة روبرت بوش الألمانية، أدوارًا متكاملة مع هياكل الدولة وقوىٰ السوق في ظل توزيع وظيفي شامل للمسؤوليات والمكاسب. واتصلت مساعي المؤسسات المدنية في النظم الليبرالية بحركة السوق ومصالحه في ظل رقابة الدولة، وإن لم تتدخل مباشرةً. وهو الأمر الذي يتعذر معه تصور حياد هذه المؤسسات تجاه مصالح نظمها، وأولوية استقرارها المحلي.

ولاحقًا، امتدت هذه المصالح والأولويات إلىٰ الصعيد الدولي مع تزايد التطلعات السياسية والاقتصادية للدول الغربية، وهو ما اقترن بدور عالمي مماثل لمؤسسات المجتمع المدني الغربية. ويرصد مايكل بارنيت في كتابه المعنون بـ«**الإمبراطورية الإنسانية: تاريخ من العمل الإنساني**»[1]، ثلاث مراحل مفصلية في تاريخ العمل الإنساني العالمي في ضوء تفاعل القوة والاقتصاد والدوافع الخيرية.

بدأت أولاها منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتىٰ نهاية الحرب العالمية الثانية،

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael N. Barnett, 2011, *The Empire of Humanity: A History of Humanitarianism*, New York: Cornell University Press.

حيث اتسمت بالدور الاستعماري للقوىٰ الغربية، وتوسع التجارة الأوروبية، وما اعتبر رسالة الأوروبيين في نقل الحضارة للعالم. وامتدت ثانيها حتىٰ سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والنظم الشيوعية في أوائل التسعينيات، وارتبطت بتوازنات الحرب الباردة والدعاوىٰ القومية، وسياسات التنمية، وأطروحات السيادة الوطنية. ولا تزال المرحلة الثالثة قائمة، والتي تتصل بأطروحات السلام المفترض بين الدول الديمقراطية، وتيارات العولمة، ومبادئ حقوق الإنسان[1].

وتكشف سمات المراحل الثلاث عن العلاقة الوثيقة بين توجهات القوىٰ السياسية، وبين مصالح الجهات الاقتصادية، وبين أدوار المؤسسات المدنية. ويعضد ذلك تصور المؤسسات المدنية الغربية باعتبارها إحدىٰ آليات القوة الناعمة الخادمة للمصالح الرأسمالية لدولها. ويقدح، بدرجة ملحوظة، في عدالة رسالتها، وحيادية أهدافها، ونبل مقاصدها، هذه الشعارات التي طالما أحاطت بأدوارها الدولية.

نحو مؤسسات مجتمع مدني عربية .. استقامة القيم والمقاصد

أظهر ربيع الثورات العربية وجود طاقات مجتمعية جمَّة لطالما قيدها القهر والحصار السياسي. وتكشفت ملامح حركة اجتماعية جارفة؛ بقدر ما أزاحت حكامًا طغاة، فالأهم أنها أبرزت قدرات المجتمعات العربية بكافة طوائفها وأعمارها علىٰ الفعل والحركة. وبرغم الإنجازات الهامة التي أثمرها ربيع الثورات العربية؛ إلا أنَّ الفعل المجتمعي العربي لا يزال يواجه تحديات كبيرة، سواء في مجالات التنظيم أو التخطيط أو التمويل.

فخلال العقود السابقة، عمدت السلطات السياسية إلىٰ تفكيك البنىٰ المجتمعية المدنية، وإحلال مؤسسات هشة محلها، وتجفيف منابع تمويلها، والقضاء علىٰ استقلالها المالي والتنظيمي. كما لجأت العديد من مؤسسات المجتمع المدني العربية إلىٰ استلهام النموذج الغربي في الحركة المدنية نصًا وروحًا، بغض النظر عن ملاءمته للسياق الحضاري والاجتماعي لمجتمعاتها. وانزلق بعضها إلىٰ هاوية التمويل الأجنبي المشبوه، مما جعل أهدافها وحركتها موضع تساؤل وشك.

---

(١) *Ibid.*, pp.-119.

وتستعيد المؤسسات المجتمعية المستمدة من الحضارة الإسلامية،في هذه اللحظات الفارقة في الفعل المجتمعي،أهميتها ودورها البارز. وفي هذا الصدد، يتجلىٰ دور الأوقاف كمؤسسة مجتمعية ذات مشاركات اقتصادية وثقافية واجتماعية متعددة فضلًا عن امتلاكها لدور تاريخي فعال علىٰ مستوىٰ المشاركة في حماية المجتمع المسلم، وتنميته. وتعد نموذجًا للمؤسسات المدنية ذات القدرة علىٰ التكيف المؤسسي، والاستقلال المالي، والتخطيط الاستراتيجي، كما تجسد التلاحم بين العطاء الفردي والفعل المجتمعي.

وقد استطاعت الأوقاف في خبرتها التاريخية بلورة تصور حضاري لدورها المنوط بها في مجتمعها، بما أخرجته في صيغة تكيف مؤسسي وآليات تنفيذية. وتفتح نظرية مقاصد الشريعة الإسلامية أفقًا واسعًا أمام الأوقاف ومؤسسات المجتمع المدني. فالمؤسسات المجتمعية علىٰ تنوعها ترتبط في إطار النظرية المقاصدية بالفطرة الإنسانية، وهدفها العام هو عمارة الكون من خلال تفعيل استخلاف الإنسان[١].

يضاف إلىٰ ذلك أنَّ تمويل الأوقاف لمؤسسات المجتمع المدني المحلية يعد من أفضل الحلول لمعضلة التمويل التي تواجهها المؤسسات المدنية. فكما يؤكد الدكتور إبراهيم غانم أنَّ الأوقاف تضمن تمويلًا يتمتع بثلاث خصائص أساسية؛ الاستقرار، والاستمرار، والاستقلال. فالاستقرار لكون أصوله المادية تنتمي إلىٰ دعائم الثروة الاقتصادية في المجتمع، وبخاصة العقارات والأراضي الزراعية وبعض الأموال النقدية التي يجري استثمارها وفقًا لضوابط شرعية لصالح الأغراض الوقفية.

ويرتبط الاستمرار باعتبار التأبيد من شروط الوقف لدىٰ معظم الفقهاء، وعدم القدرة علىٰ العودة فيه، بما يضمن استمرار تدفق التمويل الناتج عن ريع الأعيان الموقوفة لفترات زمنية طويلة. أما الاستقلال فلأنَّ الأصل في الوقف هو استقلال إدارة الواقف وقدرته علىٰ تحديد أولويات صرف عوائده للمنفعة العامة، دون وجود سلطة حكومية أو إدارية ذات حق بالتغيير[٢].

---

(١) إبراهيم البيومي غانم، «نظام الوقف الإسلامي ومشكلات تمويل المجتمع المدني»، السياسة الدولية، العدد ١٧٤، المجلد ٤٣، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠.

وبناءً علىٰ ذلك؛ تتخطىٰ الأوقاف وما ينبثق عنها من مؤسسات مدنية إشكالية التحيز لنموذج حضاري منبت الصلة بواقع العالم العربي والإسلامي. كما تتغلب علىٰ صعوبات التمويل؛ مما يعفيها من الارتباط بالدولة أو قوىٰ السوق لضمان استمراريتها، ويسمح لها بمساحة من الحركة الواعية ذات الأبعاد الرسالية إنسانية النزعة.

أجندة بحثية مقترحة

تعد دراسة القيم المرجعية انطلاقة مناسبة لتقصي الأبعاد المتعددة لأدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية، بما يشمل أهدافها التفصيلية، وآلياتها التنفيذية، والأهم تأثيرها في المجتمعات محل النشاط، سواء المحلية أو الدولية. كما أنَّ بحث تأثير هذه الأدوار، يمكن أن يقاس علىٰ مدىٰ زمني طويل للوقوف علىٰ الآثار بعيدة المدىٰ لبرامج مؤسسات المجتمع المدني الغربية. وهو الأمر الذي يفضل إجراؤه بصورة مقارنة بين عدة مجتمعات نامية في قارات متنوعة، بحيث تتباين خلفياتها الثقافية والاقتصادية والسياسية، حتىٰ يمكن تعميم نتائج مثل هذه الدراسات.

ونحو مزيد من العالمية، فإنَّ استكشاف قيم مؤسسات المجتمع المدني العالمي بات ضرورة في ظل تأثيرها المتنامي في المجتمعات المحلية، الغربية وغير الغربية. كما أنَّ الانخراط المتزايد لمؤسسات مدنية منتمية لحضارات وتيارات غير غربية الهوىٰ يخلق حالة من التدافع بين القيم المرجعية المتنوعة لهذه النماذج. ويحفز ذلك إجراء دراسات حول القيم المتداولة بين هذه المؤسسات، ناهيك عن تصور مكونات المنظومة، أو المنظومات، القيمية الناشئة للمجتمع المدني العالمي، وما يتعلق به من غايات وأهداف وآليات.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولًا: الكتب

إبراهيم البيومي غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧).

ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، أمين مرسي قنديل (مترجم ومعلق) (القاهرة: الشركة الدولية للطباعة، ط٤، ٢٠٠٤) الجزء الثاني.

أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).

بول تيامبي زيليزا، تأملات في حالة الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية: التاريخ والحاضر والمستقبل، ترجمة: أحمد علي سالم، وريهام خفاجي (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ٢٠٠٣)

جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، علي حاكم صالح، وحسن ناظم (مترجمان)، فالح عبد الجبار (مراجع)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨).

حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، نص محاضرات ألقيت علىٰ طلبة قسم البكالوريوس والماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦-١٩٧٧).

حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٠).

ريهام أحمد خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)، سلسلة رسائل جامعية (الكويت: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، رقم ٩، ٢٠٠٩).

السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٢٩، ١٩٩٦).

سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (القاهرة: دار الشروق، المجلد الأول، ط١، ٢٠٠٢).

مجموعة مؤلفين، مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم (القاهرة: سيفكيوس التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ١٩٩٤).

ثانيًا: فصول الكتب والدوريات

إبراهيم البيومي غانم، «نظام الوقف الإسلامي ومشكلات تمويل المجتمع المدني»، السياسة الدولية، العدد ١٧٤، المجلد ٤٣، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٩٤-١٠٤.

إبراهيم البيومي غانم، «أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص٣٧-٦٨.

إبراهيم البيومي غانم، «الحركات الاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة.. بين إشكاليات التنظير وتحديات العولمة والتغيير»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأربعون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٩٣-١٢٧.

إبراهيم البيومي غانم، «مؤسسات المجتمع المدني في تركيا: نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حضاريتين»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٥، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٨، ص ١-٣٢.

أحمد علي سالم، «الكم والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة،

والسياسية خاصة»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٤، خريف ٢٠٠٩، ص ١١٣-١٣٥.

أماني قنديل، «دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات»، (في) مجموعة مؤلفين، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣) ص ٤٩-٦٥.

رانيا السباعي، «التحول الاقتصادي في دول شرق ووسط أوروبا: المزايا والمخاطر»، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٦٨-٧٣.

سامية بيبرس، «ألمانيا الموحدة: تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد»، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٧٦-٧٩.

سيف الدين عبد الفتاح، «مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي: منظور معرفي وتطبيقي»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦)، ص٢٩٥-٣٤٢.

عبد الوهاب المسيري، «فقه التحيز،» (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦) ص ٣-١٠٥.

عبد الوهاب المسيري، «هاتان تفاحتان حمراوان: دراسة في التحيز وعلاقة الدال بالمدلول»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦) ص ١٦٣-١٩١.

علي ليلة، «مفهوم المجتمع المدني .. علىٰ خلفية التراث الإنساني»، شؤون خليجية، العدد ٤٢، صيف ٢٠٠٥، ص ٢٤-٤٣.

فهمية شرف الدين، «دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية»، (في) مجموعة مؤلفين، مجموعة

دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣) ص ١٨٣-٢٠١.

فؤاد السعيد، «التحيزات المعرفية في الرؤية الغربية الحديثة للعالم،» (في) عبدالوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم٩، ط٢، ١٩٩٦)، ص٢٥٧-٢٦١.

مسعود الربضي ومحمد الزعبي، «سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية» «دراسة حالات مصر - اليمن -الجزائر -المغرب» في الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٣)»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص ٤٥٣-٤٩٨.

ناهد عز الدين، «المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال. .نماذج عالمية»، السياسة الدولية، العدد ١٧٤، المجلد ٤٣، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٨٠-٩٣.

ناهد عز الدين، «تحولات أوروبا الشرقية بين الشد والجذب»، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٥٦-٦٣.

هاني صلاح، «مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي»، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨٨-٩٣.

هبة رؤوف عزت، «القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر»، (في) محمد عبدالعاطي (محرر)، ملف الجزيرة: ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر .. تبديد أرصدة القوة، مركز الجزيرة للدراسات - قسم البحوث والدراسات، ٢٠١١.

يسرا الشرقاوي، «الشراكة الشرقية: تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه»، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٩٨-١٠١.

ثالثًا: البيانات والتقارير

بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي

الرابع المعني بالمرأة في بكين، سبتمبر سنة ١٩٩٥،
http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=455

تقرير اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفولة حول: الوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر: المرأة عام ٢٠٠٠،
http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=455

خالد شميت، «هامبورج تعترف بالدين الإسلامي»،
http://aljazeera.net, 6 jenaury 2012.

المراجع الأجنبية

أولًا: الكتب

A Selected Chronology of the Ford Foundation, 1980, New York: Ford Foundation

Abramson, Paul R. and Ronald Inglehart, 1995, *Value Change in Global Perspective, Ann Arbor: The University of Michigan Press.*

Amenomori, Takayoshi, 1993, L.M. Salamon and H.K. Anheier (eds.,), *Defining the Nonprofit Sector: Japan, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.15, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.*

Anheier, Helmut and Siobhan Daly, 2004, Philanthropic Foundations: A New Global Force?, (In) Helmut Anheier and Marlies Glasius (eds.,) 2004, *Global Civil Society 2004/5, London & Los Anglos: SAGE Publications Ltd, pp.158-176.*

Anheier, Helmut and Wolfgang Seibel, 1993, *Defining the Nonprofit Sector: Germany, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.6, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.*

Arter, David, 1999, *Scandinavian Politics Today, Manchester: Manchester University Press.*

Arts, Wil and Loek Halman, 2004, *European Values at The Turn of The Millennium, Leiden and Boston, Brill.*

Barnett, Michael N., 2011, *The Empire of Humanity: A History of Humanitarianism, New York: Cornell University Press.*

Bendana, Alejandro, 2006, *NGOs and Social Movements: A North/ South Divide?, Geneva: The United Nations Research Institute for Social Development, Civil Society and Social Movement Program, Paper No.22, June 2006*

Berman, Edward, 1983, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, Alabany: State University of New York Press.*

Bolling, Landrum with Craig Smith, 1982, *Pivate Foreign Aid: U.S. Philanthrophy for Relief and Development, Boulder: Westview Press.*

Challand, Benoit, 2009, *Palestinian Civil Society: Foreign Donors and The Power To Promote and Exclude, New York: Routledge.*

Ester, Peter, Michael Braun and Peter Mohler (eds.,) 2006, *Globalization, Value Change, and Generations: A Cross-National and Intergenerational Perspective, Boston, MA, USA: Brill Academic Publishers.*

Finnemore, Martha, 1996, *National Interests in International Society, Ithaca: Cornell University Press.*

Fremont-Smith, Marion, 1965, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision, New York: Russell Sage Foundation.*

Fremont-Smith, Marion, 1972, *Philanthropy and Business Corporation, New York: Russell Sage Foundation.*

Fukuyama, Francis, 1992, *The End of History and The Last Man, New York: the Free Press.*

Halman, Loek, Ronald Inglehart, Jaime Díez-Medrano, Ruud Luijkx, Alejandro Morena, and Miguel Basûnez (eds.), 2008, *Changing Values and Beliefs in 85 Countries: Trends from the Values Surveys from 1981 to 2004, European Values Studies, Vol. II, Leiden, Boston: Brill.*

Hammack, David, 1998, *Making the Non-Profit Sector in the United States: A Reader, Bloomington: Indiana University Press.*

Hann, Chris and Elizabeth Dunn, 1996, *Civil Society: Challenging Western Models, New York: Routledge.*

Henderson, Sarah, 2003, *Building Democracy in Contemporary Russia: Western Support for Grassroots Organizations, New York: Cornell University Press.*

Herbert, David, 2003, *Religion and Civil Society: Rethinking Public Religion in the Contemporary World, Hampshire, England: Ashgate Publishing Limited.*

Holst, John, 2002, *Social Movement, Civil Society, and Radical Adult Education, Westport, Conn.: London: Bergin& Garvey.*

Huntington, Samuel, 1996, *The Clash of Civilizations, New York: Simon & Schuster.*

Hurrell, Andrew, 2007, *On Global Order: Power, Values, and The Constitution of International Society, Oxford: Oxford University Press.*

Inglehart, Ronald and Christian Welzel, 2005, *Modernization, Cultural*

Chang and Democracy: The Human Development Sequence, New York, Cambridge: Cambridge University Press.

Inglehart, Ronald, 1977, *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics, Princeton: Princeton University Press.*

Kim, Sung Ho, 2004, *Max Weber s Politics of Civil Society, London: Cambridge University Press.*

Lavelle, Ashley, 2008, *The Death of Social Democracy: Political Consequences in the 21st Century, Hampshire, England: Ashgate Publishing Limited.*

Lundström, Tommy and Filip Wijkström, 1995, *Defining the Nonprofit Sector: Sweden, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.16, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.*

Macdonald, Laura, 1997, *Supporting Civil Society: The Political Role of Non-Governmental Organizations in Central America, London: Macmillan Press LTD.*

MAECENATA, 2007, *The Philanthropy Market in Germany: An Overview, MAECENATA: Munich, Germany.*

Neuman, W. Lawrence, 2006, *Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches, Boston: Pearson Education.*

Offe, Claus, 2000, *A European Regime Under the Strain of European Integration, Political Science Series, No.68, Vienna: Austria: Institute for Advanced Studies.*

Salamon, Lester M. and Helmut K. Anheier, 1992, *In Search of the Nonprofit Sector I: The Question of Definition, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.2.*

Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.

Salamon, Lester M. and Helmut K. Anheier, 1992, *In Search of the Nonprofit Sector II: The Problem of Classification, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.3, Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.*

Salamon, Lester M., 1996, *Defining the Nonprofit Sector: The United States, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.18, Edited by Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier. Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.*

Salamon, Lester M., S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheie, 2000, *Social Origins of Civil Society: An Overview, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.38, Baltimore: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies.*

Scholte, Jan Art with Albrecht Schnabel (eds.), 2002, *Civil Society and Global Finance, London; New York: Routledge, Warwick Studies in Gobalization.*

Schwartz, Shalom H., 2008, *Cultural Value Orientations: Nature and Implications of National Differences. Moscow: State University Higher School of Economics Press.*

Sutton, Margaret and Robert Arnove (eds.), 2004, *Civil Society or Shadow State? State/NGO Relations in Education, Education Policy in Practice: Critical Culture Studies, U.S.A, Information Age Publishing Inc.*

The Federal Report on Research and Innovation 2010, 2010, Berlin: The German Federal Ministry of Education and Research.

ثانيًا: فصول الكتب والدوريات

An-Na'im, Abdullah, 2002, "Religion and Global Civil Society: Inherent Incompatibility or Synergy and Interdependence", (In) Marlies Glasius, Mary Kaldor and Helmut Anheier and (eds.,) *Global Civil Society 2002, London & Los Anglos: SAGE Publications Ltd, pp.55-73.*

Arvone, Robert, 1980, Introduction, (In) Robert Arvone (ed.), 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., 1980, pp.1-23.*

Association of German Foundations and the Berlin Institute, 2007, *2007 Report on Germany's Foundations, Germany: the Federal Ministry of Family Affairs, Senior Citizens, Women and Youth, and the Hamburg-based K?rber Foundation.*

Back, Henry and Vicki Johansson, 2010, Sweden (In) Michael J. Goldsmith and Edward C. Page (ed.,) 2010, *Changing Government Relations in Europe: From Localism to Intergovernmentalism, New York: Routledge and ECPR Studies in European Political Science, pp.198-209.*

Barnett, Michael and Raymond Duvall, 2005, Power in International Politics, *International Organization, Vol.59, No.1, Winter 2005, pp.39-75*

Barnett, Michael N., 1993, Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab State System, *International Studies Quarterly, No.37, pp.271-296.*

Bell, Peter D., 1973, "Ford Foundation as a Transnational Actor," *International Organization, Vol.25, No.3, Summer 1971, pp.465-478*

Berg, Dieter and Ingrid Hamm, 2004, Introduction, (In) *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, 2004, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH, pp.9-13*

Berman, Edward, 1977, "American Philanthropy and African Education: Toward an Analysis," *African Studies Review, Vol.20, No.1, April 1977, pp.71-85*

Berman, Edward, 1980, "Educational Colonialism in Africa: The Role of American Foundations, 1910-1945," (In) Robert F. Arnove (ed.), 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: The Foundations at Home and Abroad, Boston: G.K. Hall & Co., pp.179-202.*

Berman, Edward, 1980, The Foundations' Role in American Foreign Policy: The Case of Africa, Post 1945, (In) Robert Arvone (ed.), 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., pp.203-232.*

Broek, Andries van den, 1996, Cohort Replacement and Generation Formation in Western Politics, (In) Loek Halman and Neil Nevitte, 1996, *Political Value Change in Western Democracies: Integration, Values, Identification, and Participation, Tilburg, The Netherlands: Tilburg University Press, pp.237-260.*

Brown, Wendy, 2006, American Nightmare: Neoliberalism, Neoconservatism, and De-Democratization, *Political Theory, Vol.34, No.6, December 2006, pp. 690-714.*

Bryant, Christopher A., 1993, Social Self-Organization, Civility, and Sociology: A Comment on Kumar's Civil Society, *The British Journal of Sociology, Vol.44, No.3, September 1993, pp.397-401.*

Bueno De Mesquita, Brauce, 2002, Domestic Politics and International Relations, *International Studies Quarterly, Vol.46, pp.1-9*

Chambers, Simone and Jeffery Kopstein, 2001, Bad Civil Society, *Political Theory, Vol.29, No.6, December 2001, pp.837-865*

Chandler, David, 2007, Deriving Norms from 'Global Space': The Limits of Communicative Approaches to Global Civil Society Theorizing, Forum: Theorizing Global Civil Society, *Globalizations, June 2007, Vol.4, No.2, pp. 283-298.*

Darknell, Frank, 1980, "The Carnegie Philanthrophy anf Private Corporate Influence on Higher Education," (In) Robert Arvone (ed.), 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., pp385-413.*

Edwards, M. and G. Sen, 2002, NGOs, Social Change and the Transformation of Human Relationships: A 21st century Civic Agenda, (In) M. Edwards and A. Fowler (eds.), 2002, *The Earthscan Reader on NGO Management, London: Earthscan, p.47, quoted in Chris Mowles, 2008, Values in International Development Organizations: Negotiating Non-Negotiables, Development in Practice, Vol.18, No.1, February 2008, pp.5-16.*

Ester, Peter, Peter Mohler and Henk Vinken, 2006, Values and the Social Sciences: A Global World of Global Values, (In) Peter Ester, Michael Braun and Peter Mohler (eds.,) 2006, *Globalization, Value Change, and Generations: A Cross-National and Intergenerational Perspective, Boston, MA, USA: Brill Academic Publishers, pp.1-29.*

Ghabra, Shafeeq and Margreet Arnold, 2007, Studying the American Style: An Assessment of the American-Style Higher Education in the Arab Countries, *Policy Focus, No.71, Washington: Washington Institute for Near East Policy, June 2007.*

Green, Andrew, 2002, Comparative Development of Post-Communist

Civil Societies, *Europe-Asia Studies, Vol. 54, No.3, May 2002, pp.455-471*

Gustavsson, Sverker, 2004, A Thought-Provoking Evaluation Report on University Policies, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.57-67.*

Hefner, Robert W., 1998, Civil Society: Cultural Possibility of a Modem Ideal, *Society, March/April 1998, pp.16-27.*

Hitlin, Steven and Jane Allyn Piliavin, 2004, Values: Reviving a Dormant Concept, *Annual Review of Sociology, Vol.30, pp. 359-393.*

Horowitz, Irving Louis and Ruth Horowitz, 1970, Tax-Exempt Foundations: Their Effects on National Policy, *Science, Vol.168, No.3928, April 1970, pp.220-228.*

Hovland, Ingie, 2008, Who's Afraid of Religion? Tensions Between 'Mission' and 'Development' in the Norwegian Mission Society, (In) Gerard Clarke and Michael Jennings, 2008, *Development, Civil Society and Faith-Based Organization: Bridging the Scared and the Secular, Hampshire, UK: Palgrave Macmillan, pp.171-186.*

Inglehart, Ronald and Christian Welzel, 2010, Changing Mass Priorities: The Link Between Modernization and Democracy," *Perspectives on Politics, Vol.8, No.2, June 2010, pp.551-567.*

Johansson, Jan - Olov, 2006, Is Dan There?, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.99-112*

Kaldor, Mary, 2003, Civil Society and Accountability, *Journal of Human Development, Vol.4, No.1, pp.5-27*

Kluckhohn, Clyde, 1951, Values and Value Orientations in the Theory of Action, (In) T Parsons, EA Shils, (ed.,), 1951, *Toward a General Theory of Action, New York: Harper, pp.388-433, p. 395, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, 2004, Values: Reviving a Dormant Concept, Annual Review of Sociology, Vol.30, pp.359-393.*

Kumar, Krishan, 1993, Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of a Historical Term, *The British Journal of Sociology, Vol.44, No.3, September 1993, pp.375-376.*

Lehmbruch, Gerhard, 2001, Germany, (In) Yamamoto Tadashi and Kim Gould Ashizawa, 2001, *Governance and Civil Society in a Global Age, Tokyo: Japan Center for International Exchange, pp.229-272*

Lieberson, Stanley, 1992, Small N's and Big Conclusions: An Examination of the Reasoning in Comparative Studies Based on a Small Number of Cases, (In) Charles Ragin and Howard Becker (eds.), 1992, *What is a Case? Exploring the Foundations of Social Inquiry, Cambridge: Cambridge University Press*

Lijphart, Arend, 1971, Comparative Politics and the Comparative Method, *American Political Science Review, Vol.65, No.3, pp.682-693*

Mahoney, James, 1999, Nominal, Ordinal, and Narrative Appraisal in Macro-Causal Analysis, *American Journal of Sociology, Vol.104, No.4, January 1999, pp.1154-1196*

Marks, Russell, 1980, Ligitimiating Individual Capitalism: Philanthropy and Individual Differences, (In) Robert Arvone (ed.), 1980,

Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., pp.87-122.

Martin, William G. and Michael O. West, 1999, "The Ascent, Triumph, and Distribution of the Africanist," (In) William Martin and Michael West (ed.), 1999, *Out of One, Many Africas: Reconstructing the Study and Meaning of Africa, Urbana and Chicago: University of Illinois Press*

Mead, G.H., 1914, The Psychological Bases of Internationalism, Survey, XXIII: 604-607, quoted in Chris Mowles, 2008, Values in International Development Organizations: Negotiating Non-Negotiables, *Development in Practice, Vol.18, No.1, February 2008, pp.5-16.*

Mead, G.H., 1923, Scientific Method and the Moral Sciences, *International Journal of Ethics, XXXIII: pp.229-247, quoted in Chris Mowles, 2008, Values in International Development Organizations: Negotiating Non-Negotiables, Development in Practice, Vol.18, No.1, February 2008, pp.5-16*

Mellbourn, Anders, 2004, Great In Both Large and Small - The Foundation Evaluated, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.69-79.*

Mellbourn, Anders, 2006, Culture, Security, and Sustainable Development: Summary from a Sector Committee, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.85-97.*

Morris, Susannah, 2000, *Defining the Non-Profit Sector: Some Lessons*

from History, Civil Society Working Paper, No.3, London: Centre for Civil Society, London School of Economics, February 2000.

Mowles, Chris, 2008, Values in International Development Organizations: Negotiating Non-Negotiables, *Development in Practice, Vol.18, No.1, February, pp.5-16.*

Munck, Gerardo L., 2005, Ten Fallacies About Qualitative Research, Symposium I: The Quantitative£Qualitative Distinction, *Qualitative Methods, Spring 2005, pp.2-5*

Munck, Gerardo L., 2007, The Past and Present of Comparative Politics, (In) Gerardo L. Munck and Richard Snyder, 2007, *Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, pp.32-59*

Munck, Gerardo, 2001, The Regime Question: Theory Building in Democratic Studies, *World Politics, Vol.54, No.1, October 2001, pp.119-144*

Nassehi, Armin, 2000, Germany: The Ambiguous Nation,(In) Louk Hagendoorn, Gyorgy Csepeli, Henk Dekker and Russell Farnen (ed.,) *European Nations and Nationalism: Theoretical and Historical Perspectives, Burlington: Ashgate Publishing Ltd, pp.215-248.*

Neocleous, Mark, 1995, From Civil Society to the Social, *The British Journal of Sociology, Vol.46, No.3, September 1995, pp.395-408*

Nevitte, Neil and Mebs Kanji, 2003, Authority Orientation and Political Support: A Cross-National Analysis of Satisfaction With Government and Democracy, (In) Ronald Inglehart, 2003, *Human Values and Social Change: Findings From The Values Surveys, Leiden, Boston, Brill, pp.157-182.*

Nevitte, Neil, 2000, Value Change and Reorientation in Citizen-State

Relations, *Canadian Public Policy - Analyse De Politiques, Vol.XXXVI, Supplument£Numero Special 2, pp.73-94*

Nye, Joseph S., 2004, Soft Power and American Foreign Policy, *Political Science Quarterly, Vol.119, No.2, Summer 2004, pp.255-270.*

Offe, Claus, 2011, Crisis and Innovation of Liberal Democracy: Can Deliberation Be Institutionalised?, *Czech Sociological Review, Vol.47, No.3, pp.447-472*

Omelicheva, Mariya Y., 2006, Values and Ethics of Global Civil Society Actors: Insights from a Survey and Content Analyses, *Journal of Civil Society, Vol. 2, No. 3, 233-247, December 2006.*

Pedahzur, Ami, 2003, The Potential Role of 'Pro-Democratic Civil Society' in Responding to Extreme Right-Wing Challenges: The Case of Brandenburg, *Contemporary Politics, Vol.9, No.1, pp.63-74.*

Persell, Caroline Hodges, 1994, Taking Society Seriously, Sociological Forum, Special Issue: Multiculturalism and Diversity, Vol.9, No.4, December 1994, pp.641-657.

Poverty Reduction and Economic Management (PREM), 2002, *Empowerment and Poverty Reduction: A Source Book, Washington, U.S.A.: World Bank.*

Prewitt, Kenneth, 1999, Foundation As Mirrors of Public Culture, *The American Behavioral Scientists, Vol.42, No.6, March 1999.*

Pruskus, Váidas 2008, Globalization and National Identity: The Aspects of Political Ethics, *Limes, Vol.1, No.2, pp.199-209.*

Radcliffe-Brown, A. R., 1935, On The Concept of Function in Social Science, *American Anthropologist, Vol.37, No.3, pp.394-402.*

Ritzer, George, 2003, Rethinking Globalization: Glocalization/Grobalization and Somthing/Nothing, *Sociological Theory, Vol. 21, No. 3,*

September 2003, pp.193-209

Rokeach, M., 1973, *The Nature of Human Values, New York: Free Press, p.5, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, 2004, Values: Reviving a Dormant Concept, Annual Review of Sociology, Vol.30, pp.359-393.*

Schwartz, Shalom H. and Bilsky, Wolfgang, 1990, Toward a Theory of The Universal Content and Structure of Values: Extensions and Cross-Cultural Replications, *Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 58, No.5, May 1990, pp.878-891*

Schwartz, Shalom H., 2004, Mapping and Interpreting Cultural Differences Around the World, (In) H Vinken, J Soeters, P Ester (ed.,), 2004, *Comparing Cultures, Dimensions of Culture in a Comparative Perspective, Leiden, The Neth.: Brill, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, 2004, Values: Reviving a Dormant Concept, Annual Review of Sociology, Vol.30, pp.359-393.*

Schwartz, Shalom, 1996, Value Priorities and Behavior: Applying a Theory of Integrated Value System, (In) Clive Seligman, James M. Olson, and Mark P. Zanna, (ed.,) 1996, *ThePsychology of Values, The Ontario Symposium, Vol.8, New Jersey: Lawrence Erlbaum Association, pp.1-24.*

Sejersted, Francis, 2004, Norwegian Versus Swedish Identity, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.109-114.*

Seybold, Peter, 1980, The Ford Foundation and the Triumph of Behavioralism in American Political Science, (In) Robert Arnove (ed.), 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: The Founda-*

tions at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., pp.269-304.

Shalom H. Schwartz, W. Bilsky, 1987, Toward a Psychological Structure of Human Values, *Journal of Personality and Social Psychology, Vol.53, pp.550-562, p.551, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, 2004, Values: Reviving a Dormant Concept, Annual Review of Sociology, Vol.30, pp. 359-393*

Slaughter, Sheila and Edward Silva, 1980, Looking Backwards: How Foundations Formulated Ideology in the Progressive Period, (In) Robert Arvone (ed.), 1980, *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., pp.55-86.*

Slim, Hugo, 2004, Dithering Over Darfur? A Preliminary Review of the International Response, *International Affairs, Vol.80, No.5*

Sorlin, Sverker, 2005, Do We Need Research-Based Research Financing?, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2005, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.69-75.*

Stenstrom, Emma, 2005, Forty Years of Applications For Research Grants, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2005, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.85-91.*

Toros,Emre, 2007, Understanding the Role of Civil Society As an Agent for Democratic Consolidation: The Turkish Case, *Turkish Studies, Vol.8, No.3, September 2007, pp.395-415.*

Turner, Scott, 1998, Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm, *Journal of Peace Research, Vol.35, No.1, January 1998, pp.25-42*

Van Der Bly, Martha C.E., 2007, The Rise of One Heterogeneous World Culture: A Micro-Perspective of a Global Village, *International Journal of Comparative Sociology, Vol. 48, No. 2-3, 234-256.*

Vetter, Angelika, 2010, Germany (In) Michael J. Goldsmith and Edward C. Page (ed.,) 2010, *Changing Government Relations in Europe: From Localism to Intergovernmentalism, New York: Routledge and ECPR Studies in European Political Science, pp.88-107.*

Villstrand, Nile Erik, 2003, The Finnish and Swedish Languages as Mouth, Brain, and Heart, (In) *Stiftelsen Riksbankens Jubileums-fond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2003, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubi-leumsfond, pp.57-64.*

Warren, Mark, 2004, What Does Corruption Mean in A Democracy?, *American Journal of Political Science, Vol.48, No.21, April 2004, pp.328-343.*

Westin, Charles, 2000, Sweden: Uncontested National Independence(In) Louk Hagendoorn, Gyorgy Csepeli, Henk Dekker and Russell Farnen (ed.,) *European Nations and Nationalism: Theoretical and Historical Perspectives (Burlington: Ashgate Publishing Ltd) pp.165-182.*

Wiktorowicz, Quintan, 2000, Civil Society as Social Control: State Power in Jordon, *Comparative Politics, Vol.33, No.1, October 2000, pp.43-61.*

Wilson, Joseph, 1970, "Technology and Society," in Robert Connery (ed.), 1970, *The Corporation and the Campus, New York: Praeger Publishers, pp.158-165.*

Woods, Dwayne, 1992, Civil Society in Europe and Africa:Limiting

State Power Through a Public Sphere, *African Studies Review, Vol.35, No.2, September 1992, pp.77-100.*

Zeleza, Paul T., 2002, The Politics of Historical and Social Science Research in Africa, *Journal of Southern African Studies, Vol.28, No.1, pp.9-23*

ثالثًا: التقارير والوثائق

Berresford, Susan, 1996, President Speech, *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.VI-XII.*

Berresford, Susan, 1998, President Speech, *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.3-15.*

Berresford, Susan, 1999, President Speech, *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.3-17.*

Berresford, Susan, 2001, President Message, *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.3-17*

Berresford, Susan, 2006, Message from The President, *Delivering on A Promise to Advance: Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.4-9.*

Bundy, McGeorge, The President's Review, 1968, *Ford Foundation Annual Report, New York, pp.xiv-xvii*

Crossing Boarder: Revitalizing Area Studies, 1999, New York: Ford Foundation

Delivering on A Promise to Advance: Ford Foundation Annual Report, 2006, New York: Ford Foundation.

Ford Foundation Annual Report, 1982, New York: Ford Foundation

Ford Foundation Annual Report, 1997-2009, New York: Ford Foundation

Ford Foundation Annual Report, 2009, New York: Ford Foundation

Ford Foundation Annual Report, Detroit, 1951 through 1959.

Ford Foundation Annual Report, Detroit, 1960 through 1966

Ford Foundation Annual Report, Detroit: Ford Foundation, 1960 through 1966

Ford Foundation, 2009, New Generation of Social Change, New York: Ford Foundation.

Gaither, Rowan, 1949, Report of the Study for the Ford Foundation on Policy and Program, Detroit: Ford Foundation.

International Labor Organization Socio-Economic Security Program, 2004, Economic Security for A Better Life, Genève, Switzerland: International Labor Organization, September 2004.

Lewis, Suzanne Grant, Jonathan Friedman and John Schoneboom, 2010, Accomplishments of the Partnership for Higher Education in Africa, 2000-2010, New York: New York University.

Lindow, Megan, 2011, Weaving Success: Voices of Change in African Higher Education, New York: The Institute of International Education.

Profile in Brief, 2011, Stuttgart: Robert Bosch Stiftung GmbH.

Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004, 2004, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2002, Stockholm, Sweden: Stiftelsen

Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2003, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2004, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2005, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2007, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2008, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2009, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

Thomas, Franklin, 1980, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.vi-vii*

Thomas, Franklin, 1995, The President's Review, *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.viii-xv*

Ubinas, Luis A., 2007, President Speech, *Ford Foundation Annual Report, New York: Ford Foundation, pp.19-20.*

رابعًا: المواقع الإلكترونية

A Brief History of The Foundation, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp.

Fieser, James, Definition of Ethics, *The Internet Encyclopedia of Philosophy, http://www.iep.utm.edu/ethics/*

Foundations within The Foundation, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp

Fullinwider, Robert 2011, "Affirmative Action", *The Stanford Encyclopedia ofPhilosophy, Winter2011 Edition, Edward N. Zalta (ed.), http://plato.stanford.edu/archives/win2011/entries/affirmative-action.*

Germany, World Bank Database, http://data.worldbank.org

http:// www.oranjefonds.nl/

http://oxforddictionaries.com/definition/knowledge

http://www.afjochnickfoundation.nl

http://www.bertelsmann.com/

http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/index.asp

http://www.ccss.jhu.edu/

http://www.europeanvaluesstudy.eu/

http://www.fondationchirac.eu/en/

http://www.fordfoundation.org/

http://www.fordfoundation.org/issues/economic-fairness

http://www.gatesfoundation.org/about/Pages/foundation-timeline.aspx

http://www.ghst.de/index.php?c = 1

http://www.rj.se/english/

http://www.shellfoundation.org

http://www.swiss-solidarity.org

http://www.wellcome.ac.uk/

http://www.worldvaluessurvey.org/

Robert Bosch: Entrepreneur, Citizen, and Philanthropist, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp.

Rochus and Beatrice Mummert Foundation, http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/671.asp

Science in Germany 2004-08, http://sciencewatch.com/dr/sci/09/jul26-09_2/, 26 July 2009.

The Full List of Approved Projects 2005-2010, http://www.bosch-stiftung.de/content/language1/html/index.asp

The German Federal Statistics Office, http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/EN/Navigation/Homepage__NT.psml.

خامسًا: الاتصالات الشخصية

Correspondence With Natalie Ferber, Project Assistant of Program of International Relation Western Europe, America, Turkey, Japan and India, 15 November 2011.

سادسًا: أوراق المؤتمرات

Ketola, Markus, 2010, Funding NGOS, Funding Conflict? Reflections of European Union Civil Society Funding in

Turkey, a Presented Paper to Conference on Challenges and Opportunities Facing the Third Sector and Civil Society, The 9th International Conference of the International Society for Third Sector Research, Kadir Has University, Istanbul, Turkey, 7-10 July 2010.

Schwartz, Shalom H., 2009, Basic Human Values, A Presented Paper in The Cross-National Comparison Seminar on the Quality and Comparability of Measures for Constructs in Comparative Research: Methods and Applications, Bolzano (Bozen), Italy, June 10-13, 2009.

Wijkström, Filip, 2004, The Role of Civil Society: The Case of Sweden in International Comparison, A Presented Paper at The 1st International Korean Studies Workshop on: Civil Society & Consolidating Democracy in Comparative Perspective, Yonsei University, 21-22 May 2004.

ملحق رقم (١)

البرامج المحلية والدولية لمؤسسة الذكرى المئوية الثالثة لتأسيس البنك المركزي (آر جي) السويدية

جدول (١): الأنشطة التفصيلية للبرامج المحلية لمؤسسة آر جي[(١)]

البرنامج	النشاط/ العام
البنية التحتية	تدعم المؤسسة في إطار هذا البرنامج مشروعات التوثيق الإلكتروني للوثائق والتصميمات التاريخية المكتوبة بخط اليد، ونشر الأعمال الكلاسيكية للكتاب السويديين البارزين وترجمتها. في عام ٢٠٠٢، ركزت على مشروعات توثيق تسجيلات المسرح الدرامي الملكي، وتجميع وثائق دار الأوبرا، وتطوير التوثيق الرقمي للأعمال الفنية في متحف المسرح السويدي، وتأسيس مركز بحوث الدمى والألعاب «مركز استوكهولم الدولي لأبحاث الدمى والألعاب»، والتوثيق الرقمي للمواد الصحفية. في عام ٢٠٠٣، مولت المؤسسة التوثيق الرقمي للأدب الوطني، بالتعاون مع الأكاديمية السويدية، وتصوير الخرائط القديمة في الأرشيف الوطني، وإصدار مجلد عن النباتات الطبيعية في المناطق المتميزة في البلاد، ونشر أعمال الكتاب البارزين في السويد وترجمة أعمالهم الكلاسيكية إلى اللغة الإنجليزية.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2002-2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

البرنامج	النشاط/ العام
البنية التحتية	في عام ٢٠٠٤، دعمت ترجمة أعمال الفيلسوف إيمانويل كانط والتعليق عليها، والتي صدرت في أربعة أجزاء. في عام ٢٠٠٥، اهتمت بتوثيق مشروعات التصميمات الفردية وتصاميم الشركات، وتوثيق الأرشيف التابع لمركز تاريخ الصناعة. وكذلك، دعمت توثيق الحفريات الأثرية في السويد، بالتعاون مع متحف التراث الوطني، ومولت التوثيق الإلكتروني للإحصائيات الرسمية في البلاد. في عام ٢٠٠٦، قدمت تمويلًا لموسوعة إلكترونية عن الحروب والنزاعات المسلحة في العالم، بالتعاون مع برنامج معلومات الصراع بجامعة أوبسالا السويدية. في عام ٢٠٠٧، دعمت منحًا للترجمة، والتوثيق الإلكتروني لقاعدة بيانات مشروع النواب البرلمانيين في أوروبا. في عام ٢٠٠٨، مولت التوثيق الإلكتروني لتاريخ المرأة في البلاد الإسكندنافية، واستكمال توثيق أرشيف المكتبة الوطنية السويدية، وتأسيس قاعدة بيانات عن العمالة المهاجرة في السويد. في عام ٢٠٠٩، قررت المؤسسة التركيز علىٰ توثيق التراث الثقافي للسويد، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. في عام ٢٠١٠، دعمت التوثيق الإلكتروني للمخطوطات والفهارس التاريخية في المتاحف الوطنية السويدية.
البرامج البحثية	- قدمت المؤسسة دعمًا لمدة ١٤ عامًا لدراسة رائدة في مجال بحوث القلب، نشرت نتائجها في مؤتمر دولي عام ٢٠٠٣. - مولت المؤسسة، بالتعاون مع مؤسسة كانت وآليس ويلبنبرج السويدية ومجلس البحوث الوطني السويدي، برنامجًا بعنوان «التعلم والحفظ لدىٰ الأطفال والشباب» (٢٠٠٦-٢٠٠٩). يهدف البرنامج إلىٰ فهم فرص تعلم الأطفال ومهارات الحفظ لديهم، وإيجاد استراتيجية أفضل للتعليم في مراكز رعاية الأطفال والمدارس والجامعات.

البرنامج	النشاط/ العام
البرامج البحثية	- برنامج بحثي في عام ٢٠٠٧ حول مفهوم الفعل والطبيعة الإنسانية والقيم في التقاليد الأوروبية. - برنامج بحثي في عام ٢٠٠٧ حول تنظيم الأسواق. - برنامج بحثي في عام ٢٠٠٧ حول النماذج المنهجية لتحرير النصوص التراثية. - برنامج بحثي في عام ٢٠٠٧ حول الديمقراطية المتعدية للدولة القومية، وتحديدًا الفاعلين عبر الحدود الدولية والحوكمة العالمية. - برنامج بحثي (٢٠٠٨-٢٠١١) بعنوان «المسافات الشمالية: تكون الدول والمجتمعات والأقاليم والمواجهات الثقافية والأفكار وتشكل الهوية في شمال أوروبا منذ عام ١٨٠٠». - برنامج بحثي في عام ٢٠٠٨ حول التنشئة السياسية: دراسة حول كيفية تنشئة الشباب ليكونوا منخرطين في المجتمع. - برنامج بحثي في عام ٢٠٠٨ حول الرهبنة المبكرة والمفاهيم التعليمية القديمة. - تأسيس مركز الأعراض الإدراكية في عام ٢٠٠٨. - برنامج بحثي في عام ٢٠٠٨ حول الديمقراطية النيابية: تحول عبر الحقول العلمية في الوعي التاريخي. - برنامج بحثي في عام ٢٠١٠ عن شرق آسيا. - برنامج بحثي في عام ٢٠١٠ عن الحياة الشخصية.
منح البحوث والمؤتمرات[1]	ملتقيات علمية وبحثية: في عام ٢٠٠٥، مولت المؤسسة ورشة عمل حول «الريف في اليابان والسويد» لتعميق البحث العلمي حول تطور الريف في الدولتين، وتوضيح كيفية تطوير منظومة تنموية جديدة للريف في الدول الصناعية التي تتحول إلىٰ مناطق حضرية.

(١) عرضت أمثلة للتقسيمات الأساسية لأنشطة برنامج منح البحوث والمؤتمرات؛ نظرًا لتعددها وصعوبة حصرها، خلافًا للبرامج الأخرىٰ التي ذكرت أنشطتها بصورة حصرية.

النشاط/ العام	البرنامج
في عام ٢٠٠٨، قدمت تمويلًا للأكاديمية الملكية السويدية للعلوم من أجل مشروعها البحثي «الحوار والانخراط الاجتماعي والبيئي» الهادف لتوعية الباحثين بأهمية الانخراط في حوار بين القطاعات المختلفة في المجتمع. تدعم المؤسسة منتدىٰ تالبيرج السنوي لمناقشة قضايا العولمة والاعتماد المتبادل من قبل القيادات المحلية والعالمية، وتركز علىٰ القضايا البيئية. أنشطة ثقافية: في عام ٢٠٠٤، دعمت المؤسسة عقد مؤتمر لمناقشة الحدود العالمية للأدب، ومحاولة الإجابة علىٰ تساؤلات حول إمكانية وجود أدب عالمي؟ وما مكوناته؟ كما ساندت تنظيم ندوات أكاديمية حول مستقبل الفنون في ظل العولمة، وكيفية دعمها وتطوير السياسات المتعلقة بها. وفي العام ذاته، مولت مؤتمرًا عالميًا حول بحوث الثقافة واتجاهات السلوك في خارج البنىٰ المؤسسية التقليدية، وتحديدًا المتعلقة بالتواصل الاجتماعي عبر الإنترنت. في عام ٢٠٠٥، قررت المؤسسة رعاية حوار حول الحاجة لمأسسة السياسات الثقافية، مما أفضىٰ إلىٰ تأسيس «معهد السويد للثقافة» في عام ٢٠٠٦. وتعاون المعهد مع المراكز البحثية المناظرة في الدول الإسكندنافية الأخرىٰ حول السياسات الثقافية ويعد المعهد مسؤولًا، بالتعاون مع المجلس السويدي للشؤون الثقافية، عن التقرير السنوي للمعهد الأوروبي لبحوث السياسات الثقافية حول توجهات السياسات الثقافية في أوروبا. كما أسس معهد السويد للثقافة شبكة دولية لتبادل الإحصائيات الثقافية، وعقد اتفاقية مع المؤسسة الأوروبية للثقافة لتحكيم جائزتها السنوية حول بحوث السياسات الثقافية. وقد نظم مؤتمره الأول في عام ٢٠٠٨.	منح البحوث والمؤتمرات

النشاط/ العام	البرنامج
احتفالات تاريخية: تدعم المؤسسة منظمة أيام السويد التاريخية، وهي منظمة محلية أسست في عام ١٩٩٣ لتزويد الباحثين المهتمين بالمعلومات التاريخية، والتشبيك بين المؤرخين المتخصصين من جانب والعامة المهتمين بالدراسات التاريخية من جانب آخر. مولت المؤسسة الاحتفال بالعيد ٧٥٠ لتأسيس استوكهولم. كما دعمت إقامة معارض وملتقيات حول تصورات المواطنين السويديين عن ملوكهم في الفترات السابقة. وقدمت منحة لمتحف العصور القديمة في دول البحر المتوسط والشرق الأدنىٰ للتركيز علىٰ الحفريات التي جمعت في قبرص برعاية البعثة السويدية القبرصية خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٣١، وفي هذا الإطار عقد مؤتمر لدراسة نتائج حفريات هذه البعثة. ونظمت مؤتمرًا حول دور النوع في كتابة التاريخ من واقع بحث كيفية تطور تاريخ المرأة وقضايا تقسيم الأدوار الاجتماعية بناءً علىٰ النوع خلال العقود الثلاث الأخيرة. بدأت المؤسسة دعم ندوات مؤسسة نوبل في صورة منح سنوية، قبل أن يتحول هذا الدعم في عام ١٩٧٩ إلىٰ تمويل خاص تديره مؤسسة نوبل. المنح الدراسية والتدريبية: - ٣ منح سنوية لباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه متخصصين في دراسات الشيخوخة وأمراضها. - ٣ منح سنوية لباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه متخصصين في دراسات أمراض الطفولة المبكرة. - ٣-٥ منح دراسية سنوية لباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه متخصصين في مجال البحث العلمي - الاجتماعي والإنسانيات، حملت عنوانًا لصالح المستقبل. وتقدم هذه المنح للباحثين لمواصلة البحث والإقامة في بيئة أكاديمية دولية.	منح البحوث والمؤتمرات

البرنامج	النشاط/ العام
منح البحوث والمؤتمرات	- منحتان لباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه متخصصين في مجال الأرشيف والمكتبات والمتاحف. - منحتان دراسيتان للباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه في تخصصات التاريخ الحديث وتاريخ الأفكار أو تاريخ الكنيسة. - منحتان دراسيتان للباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه من المهتمين بالإدارة العالمية والمنظمات الدولية، حملا اسم الدكتور دان براندستروم مدير المؤسسة السابق (١٩٩٣-٢٠٠٦) بمناسبة تقاعده. - منحتان دراسيتان لباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه متخصصين في دراسات المجتمع المدني. - منحة للترجمة تقدم سنويًا خلال معرض جوتنبرج للكتاب. - منح دراسية لتدريب العاملين في الشركات علىٰ البحوث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات، بهدف توسيع نطاق الاهتمام بالقضايا الاجتماعية لدىٰ المهتمين من خارج النطاق الأكاديمي. - منحة بدأت منذ عام ٢٠٠٩ لإصدار مجلة جديدة تعني بقضايا العلوم السلوكية ودراسات المخ وعلم الإدراك. في عام ٢٠٠٩، قررت المؤسسة تقديم عدة منح تجريبية لتمويل تأسيس شبكات بحثية تهدف لتزويد الباحثين من مختلف المؤسسات البحثية بفرص للعمل معًا ودعم إيجاد بيئة بحثية عابرة للتخصصات. وساندت في المرحلة الأولىٰ ٣٧ شبكة بصورة جزئية أو كاملة. ولنجاح هذه المنح أدرج البرنامج بانتظام في ميزانية المؤسسة بدءًا من عام ٢٠١٠.
المدارس العليا	١- المدرسة العليا لدراسات الرياضيات وأساليب تدريسها (٢٠٠٢-٢٠٠٦). ٢- المدرسة العليا للغات المعاصرة (١٩٩٩-٢٠٠٥).

البرنامج	النشاط/ العام
المدارس العليا	٣- المدرسة السويدية للدراسات المتقدمة حول إقليم آسيا- الباسيفيك (٢٠٠٠-٢٠٠٨). وقد أنشئت المدرسة، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية السويدية؛ للاهتمام بالتعاون الدولي في مجال البحث والتعليم العالي، والتشبيك بين الباحثين والجامعات السويدية ونظرائهم في إقليم آسيا-الباسيفيك. وتقوم بتخصيص عدة منح دراسية، وتبادل للزيارات بين الخبراء، وعقد مؤتمرات دولية سنوية. وعقدت مؤتمرها الأول تحت عنوان «العولمة والتوجه نحو المحلية في آسيا- الباسيفيك»، كما نظمت ندوة حول «القوىٰ المضادة للعولمة». ونسقت مجموعة من الندوات بالتعاون مع جهات بحثية وأكاديمية آسيوية في الصين والهند وباكستان. وساندت تشكيل مجموعة بحثية مشتركة من الباحثين الصينين والسويديين. ودعمت عقد سلسلة من سبع ندوات، بالتعاون مع مؤسسة آسيا - أوروبا في سنغافورة، في خلال عام ٢٠٠٦ استضافتها عدة دول آسيوية. وفي عام ٢٠٠٦، نظمت مؤتمرًا دوليًا عن «آليات آسيوية جديدة في العلوم والتقنية والاختراع»، بالتعاون مع المعهد الشمالي للدراسات الآسيوية. وركز المؤتمر علىٰ بحث التطور المتسارع للعديد من الدول الآسيوية في مجالات العلوم والتقنية. ٤- مدرسة المتحف الشمالي العليا لموظفي المتاحف (١٩٩٩-٢٠٠٨). وقد صممت كبرنامج تدريبي بحثي لموظفي المتاحف، بإدارة المتحف الوطني لتاريخ الثقافة.
اللجان الفرعية المتخصصة	١- لجنة البحث في الفنون والتصميم (١٩٩٨-٢٠٠٢): لدعم الكليات الفنية وبحوثها. ٢- لجنة أبحاث الضرائب. ٣- لجنة البحث في المعرفة والمجتمع (٢٠٠٠-٢٠٠٦): أسست لمتابعة أوضاع البحث العلمي وتقويم بيئته المحلية.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	ولذلك، أصدرت مجلة «البحث اليوم» (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، كما اهتمت بعقد لقاءات حول تقويم السياسات العلمية للدولة واستراتيجيات البحث العلمي. ومولت مشروعًا حول «البحث الدولي في الأطر المحلية: حالة السويد نموذجًا» والذي يركز علىٰ مشاركة السويد في البحث الأوروبي المشترك من خلال برامج الاتحاد الأوروبي والمراكز البحثية الكبرىٰ المتخصصة في العلوم الطبيعية، وطبيعة التعاون البحثي بين السويد والدول المتقدمة، وصيغ التعاون بين مختلف الفرق البحثية والشبكات الأكاديمية، بما يصب في صالح إيجاد أسس واقعية لمناقشة مستقبل السياسة البحثية في البلاد، وتحديدًا الجزء المتعلق بانتشار البحوث السويدية علىٰ الصعيد الدولي. وطورت اللجنة مشروعًا بحثيًا بعنوان «بيئة جديدة للمعرفة في المستقبل: الظروف التي تعمل فيها الجامعات وتؤثر في التجديد والمجتمع»، ويهدف إلىٰ التوعية بأهمية الجامعات في تنمية المجتمع السويدي، وتحسين ظروف صنع القرار لدىٰ مختلف الفاعلين في هذا القطاع، وتوفير مجال أفضل لمناقشة استراتيجيات الحلول في النظام الجامعي، والمفاضلة بينها. وتابعت اللجنة دراسات حول قضايا التمويل والترقي والإدارة والجودة البحثية في الجامعات المحلية. وساهمت في تمويل المؤتمر الدولي الأول عن «العولمة والتعلم» بالتعاون مع جمعية العلوم والمجتمع في عام ٢٠٠٥. وفي العام ذاته، نظمت اللجنة، بالتعاون مع لجنة التعليم في البرلمان الوطني، ندوة «الجامعات في مجتمع المعرفة». ودعمت مشروعًا بحثيًا، بالتعاون مع الأكاديمية الملكية للعلوم، بعنوان «الجامعة ٢٠١٠» والذي ناقش كافة الجوانب المتعلقة بمستقبل الجامعات، مثل التمويل والإدارة والعلاقات البحثية والجودة.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	٤- لجنة البحث في الثقافة والأمن والتنمية الاجتماعية المستدامة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)[1]. اهتمت اللجنة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأثيرات العولمة وتحدياتها. ومن أبرز أنشطتها: إصدار كتاب حول قراءة عدد من المفكرين لعلاقة الثقافة والأمن والتنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كما عقدت عدة لقاءات حول أهمية الاقتصاد من منظور ثقافي. وفي إطار ذلك، تابعت اللجنة مشروع مسح القيم العالمية الذي يتلقىٰ سنويًا إحدىٰ منح البنية التحتية من المؤسسة، حيث عقدت لقاءات مع مسؤولي الأمم المتحدة لربطه مع أنشطة برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، واستخدام معلوماته في تقرير التنمية البشرية. وعقدت، بالتعاون مع جمعية أعضاء البرلمان والباحثين، ندوة حول «الدين والسياسة من منظور دولي»، والتي ناقشت نتائج مسح القيم العالمية، وتطور القيم في العالم الإسلامي. كما دعمت تأسيس مدرسة الدراسات العالمية كإحدىٰ الوحدات التابعة لجامعة جوتنبرج السويدية. وتنخرط ثلاثة أقسام علمية في هذه المدرسة: قسم بحوث السلام والتنمية، وقسم الأوضاع الإنسانية في العالم، وقسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية. وتركز الأقسام الثلاثة علىٰ البعد العالمي من اقترابات مختلفة. وساهمت اللجنة في إصدار كتاب من جزأين حول «دراسات في التنمية والأمن والثقافة». وحمل الجزء الأول عنوانًا فرعيًا هو «التنمية المستدامة في عالم متعولم»، وكان العنوان الفرعي للجزء الثاني هو «القيم الإنسانية والحوكمة العالمية».

(١) لمزيد من التفاصيل حول أنشطة هذه اللجنة، انظر:

Anders Mellbourn, 2006, Culture, Security, and Sustainable Development: Summary from a Sector Committee' In *Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report*, 2006, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond, pp.85-97.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	وتعاونت مع وزارة الخارجية في مشروع بحثي حول العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية، والمفاهيم الداعمة للحوار الحضاري بين الدول والأقاليم والثقافات المختلفة، وتأثير ذلك في صياغة السياسة الخارجية السويدية وتقديرها لشركائها مع احترامها لقيمها. وفي إطار ذلك، تم عقد ندوة دولية للخبراء بعنوان «آراء العالم والعلاقات الدولية والعولمة» في واشنطن بنهاية عام ٢٠٠٦ لزيادة الوعي بين الباحثين حول أهمية الآراء العالمية والقيم كمرجعيات مؤثرة في اختيارات العلاقات الدولية وأهدافها. وسعت اللجنة بصورة عامة لتطوير اهتمام الباحثين بقضايا فض النزاع والاقتصاد والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال دراسات كمية مستندة إلىٰ المسح العالمي للقيم. ٥- لجنة البحث في المجتمع المدني (٢٠٠٣-٢٠١٠): ركزت علىٰ تشجيع البحث في مجال المجتمع المدني لإحداث تقدم كيفي ومحاولة تطوير أسس نظرية متميزة بما يفتح آفاقًا بحثية تتعدىٰ الأطروحات الشائعة، ومحاولة إيجاد اقترابات تساعد علىٰ فهم ما هو سويدي/ شمالي أصيل. واعتبرت أنَّه من المهم استكشاف ما هو أعمق من البحث التقليدي حول الدولة والسوق. في عام ٢٠٠٣، عقدت مؤتمرها الأول حول دراسات المجتمع المدني وتطبيقاته الاجتماعية. ونظمت سلسلة من اللقاءات عن الدراسات الدولية للمجتمع المدني العالمي. وفي عام ٢٠٠٤، قدمت منحًا بحثية، بالتعاون مع لجنة البحث في الاقتصاد العام والإدارة والقيادة، لصالح مشروع التحديات العالمية، الذي يهتم بتقصي تأثير العولمة والاندماج الأوروبي في الاقتصاد والرفاهة والتنمية المستدامة علىٰ المدىٰ الطويل. ويركز المشروع علىٰ تبعات الضغوط التي تضعها السوق الأوروبية وعولمة التجارة علىٰ دولة الرفاهة في السويد، وتأثيرها في الوظائف في قطاع الخدمات المحلي.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	وفي عام ٢٠٠٥، مولت كتابًا عن تحديات العولمة ومتطلباتها سواء من المواطنين أو النظم الديمقراطية حاليًا ومستقبلًا، في إطار مناقشة قضايا الرفاهة الاجتماعية والنظم السياسية والديمقراطية وإنتاج المعرفة ونقلها والمسؤولية العالمية وغيرها. وفي العام ذاته، دعمت مشروعًا بحثيًا عن تطور القطاع غير الهادف للربح في السويد. وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت كتابًا عن المجتمع المدني، ناقش كيفية تأثير العولمة في المجتمع السويدي، والوسائل الديمقراطية للتعبير، والتزامات الأفراد علىٰ الصعيدين المحلي والدولي تجاه القضايا المجتمعية. كما قدمت عدة منح للشبكة الأوروبية للبحث في قضايا المجتمع المدني، وتحديدًا تطور المجتمع المدني السويدي. وغطت اهتمامات اللجنة قضايا التوعية بمساهمات العمل الخيري في الرعاية الاجتماعية والصحية، خاصة بعد مواجهة نظام الرفاهة تحديات جمَّة، وباتت هناك حاجة متزايدة لدعم الأدوار الاجتماعية للمؤسسات غير الحكومية. ولذلك، نظمت مؤتمرًا حول «عائد العمل بغير هدف الربح: مساهمة القطاع غير الهادف للربح في الرفاهة». وفي عام ٢٠٠٩، دعمت مؤتمرًا دوليًا حول صيغ جديدة من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ومؤتمرًا آخر لمناقشة التحول في دور العمل التطوعي وسماته في أوروبا المعاصرة. كما انخرطت في الجزء السويدي لمشروع استشارة المواطنين الأوروبيين خلال العام ذاته. والمشروع هو مبادرة برعاية المفوضية الأوروبية لاستشارة المواطنين الأوروبيين حول القضايا المستقبلية الهامة بالنسبة إلىٰ السويد خاصة ودول الاتحاد الأوروبي عامةً. ويعد المشروع نموذجًا للديمقراطية الهادفة التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي في إطار مناقشاته حول أوجه القصور في آليات الديمقراطية الحالية. وبلغ إجمالي ما قدمته المؤسسة لصالح دراسات اللجنة وأنشطتها حوالي ٢٠٠ مليون كرونه سويدية. واختتمت اللجنة أعمالها في عام ٢٠١٠، حيث لخص مجمل أنشطتها في كتاب صادر عن المؤسسة.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	٦- لجنة البحث في الاقتصاد العام والإدارة والقيادة (٢٠٠٤-٢٠١٠): اهتمت اللجنة بالأنشطة البحثية طويلة المدىٰ التي تساهم في توعية كافة المواطنين والمنظمات والأحزاب بقضايا الإدارة المحلية. تعتبر اللجنة أنَّ التعاون مع الاتحاد الأوروبي منح بعدًا دوليًا لأنشطة البلديات المحلية والكيانات الإقليمية لم يكن موجودًا قبل عشر سنوات. إلا أنَّه قلَّل من أهمية الدولة القومية، وقدرة الحكومات علىٰ السيطرة علىٰ الضرائب ومعدلات تغيير العملات وأسعار الفائدة. كما زادت حركة رأس المال بشكل ملحوظ؛ مما أضرَّ ببرامج الرفاهة المتزايدة الناتجة من حركة العمالة. ولذلك، خلق هذا التباين بين حركة رأس المال والعمالة إشكالية سياسية. وهدف عمل هذه اللجنة لدعم الدراسات المعنية بتقويم النتائج بعيدة المدىٰ لتبعات السياسات الاقتصادية، كما ركزت علىٰ السياسات الدستورية والإدارية. في عام ٢٠٠٥، بدأت أنشطتها بعقد ندوة حول «العولمة والمستقبل» لتفعيل القطاع العام. واهتمت بأبحاث الضرائب واقتصادياتها ومقارنتها بالنظم الضريبية في دول العالم الأخرىٰ. وكانت المؤسسة قد انخرطت خلال التسعينيات في عملية الإصلاح الضريبي من خلال لجنتها الفرعية المشار إليها سابقًا حول أبحاث الضرائب. وتابعت لجنة البحث في الاقتصاد العام والإدارة والقيادة تقارير اللجان البرلمانية لبحث إمكانية تصدي المنظمات المجتمعية لمسؤولياتها العامة؛ وغطت المرحلة الأولىٰ عملية تحديد التحولات المجتمعية وتحليلها، بما أدىٰ إلىٰ تغيير بنية تقسيم العمل بين الدولة والمجالس المحلية والبلديات. واهتمت المرحلة الثانية بالتحليل العميق لهذا التقسيم الجديد واقتراح التغييرات.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	ودعمت اللجنة مشروعًا بحثيًا عن «صيغ روابط البحوث: خطة لدراسة إمبريقية»، حول مسح العلاقات بين البحوث والتدريس في الجامعات. في عام ٢٠٠٦، عقدت مؤتمرًا بمقر البرلمان السويدي حول قضايا الضرائب بعنوان «ماذا يستطيع البحث في الاقتصاديات العامة والضرائب تقديمه في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل؟». كما نظمت ندوة بعنوان «الإقليمية المستقبلية: العمالة والتعليم وسياسة البحث في صيغ جديدة» لمناقشة تطوير نظم المعلومات والتشغيل في المنطقة للوفاء بالاحتياجات الإقليمية والدولية المستقبلية. وشاركت اللجنة، كممثل عن المؤسسة، في المنتدىٰ الاجتماعي للبحث الذي يهتم بالتحديات الاجتماعية التي تواجه أوروبا، مثل التطور السكاني الحالي من حيث زيادة كبار السن وتنامي الهجرة وإشكالية الاندماج. وعقدت ندوة حول دور الاقتصاديات في النقاش العام، بسبب التناقص الملموس في أعداد طلبات المنح البحثية لمشروعات اقتصادية ذات صلة بتداعيات العولمة علىٰ السياسات الاقتصادية في السويد وأوروبا. وبالتالي، ثارت تساؤلات حول حدوث تطورات منهجية أو نظرية في العلوم الاجتماعية جعلتها أقل ارتباطًا بالنقاش العام. وبالإضافة إلىٰ ذلك، في عام ٢٠٠٧، عقدت اللجنة ندوة لمناقشة الإصلاحات الأوروبية الهادفة لاستقلال الجامعات وكلياتها. كما نظمت ندوة أخرىٰ بالتعاون مع البرلمان الوطني بعنوان «الرفاهة الاجتماعية بالتعاقد»، وركزت حول رؤية المواطنين للأنشطة العامة والاقتراب التنموي لها ومنظورها التشريعي. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت اللجنة ثلاث ندوات. كانت الأولىٰ، بالتعاون مع لجنة الصناعة والتجارة في البرلمان السويدي، حول إيجاد سياسات اقتصادية مبتكرة. وركزت الثانية، بالتعاون مع لجنة

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	الدستور في البرلمان السويدي، علىٰ الحوكمة في الدولة السويدية. ونظمت الثالثة في البرلمان حول الضرائب والبحوث الضريبية. واختتمت اللجنة أعمالها في عام ٢٠١٠، حيث لخصت مجمل أنشطتها في تقرير خاص. ٧- لجنة البحث في فترة ما قبل الحداثة (٢٠٠٦- حاليًا): وتهتم بالدراسات المتعلقة بمرحلة ما قبل الحداثة في كافة الحقول العلمية. وبدأت عملها بعقد مؤتمر للمتخصصين في هذه الفترة التاريخية لتحديد المجالات المطلوب الاهتمام بها. وقد عقدت في عام ٢٠٠٧ مؤتمرًا في المعهد السويدي للبحوث في إسطنبول بعنوان «الاجتماع العالمي بين المادية والعقلية ما بين عامي ٤٠٠٠ قبل الميلاد و١٦٠٠ بعد الميلاد: الثوابت والمتغيرات العالمية في المنظور طويل المدىٰ». كما أسست ست شبكات بحثية محلية مهتمة بموضوعات محددة في أدبيات فترة ما قبل الحداثة. كما تزايد اهتمام اللجنة بالدراسات المتعلقة بالتاريخ العالمي، وأعلنت عن عزمها عقد سلسلة من المؤتمرات حول القضايا المتعلقة به في مرحلة لاحقة. ٨- لجنة الأهداف والنتائج في السياسة العامة (٢٠٠٩- حاليًا): قرر مجلس الأمناء تأسيس لجنة فرعية جديدة تركز علىٰ أهداف السياسة العامة ونتائجها. وتعني بالجوانب المختلفة لإدارة الأهداف والنتائج في داخل السويد وخارجها من خلال البحث وتبادل المعارف. وقد اختارت عدة موضوعات لدعم الباحثين المهتمين بها؛ مثل الرؤية الإدارية في الإدارة العامة، والأهداف والنتائج والجودة في التعليم العالي، وتقويم الأهداف في مجالات السياسة المختلفة، والوضع المتغير للمهن. ٩- لجنة التقدم التقني والتغير المؤسسي في بداية القرن الحادي والعشرين (٢٠١٠- حاليًا): قرر مجلس الأمناء تأسيس لجنة جديدة للتركيز علىٰ التبعات المعقدة للتطور التقني والتغير الاجتماعي.

البرنامج	النشاط/ العام
اللجان الفرعية المتخصصة	فمن المنظور التاريخي القصير أو الطويل المدىٰ، يبدو أنَّ التطور العلمي والتحول التقني والتغير المؤسسي يسيرون بالتوازي؛ إلا أنَّ التفاعل المتبادل بينهم ليس واقعًا حتميًا، بل لا بدَّ من استكشافه. وتعتبر المؤسسة أنَّ التحولات التقنية لا تظهر فقط في المنتجات الجديدة، بل أيضًا في قوة تأكيدها علىٰ الرغبات السياسية وتغييرها، وتعبيرها عن المصالح الاقتصادية، وبلورتها للقيم الاجتماعية والمؤسسات في المجتمع. فتفاعل التقنية والاقتصاد والديمقراطية والأخلاق يوجد فرصًا متزايدة للبحث. ١٠- لجنة الدراسات عبر الثقافات والأقاليم والدول: أسست في عام ٢٠١١، بهدف دراسة الثقافات المختلفة في دول العالم.
التعاون مع البرلمان السويدي	توجد ميزانية خاصة للتعاون مع البرلمان السويدي؛ مما يسمح بإقامة العديد من الأنشطة والفعاليات. في عام ٢٠٠٢، تم تنظيم مؤتمر مشترك بين المؤسسة والبرلمان للاحتفال بالعيد الثمانين للمساواة في حقوق التصويت بين الرجل والمرأة. كما عقدت ندوة مشتركة حول «القيادة السياسية والقادة العظماء» متعلقة بدور القيادات السويدية في تحول تحالفات السلطة في عام ١٩٧٦. وتشترك المؤسسة، بالتعاون مع البرلمان، في تمويل مؤسسة «الإنسان المبدع» لتشجيع الفنانين والباحثين في مجال الفنون. في عام ٢٠٠٣، عقدت ندوة مشتركة حول الدور المتغير للمتحدث باسم البرلمان السويدي، بمناسبة تقاعد المتحدثة السابقة. ونظمت ندوة حول المرأة والسلطة السياسية. في عام ٢٠٠٤، نظمت مؤتمرًا حول دور البرلمان في صنع الدستور احتفالًا بالذكرىٰ الثلاثين لإصدار الدستور الحالي، تمت فيه مقارنة دور البرلمان ومسؤولياته في الدساتير الحالية للدول الإسكندنافية. وبالإضافة إلىٰ ذلك، تعاونت المؤسسة مع البرلمان والأرشيف الوطني في نشر وثائق فك الاتحاد بين السويد والنرويج في عام ١٩٠٥، وتحديدًا الوثائق السرية التي لم تنشر من قبل لمناقشات

البرنامج	النشاط/ العام
التعاون مع البرلمان السويدي	البرلمان السويدي، بهدف استخدامها في الدراسات التاريخية. وقد مولت المؤسسة كتابًا حول مكانة رئيس الوزراء في النظام السويدي، ودعمت نشر مذكرات رئيس الوزراء الأسبق جورمان بيرسون. وفي عام ٢٠٠٨، دشنت المؤسسة صورة جديدة للتعاون مع البرلمان السويدي من خلال عقد سلسلة من الندوات تكون بمثابة تمهيد لبدء مبادرات بحثية جديدة، وإطلاع الباحثين والمهتمين علىٰ نتائج الدراسات السابقة والحالية. وفي عام ٢٠٠٩، نشرت المؤسسة، بالتعاون مع مكتبة البرلمان السويدي، كتابًا عن «الرؤية الأدبية للمؤسسات الحكومية (١٩٦٦-٢٠٠٨)». كما قررت المؤسسة البدء في تلقي طلبات متعلقة بمنح لدراسة الأبعاد المختلفة في تاريخ البرلمان ومهامه. في عام ٢٠١٠، وظف أحد الكتب التي نشرتها المؤسسة عن النواب الممثلين للشعب نتائج الاستبانة التي أجريت مع أعضاء البرلمان في ٨ مناسبات مختلفة علىٰ مدار الأربعين عامًا الماضية لتوضيح الأبعاد المختلفة للديمقراطية النيابية. وبمناسبة صدور مذكرات أحد رؤساء الوزراء السويديين، نظمت المؤسسة، بالتعاون مع البرلمان، ندوة حول دور رؤساء الوزراء السويديين خلال المائة عام المنصرمة.

جدول (٢): الأنشطة التفصيلية للبرامج الدولية لمؤسسة آر جي[١]

البرنامج
دعم مشروعي مسح القيم العالمية ومسح القيم الأوروبية، وتمويل إجراء مقابلات وبحوث مكثفة حول النظم القيمية الفردية في ٧٥ دولة، بما يمثل ٨٠% من سكان العالم. ويركز المشروعان علىٰ استكشاف القيم الفردية المتعلقة بقضايا الديمقراطية والاقتصاد والحياة العائلية والأسرة والهجرة والدين والأخلاق. وفي هذا الإطار، قدمت المؤسسة تمويلًا لمعهد البحوث السويدي في إسطنبول للمساهمة في إنشاء منتدىٰ «مسح القيم العالمية». ويوفر المنتدىٰ فرصًا لعقد مؤتمرات، وتطوير مناهج دراسية، وتنظيم لقاءات للباحثين المشاركين في المسح من الأقاليم المختلفة. وظلت المؤسسة داعمة أساسية للمشروع لما يزيد علىٰ عقد من الزمان، كما أسست له مقرًا دائمًا في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة جوتنبرج السويدية.
شاركت المؤسسة في لجنة تطوير سياسة بحثية أوروبية جديدة . ٢٠٠١ وعقدت مؤتمرًا في عام ٢٠٠٢ لمناقشة تأسيس مجلس بحثي أوروبي برعاية الاتحاد الأوروبي لمساندة المشروعات البحثية الكبرىٰ، ورسم سياسة بحثية رائدة، وتحديدًا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات، خاصة في ظل تنامي عضوية الاتحاد الأوروبي وهشاشة البنىٰ البحثية في الدول المنضمة حديثًا.
ساندت المؤسسة منظمة الأكاديميا الأوروبية، كشبكة بحثية رائدة، لمدة عشر سنوات، ورعت ندوتها التي عقدت في عام ٢٠٠٤ عن جذور الحضارة الأوروبية.
دعمت المؤسسة الأهداف التنموية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠[٢]. ومولت فريق عمل مشروع الألفية، وهو فريق بحثي يقدم استشارات ذات صلة بهذه الأهداف، استنادًا إلىٰ مجموعة من الدراسات والتحليلات. كما يتعاون القائمون علىٰ =

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond: The Bank of Sweden Tercentenary Foundation Annual Report, 2002-2010, Stockholm, Sweden: Stiftelsen Riksbankens Jubileumsfond.

(٢) تشمل هذه الأهداف: الحد من الفقر والمجاعة، وتوفير التعليم للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين الرعاية الصحية للأمهات، وتقليل معدلات انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة، وتوصيل المياه النقية للجميع، وضمان تجارة عالمية عادلة.

البرنامج
= مشروع مسح القيم العالمية الذي تدعمه المؤسسة مع هذا الفريق لنشر أهداف الألفية في دول العالم المختلفة.
دعم كلية بودابست في المجر (١٩٩٢-٢٠١٢).
التعاون مع جامعة برلين في إطار برنامج تبادل بحثي، حيث أسس كرسي دوج همرشولد في معهد الدراسات الشمالية - الأوروبية بجامعة هامبولدت - برلين. وفي المقابل، أنشأت مؤسسة فولكسفاجن الألمانية كرسيًا بحثيًا في إحدىٰ الجامعات السويدية.
برنامج منح دراسية مع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٨).
دعم التعاون السويدي - الفنلندي في إطار تمويل برنامج تبادل بحثي، يهدف إلىٰ دراسة فرص التعايش المشترك بين السويد وفنلندا، فضلًا عن تاريخ التفاعلات والتوترات المتبادلة بين الدولتين وواقعها. وبدأ البرنامج بمبادرة من جمعية الأدب السويدي في فنلندا في عام ١٩٩٨، واستمر بتمويل المؤسسة، بالتعاون مع عدة مؤسسات مانحة أخرىٰ. وضم ١٧ مشروعًا بحثيًا، انخرط فيها ما يزيد علىٰ مائة باحث. وانطلقت فلسفة البرنامج من دراسة التحديات المتوقعة أمام كل من السويد وفنلندا بسبب خطوات الوحدة في أوروبا الغربية وعولمة الاقتصاد. وانتهىٰ المشروع في عام ٢٠٠٣، ونشرت أجزاؤه الأربعة في عام ٢٠٠٦.
قررت الحكومتان السويدية والفنلندية الاحتفال بذكرىٰ الانفصال بين الدولتين. ودعمت المؤسسة الاحتفالات الثقافية والأنشطة التاريخية في عام ٢٠٠٩. واختتم هذا التعاون في عام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر دولي.
دعمت المؤسسة مشروع ٢٠٠٥ بين السويد والنرويج، والذي بدأ في بدايات التسعينيات لبحث أسباب فك أواصر الاتحاد بين الدولتين في عام ١٩٠٥. وتبلور لاحقًا في صيغة برنامج بحثي لدراسة العلاقات بين الدولتين خلال مرحلتين تاريخيتين؛ الأولىٰ: في الفترة ما بين عامي ١٨١٤-١٩٠٥، والثانية: بين عامي ١٩٠٥-٢٠٠٥. وبرغم ارتكاز المشروع علىٰ تمويل الحكومتين السويدية والنرويجية؛ إلا أنَّ المؤسسة قد دعمته بسخاء خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥). وصدرت نتائجه البحثية في كتاب منشور عام ٢٠٠٥، كجزء من احتفالات ذكرىٰ اتفاقية حل الاتحاد. ولذلك، مولت المؤسسة إصدار قرص مدمج يوزع علىٰ طلاب المدارس في النرويج والسويد بعنوان «السويد والنرويج: الأداء المنفرد والأداء المشترك منذ عهد نابليون»

البرنامج
مولت المؤسسة برنامج دول الشمال الأوروبي؛ لتطوير التعاون البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانيات بين الجامعات في الشمال الأوروبي، بما في ذلك دول بحر البلطيق. ويركز هذا البرنامج علىٰ دراسة مراحل تبلور الإقليم الشمالي منذ عام ١٨٠٠ وحتىٰ الفترة المعاصرة في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية. ففي عام ٢٠٠٤، تم اقتراح مشروع بحثي محدود لدراسة انفصال فنلندا والسويد في عام ١٨٠٩، وتطور الاقتراح نحو تعميق المعرفة بالحدث في سياقه الأوروبي والشمالي. ومن ثمَّ، دشنت المؤسسة في عام ٢٠٠٥ برنامج دول الشمال الأوروبي، لنقص الدراسات المتعلقة «بإسكندنافيا الكبرىٰ».
تجري المؤسسة تعاونًا بحثيًا مستمرًا مع المؤسسة الأوروبية للثقافة ومركز المؤسسات الخيرية الأوروبية والعديد من المؤسسات الأوروبية المانحة.
تنخرط المؤسسة في شبكتي «فرص جديدة للتعاون في مجال تمويل البحوث في أوروبا» و«الإنسانيات في حقل البحوث الأوروبية».
نظمت المؤسسة خلال المؤتمرات السنوية لمركز المؤسسات الخيرية الأوروبية عدة جلسات متعلقة بالثقافة، وتحديات العولمة، ودور المؤسسات في دعم الثقافة.
كما ركزت علىٰ أبعاد توسع الاتحاد الأوروبي وتأثيرها في الدراسات الثقافية السياسية. وفي إطار ذلك، مولت المؤسسة مشروع «تفتيح العقول» بمناسبة الذكرىٰ الخمسين لتأسيس المؤسسة الأوروبية للثقافة.
تعاونت المؤسسة مع مركز المؤسسات الخيرية الأوروبية في مسحه للمؤسسات الخيرية وأقسام البحث والتطوير الأوروبية، والذي طرحت المؤسسة في إطاره رؤيتها حول أهمية تسهيل إجراءات التبرع والتوسع في إنشاء مؤسسات خيرية جديدة في أوروبا. وأعلنت نتائج هذا المسح في مؤتمر مشترك للمفوضية الأوروبية ومركز المؤسسات الخيرية الأوروبية، عقد في بروكسل عام ٢٠٠٦.
دعمت المؤسسة مشروع «روح أوروبا» (٢٠٠٥-٢٠٠٨) الذي يهدف لزيادة المنح الدراسية الدولية في أوروبا، وتطوير التعاون البحثي بين الدول الأوروبية في مجال الدراسات الثقافية.

البرنامج
أنشأت المؤسسة، بالتعاون مع مؤسسة فولكسفاجن الألمانية ومؤسسة شركة سان بولو الإيطالية، برنامجًا لتقديم المنح الدراسية في ذكرىٰ اغتيال وزيرة الخارجية السويدية آنا ليندا. ويمول البرنامج قرابة المائة باحث شاب علىٰ مدار أربع سنوات في مجال السياسات الخارجية والأمنية في صورة تبادل أكاديمي بين الجامعات الأوروبية المختلفة. وأطلق عليه برنامج السياسات الخارجية والأمنية الأوروبية. ونُظم في إطار هذا البرنامج مؤتمر في عام ٢٠٠٩ حول التحديات الأمنية الأوروبية المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٠. واختتم البرنامج في عام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر دولي في إيطاليا.
أنشأت المؤسسة إحياءً لذكرىٰ وزيرة الخارجية السويدية السابقة، كرسيًا بحثيًا أطلق عليه «كرسي آنا ليندا للقيادة العالمية والسياسة العامة» في جامعة هارفارد الأمريكية.
تدعم المؤسسة المنتدىٰ العلمي الأوروبي المفتوح منذ عام ٢٠٠٤، ويعد الأول من نوعه الذي يجمع الباحثين في المجالات العلمية والتقنية ورجال الإعلام.
واستطاعت في عام ٢٠٠٨ التوصل لاتفاق مع عدة مؤسسات خيرية أوروبية لإيجاد كيان مؤسسي له.
مولت المؤسسة في عام ٢٠١٠ برنامجًا بحثيًا عن أوروبا والتحديات العالمية، ركز علىٰ البعد العالمي للعمل الأكاديمي، بحيث يشجع الباحثين علىٰ التعاون مع نظرائهم في دول العالم المختلفة. وتسعىٰ المؤسسة في هذه المبادرة لنشر البحث السويدي والأوروبي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات علىٰ نطاق عالمي.
دعمت المؤسسة مشروعًا بحثيًا بعنوان «الطيور الزرقاء: أجندة للمجتمع المدني في جنوب غرب أوروبا» (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، بالتعاون مع عدد من المانحين في أوروبا. وعُقد مؤتمر في برلين لمناقشة المشروع وتقريره النهائي المعنون بـ«البحث عن حكومة مستجيبة: بناء الدولة والنمو الاقتصادي في البلقان».
اضطلعت المؤسسة ببعض الأنشطة ذات الصلة بتقرير المفوضية الدولية للثقافة المعنون «اختلافنا المبدع». وكانت قد بدأت دعمه منذ عام ١٩٩٦، حيث نظمت مؤتمرًا عالميًا حول الثقافة، وطرحت خطة عمل حول السياسات الثقافية للتنمية لتشجيع تبادل النظريات والخبرات العملية والبحثية حول الثقافة والتنمية البشرية. وفي إطار ذلك، تشكل تعاون مشترك بين المؤسسة وهيئة التنمية الدولية السويدية لتمويل مشروع «تطوير أدوات تخطيط السياسات الثقافية المعنية بالتنمية البشرية ونشرها وتقويمها». وقد اكتمل في عام ٢٠٠٢.

البرنامج
في إطار المشروعات الثقافية، سعت المؤسسة إلىٰ إنشاء المرصد الأوروبي للتعاون الثقافي، ويرتبط بالتقارير الثقافية السابق الإشارة إليها. ويهدف المشروع لتوثيق التطورات في مجال السياسات الثقافية علىٰ المستوىٰ الوطني والأوروبي وتحليلها علميًا، بما يعد تمهيدًا ضروريًا لخلق رؤىٰ مشتركة حول التفاعل بين الثقافة والتنمية في أوروبا الكبرىٰ. واضطلعت المؤسسة بتمويل مرحلته التجريبية علىٰ مدار أربع سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨). وحمل اسم «المعمل الثقافي الأوروبي: تشارك الثقافة عبر أوروبا».
تدعم المؤسسة تقرير ثقافة العالم، وهو كتاب سنوي يحاكي تقريرًا مشابهًا حمل الاسم ذاته أصدرت منه اليونسكو عددين فقط في أوائل التسعينيات، ويهدف لتحقيق مواطنة ثقافية. وصدرت نسخته الأولىٰ في عام ٢٠٠٦ بعنوان «الثقافة والصراع»، وحمل الإصدار الثاني المنشور في عام ٢٠٠٨ عنوان «ثقافة الاقتصاد».
تمول المؤسسة مشروعًا بحثيًا، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الأوروبية المانحة، بعنوان «نحن والناس: رؤىٰ حول التميز الوطني والتحديث السياسي في الدول الصغيرة في أوروبا». ويوجد مقر المشروع في مركز الدراسات المتقدمة في جامعة صوفيا البلغارية.
عقدت المؤسسة اتفاقية تعاون بحثي مع معهد ستيلينبوشه للدراسات المتقدمة في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١. وتضمنت هذه الاتفاقية عقد مؤتمر حول مشروع مسح القيم العالمية في عام ٢٠٠٢، وتنظيم ورشة عمل حول عناصر جودة الديمقراطية كمشروع مقارن بين الديمقراطيات الناشئة ونظيرتها المستقرة.
ساهمت المؤسسة في تنظيم ندوة دولية، بالتعاون مع مركز أورانج في جامعة جوتنبرج السويدية وجمعية أصدقاء فنون منطقة الأورانج الهولندية، بعنوان «البحث في الميراث الثقافي الأوروبي: دوره المستقبلي في العلوم والبحث الأوروبي».
تشترك المؤسسة، بالتعاون مع جامعة بولونيا الإيطالية، في تمويل برنامج ماجستير دولي للموظفين التنفيذيين في المنظمات التطوعية والمؤسسات الخيرية (٢٠٠٣- حاليًا).
برنامج منح دراسية، بالتعاون مع مؤسسة روبرت بوش الألمانية، لصالح تدريب العاملين في المنظمات التطوعية والخيرية في وسط أوروبا وشرقها.

البرنامج
قدمت المؤسسة منحة لصالح الدراسات اللغوية في أيسلندا، لضمان دراسة اللغات المهددة بالانقراض.
قدمت المؤسسة دعمًا طويل المدىٰ للتعاون البحثي بين المؤسسات الصينية والسويدية، وتحديدًا تمويل تعاون بحثي بين مركز الدراسات المتقدمة في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة توشينجوا في العاصمة بكين من ناحية والكلية السويدية للدراسات المتقدمة بجامعة جوتنبرج من ناحية أخرىٰ. وفي إطار ذلك، عقدت ندوة بمناسبة ذكرىٰ وصول أول سفينة سويدية للسواحل الصينية. وفي هذا السياق، مولت المؤسسة عقد منتدىٰ صيني - سويدي مرتين سنويًا، والذي اختتم أعماله في عام ٢٠١٠.
قدمت المؤسسة منحة بحثية لصالح محرري «تقرير الإنسانيات العالمي» بهدف دعم صدوره للمرة الأولىٰ؛ نظرًا لتركيزه علىٰ التوجهات والتحديات البحثية في حقل الإنسانيات.
قدمت منحة لتمويل «تقرير العلوم الاجتماعية العالمي» الذي ينشره مجلس العلوم الاجتماعية الدولي.
دعمت المؤسسة الجزء السويدي من مشروع أوروبي يستهدف طلاب المدارس الثانوية العليا لمدة خمس سنوات. وكان المشروع قد دشنته مؤسسة كوبر الألمانية لتعميق الفهم والتعاون بين الجماعات والأفراد والأمم استنادًا إلىٰ دراسة التاريخ.
شاركت المؤسسة في مشروع تقويم نتائج التعليم العالي، والذي بدأته مؤسسة بيرتلزمان الألمانية لمراقبة التقدم في تصنيف الجامعات الأوروبية علىٰ الصعيد العالمي.
انخرطت المؤسسة في شراكة بحثية مع مركز العلوم الإنسانية الفرنسية فيما بين (٢٠٠٨-٢٠١١).

ملحق رقم (٢)

البرامج المحلية والدولية لمؤسسة روبرت بوش الألمانية

جدول (٣): الأنشطة التفصيلية للبرامج المحلية لمؤسسة روبرت بوش[1]

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
العلوم	تقوية البحث العلمي في ألمانيا وأوروبا.	تدعم مؤسسة روبرت بوش جهود تطوير البحث العلمي في ألمانيا وأوروبا، وتسعىٰ لتنمية الكفاءات البشرية، وتحسين ظروف البحث العلمي، ومساندة التواصل والحوارات العلمية. وفي هذا الإطار، أنشأت عدة برامج فرعية: ١- برنامج لتشجيع النساء علىٰ امتهان البحث العلمي. ٢- الشبكة الدولية لتبادل المعلومات والأفكار بين الباحثين ٣- جائزة الصحافة العلمية. برنامج لدعم المشروعات البحثية عن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية القابلة للتجديد.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/index.asp; *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004*, 2004, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH; The Full List of Approved Projects 2005-2010, http://www.bosch-stiftung.de/content/language1/html/index.asp, *Profile in Brief*, 2011, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
	المدرسة والعلوم	تتواصل المؤسسة مع شبكة من المدارس والجامعات لتشجيع الطلاب علىٰ الاهتمام بالعلوم. كما تعقد شراكات، وتجري دراسات مع العديد من المؤسسات الأخرىٰ الداعمة لاهتمام الطلاب بمجال البحث العلمي. وتشمل برامجها في هذا الصدد: ١- برنامج التشبيك بين طلاب المدارس الثانوية والمعلمين والباحثين في العلوم الطبيعية والتقنية.
		٢- برنامج دعم الشراكة بين الطلاب والمدرسين والباحثين الراغبين في العمل معًا في مشروعات مشتركة. ٣- جائزة مدينة شباب الباحثين والعلماء، والتي تخصص لأفضل المدن الداعمة للشراكات بين الطلاب والباحثين. ٤- جائزة «المدرسة تقابل العلوم» لتكريم المشروعات التي تتضافر فيها جهود الباحثين وخبرة المدرسين واستكشاف الطلاب في إطار صيغة جديدة للتعلم. ٥- برنامج «جسور العلوم لآسيا»، وهو برنامج بحثي لتبادل الخبرات مع الباحثين من آسيا.
	المعاهد البحثية التابعة للمؤسسة	أنشأت المؤسسة مستشفىٰ ومعهدين بحثيين؛ وهي تجري بحوثًا في مجالات الصيدلة العلاجية والتاريخ الاجتماعي للطب وتاريخ العلاج والتداوي: ١- مستشفىٰ روبرت بوش. ٢- معهد مارجريت فيشر - بوش للصيدلة العلاجية. ٣- معهد تاريخ الطب. مؤسسة هانز - والز.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
الصحة	آفاق الصحة في ألمانيا وأوروبا الشرقية	تسعىٰ المؤسسة إلىٰ تطوير مبادرات للتغلب علىٰ التحديات التي تواجه قطاع الرعاية الصحية نتيجة التغيرات السكانية ونزيف الموارد البشرية والمالية. ولذلك، صممت عدة برامج لبلورة اقترابات تقدم الدعم في هذا المجال: ١- برنامج تدريب مساعدين مهنيين في مجال الخدمات الطبية والاجتماعية، ويقدم بالتعاون مع عشر جهات من مزودي خدمات التمريض لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. ويلتحق به عادة الشباب من تاركي الدراسة الذين يجدون صعوبة في الحصول علىٰ تدريب مهني مناسب. ٢- برنامج التعايش مع المرض، والذي تدعم فيه المؤسسة محاولات تحسين حياة المصابين بالأمراض المزمنة، وجهود تطوير علاج لهم. ٣- برنامج الصحة العامة والشؤون الاجتماعية في دول أوروبا الشرقية لمساندة تطوير نظم الرعاية الصحية والشؤون الاجتماعية بهذه الدول.
	الحياة كمواطن كبير السن	تساند المؤسسة محاولات تقوية الأدوار الفعالة لكبار السن واستكشاف فرصهم في المجتمع، كما تدعم تطوير الرعاية الصحية وخدمات التمريض المقدمة لهم. وذلك من خلال برامجها التالية: ١- برنامج التصور عن الحياة مع التقدم في السن، وهو عبارة عن رحلات للصحفيين لتعريفهم بواقع المسنين وحياتهم، بما يفترض انعكاسه في التقارير الصحفية. ٢- برنامج المهن في السن المتقدم، ويهدف لمساعدة الموظفين من كبار السن علىٰ الانتقال من مرحلة العمل إلىٰ التقاعد. =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٣- برنامج التعاون مع أجل التعايش مع المصابين بالأمراض العقلية، حيث تتعاون المؤسسة مع العديد من الساسة ومسؤولي الإدارة العامة والجماعات المساندة وهيئات التمريض والعلماء والأطباء والمهن الأخرىٰ ذات الصلة لطرح تساؤلات حول أفضل الطرق للاستجابة لمشاكل مرضىٰ الأمراض العقلية، وكيفية توفير بيئة اجتماعية وطبية مناسبة لرعايتهم والعناية بأسرهم. ٤- برنامج التعامل مع العمر، ويهدف للتفكير في أبعاد التقدم في السن وكيفية التعامل معه. ويضم بالأساس مشروعًا بحثيًا حول توجهات التقدم في العمر في الثقافات المختلفة. ٥- برنامج البحث والتدريس في طب الشيخوخة، ويدعم الأطباء الشبان الساعين للتخصص في هذا المجال في محاولة لتأسيس هذا الفرع العلمي في إطار البحوث والدراسات الطبية. ٦- مؤسسة أوت وإديث ماهليشليج، المخصصة لدعم البحوث الطبية في مجال رعاية المسنين.
التعليم والمجتمع	الأسرة والتغير السكاني	تركز المؤسسة علىٰ التحديات الاجتماعية للتغير السكاني وتأثيراته في الأسرة باعتبارها أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الألماني. ولذلك، صممت برنامج الأسرة والتغير السكاني. ويهدف لبلورة سياسات داعمة للأسرة، وتمويل المشروعات المساندة للحياة اليومية للأسر، ومناقشة التوصيات والفرص التي نتجت عن التغير السكاني، وتكثيف التبادل الدولي للخبرات في مجال رعاية الأسرة.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
	التعليم في الطفولة المبكرة	أقرت كافة المقاطعات الألمانية في عام ٢٠٠٣ خططًا تعليمية لإدماج مرحلة الحضانة كجزء من النظام التعليمي. وشجع ذلك المؤسسة علىٰ دعم تنفيذ هذه الخطط، ومحاولة ضمان جودة هذه المرحلة، ومساندة جهود تدريب القائمين عليها. وفي هذا السياق، بلورت عدة برامج، وهي: ١- برنامج «مهنيون في مراكز الحضانة»، ويسعىٰ لتحسين مهنية القائمين علىٰ هذه المراكز من خلال حصولهم علىٰ مؤهلات دراسية ذات صلة بتدريس الأطفال والعناية بهم. ٢- برنامج دعم تدريب المتخصصين في تعليم أطفال الحضانة. برنامج مساندة البحث والدراسة حول قضايا التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
	مستقبل المدارس	اهتمام هذا البرنامج يجمع بين المشروعات الهادفة لتحسين جودة المدارس والتدريس من خلال برامج متعددة ومنافسات، وتطوير مفاهيم هادفة لوصول المدارس الألمانية إلىٰ أفضل المستويات العالمية وفقًا للمعايير الدولية: ١- برنامج لتطوير جودة التعليم في المدارس الألمانية من خلال إيجاد شراكات بناءة مع الجامعات. ٢- برنامج «حان وقت الإصلاح»، وهو يستخدم أمثلة من الأنشطة التدريسية اليومية لتوضيح أفضل الممارسات في المدارس الألمانية والسويدية. ٣- جائزة أفضل أساليب التدريس في المدارس الألمانية. ٤- برنامج للتعاون المشترك بين طلاب المدارس الألمانية ونظرائهم في دول وسط وشرق أوروبا وروسيا. =

البرامج الفرعية/ تعريفها	المحاور الرئيسة	البرنامج الأساسي
= ٥- شبكة نوادي الطلاب من التشيك وبولندا وألمانيا لدعم التفاعل الدولي والتبادل الثقافي. ٦- برنامج لتشجيع الممارسات الصحية في المدارس الألمانية. ٧- برنامج «تطوير الدروس من خلال التفاهم المكثف»، وهو يهدف لتطوير أساليب التدريس في إطار علاقة مكثفة بين الطالب والمعلم. ٨- مبادرة لتطوير البنية الإدارية في المدارس. ٩- برنامج لتدريب الطلاب علىٰ مهارات التدريس.		
اهتمت المؤسسة بتشجيع الطلاب الموهوبين من مختلف الطبقات والخلفيات الاجتماعية، انطلاقًا من قناعتها باحتياج ألمانيا لأفكارهم البناءة. ولذلك، دعمت عدة برامج في هذا الصدد، وهي: ١- برنامج منح لطلاب المرحلة الثانوية المتميزين من أبناء العائلات المهاجرة المقيمين في مقاطعتي بافاريا وبادن-فورتمبرج. برنامج منح لطلاب المرحلة الثانوية في عدد من المقاطعات الألمانية.	تشجيع الموهوبين	
تعتبر المؤسسة أنَّ الإبداع هو مفتاح المرونة والقدرة علىٰ التواصل وتطوير مهارات حل المشاكل. ولذلك، تدعم برنامج الأعمال الفنية المصمم لبلورة الإبداع كأساس للعملية التعليمية في إطار شراكة بين المدارس الابتدائية والمراكز الثقافية الألمانية.	بلورة الإبداع	
تؤكد المؤسسة أنَّ البطالة والافتقار إلىٰ التدريب المهني وزيادة التسرب من التعليم أو التدريب تمثل عبئًا علىٰ التنمية في المجتمع الألماني. وقد اهتمت بدعم الشباب في =	المدرسة والعمل	

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= توجهاتهم المهنية وتسهيل عملية الانتقال من المدرسة إلىٰ سوق العمل من خلال برنامجها «المدرسة والتنمية والعمل».
المجتمع والثقافة	الانخراط الاجتماعي	تهدف المؤسسة لضمان المفاهيم الجديدة للابتكار في دولة الرفاهة بألمانيا، وبلورة وعي حول أهمية دور المواطنين في المجتمع الديمقراطي والتعاوني. وقد دعمت المؤسسة مجموعة برامج تخدم هذا الهدف، وهي: ١- برنامج اقترابات جديدة للعمل التطوعي لتمويل عدة مشروعات تطوعية ذات صلة بمسؤولية الأفراد تجاه بعضهم البعض. ٢- جائزة ماريون دونهوف للمشاركة المدنية والصحافة، والتي تقدم للصحفيين ذوي المساهمات البارزة في رفع الوعي العام حول العمل التطوعي. ٣- برنامج لدعم الخدمات التطوعية التي يقدمها الشباب في ألمانيا ودول شرق ووسط أوروبا. ٤- برنامج تدريبي للمتطوعين الشباب. ٥- برنامج الانخراط المدني والقيادة، والذي صمم لتدريب الشباب علىٰ عضوية مجالس الأمناء في المنظمات التطوعية.
	الهجرة والاندماج	يواجه المجتمع الألماني منذ سنوات إشكالية اندماج المهاجرين وتكيفهم، مما دفع المؤسسة لتقديم بعض المبادرات لمواجهة هذا التحدي وتطوير سياسات جيدة ملائمة له. ١- برنامج «من أجل تعاون أفضل في المدارس الإعدادية»، والذي يشجع التواصل بين الطلاب الألمان وغيرهم من ذوي الأصول المهاجرة. ٢- تمويل مبادرات محلية لاندماج المهاجرين الشباب في جهود التوظيف ودورات التدريب المهني. =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٣- برنامج المشروعات الهادفة لدعم اندماج المهاجرين القادمين من تركيا. ٤- برنامج لدعم المشروعات الهادفة لدمج المهاجرين الشباب. ٥- البرنامج الأوروبي للهجرة والاندماج، وهو مبادرة لتمويل منظمات مجتمع مدني في عدة دول أوروبية مكرسة لمساندة مبادئ الاندماج الأوروبية. ٦- منتدىٰ عبر الأطلنطي لمناقشة قضايا الهجرة والاندماج. ٧- برنامج «تحقيق الاندماج معًا: نحو شراكات تعليمية ناجحة لذوي الأصول الأجنبية»، ويتعاون فيه أولياء الأمور من ذوي الأصول المهاجرة مع المدارس لضمان أفضل اندماج لأبنائهم الطلاب. ٨- برنامج «صياغة المجتمع معًا: المنظمات الإسلامية كشركاء في مقاطعة بادن - فوتمبورج»، والذي يهدف لمساندة اندماج المهاجرين المسلمين في المقاطعة.
	الفنون والثقافة	تدعم المؤسسة مشروعات تركز علىٰ مساهمات الأفراد المنتمين لخلفيات ثقافية ولغات مختلفة في الأدب الألماني المعاصر. وتهدف برامجها بخاصة لجذب الشباب من الخلفيات المتعددة لتشجيع التعاون الفني والأدبي بين ألمانيا ودول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا. وتشمل هذه البرامج والمشروعات: ١- جائزة الكتاب الألمان ذوي الأصول المهاجرة ولغتهم الأم ليست الألمانية من أصحاب المساهمات البارزة في الثقافة الألمانية. ٢- جائزة الإنتاج السينمائي المشترك بين منتجي الأفلام الشبان من الألمان ونظرائهم من دول وسط وشرق أوروبا. =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٣- برنامج الشباب والثقافة، والذي يساند المشروعات المصممة لتشجيع الشباب علىٰ الارتباط بعلاقات دائمة مع المؤسسات الثقافية الألمانية.
	التربية المدنية	تعتبر المؤسسة أنَّ دعم المبادئ الديمقراطية مهمة مستمرة، ولا بدَّ من تمريرها للأجيال القادمة. وفي ضوء النقاش الدائر حول تزايد عدم المبالاة بالقضايا السياسية، ركزت المؤسسة علىٰ جهود التربية المدنية لتطوير مشروعات واستراتيجيات تساعد الشباب علىٰ تعريف أنفسهم بقيم المجتمع وأخلاقه والتصرف وفقًا للمبادئ الديمقراطية. وتضم هذه البرامج: ١- التربية المدنية: اقتراحات وأفكار. ٢- برنامج «الشباب والدين والديمقراطية: التربية المدنية للشباب في المجتمعات متعددة الثقافات»، ويهدف لتحفيز الشباب علىٰ الاهتمام بالقضايا السياسية وتطوير وعي الشباب عن أهمية المشاركة والديمقراطية في المجتمع. ٣- برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي والديمقراطية لرفع وعي الشباب بالمفاهيم الأساسية للمجتمع والعلاقات التبادلية بين أطرافه، وضمان دفاعهم عن النموذج الديمقراطي الألماني. ٤- المبادرة الإعلامية «الديك القوة»، وهي منتدىٰ إلكتروني لإقناع الشباب غير المهتمين بالسياسة بأهميتها وضرورة انخراطهم في المشروعات الاجتماعية. ٥- مركز التعليم لعشاق كرة القدم، وهي توظف الاهتمام بالرياضة لرفع وعيهم بالقضايا الاجتماعية. ٦- مسابقة للحوار بين الطلاب في بادن- فورتمبرج. ٧- تنظيم منتدىٰ نصف سنوي لطلاب المدارس، ويعقد في منزل روبرت بوش بشتوتجارت، حيث يناقشون القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة بصحبة أحد الخبراء.

جدول (٤): الأنشطة التفصيلية للبرامج الدولية لمؤسسة روبرت بوش[١]

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
العلاقات الدولية مع أوروبا الغربية وأمريكا وتركيا واليابان والهند	العلاقات الألمانية - الفرنسية	أظهر روبرت بوش خلال حياته اهتمامًا ملموسًا بدعم التفاهم الألماني - الفرنسي وتسوية الصراعات الأوروبية سلميًا. وقد اهتمت المؤسسة في الفترة الحالية بتقوية العلاقات الألمانية الفرنسية المشتركة في إطار أوروبا الموحدة. ودعمت عدة برامج معنية بذلك، وهي: ١- الحوار الألماني - الفرنسي حول المستقبل. ٢- برنامج تبادل للصحفيين الألمان والفرنسيين الشباب. ٣- الجائزة الفرنسية - الألمانية للصحافة. ٤- مسابقة الشباب وأوروبا لكتابة المقال الصحفي. ٥- جائزة أكاديمية برلين، وهي تمنح سنويًا لشخص أو مؤسسة قامت بجهد متميز في مجال إحياء العلاقات الألمانية - الفرنسية وتقويتها. ٦- برنامج دعم التعاون الألماني - الفرنسي في مجال القضايا الاجتماعية والمجتمع المدني. ٧- البرنامج الألماني - الفرنسي للتدريب المهني المتبادل. ٨- برنامج زيارة الشباب الألمان للمدارس الفرنسية. ٩- برنامج زيارة الشباب الفرنسيين للمدارس الألمانية. ١٠- برنامج تبادل بين المؤسسات الثقافية الألمانية والفرنسية. =

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
http://www.bosch-stiftung.de/content/language2/html/index.asp; *Robert Bosch Stiftung Annual Report 2004*, 2004, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH; The Full List of Approved Projects 2005-2010, http://www.bosch-stiftung.de/content/language1/html/index.asp, *Profile in Brief*, 2011, Stuttgart, Robert Bosch Stiftung GmbH.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ١١- مؤسسة دي في دي المعنية بتطوير العلاقات الألمانية - الفرنسية المشتركة.
	العلاقات الألمانية - الأمريكية	تشجع جهود المؤسسة في هذا المجال علىٰ توطيد الشراكات عبر الأطلنطي؛ نظرًا لتحالف طرفيه واشتراكهما في القيم. وفي هذا الإطار، تدعم عدة برامج، وهي: ١- برنامج منح للقيادات الأمريكية الشابة. ٢- برنامج تبادل الخبرات بين الصحفيين الأمريكيين والألمان. ٣- منتدىٰ لأعضاء الكونجرس ونظرائهم في البرلمان الألماني. ٤- الحوار عبر الأطلنطي. ٥- أكاديمية عبر الأطلنطي، وهي منتدىٰ للنقاش المشترك بين الباحثين الأوربيين والأمريكيين. ٦- برنامج التوعية عبر الأطلنطي، ويهدف لتعريف مدرسي الدراسات الاجتماعية في الولايات المتحدة بالنموذج الألماني لنقله لاحقًا إلىٰ طلابهم في المدارس.
	العلاقات الألمانية - التركية	تمول المؤسسة عدة برامج لتعميق العلاقات الألمانية التركية، وبلورة التفاهم والثقة المشتركة. كما تقدم أيضًا الدعم لمشروعات تهدف لرعاية العلاقات الألمانية مع دول العالم الإسلامي. وتشمل هذه البرامج ما يلي: ١- المكتبة التركية، وهي عشرون مجلدًا صدرت باللغة الألمانية في عام ١٩٠٠ لتعريف الألمان بالروائع الأدبية التركية. وقد أعادت المؤسسة فيما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠ نشرها مرة أخرىٰ. ٢- جائزة «التربية» للترجمة الأدبية فيما بين اللغتين الألمانية والتركية. =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٣- برنامج للصحفيين لتكثيف العلاقات الألمانية التركية. ٤- برنامج لدعم الدراسات الألمانية في المراكز الإقليمية في تركيا. ٥- المبادرة الألمانية - التركية لشباب الباحثين لتبادل الخبرات والمعلومات في الاقتصاد والعلوم والسياسة والاجتماع. ٦- مهرجان الفيلم التركي/الألماني. ٧- برنامج منح للألمان العاملين في إدارة الأنشطة الثقافية؛ يتضمن إرسالهم إلىٰ عدة مناطق في العالم العربي للتعريف بالثقافة الألمانية، والتعرف علىٰ المجتمعات المحلية الأخرىٰ. ٨- التبادل الطلابي الألماني - التركي.
		٩- المبادرة الألمانية - التركية للخبراء الشباب. ١٠- الحافلة الألمانية في تركيا، لتدريس اللغة الألمانية في المدارس والجامعات التركية. ١١- منتدىٰ الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.
	العلاقات الألمانية - اليابانية	تعد اليابان الشريك الأبرز لألمانيا في القارة الآسيوية، كما تمارس كلتا الدولتين دورًامؤثرًا في نطاقهما الإقليمي، فضلًا عن مواجهتهما لتحديات متشابهة. وفي هذا السياق، دعمت المؤسسة عدة برامج ضمان حوار بين الدولتين وخلق اهتمام متبادل بين مواطنيهما: ١- جائزة الصداقة الألمانية - اليابانية. ٢- المدرسة الصيفية الألمانية - اليابانية. ٣- برنامج زيارة الصحفيين اليابانيين لألمانيا والاتحاد الأوروبي. ٤- برنامج زيارة الصحفيين الألمان لليابان. =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٥- برنامج لتدريب شباب المحامين الألمان في اليابان. ٦- برنامج سفراء إلىٰ اليابان، ويتضمن إرسال طلاب ألمان تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-١٨ عامًا لقضاء أسبوعين في اليابان، والتعرف علىٰ ثقافتها. ٧- برنامج تبادل النخبة الألمانية - اليابانية، ومن خلاله يتمكن طالب ألماني متفوق من الحصول علىٰ درجة ماجستير مشتركة ما بين جامعة يابانية وأخرىٰ ألمانية، كما يتعلم اللغة اليابانية.
	العلاقات الألمانية - الهندية	تتجه الهند نحو ممارسة دور قيادي علىٰ صعيد السياسة العالمية، مما دفع المؤسسة منذ عام ٢٠٠٦ إلىٰ تمويل مشروعات وبرامج لدعم العلاقات الألمانية - الهندية. وتشمل هذه البرامج: ١- برنامجًا لخلق روابط ثقافية بين الهند ومقاطعة بادن - فوتمبرج، حيث يوجد مقر المؤسسة، من خلال تبادل طلابي. ٢- برنامج شراكة بين المدارس الألمانية ونظيرتها الهندية، بهدف إعداد الطلاب للحياة في مجتمع عالمي الطابع. ٣- برنامج تبادل طلابي بين ألمانيا والهند. ٤- رحلة معلوماتية للصحفيين الألمان إلىٰ الهند. ٥- رحلة معلوماتية للصحفيين الهنود إلىٰ ألمانيا. ٦- تمويل معرض متنقل في الهند حول تطور العلاج البديل.
	تشجيع أوروبا	كرست المؤسسة بعض برامجها لدعم الثقة في مستقبل الاتحاد الأوروبي وبلورة حماسة لمفهوم أوروبا بين المواطنين الأوروبيين. واستخدمت اقتراب تأسيس منتديات لتمكين مواطني أوروبا من التلاقي، وتبادل وجهات النظر، والحوار حول الاختلافات والتجارب =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= المشتركة، بهدف تحفيزهم للحركة معًا، ومحاولة التغلب علىٰ التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي: ١- برنامج بلفيو لتدريب القيادات التنفيذية الشابة علىٰ بيئة العمل الدولي ضمانًا لتعاون سهل بين دول الاتحاد الأوروبي. ٢- سلسلة محاضرات «المسؤولية في المستقبل» حول المسؤوليات المتصورة علىٰ المجتمع مستقبليًا. ٣- عقد مؤتمر دولي سنويًا في شتوتجارت لمناقشة القضايا الاجتماعية، مثل الهجرة والاندماج والمواطنة العالمية. ٤- استشارة المواطنين الأوروبيين، وهو المنتدىٰ الأول من نوعه الجامع لمواطني سبع وعشرين دولة أوروبية لمناقشة مستقبل الاتحاد الأوروبي. ٥- برنامج «أفكار شابة من أجل أوروبا»، والذي يهدف لتشجيع الشباب علىٰ الاهتمام بالقضايا الأوروبية، وإعدادهم لتشكيل مستقبل القارة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. ويستهدف طلاب المدارس الثانوية. ٦- برنامج «المدارس جسر أوروبا»، والذي يسعىٰ لزيادة وعي طلاب المدارس بهويتهم الوطنية في سياق الوحدة الأوروبية، وتحفيزهم علىٰ الالتزام طويل المدىٰ بها. ٧- برنامج السياسات الأوروبية الذي يقيس فعالية المشاركة المدنية علىٰ مستوىٰ المواطنين الأوروبيين بأسلوب أكاديمي. ويبتغي توضيحًا إلىٰ أي مدىٰ ستدفع مشروعات المشاركة المدنية المواطنين نحو مزيد من الاهتمام بالاتحاد الأوروبي وقضاياه. ٨- برنامج أوروبا المتجول، وفيه يتجول عشرون من الطلاب الأوروبيين بين المدارس الثانوية في ألمانيا وفرنسا لعقد ندوات وورش عمل ودورات تعليم للغات، ويهدف =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= لزيادة اهتمام الشباب بالاندماج الأوروبي، ولعب دور إيجابي فيه. ٩- منحة الاتحاد الأوروبي للصحافة لتدريب شباب الصحفيين علىٰ الصحافة الإلكترونية، وتعميق اهتمامهم بالقضايا الأوروبية. ١٠- سلسلة محاضرات حول الموروث الأوروبي المشترك، والإجراءات التي اتخذت نحو الوحدة.
	تشجيع القيادات الدولية الشابة	استشعرت المؤسسة بعد إعادة توحيد ألمانيا أنَّ الشباب الألمان غير معدٍ بصورة مناسبة للعمل في المنظمات الدولية؛ مما دفعها لتصميم عدة برامج لتأهيلهم التأهيل المناسب في إطار اهتمامها بالتبادل الدولي: ١- برنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية. ٢- برنامج تدريبي بالكلية الدولية لتأهيل الشباب الراغبين في العمل بالمجال الدولي. ٣- برنامج لتمويل مشاركة الطلاب الألمان النابهين في مسابقات القانون الدولية ونماذج محاكاة السياسات الدولية.
برنامج العلاقات الدولية مع وسط وجنوب شرق أوروبا واتحاد الدول المستقلة والصين	المجتمع المدني	سعت المؤسسة لتطوير مجتمع مدني حيوي في دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة[1]. واعتبرت أنَّه من الضروري أن يتحمل المواطنون مسؤولياتهم عن الصالح العام، كما تتحمل الحكومات عبء خلق الظروف المناسبة للمواطنين النشطاء انطلاقًا من مبدأ الحكم الصالح. وتركز المؤسسة علىٰ جذب الشباب، ودعم الأفكار المبدعة في مجال الانخراط الاجتماعي النشط. وشملت برامجها في هذا الصدد: ١- برنامج التعليم المدني، وهو منحة تقدم للنشطاء الساعين لتنمية التربية المدنية والوعي السياسي في بلادهم. =

(١) رابطة الدول المستقلة هي منظمة إقليمية أوروبية -آسيوية تضم بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٢- كلية تيودور - هويس، وتساند الشباب الراغبين في المساهمة بفعالية في صياغة مستقبل مجتمعاتهم من خلال تنظيم دورات تدريبية حول إدارة المشروعات التطوعية. ٣- كلية كارل فريدريش جوردلر، وهي توفر تدريبًا متقدمًا للقيادات التنفيذية الشابة من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا ومولدافيا وتركيا وأوكرانيا في مجال الحكم الصالح لضمان الاستدامة والمسؤولية في القطاع العام بهذه الدول. ٤- كلية الدبلوماسيين، وتسعىٰ لتعميق التفاهم الدولي والتعاون الدولي لدعم السلام والحرية والديمقراطية. وتختار عددًا من دبلوماسيي دول أوروبا الشرقية والصين من البعثات الدبلوماسية العاملة في ألمانيا لتدريبهم. ٥- البرنامج الألماني - التشيكي للمهنيين الشباب، ويدير لقاءات مشتركة بين القيادات التنفيذية الشابة من ألمانيا والتشيك عدة مرات سنويًا لتعميق الاندماج الأوروبي. ٦- برنامج السفر لأوروبا، ويقدم منحًا للطلاب النابهين من جمهوريات غرب البلقان للتجول في دول الاتحاد الأوروبي لزيادة تعريفهم بها. ٧- منحة البحر الأسود للشباب الإصلاحيين، وتقدم للتشبيك بين القيادات الشابة الساعية للإصلاح في دول البحر الأسود. =

= السابق، وتشمل هذه الدول: روسيا البيضاء، وأوكرانيا، وروسيا، ومولدافيا، وجورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وتركمانستان، وأوزباكستان، وكازخستان، وطاجكستان، وقرغيزيا، ومقرها في مدينة مينسك عاصمة روسيا البيضاء.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٨- حوار كيف، ويمثل منتدىٰ ألمانيًا - أوكرانيًا للحوار بين ممثلي المنظمات غير الحكومية والقطاع البحثي والإعلامي والسياسي في البلدين لمناقشة قضايا المجتمع المدني. ٩- الحوار الألماني - الروسي في مقاطعة بادن - بادن الألمانية. ١٠- مجموعة جرانولد، وهي تتكون من قيادات ألمانية وروسية وبولندية لدعم الانفتاح في العلاقات الثلاثية، وإضفاء مزيد من الزخم علىٰ علاقة روسيا بالاتحاد الأوروبي. ١١- الصندوق الأوروبي لصالح دول البلقان. ١٢- برنامج لدعم بلورة تفاهم ومصالحة في جنوب شرق أوروبا. ١٣- مركز روبرت بوش لدول وسط وشرق أوروبا، الذي يدير ويدعم العديد من المشروعات للتشبيك بين القيادات الشابة وصغار الباحثين في هذه الدول ومساندتهم. ١٤- مؤسسة التبادل الشبابي الألماني - الروسي. ١٥- مبادرة بناء الثقة في جنوب القوقاز لدعم أنشطة الفاعلين من غير الدول وقيادات المجتمع المدني. ١٦- اللجنة الدولية حول البلقان، وتهدف لبلورة تصور حول مستقبل دول المنطقة، وفرص اندماجها مع الاتحاد الأوروبي. ١٧- برنامج أوروبا في حقيبة، والذي يتجول من خلاله مجموعة من الخبراء الألمان والبولنديين والأوكرانيين في الأقاليم الأوكرانية لمناقشة فرص التقارب بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
	الإعلام	تساند المؤسسة الصحفيين باعتبارهم طرفًا رئيسًا في نقل المعرفة وتعميق التفاهم بين الثقافات المتنوعة من خلال الوسائل الإعلامية. ولذلك، دعمت جملة من البرامج المتعلقة بالتبادل الإعلامي مع دول وسط وشرق أوروبا والبلقان والصين: ١- برنامج شراكة إعلامية بين صحفيين من ألمانيا ونظرائهم في شرق ووسط أوروبا والصين. ٢- برنامج تدريبي لصحفيين من دول وسط وشرق أوروبا في المؤسسات الألمانية، كما يشمل تدريب صحفيين ألمان في مؤسسات صحفية بهذه الدول. ٣- منحة البلقان للصحفيين المتميزين. ٤- برنامج التقارير السياسية والاقتصادية لتدريب صحفيي دول جنوب شرق أوروبا علىٰ إعداد التقارير في المجالات السياسية والاقتصادية. ٥- دورة للمصورين الصحفيين المحترفين من دول جنوب شرق أوروبا. ٦- رحلات بحثية للصحفيين الألمان لعدة دول من جنوب شرق أوروبا. ٧- الأيام الإعلامية الألمانية - البولندية، وهو تجمع للصحفيين والناشرين ومسؤولي المحطات الإذاعية والتلفزيونية من البلدين. ٨- الحوار الإعلامي الألماني - البولندي. ٩- برنامج سفراء الإعلام بين ألمانيا والصين، وهو برنامج تبادل للصحفيين من الدولتين. ١٠- منتدىٰ الشرق - الغرب لجودة الصحافة. ١١- المائدة الإعلامية المستديرة بين ألمانيا والصين.

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
	الثقافة	تساهم المعرفة بالثقافات الأجنبية في المزيد من التفاهم بين الثقافات المختلفة. وتدعم المؤسسة الثقافة باعتبارها وسيلة لفتح الأبواب باتجاه المزيد من التفاهم الدولي خارج النطاق السياسي. فبناء الهوية الأوروبية ارتكز علىٰ التنوع في ثقافاتها، وتنمية الفنون، ووعي الوسطاء بين الثقافات بالتفاهم الدولي، وهو ما تهتم به المؤسسة وتدعمه في البرامج التالية: ١- برنامج تدريبي لمسؤولي الأنشطة الثقافية الألمان لإدارة مراكز ثقافية في دول وسط وشرق أوروبا. ٢- برنامج تدريبي لمسؤولي الأنشطة الثقافية الألمان لإدارة مراكز ثقافية في الاتحاد الروسي. ٣- برنامج تدريبي لمسؤولي الأنشطة الثقافية من دول وسط وشرق أوروبا للاضطلاع بمسؤوليات في مراكز ثقافية ألمانية. ٤- برنامج عابري الحدود، ويهدف لدعم النشر في موضوعات متعلقة بوسط وشرق أوروبا. ٥- الشبكة الأوروبية للمراكز الثقافية والأدبية. ٦- برنامج منح لتوثيق الحياة السياسية والاقتصادية في دول شرق أوروبا في خلال الستين عامًا السابقة. ٧- تقرير سنوي عن تطور السياسات الثقافية الأوروبية، ومدىٰ مشاركتها في تنمية الهوية الأوروبية. ٨- مركز براغ الأدبي للكتاب التشيك المتحدثين بالألمانية، ويهدف لإحياء التراث الثقافي للأدب المكتوب باللغة الألمانية في منطقة بوهيميا. ٩- برنامج بناء الجسور الأدبية لدعم المترجمين في دول وسط وشرق أوروبا واتحاد الدول المستقلة والصين الذين ينقلون الكتب الأدبية من اللغة الألمانية وإليها. =

البرنامج الأساسي	المحاور الرئيسة	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ١٠- جائزة كارل دويتش للمترجمين البولنديين العاملين علىٰ الأدب الألماني ونظرائهم الألمان المتخصصين في الأدب البولندي. ١١- الشبكة الصينية الألمانية الثقافية. ١٢- دعم الليالي الثقافية عن أوكرانيا وروسيا البيضاء خلال معرض كتاب ليبزيج في بولندا. ١٣- إصدار كتاب لعدة مؤلفين من دول جنوب شرق أوروبا عن علاقتهم بالآخر. ١٤- نشر أربعة مجلدات لروائع الأدب التشيكي. ١٥- إصدار ٥٠ مجلدًا من أبرز الكتابات البولندية.
	التعليم	تلعب المؤسسات التعليمية دورًا هامًّا في التقدم في إطار المجتمعات الديمقراطية الحديثة؛ فالتعليم أحد مجالات الاهتمام العام. ولذلك، تساند المؤسسة الأكاديميين الشبان باعتبارهم الضمان الأساسي للتفاهم الدولي. وبالتالي، طورت عدة برامج في هذا الإطار، مع التركيز علىٰ الصين: ١- محاضرات لخريجي الجامعات الألمانية لإجراء دراسات وبحوث في جامعات وسط وشرق أوروبا والصين. ٢- برنامج تدريبي في الجامعات الألمانية للصينيين العاملين في مجال شؤون الطلاب. ٣- مبادرة يوهان جوتفريد هيردر لدعم تدريس الأساتذة الألمان في جامعات أخرىٰ في دول العالم. ٤- معهد كلاوس مينرت الأوروبي، وهو برنامج الدراسات الأوروبية الوحيد الناطق بالألمانية في روسيا. ويقدم دراسات عليا لتعميق المعرفة والتفاهم مع أوروبا ٥- مؤسسة روتش وبياتريس موميرت، وهي تقدم منحًا للقيادات التنفيذية الشابة من دول وسط وجنوب شرق أوروبا لدراسة الاقتصاد والهندسة.

ملحق رقم (٣)

البرامج المحلية والدولية لمؤسسة فورد الأمريكية

جدول (٥): توصيف برامج مؤسسة فورد (١٩٩٧-٢٠٠٩)[1]

البرنامج	توصيفه
بناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية	يساعد هذا البرنامج علىٰ تقوية الأفراد والمنظمات، وزيادة فاعليتهم في إيجاد حلول للفقر وغياب العدالة. وفي هذ السياق، تساند المؤسسة جهود هؤلاء الأفراد لامتلاك أصول بشرية واجتماعية ومالية وبيئية؛ مما يمكنهم من السيطرة علىٰ حياتهم، والمشاركة في مجتمعاتهم بصورة هادفة وفعالة. ولذلك، تقدم منحًا لتمويل الحركات الاجتماعية النشطة، وإنشاء المؤسسات، وتوسيع الشراكات التي تحلل الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وتبتكر حلولًا لها من خلال البحث، والتدريب، وتحليل السياسات، والدفاع عن الحقوق. ويدير البرنامج وحدتين؛ هما: التنمية الاقتصادية، وتنمية الموارد والمجتمعات المحلية.
السلام والعدالة الاجتماعية	تعتبر مؤسسة فورد أنَّ تحقيق السلام هو شرط لازم لإنجاز رسالتها المتمثلة في تقوية المبادئ الديمقراطية، وتقليل الفقر وغياب العدالة، وضمان التعاون الدولي، وتحسين الإنجاز البشري. فالنزاعات المسلحة تدمر الحياة والحكومات والمؤسسات المدنية، وتخرب الثقة المتبادلة في المجتمع. وفي هذا السياق، تعد العدالة =

(١) استمد توصيف هذه البرامج من التقارير السنوية لمؤسسة فورد، لمزيد من التفاصيل، انظر:
Ford Foundation Annual Reporī 1997-2009, New York¤ Ford Foundation

البرنامج	توصيفه
	= الاجتماعية الضمان الوحيد علىٰ المدىٰ الطويل لاستدامة السلام. وبناءً علىٰ ذلك؛ قسمت المؤسسة هذا البرنامج إلىٰ وحدتي حقوق الإنسان، والحوكمة والمجتمع المدني. وقد عدت جهود تطوير السياسات، وتنمية المشاركة المدنية، وإصلاح القانون كأبرز استراتيجيات هذا البرنامج.
المعرفة والإبداع والحرية	ينشط هذا البرنامج عالميًا لدعم الإنجاز في الفنون، وتطوير التعليم والبحث، وتحسين الفهم الإيجابي للقضايا الجنسية. كما يسعىٰ أيضًا لتشجيع الإعلام والدين كقوتين دافعتين للديمقراطية في السياقات الثقافية المتعددة. وتدرك المؤسسة أنَّ المعرفة والإبداع عاملان محوريان لثراء حياة الأفراد وتقدم مجتمعاتهم. وتعتبر أنَّ الحرية في التفكير والنقد يسهلان بناء مجتمعات أكثر عدالة وتعددية. وينقسم هذا البرنامج إلىٰ وحدتين؛ هما: التعليم والقضايا الجنسية والدين، والإعلام والفنون والثقافة.

جدول (٦): توصيف الوحدات والمبادرات الفرعية لبرامج مؤسسة فورد (١٩٩٧-٢٠٠٩)[١]

البرنامج	الوحدات	البرامج الفرعية/ تعريفها
بناء الأصول وتنمية المجتمعات المحلية	التنمية الاقتصادية	تسعىٰ هذه الوحدة إلىٰ تحقيق تحسن اقتصادي دائم في حياة الفئات المهمشة. وتنسق جهودها في إطار مجالين، هما: ١- التنمية المالية والأمن الاقتصادي: فتدعم المنظمات المساندة لخلق فرص عمل، أو مساعدة محدودي الدخل علىٰ امتلاك فوائض ادخارية ومنازل وأعمال تجارية وأراضي أو أية أصول أخرىٰ، وتنميتها، واستثمارها. ٢- تنمية القوىٰ العاملة: تمول المؤسسة المنظمات المعنية بتحسين قدرات محدودي الدخل، وتنمية مهاراتهم المرتبطة بسوق العمل، وتمكينهم من الحصول علىٰ فرص توظيف جادة بأجور مناسبة. وتدير هذه الوحدة الاستثمارات ذات الصلة بالبرامج التابعة للمؤسسة[٢].
	تنمية الموارد والمجتمعات المحلية	ترتبط هذه الوحدة بالجهود المبذولة لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة في المجتمعات المحلية. وتنقسم مجالات اهتمامها إلىٰ ثلاثة مجالات، هي: =

(١) اعتمد توصيف الوحدات والمبادرات الفرعية لبرامج مؤسسة فورد علىٰ التقارير السنوية للمؤسسة، لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ford Foundation Annual Report, 1997-2009, New York: Ford Foundation

(٢) تمثل استثمارات البرامج ذات الصلة بالمؤسسة قروضًامن دون فوائد تقدم لدعم مؤسسات المجتمع المدني الناشئة، وتطوير برامجها، بحيث تسدد هذه القروض علىٰ مدىٰ زمني مناسب للمؤسسة.

البرنامج	الوحدات	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ١- البيئة والتنمية: فتساعد الأفراد والمجموعات علىٰ امتلاك أراضي وموارد مائية ومساحات برية أو أية أصول أخرىٰ من الموارد الطبيعية، والحفاظ عليها، وتطويرها، بما يقلل من الفقر وعدم العدالة في توزيع هذه الموارد. ٢- تنمية المجتمعات المحلية: تسعىٰ المؤسسة لتحسين جودة الحياة، وتنمية فرص التغيير الإيجابي في المجتمعات الريفية والحضرية. فتدعم المنظمات المحلية المعنية بحشد رأس المال الخيري والاستثماري والاجتماعي والموارد الطبيعية، وتقويته بأسلوب مسؤول وعادل. ٣- الصحة الإنجابية والجنسية[١]: تهتم المؤسسة برصد العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الصحة الإنجابية والجنسية. وتركز المنح المقدمة علىٰ دعم استجابة المنظمات المحلية للاحتياجات المتزايدة لاستراتيجيات وقائية وسياسات مناسبة في هذا الصدد. كما تعني بجهود تمكين المرأة والشباب، وتحسين أوضاع الصحة الإنجابية والسياسات المرتبطة بها.
السلام والعدالة الاجتماعية	حقوق الإنسان	تنشط هذه الوحدة في مجالين، هما: ١- حقوق الإنسان: فتشجع علىٰ تحقيق العدالة، وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة للأفراد والجماعات الضعيفة في المجتمع. وتركز المنح المقدمة علىٰ دعم البحث والدعوة والتوعية بحقوق الإنسان، وأساليب =

(١) تم إدراج مجال الصحة الإنجابية والجنسية في برامج المؤسسة الثلاثة بصيغ متنوعة حسب اهتمامات هذه البرامج.

البرنامج	الوحدات	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= حمايتها. وتساند برامج أخرىٰ متعلقة بحقوق اللاجئين والمهاجرين داخل الولايات المتحدة وخارجها. ٢- الصحة الإنجابية والجنسية: تركز علىٰ تأمين الاعتراف الدولي بتطبيق الحقوق الإنسانية التي انطوت عليها خطة عمل الأمم المتحدة ذات الصلة بمؤتمرها للسكان المنعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وتعتبر المؤسسة أنَّ هذه الخطة تجمع بين حماية حقوق الإنسان وضمان الصحة العامة، بما يشمل أنشطة الوقاية من الإيدز، ومكافحة التمييز ضد حامليه، ومكافحة كافة الأمراض المتعلقة بالممارسات الجنسية والدعارة والعنف، وضمان الحصول علىٰ خدمات الصحة الإنجابية.
	الحوكمة والمجتمع المدني	تهتم هذه الوحدة بمجالين، هما: ١- الحوكمة: فتعمل علىٰ تقوية استجابة الحكومات الوطنية والمحلية للمشاكل العامة، وتحسين قدرة مؤسسات الحكومة الوطنية علىٰ تأمين السلام والعدالة الاجتماعية، وبناء حوكمة عالمية ديمقراطية في مجال الاقتصاد الدولي والنزاعات المسلحة والأمن. كما تدعم هذه الوحدة الجهود الرامية لتحسين الأداء الحكومي، وبناء وعي عام بقضايا الميزانيات والضرائب، ومواجهة التحديات المتعلقة بالتوجه نحو اللامركزية الحكومية. وتسعىٰ لضمان قيمة المساواة السياسية في الولايات المتحدة من خلال إصلاح جاد في الإجراءات الانتخابية، وتمويل الحملات. ويتضمن البعد العالمي للحوكمة تحسين إدارة الاقتصاد الدولي ومنع تبعات النزاعات بين الدول. =

البرنامج	الوحدات	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= ٢- المجتمع المدني: يعمل علىٰ زيادة تأثير جماعات المواطنين العاملة في السلام والعدالة الاجتماعية، وتقوية المجتمع الخيري الذي يساندهم، وتشجيع مراقبة المواطنين للقطاعين العام والخاص. وتهدف المؤسسة لإيجاد مجتمعات مدنية قوية ومستقلة وديمقراطية. وتسعىٰ منحها لدعم المشاركة العامة فيما يزيد عن مجرد التصويت في الانتخابات من خلال تقوية منظمات المجتمع المدني والعمل الخيري المساندة لها. كما تهتم بجهود تقوية المجتمع المدني العالمي وقدرة تجمعات المواطنين عبر الدول علىٰ التركيز علىٰ قضايا السياسة العامة.
المعرفة والإبداع والحرية	التعليم والقضايا الجنسية والدين	تهتم هذه الوحدة بثلاثة مجالات أساسية، هي: ١- التعليم والبحث: فتسعىٰ المؤسسة لزيادة فرص التعليم وجودته للفئات المهمشة، وتعليم قيادات جديدة ومفكرين، وبلورة مناهج مساندة للاندماج والتنمية والحياة المدنية. وتساند المنح في هذا الصدد برامج السياسات والبحث والتطوير في المدارس والمؤسسات التعليمية العليا، مع التركيز علىٰ دعم أداء النظام التعليمي من خلال تحسين التدريب والتمويل والمساءلة والحوكمة. كما تشير مساندة البحث إلىٰ تعميق الفهم في قضايا مثل الأدوار الاجتماعية للنوع، والهوية، والتعددية، والتغييرالاجتماعي، والتواصل الدولي. ٢- الصحة الإنجابية والجنسية: ويعني بدعم جهود بناء المعرفة، وتطوير السياسات، والتوعية العامة بالقضايا الجنسية وعلاقتها بالإنجاز البشري. ٣- الدين والمجتمع والثقافة: تختبر المؤسسة دور التقاليد الدينية في بلورة القيم الاجتماعية بهدف تقوية =

البرنامج	الوحدات	البرامج الفرعية/ تعريفها
		= إسهامات هذه التقاليد في خلق مجتمعات عادلة وسوية وتعددية. وتسعىٰ المنح لدعم مشاركة الجماعات المهمشة تاريخيًا في تفسير التقاليد الدينية والثقافية، وتحديد المصادر الروحية للمجتمعات المعاصرة.
	الإعـــلام والـــفـــنـــون والثقافة	يسعىٰ البرنامج إلىٰ تقوية الفنون والإعلام باعتبارهما مساهمين هامين في المجتمعات التي ينشطا فيها. وتعمل هذه الوحدة في مجالين؛ هما: ١- الإعلام: فتسعىٰ المؤسسة لتقوية إعلام حر ومسؤول يهتم بالقضايا المدنية والاجتماعية، وتشجع السياسات والتشريعات التي تؤكد علىٰ خدمة المنظومات الإعلامية والمعلوماتية للمصالح والتجمعات العامة المختلفة. كما تدعم الإنتاج عالي الجودة الذي يثري الحوار العام حول القضايا الجوهرية، مثل بناء القيم الديمقراطية والتعددية. ٢- الفنون والثقافة: فتهدف لزيادة فرص التعبير الثقافي والفني للأفراد من كافة الخلفيات الاجتماعية، وتوثيق كافة الصيغ الثقافية الحديثة والقديمة ونشرها، وتوسيع انخراط المستمعين وفرصهم، وتحسين حياة الفنانين ومشاركتهم في الحياة المدنية.

جدول (٧): توصيف برامج مؤسسة فورد (٢٠١٠- حاليًا)[١]

البرنامج	توصيفه
الأصول والفرص الاقتصادية المحلية	يركز البرنامج علىٰ تقليل الفقر، وتأسيس الأمن الاقتصادي من خلال مساعدة الأفراد علىٰ بناء أصول فردية ومشتركة، بما يشمل الموارد الطبيعية التي تحقق استدامة الحياة في المجتمعات الريفية، والمهارات الصالحة لسوق العمل التي تمكن الأفراد من تحسين دخولهم، وريادة برامج لإتاحة الفرصة أمام الأسر محدودة الدخل للحصول علىٰ مدخرات وفرص في الاقتصاديات الحضرية. ويركز علىٰ ثلاث قضايا؛ هي: العدالة الاقتصادية، والاقتصاديات الحضرية، والتنمية المستدامة.
الديمقراطية والحقوق والعدالة	تعتبر المؤسسة أنَّ تقوية الديمقراطية وتحسين حقوق الإنسان حق للجميع. فتسعىٰ لإيجاد المزيد من الحكومات الديمقراطية موضع المساءلة من خلال تقوية دور القانون، وإعطاء الأفراد صوتًا في المؤسسات التي تؤثر في حياتهم، وضمان حقوق الإنسان. ويركز هذا البرنامج علىٰ قضيتي الحكومة الديمقراطية والمساءلة، والمجتمع المدني.
التعليم والإبداع وحرية التعبير	تشير المؤسسة إلىٰ أهمية ضمان تعليم أكثر عدالة وقدر أكبر من حرية التعبير. ولذلك فهي تدعم برامج التعليم والبحث، ووسائل الإعلام العامة، وحرية التعبير الديني، والصحة والحقوق الإنجابية والجنسية، ومساحات الفنون. ويتفرع من هذا البرنامج ثلاث وحدات، هي: فرص التعليم والبحث، وحرية التعبير، والصحة والحقوق الإنجابية والجنسية.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ford Foundation, 2009, *New Generation of Social Change*, New York: Ford Foundation.

جدول (٨): توصيف الوحدات والمبادرات الفرعية
لبرامج مؤسسة فورد (٢٠١٠- حاليًا)[1]

البرنامج	القضايا	المبادرات الفرعية/ تعريفها
الأصول والفرص الاقتصادية	العدالة الاقتصادية	تعتبر المؤسسة أنَّ الرخاء الاقتصادي لا يحسن فقط حياة محدودي الدخل من الأفراد والمجتمعات؛ بل أيضًا يعد جيدًا للتجارة واستقرار الاقتصاد العالمي ونموه. إلا أنَّ ركائز الأمن الاقتصادي الأساسية لا تزال بعيدة عن قطاعات كبيرة من المجتمعات. ولذلك، تهدف المؤسسة لتمكين كافة الأفراد من الحصول علىٰ مستوىٰ معيشي مناسب، وتكوين موارد اقتصادية لرخاء المجتمعات بطرق عادلة ومتساوية. وفي هذا السياق، دشنت المؤسسة عدة مبادرات: ١- مبادرة «بناء أمن اقتصادي عبر العمر»؛ لتشجيع برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد العائلات من محدودي الدخل علىٰ تحقيق استقرار اقتصادي. ٢- مبادرة «تأمين وظائف جيدة وفرص للخدمات»؛ لمساعدة الأسر منخفضة الرواتب علىٰ تحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادي. ٣- مبادرة «مد فرص المعيشة للأسر الفقيرة»؛ لتقليص فقر الأسر محدودة الدخل في المناطق الحضرية والريفية. ٤- مبادرة «تحسين فرص النفاذ إلىٰ الخدمات المالية»؛ لتحسين البنية التحتية للمنتجات المالية والخدمات، وتسهيل حصول محدودي الدخل عليها. =

(١) Ibid.

البرنامج	القضايا	المبادرات الفرعية/ تعريفها
		= ٥- مبادرة «تشجيع استراتيجيات القوىٰ العاملة من الجيل القادم»؛ لتطوير فرص التدريب والتوظيف للقوىٰ العاملة المهمشة.
	الاقـتـصـاد الحضري	تؤكد المؤسسة علىٰ أهمية حصول الأفراد علىٰ سكن قادرين علىٰ تحمل نفقاته، ومواصلات مناسبة، ووظائف جيدة لبناء رخاء المجتمعات؛ ولذلك دعمت المؤسسة عدة مبادرات في هذا الصدد: ١- مبادرة «ربط الأفراد بالفرص»؛ لإيصال الأفراد من محدودي الدخل إلىٰ مساكن يقدرون علىٰ شرائها، ووظائف جيدة، ومواصلات مناسبة من خلال تخطيط إقليمي جيد. ٢- مبادرة «توسيع فرص للسكن الجيد»؛ لزيادة فرص امتلاك محدودي الدخل لمساكن خاصة. مبادرة «تشجيع استخدام واسع النطاق للأراضي»؛ لدعم استقرار الضواحي الأمريكية من خلال إيجاد استخدام مبتكر للأراضي، وتطوير استراتيجيات تخطيط المجتمعات المحلية.
	الـتـنـمـيـة المستدامة	تؤمن المؤسسة أنَّ حصول الأفراد علىٰ الموارد الطبيعية يحقق هدفين مرتبطين، هما: تقليل الفقر العالمي، واستدامة الموارد في البيئة. وقد دشنت المؤسسة في هذا السياق مبادرتين، هما: ١- مبادرة «الاستجابة للتغير المناخي لضمان المجتمعات الريفية»؛ لتطوير سياسات ذات صلة بالتغيير المناخي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في أنحاء العالم. مبادرة «توسيع حقوق المجتمعات المحلية علىٰ الموارد الطبيعية»؛ لتمكين الفقراء في المناطق =

البرنامج	القضايا	المبادرات الفرعية/ تعريفها
		= الريفية من الحصول علىٰ مزيد من الموارد الطبيعية، وصنع القرارات حولها.
الديمقراطية والحقوق والعدالة	الحكومة الديمقراطية والمساءلة	تؤكد المؤسسة أنَّ المؤسسات العامة الفعالة ضرورية لرخاء المجتمعات وأمنها وحريتها. فعملية الحكم لا بدَّ أن تكون أكثر شفافية ومساءلة وتضامنية لتحقق العدالة والمساواة؛ ولذلك أعلنت المؤسسة عن عدة مبادرات لذلك، هي: ١- مبادرة «زيادة المشاركة السياسية والمدنية»؛ لرفع مستوىٰ مشاركة المجتمعات المهمشة علىٰ كافة المستويات في الحياة السياسية والمدنية. ٢- مبادرة «ضمان إصلاح النظام الانتخابي والمشاركة الديمقراطية»؛ للتقليل من معوقات المشاركة الديمقراطية، بحيث يتم تمثيل الفئات المهمشة في الولايات المتحدة بصورة كاملة. ٣- مبادرة «ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة»؛ لتحسين الشفافية والمساءلة والاندماج في المؤسسات الحكومية وعملياتها. ٤- مبادرة «إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية»؛ لجعل نظم الحوكمة الاقتصادية العالمية أكثر شفافية ومساءلة وفعالية. ٥- مبادرة «تقوية المجتمع المدني والعمل الخيري»؛ لزيادة فعالية المنظمات المدنية من خلال تقوية بنيتها التحتية والبيئة المنظمة لها.
	حقوق الإنسان	ترىٰ المؤسسة أنَّ الوفاء بالحقوق المفروضة لكافة الأفراد مرتبط بوجود مجتمع منخرط ونشط، ومؤسسات عامة ومسؤولين ملتزمين بالكرامة الإنسانية وقيمة الفرد. وبالتالي، دشنت المؤسسة =

البرنامج	القضايا	المبادرات الفرعية/ تعريفها
		= عدة مبادرات ذات صلة بهذه الأهداف، هي: ١- مبادرة «تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية»؛ لمساعدة الأفراد علىٰ المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة حالات انتهاك هذه الحقوق. ٢- مبادرة «تحسين العدالة العرقية وحقوق الأقليات»؛ لتأمين حقوق متساوية وفرص أكبر للأقليات العرقية والإثنية والسكان الأصليين. ٣- مبادرة «حماية حقوق النساء»؛ لتحسين حياة النساء ذوات الدخل المنخفض من خلال استراتيجيات تركز علىٰ محاربة عدم المساواة والتمييز ضدهن. ٤- مبادرة «التقليل من التمييز ضد مرضىٰ الإيدز أو استبعادهم»؛ لحماية حقوق المصابين بالإيدز. ٥- مبادرة «إصلاح النظام القضائي الجنائي والمدني»؛ للتأكد من حصول الجماعات المهمشة علىٰ فرص للنفاذ إلىٰ النظام القضائي الجنائي في مجتمعاتها، والذي يلتزم بحماية العدالة والمساواة بالقانون. ٦- مبادرة «تقوية حقوق الإنسان في العالم»؛ لدعم الأصوات النشطة، وجعل حركة حقوق الإنسان قادرة علىٰ الاستجابة لاحتياجات الفقراء والمهمشين، مع التركيز علىٰ الجنوب العالمي.
التعليم والإبداع وحرية التعبير	فرص التعليم والبحث	تسعىٰ المؤسسة لحصول كافة الأفراد المنتمين لجماعات مهمشة أو ضعيفة علىٰ تعليم يوسع فرصهم في العمل، ويضمن جودة معيشتهم، ويحقق لهم نتائج متساوية؛ ولذلك بدأت المؤسسة عدة مبادرات متعلقة بذلك، هي: =

البرنامج	القضايا	المبادرات الفرعية/ تعريفها
		= ١- مبادرة «تحسين النفاذ إلىٰ التعليم العالي والنجاح فيه»؛ لإصلاح السياسات والمؤسسات التعليمية بغرض تحسين فرص الفئات المهمشة في الالتحاق بالتعليم العالي الجيد، والنجاح فيه. ٢- مبادرة «المزيد والأفضل من وقت التعليم»؛ لإعادة تأسيس المدارس الحكومية من خلال حصول طلابها علىٰ المزيد من الوقت للتعلم في المناطق الفقيرة، كي يمكن إعداد الطلاب للالتحاق بجامعات مرموقة، والمشاركة في الحياة المدنية علىٰ نحو عادل. ٣- مبادرة «تحويل التعليم الثانوي»؛ لصالح الهدف السابق ذاته.
	حرية التعبير	تؤكد المؤسسة أنَّ التدفق الحر للمعلومات والأفكار هو ضروري لإيجاد مجتمعات صحية ومتقدمة، وتدعم منحها جهود حرية نظم الإعلام وسياساته. وقد دشنت المؤسسة عدة مبادرات ذات صلة بذلك، هي: ١- مبادرة «تحسين النفاذ إلىٰ الإعلام وحقوقه»؛ لضمان الوصول عالميًا إلىٰ نظم إعلامية مفتوحة ومتنوعة. ٢- مبادرة «تحسين الإعلام الهادف للخدمة العامة»؛ لتطوير إعلام نشط في مجال الخدمة العامة ينخرط في توعية المواطنين في أنحاء العالم بالقضايا الحرجة. ٣- مبادرة «فقط فيلم»؛ لتطوير العدالة الاجتماعية في العالم من خلال تشجيع صناع الأفلام الموهوبين والناشئين علىٰ إنتاج الأفلام الوثائقية. ٤- مبادرة «دعم أماكن للفنون المختلفة»؛ لتشجيع بروز جيل جديد من القيادات الفنية، وتطوير أماكن =

البرنامج	القضايا	المبادرات الفرعية/ تعريفها
		= الفنون، مما يعكس الثراء الثقافي للمجتمعات المتنوعة.
	الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية	تعتبر المؤسسة أنَّ الحياة الجنسية والحق في الصحة الإنجابية هي بعد بنيوي في الخبرة الإنسانية؛ فكل الرجال والنساء من حقهم ممارسة حقوقهم من دون عنف أو إكراه؛ ولذلك أعلنت عن عدة مبادرات في هذا الصدد، هي: ١- مبادرة «ضمان الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية»؛ لتطوير سياسات وقوانين وطنية للصحة الإنجابية والجنسية مدعومة بالمعايير الإقليمية والدولية. ٢- مبادرة «دعم البحث في القضايا الجنسية»؛ للتأكد من ارتباط البحوث المثبتة حول القضايا الجنسية والصحة والحقوق الإنجابية بالسياسة العامة وتوعية الجماهير. ٣- مبادرة «الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب»؛ لتحسين السياسات والبرامج الساعية لتطوير الصحة الإنجابية والجنسية للشابات من الفئات المهمشة.

جدول (٩): المبادرات الفرعية

لبرامج مؤسسة فورد (٢٠١٠- حاليًا) وفقًا للمناطق الجغرافية[١]

الإقليم	المبادرات
منطقة الأنديز	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - تحسين العدالة العرقية وحقوق الأقليات. - تقوية حقوق الإنسان في العالم. - بناء الأمن الاقتصادي علىٰ مدىٰ العمر. - زيادة فرص المعيشة للأسر الفقيرة. - تحسين فرص الحصول علىٰ التعليم العالي، والنجاح فيه.
البرازيل	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - تحسين العدالة العرقية وحقوق الأقليات. - تقوية حقوق الإنسان في العالم. - زيادة حقوق المجتمعات المحلية في مواردها الطبيعية. - تحسين فرص الحصول علىٰ التعليم العالي، والنجاح فيه. - تحسين النفاذ إلىٰ الإعلام وحقوقه.
الصين	ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - تقوية المجتمع المدني. - إصلاح النظام الجنائي والقضائي. - زيادة حقوق المجتمعات المحلية في مواردها الطبيعية. - التعليم الثانوي. - تحسين فرص الحصول علىٰ التعليم العالي، والنجاح فيه. - ضمان الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ford Foundation Annual Report, 2008, New York: Ford Foundation, pp.27-30.

الإقليم	المبادرات
شرق أفريقيا	- تقوية المجتمع المدني. - حماية حقوق المرأة. - زيادة فرص المعيشة للأسر الفقيرة. - زيادة حقوق المجتمعات المحلية في مواردها الطبيعية. - تحسين الإعلام الهادف للخدمة العامة. - الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب.
الهند ونيبال وسيريلانكا	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. - زيادة فرص المعيشة للأسر الفقيرة. - زيادة حقوق المجتمعات المحلية في مواردها الطبيعية. - تحسين الإعلام الهادف للخدمة العامة. - الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب.
إندونيسيا	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - بناء الأمن الاقتصادي علىٰ مدىٰ العمر. - زيادة حقوق المجتمعات المحلية في مواردها الطبيعية. - تحسين الإعلام الهادف للخدمة العامة. - الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب.
المكسيك وأمريكا الوسطىٰ	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - حماية حقوق المهاجرين. - الحد من التمييز ضد حاملي الإيدز أو استبعادهم. - زيادة فرص المعيشة للأسر الفقيرة. - زيادة حقوق المجتمعات المحلية في مواردها الطبيعية. - دعم تنوع الأماكن الفنية. - ضمان الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - الحد من التمييز ضد حاملي الإيدز أو استبعادهم. - تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. =

الإقليم	المبادرات
	= - تحسين فرص الحصول علىٰ التعليم العالي، والنجاح فيه. - دعم تنوع الأماكن الفنية. - تعليم الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية.
جنوب أفريقيا	-ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - الحد من التمييز ضد حاملي الإيدز أو استبعادهم. - تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. - بناء الأمن الاقتصادي علىٰ مدىٰ العمر. - زيادة فرص المعيشة للأسر الفقيرة. - تحسين فرص الحصول علىٰ التعليم العالي، والنجاح فيه. - الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب.
غرب أفريقيا	- ضمان إيجاد حكومة فعالة ومحاسبة وشفافة. - تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. - زيادة فرص المعيشة للأسر الفقيرة. - الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب.

مركز نماء للبحوث والدراسات

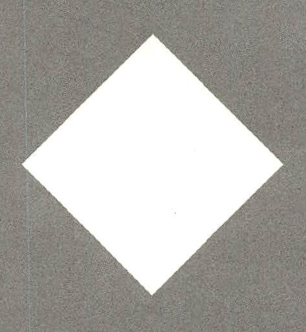
مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشريعة، قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.



سلسلة تجارب:

لأن العالم منذ خلقه الله عز وجل إلى لحظتنا هذه يموج بكم هائل متراكم من التجارب والخبرات الإنسانية؛ فليس حسناً أن يُعرض الإنسان عن تأملها والاعتبار بها، ولا غنى للعقل الإنساني عند إعماله للنظر فيما يواجهه عن تحليل وتأمل التجارب المتعددة والخبرات المتراكمة ليشكل من كل ذلك معطى مهم من معطيات التفكير وإنتاج المعارف والتصورات والأعمال.

وفي هذا السياق، يندرج مشروع التجارب، الذي يسعى إلى التقاط التجارب المختلفة، ومحاولة تسليط الضوء على بداياتها ومساراتها والمفاتيح المركزية التي وقفت وراءها. فوراء كل تجربة تقف فكرة مفتاح، تفسر بدايتها، وتوضح الخيط الناظم الذي يساعد على فهم مسار التجربة، والمنطلقات التي تأسست عليها وأهم الأفكار والاختيارات التي اصطحبتها لتواجه بها التحديات وتشق طريقها نحو التحقق.

مشروع التجارب، إذن، هو محاولة تجمع بين رصد التجارب المختلفة، وبين المساهمة في التقاط الأفكار التي صنعت الفكرة محل التحليل في التجربة في خبراتها بمختلفة وسياقاتها المتباينة. ولذلك، فهو من حيث الجملة، يستهدف استقراء التجارب المختلفة بدون اعتبار لقضية الجغرافيا أو الانتماء الحضاري، والتوقف عند طبيعة كل تجربة على حدة، من حيث فكرة مركزية يتم اختيارها وتحليل التجارب على ضوئها.

على أن السؤال الأساسي لهذا المشروع لا يتوقف عند استقراء هذه التجارب والتقاط مفاتيحها المركزية، وإنما يتوجه بالأساس إلى الإفادة منها في الجواب عن أسئلتنا الشاغلة، والنظر في إمكان نقل بعض عناصر هذه التجارب، ومحاولة استنباتها في معادلتنا الحالية.

مشروع تجارب إذن، يجمع بين سؤالين أساسيين، سؤال رصد واستقراء للتجارب، ومحاولة فهم الأفكار المفاتيح التي صنعتها، وسؤال الإفادة منها عربيا واستثمار عناصر قوتها في استئناف النظر في المشاريع الإصلاحية العربية.